

جامعة الجزائر3  
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية  
قسم الدراسات الدولية

السياسة الخارجية التركية بين البعد  
الديني والبعد العلماني  
فترة حكم حزب العدالة والتنمية

مذكرة مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات  
الدولية

تخصص: دراسات أسيوية

تحت إشراف الأستاذ:

د شغنان مسعود

تقديم الطالب

طبي لحسن

لجنة المناقشة:

د. مولود مسلم.....رئيسا

أ.د. مسعود شغنان..... مقرر

د. صالح غرس.....عضوا

د. نبيلة بن يحي.....عضوا

السنة الدراسية: 2015/2014





# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم وأسأل الله أن يكون عملنا خالصا لوجهه الكريم:

إلى روح والدي رحمه الله " أحمد طبي".

إلى التي قال فيها الرسول الجنة تحت أقدامها والتي حفظها الله ورعاها " لعجال السعدية".

إلى عمي وكافلي وهو بمثابة الأب لي " طبي عمر".

إلى من تقاسمني هم الحياة زوجتي الغالية " فاطمة".

إلى أولادي: " المشاغبة سمية، الحركي معتز بالله أحمد، والكتكوت عبد الرحمان".

إلى أخي الكبير جمال وإلى عائلته الكريمة " زوجته: مفيدة، رياض، جمانة، والحلوة جهينة".

إلى أختي الكبيرة منيرة "وزوجها عبد الغني " وأولادها شيماء، شعيب، والصغيرة شهد".

إلى أخي " نورالدين " وعائلته " وزوجته هاجر، وابنته ملك خلود".

إلى أخي " فتحي " وعائلته " وزوجته نجاة، وابنيه إلياس، وعبد العالي".

إلى أخوي الصغيرين المدللين: نسيمة ورفيق.

إلى أبناء عمي " محمد: زهيرة، أحمد، ياسين، أسامة، مريم، رمزي، أميرة، وليد، ياسمين".

إلى عائلة زوجتي دون استثناء وخصوصا " نسيبتي مرزاقة".

إلى اخوتي الذي لم تدهم أمي: حمزة بن زيان، عيمر فؤاد، ديلمي مراد، بلحاج عمر، بلخير

غرس الله، وإلى شخي محمد مقران.

إلى من لقيني بهم العلم: إبراهيم، ملوكي سفيان، عدلان سعيد.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الماجستير تخصص دراسات آسيوية دفعة 2012

# شكر و عرفان

عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، وبعد اتمامنا للعمل بإذن الله اتقدم بالشكر لله ثم الجزيل وبالغ الامتنان للأستاذ الدكتور المشرف السيد مسعود شعان على حسن توجيهاته ونصائحه وصبره علينا، كما اشكره على لباقتة وحسن تعامله معنا.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا من وقتهم الثمين الشيء الكثير في قراءة الرسالة، ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها، ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة.

ولا يفوتني إلا أن أقدم الشكر والاحترام إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية خاصة قسم الدراسات الاسيوية في جامعة الجزائر 03، لما بذلوه من جهود خلال السنة، من اجل تبليغ العلم والنهوض بالبحث العلمي... كما أتقدم بالشكر لكل من اوفاني بمعلومة تخص الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم أتقدم اليهم ببالح شكري وتقدير مع خالص الود.

طبي لحسن

## خطة الدراسة

### المقدمة

#### الفصل الأول: تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

##### المبحث الأول المسار التاريخي للجمهورية التركية

المطلب الأول: تركيا من الهوية الإسلامية إلى العلمانية الأتاتورية

المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وحماية العلمانية

المطلب الثالث: التحول الديمقراطي التركي وبروز الاسلام السياسي

##### المبحث الثاني: التغيرات الداخلية التركية بعد 2002

المطلب الأول: الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية والقوة الناعمة الاقتصادية

المطلب الثالث: التغيرات السياسية والدستورية

##### المبحث الثالث: عوامل وأهداف السياسة الخارجية التركية

المطلب الأول: أثر متغيرات البيئة الخارجية في تحول السياسة الخارجية التركية

المطلب الثاني: العوامل والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية لتركيا

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة

#### الفصل الثاني: سياسة تركيا الخارجية تجاه القوى الدولية

##### المبحث الأول: العلاقات التركية الأمريكية

المطلب الأول: مسار العلاقات الأمريكية التركية

المطلب الثاني: العلاقات الأمريكية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية

المطلب الثالث: مسار العلاقات التركية الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة

##### المبحث الثاني: العلاقات التركية الأوروبية

المطلب الأول: مسار العلاقات التركية الأوروبية

المطلب الثاني: الاتحاد الأوروبي وحزب العدالة والتنمية

المطلب الثالث: تأثير البيئة الداخلية والخارجية على العلاقات التركية الأوروبية

##### المبحث الثالث: تفاعلات تركيا والحوار الجغرافي الأوربي

المطلب الأول: تركيا والمسألة القبرصية اليونانية

المطلب الثاني: العلاقات الروسية التركية

المطلب الثالث: تركيا آسيا الوسطى والقوقاز

## **الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية والاقليمية**

**المبحث الأول: تركيا والجوار الاسلامي والعربي**

**المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية.**

**المطلب الثاني: العلاقات التركية العراقية**

**المطلب الثالث: العلاقات التركية السورية**

**المبحث الثاني: تركيا والدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية**

**المطلب الأول: العلاقات الخليجية التركية**

**المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية التركية**

**المطلب الثالث: الدور التركي في القضية الفلسطينية**

**المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الدولية الراهنة**

**المطلب الأول: تركيا والثورات العربية**

**المطلب الثاني: تركيا والأزمة السورية والمصرية**

**المطلب الثالث: تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية الراهنة**

**الخاتمة.**

**الملاحق.**

**قائمة المراجع.**

**الفهرس.**

**الملخص باللغة الأجنبية.**

## المقدمة

شهد النظام الدولي على إثر انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، تَغْيُرًا في بنية هذا النظام، من نظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطب هيمنت على إثره الولايات المتحدة الأمريكية على حقل العلاقات الدولية، كما ان هذا التغيير غيّر في سلوكيات الفواعل الدولية، نتيجة ظهور العديد من الفراغات الاستراتيجية وبالتحديد في المجال الجيوبوليتيكي، خاصة وان تفكك الاتحاد السوفيتي نتج عنه ظهور وحدات دولية جديدة ذات أهمية استراتيجية، وفر للقطب المهيمن الفرصة للهيمنة على الوضع الدولي الجديد.

لذا أعطى التغيير الذي حدث في بنية النظام الدولي الانطباع بتراجع الأهمية الاستراتيجية لبعض الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، والتي لعبت دورا مهما في الحرب الباردة، ومن بين هذه الدول تركيا التي كانت عضوا بارزا في حلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة، حيث كان موقعها الجيواستراتيجي عامل صراع بين القطبيين، ومحاولة كل طرف لاحتوائها تحت لوائه، ومع حسم تركيا لتوجهها الغربي اصبحت جدار الصد الأول في وجه الزحف الشيوعي على منطقة الشرق الأوسط وأوروبا.

وعليه ساد الاعتقاد بعد نهاية الحرب الباردة، أن أهمية الدور التركي ستتقلص من الأجندة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية لزوال الخطر الشيوعي، إلا أن ساحات التوتر في مجال العلاقات الدولية ازدادت بعد نهاية الحرب الباردة ومن أهمها الساحات الجيوسياسية والاقتصادية، وهذا ما اظهره تسارع الأحداث على الساحة الدولية ابتداء من حرب الخليج الأولى، وأحداث 11 سبتمبر 2001 وما أفرزته من تداعيات أمنية على الساحة الدولية، وطفى على السطح أهمية الحرب علي الإرهاب الذي طال حتى القوى الكبرى، فأصبح التحدي الأول للسياسة الخارجية الأمريكية، فانتهج القطب المهيمن سياسة جديدة بدأت بالحرب الاستباقية التي نتج عنها احتلال العراق في مارس 2003، كان لها انعكاسات على دول الجوار خاصة تركيا لان ذلك شكل لها تهديدا امنيا وقوميا.



ومع احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق حدث لغط فكري، وسياسي وإعلامي حول الدور المنوط بتركيا للقيام به في ظل التفاعلات والحسابات الجيواستراتيجية التي حدثت على المستوى الإقليمي والدولي.

ان التحديات الأمنية والاقتصادية التي طفت علي الساحة الدولية والإقليمية بصفة خاصة، اثرت على الجمهورية التركية نظرا لقرب موقعها الجغرافي من الأحداث الدولية، مما أعاد المكانة الجيواستراتيجية لتركيا في الاستراتيجيات الجديدة للقوى الكبرى، فرأى صناع القرار الأمريكي في تركيا خصائص تفيد في تحقيق أهداف ومصالح القوة المهيمنة، ومن بين هذه المميزات ارتباطها الجيوسياسي والحضاري بمنطقة الشرق الأوسط حيث الطاقة، كما أنها تمثل منطقة وصل وربط بري بين القارة الآسيوية والأوروبية، مكنها على مدى التاريخ من لعب دور حاسم في الكثير من القضايا الدولية، كما أن ارتباطها البري والبحري بين قارتين اهلها لتكون جسر بري وبحري لعبور الطاقة خصوصا وأنها تسيطر على مضيقين استراتيجيين هما مضيقي البوسفور والدرنديل، إضافة إلى موروثها الحضاري على اعتبار انها مركز يجمع بين حضارتين البيزنطية والإسلامية أهلها لأن تكون لاعبا رئيسيا ومؤثرا في العالم الإسلامي بالخصوص، ومجالا للتفاعل الحضاري مع العالم المسيحي.

إن هذه المكاسب الطبيعية والتاريخية لتركيا مثل مكسبها استراتيجيا لأمريكا في بسط هيمنتها من خلال تصور قائم على فكرة او نظرية قلب الأرض لماكيندر القائلة بأنه من يسيطر على قلب العالم (تركيا جزء من هذا الحيز الجغرافي المعروف بقلب الأرض) يسيطر على العالم.

أما التحدي الإقليمي لتركيا الذي افرزه تفكك الاتحاد السوفيتي، هو ظهور وحدات دولية جديدة ممثلة في الجمهوريات المستقلة في آسيا الوسطى، التي تشترك مع تركيا في الهوية الطورانية، وعُرف هذا الإقليم باسم العالم التركي الذي اثر على مخرجات السياسة الخارجية التركية، إلا أن هذا التغير في البيئة الخارجية تزامن مع بيئة داخلية تركية غير مستقرة نتيجة الانقلابات العسكرية والأزمات الاقتصادية المتتالية

الناجمة عن تراكمات النظام السياسي العلماني في تسييره للملفات المحلية والإقليمية والدولية، أدى إلى تغيير داخلي برز فيه حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية تحت غطاء علماني كان سببا في احتلال تركيا مكانة على الساحة الدولية.

### أهمية الدراسة

إن التغيير الداخلي الذي حدث في تركيا بوصول حزب إسلامي للحكم جاء عقب الأزمة الاقتصادية التي عصفت بتركيا في 2001، والنتيجة عن التراكمات السياسية التي خلفها التعصب العلماني بمشاركة البيروقراطية العسكرية جراء تدخلها في الحياة السياسية بانتهاجها طريق الانقلابات العسكرية، هذه الحالة الغير مستقرة دفعت بالمجتمع التركي إلى تغيير الواقع السياسي الداخلي، وعجل بوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم، أشر إلى نهاية مرحلة حكم النخبة العلمانية المتصلبة منذ تأسيس الجمهورية التركية الحديثة، من خلال هذه المتغيرات الداخلية الجديدة فتح النقاش حول بروز اتجاه حداثي جديد تمثل في وصول نخبة إسلامية إصلاحية تحت غطاء دولة علمانية، وهو ما أثار الكثير من النقاشات الفكرية حول ما يعرف بالحدثة.

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم أدى إلى ظهور قيادات وصناع قرار جدد للسياسة الخارجية التركية، الذين عملوا على تكييف دور تركيا إقليميا ودوليا بما يخدم مصالحها القومية، من خلال اهتمام هذه القيادات بالأبعاد الاقتصادية دون الأبعاد العسكرية، متأثرة بمفاهيم القوة على الساحة الدولية، التي تغيرت من قوة عسكرية إلى قوة اقتصادية في ظل تصاعد قوى اقتصادية جديدة تنافس القوة الأحادية ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وتهددها اقتصاديا كالصين والهند والبرازيل، ومع نجاح قيادات حزب العدالة والتنمية في تحقيق الاستقرار السياسي والنهضة الاقتصادية توجهوا الى كسب المزيد من النفوذ على الساحة الدولية.

وعليه فان الاستقرار السياسي والقوة الاقتصادية دفع بنخبة حزب العدالة والتنمية إلى إعادة رسم تطلعات السياسة الخارجية التركية حول ما يجب أن يستمر وما يجب أن يتغير في هذه السياسة، فقد كانت السياسة الخارجية التركية قبل فترة 2002 تتبنى فهم فلسفي ينطلق من حماية وتحقيق مصالحها من خلال المشاركة في الكثير من المؤسسات الدولية، سعياً من صناعات السياسة الخارجية آنذاك إلى الحفاظ على علمانية الدولة واقتسام المصالح داخل هذه الهيئات والمؤسسات العالمية، مسيرين بذلك المنهج الليبرالي المثالي في إطار ما يسمى بنظرية اللعب، ومع تغيير بنية النظام الدولي، كان لزاماً على القيادات الجديدة مراجعة السياسة الخارجية، وفق ما يتطلبه التغيير الداخلي الذي حصل من خلال الانتقال من نظرية المؤامرة إلى نظرية المبادرة بالتوجه نحو لعب دور في مناطق جيوسياسية مؤثرة على الساحة الدولية كالأوسط.

كما أن الحضور الدولي والإقليمي لتركيا مرده لتطورات خارجية أثرت حتى على المفكرين والإعلاميين والكتاب العلمانيين، من بين هذه التطورات هو سياسة التساهل الأمريكي في قضية البوسنة مع الصرب، واحتلال العراق الذي كانت تداعياته وخيمة على الحدود التركية من خلال تنامي دور حزب العمال الكردستاني ومحاولة إقامة فدرالية كردية في شمال العراق تتمتع بخصائص الدولة المستقلة، مثل هذا الوضع تهديداً كبيراً للأمن القومي التركي عموماً، وعلى وحدة الأراضي التركية خصوصاً، كما خلق شكوكاً لدى أركان النظام السياسي التركي تجاه نوايا الولايات المتحدة والغرب في عدم قبول الإسلاميين في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط، كما ان صعود حزب العدالة والتنمية ذا التوجه الإسلامي وقيادته المحسوبة على تيار الإسلام السياسي، تزامن وتأثيرات الحرب الأمريكية على الإسلام وحركاته تحت غطاء الإرهاب، وعليه فإن تركيا كدولة مسلمة وقيادتها الجديدة لم تكن بمنأى عن تأثيرات السياسات الأمريكية التي تضرب كل ما هو إسلامي.

في ضوء هذه المستجدات الدولية عملت قيادات الحزب على موازنة واقعها الداخلي مع التحولات الدولية، فاتخذت جملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية مع تغيير أولويات سياستها الخارجية، وإعادة

ترتيب الشأن الداخلي والخارجي، من خلال الالتزام بمبادئ الجمهورية، وهذا ما صرح به قيادات الحزب في كل مرة، بالمناداة بالعلمانية الإيجابية التي تؤمن بالتحول الديمقراطي، وذلك بتكييف الواقع الداخلي وفق ما يتطابق مع القوى الغربية والأمريكية وهذا بالمزاوجة بين الاتجاه الديني والاتجاه العلماني، من خلال إعطاء نموذج الحزب الإسلامي الذي يعمل تحت راية دولة علمانية، يشبه ذلك النموذج الأوربي الذي تنشط فيه أحزاب دينية كالأحزاب المسيحية خصوصا وان الحزب رسم توجهاته الخارجية بتحقيق جملة من الأهداف من بينها الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حتى يتوافق هيكلية النظام السياسي التركي مع شروط الانضمام فعملت قيادات الحزب على القيام بالتوازنات الداخلية لتحقيق أهدافه.

انطلاقا من هذا الحضور الدولي والإقليمي للسياسة الخارجية التركية والذي لم تنتبأ به الدراسات الدولية أصبحت الظاهرة التركية تثير العديد من التساؤلات لدى دارسي العلاقات الدولية، على اعتبار أن أي دراسة علمية هي جواب عن سؤال، وعليه فان دراستنا للسياسة الخارجية التركية نابعة من محاولة تفسير وفهم وتوضيح ملامح هذا التحرك الدولي التركي في ظل القيادات الجديدة المحسوبة على التيار الإسلامي ومحاولة معرفة توجهاته هل تدخل ضمن العودة العثمانية وبالتالي عودة الحكم الإسلامي أم هو مجرد مشروع يدخل ضمن استراتيجيات القوى الغربية بزعماء الولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار ان الدراسات الأكاديمية لم تستطع التنبؤ بعودة تركيا كقوة اقتصادية بقيادات إسلامية، بل اعتبرت الدراسات التي كانت سائدة أن تركيا محكومة بقواعد وأنماط وأدوار تظهر وكأنها غير قابلة للتغيير، وأن تركيا ستبقي دولة طرفية كما ذكر ذلك صامويل هانتينغتون في كتابه صدام الحضارات.

وعليه ستركز هذه الدراسة على أهم المراجعات لسياسة تركيا الداخلية والخارجية، ومعرفة ما إذا كان هناك قطيعة أم تواصل في الرؤية والسلوك، ومحاولة تقصي تطوراتهما وتحولاتهما، من خلال دراسة الأهداف والأدوار والاستراتيجيات الجديدة التي طرحت على مستوى المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية كالقوة الناعمة والاحتواء والتحول من سياسة تصدير الأزمات إلى تصفيرها التي تدخل ضمن فكرة العمق

الاستراتيجي التي حولت تركيا من دولة فرعية إلى دولة مركز فعلت نشاطاتها الخارجية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، آسيا الوسطى، والشرق الأوسط.

### أهداف الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهداف علمية وأخرى عملية:

### الأهداف العلمية:

تظهر الأهداف العلمية للموضوع كون هذا البحث يندرج ضمن دراسات ومواضيع تحليل السياسة الخارجية باعتبارها أحد أهم مجالات دراسة العلاقات الدولية، فهي تهتم بدراسة سلوك أحد فواعل العلاقات الدولية ممثلا في سلوك السياسة الخارجية لدولة تركيا، وعليه يتم التركيز على مجموع قرارات السياسية الخارجية التركية، والهيئات الفاعلة في صناعة واتخاذ قرار السياسة الخارجية التركية، في سياق التوجه العام والمؤقت للدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الطارئة حتى يمكننا فهم هذا السلوك، وتأثير هذه القرارات على النظام الدولي وتأثير هذا الأخير عليها، أي تحليل الأفعال وردود الأفعال الخارجية للدول في إطار النسق الدولي.

كما تسعى هذه الدراسة لمعرفة مدى استجابة المناهج والنظريات المستخدمة في هذا البحث لاختبار قدرتها على تزويدنا بالمعلومات الكفيلة بالتفسير والفهم والتنبؤ باتجاهات الظاهرة، كما يسعى هذا البحث إلى المساهمة في إثراء الحقل المعرفي بتحليلات علمية تنتج مفاهيم علمية لتوسيع آفاق البحث.

### الأهداف العملية:

تزايد الاهتمام بدراسة السياسة الخارجية التركية في ظل النشاط المتصاعد على الساحة الدولية، وهو ما أثار فضول الباحثين والمفكرين وصناع القرار على المستوى الداخلي وعلى المستوى الدولي للبحث

في طبيعة أهدافها وأدواتها وانعكاساتها، وعليه يمكن أن تمنح هذه الدراسة مزيداً من المعلومات حول طبيعة التفاعلات الداخلية التركية وانعكاساتها إقليمياً ودولياً، كما تبرز الحاجة لفهم إدراكات تركيا حول أهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية في الساحة الدولية، من خلال فهم إدراكات صناع قرارها، كما يمكن أن تقدم هذه الدراسة معلومات حول التفاعلات الحاصلة بين تركيا ومنطقة الشرق الأوسط، والقوقاز وآسيا، وانعكاسات السياسة الخارجية التركية في تفاعلاتها الإقليمية والدولية ومختلف القضايا المطروحة على الساحة الدولية، كما تتطرق الدراسة إلى خيارات السياسة الخارجية التركية التي تفضل لعب دور في منطقة جيوسياسية معينة بالمقارنة بالمناطق الأخرى.

## مبررات اختيار الموضوع:

### 1- المبررات الذاتية:

تحاول هذه الدراسة أن تقدم إسهام علمي في حقل العلاقات الدولية، خاصة وأن اهتمامي الأكاديمي بهذا الموضوع نابع من أن تركيا أصبحت من بين أهم الفاعلين الإقليميين في منطقة الشرق الأوسط، ومن بين أكثر دول العالم الإسلامي تأثيراً على الساحة الدولية مقارنة بدول إسلامية أخرى خاصة العربية منها، كما أن اهتماماتي بقضايا العالم الإسلامي شد انتباهي لمحاولة فهم تطلعات واتجاهات الدور التركي، فهل هي بمثابة عودة للإمبراطورية العثمانية بشكل جديد، أم هو مجرد عملية توزيع للأدوار ضمن استراتيجيات القوى العالمية، زيادة على الرغبة في إثراء و تطوير مسارات البحث العلمي.

### 2- المبررات الموضوعية:

تتميز البيئة الدولية بالحركية وتجدد الظواهر، فبمجرد انتهاء الحرب الباردة ظهر النقاش حول الإسلام والدول الإسلامية في حقل العلاقات الدولية، وتعتبر تركيا من بين الدول الإسلامية القلائل التي

تجمع بين حضارتين، إضافة إلى أن الصراع العلماني الإسلامي داخل تركيا طرح قضايا مستجدة على الساحة الداخلية التركية والدولية، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في نوفمبر 2002. تزامن هذا الصعود مع انتهاج الولايات المتحدة للحرب الاستباقية والفوضى الخلاقة، خصوصا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كما أن حالة الاضطراب في موازين القوة في منطقة الشرق الأوسط أعطى لتركيا فرصة للعب دور في المنطقة، تزامنا مع نهضتها الاقتصادية وإصلاحاتها السياسية والاجتماعية الداخلية، و في ظل هذا السياق الذي يمتاز بتنامي الدور التركي، أثار الاعتقاد لدى الأوساط العلمية والأكاديمية بأنه بمثابة فرصة لنهوض العالم الإسلامي بقيادة تركيا باعتبارها نموذجا يحتذى بها في ظل حالة الضعف الذي تعرفها أغلب الدول العربية.

### مشكلة الدراسة:

كانت الأزمة الداخلية التي شهدتها تركيا سنة 2001 بداية لإحداث تحولات على مستوى الداخل التركي، وبروز نخبة قيادية جديدة عجلت برحيل النخبة العلمانية التقليدية، وظهر حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 كأحد أبرز المرشحين للفوز في هذه الانتخابات بطرحه كبديل سياسي جديد لدى الشعب التركي في ظل السخط الشعبي من الأحزاب التقليدية.

إن التحول في البيئة الداخلية التركية أعطى مؤشرات لأن تلعب السياسة الخارجية التركية دورا على الساحة الدولية والإقليمية، في ظل امتلاكها لمقومات جيوبوليتيكية وجيوستراتيجية، ابتداء من الموقع الاستراتيجي، إلى المقومات الثقافية والحضارية، على اعتبار أنها جسر بين حضارتين البيزنطية والعثمانية.

ضف إلى ذلك، التغييرات السياسية الإقليمية التي طرأت في الشرق الأوسط كانت لها انعكاساتها وتأثيراتها على واقع توازن القوى في المنطقة، أدى إلى ظهور قوى إقليمية لها إمكانيات اقتصادية وعسكرية، سميت بالقوى المتوسطة (Middle Power) كإيران، و تركيا، وإسرائيل، التي بسطت نفوذها العسكري أو

الإيديولوجي أو كلاهما، الأمر الذي ساعد تركيا على استعمال قوتها الناعمة للتغلغل في الشرق الأوسط خاصة وأنها عرفت تطورا اقتصاديا مذهلا واستقرارا سياسيا، وهي عوامل لها أثر في تحديد ملامح سياسة تركيا الخارجية وتفعيل دورها إقليميا ودوليا.

إن هذه الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي اعتبرت قيادات حزب العدالة والتنمية ضرورية للعب دور سياسي على الساحة الدولية، مع إدراكهم بما تتمتع به تركيا من إمكانيات ثقافية، تاريخية، حضارية، وجغرافية والتي وظفوها لتفعيل دورها إقليميا ودوليا لتكون جسر التواصل بين الشرق والغرب.

في هذا السياق جاءت الإشكالية لتبحث في مدى تأثير السياسة الخارجية التركية بالبيئة الداخلية والخارجية والمؤهلات الجيوسياسية التي مكنت تركيا من البروز كفاعل مؤثر في النظام الدولي، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

**انطلاقا من تجاذب البعدين الديني والعلماني كيف أثرت متغيرات البيئة الداخلية والخارجية على سياسة تركيا الخارجية؟**

ويمكن تفكيك هذه الإشكالية إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

1. ما هي أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في السياسة الخارجية التركية؟
2. كيف تعاملت السياسة الخارجية التركية مع القوى الغربية في ظل حكومة العدالة والتنمية؟
3. كيف ساهمت المتغيرات الداخلية (وصول حزب العدالة والتنمية للحكم والنهضة الاقتصادية)

والخارجية التركية في تفعيل دورها الإقليمي؟



## الفرضيات:

محاولة للإحاطة بمختلف جوانب المشكلة البحثية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. إن وصول حزب العدالة والتنمية للحكم مع الإصلاحات السياسية والنهضة الاقتصادية التي قام بها والظروف الخارجية عوامل ساعدت في بروز تركيا على الساحة الدولية.
2. الحفاظ على الصبغة العلمانية والقوة الاقتصادية ساهما في محافظة تركيا على علاقاتها الجيدة مع القوى الغربية.
3. الموروث الحضاري والموقع الجيوبوليتيكي وكذا النسق العقائدي لقيادات حزب العدالة والتنمية ساهم في تغلغل تركيا إقليميا.

## المقاربة المنهجية:

تقتضي الدراسة العلمية للظاهرة إتباع مجموعة من المناهج على النحو التالي:

## المنهج التاريخي:

تقتضي الحاجة لاستخدام هذا المنهج لإبراز الصيرورة التاريخية لتطور النظام السياسي التركي وطبيعة الصراع الداخلي التركي بين الإسلاميين والعلمانيين، الذي شكل أحد مقومات بناء الدولة التركية الحديثة، كما إن تتبع الأحداث التاريخية يساعدنا في تحديد الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية، فبمعرفة التاريخ يمكن استشراف المستقبل.

## المنهج المقارن:

إن التنقل من فترة الى فترة زمنية أخرى من الحكم في أي دولة، يدفعنا نحو استخدام المنهج المقارن للمقارنة بين حقبتين مختلفتين من السياسة الخارجية التركية لإبراز أوجه الشبه والاختلاف وإبراز نقاط القوة والضعف.

## المنهج الإحصائي:

للتوصل الى حقائق علمية والتحقق منها ولتحديد أوجه المفارقة بين فترتين من مسار الدولة التركية فرضت علينا الدراسة الرقمية واستخدام البيانات الإحصائية، بغرض تحليلها ومقارنتها حتى يتسنى لنا اثراء البحث من خلال التوصل إلى تحديد عدد من العلاقات التفسيرية.

## منهج تحليل المضمون:

رغبة في الوصول الى حقائق عملية وموضوعية وتحليل الحقائق والمعطيات، وبالتالي الوصول الى استنتاجات حول الاتفاقات والصراعات الحقيقية.

## الإطار النظري للدراسة:

ان دراسة أي ظاهرة علمية يتطلب مخبر تحليل يستخدمه الباحث لفهم الظاهرة وإعطاءها المفهوم العلمي، ففي مجال العلاقات الدولية تعتبر النظرية الوعاء الذي يتم فيه تحليل الظواهر الدولية وفهمها، وعليه كان لزاما استخدام إطار نظري لدراستنا، وتعرف النظرية على أنها تنظيم المعلومات بشكل يمكن معه تقديم أجوبة علمية وسليمة للإشكاليات التي تثيرها الظاهرة موضوع الدراسة.

بناء على هذا، اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من النظريات والمقاربات التي تخدم الدراسة، من أجل توضيح تأثير متغيرات البيئة الداخلية التركية في تحديد المسار الجديد للسياسة الخارجية التركية

خصوصا بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ابتداء من تشريعات نوفمبر 2002 ومن بين هذه النظريات نجد.

### نظرية صنع القرار:

استخدمناها حتى يتسنى لنا فهم المحددات المؤثرة في هذه السياسة من خلال نموذج سنايدر نظرا لتركيزها على مجموعة المواقف والقدرات الداخلية والخارجية المؤثرة على اتخاذ قرار السياسة الخارجية التركية.

### نظرية الدور

يعرف الدور بأنه مفهوم صانعي السياسة الخارجية لماهية القرارات والالتزامات والقواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية، ومن خلال هذا الإدراك لصانعي القرار لأدوار الدولة نجد ان الدولة الواحدة ممكن ان تقوم بأدوار متعددة، لذا سنحاول معرفة الادوار المختلفة للسياسة الخارجية التركية مع مختلف الفواعل الدولية.

### نظرية النظم

من خلال تحليل السياسة الخارجية من منطلق أنها تعتمد على عملية التوفيق بين العوامل الخارجية والداخلية، ضمن فكرة التأثير والتأثر والتغذية الرجعية بينهما.

### مقاربة المصلحة:

سوف نعتد على هذه المقاربة في بحثنا على اعتبار ان تحقيق المصلحة القومية للدولة هو أحد اهداف الدول والسمة الغالبة في التعاملات الدولية بين مختلف الفواعل، كما ان المصلحة القومية من بين اهم التوجهات العامة لأي دولة ولا تتغير بتغير نمط الإيديولوجيات على المستوي الداخلي.

## الإطار المفاهيمي للدراسة:

الاستراتيجية: تعرف الاستراتيجية على أنها التخطيط الواعي والعقلاني للمستقبل بناء على الإمكانيات والموارد المتوفرة والظروف المحيطة بمجال استخدام هذه الإمكانيات وهذه الإمكانيات يمكن أن تستخدم في الزمن القادم، وعموما الاستراتيجية هي عقلنة السلوك السياسي حاضرا ومستقبلا.

العلمانية: وهي ترجمة لكلمة SECCOULARISM وتعني العصر أو الجيل أو القرن وكان تاريخ تولد المصطلح في الغرب سنة 1248 حيث كانت تعني نقل ممتلكات الكنيسة إلى سلطات سياسية غير دينية وأورد قاموس أكسفورد عدة تعاريف للعلمانية من بينها: (هي كل ما يتقى الحياة الدنيا فأمورها مادية عادية زمنية وغير كهنوتية وغير دينية وغير مقدسة)، العلمنة باللغة الانجليزية هي تحويل الممتلكات الكنيسة والدينية إلى أقلية علمانية على أسس مادية علمية.

الجيوستراتيجية: وهي التخطيط السياسي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من حيث استخدامها في تحليل وتفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية كما أنها تبحث في المركز الاستراتيجي للدولة او الوحدة السياسية وتحليل عناصره وعوامله الجغرافية العشرة وهي: الموقع، الحجم، الشكل، الاتصال بالبحر، الحدود، العلاقة بالمحيط، الطوبوغرافيا، المناخ، الموارد، السكان.

الجيوسياسية: (الجيوبوليتيك) أحد عناصر الجيوستراتيجية وهي مجال يهتم بمدى تأثير المحيط الطبيعي لدولة ما على الحياة السياسية فيها سواء الداخلية او الخارجية.

الإسلام السياسي: وهو مصطلح أطلق على حركات تغيير تؤمن بالإسلام باعتباره نظام سياسي للحكومة ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية الناتجة من الشريعة الإسلامية والتي يستند بها مجموعة من المسلمين الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط بل هو نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة.

## الدراسات السابقة:

1- تركيا بين العلمانية والاسلام في القرن العشرين وهي دراسة للدكتور وليد رضوان (2006) حيث تناول هذا الكتاب مراحل الصراع بين الإسلاميين والعلمانيين في تركيا وتأثيره على الحياة السياسية الداخلية والخارجية ليختتم الباحث كتابه بتسليط الضوء على اهم خيارات تركيا الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين.

2- دراسة تركيا بين تحديات المراحل ورهانات الخارج لمجموعة من المؤلفين (2010) حيث تناولت هذه الدراسة القضايا الداخلية التركية السياسية والاقتصادية الى جانب مسألة الهوية وعلاقة الجيش بالحياة السياسية وكيف تعامل حزب العدالة والتنمية هذه القضايا ليتطرق الكتاب بعد ذلك الى أسس ومرتكزات السياسة الخارجية التركية وكيفية تعاملها مع الملفات العامة خاصة مع علاقاتها المرتبطة بالولايات المتحدة في دعمها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي الى جانب علاقات تركيا مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

3- دراسة حلال ورغي (2010) الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي حيث ركزت الدراسة على المشهد السياسي التركي ابتداء من صعود الإسلام السياسي في تركيا ثم اتجهت الدراسة إلى دور حزب العدالة والتنمية في إعادة تشكيل الحياة السياسية وختمت الدراسة بجاذبية النموذج التركي للعرب، معرجا في الدراسة على نشاط الدبلوماسية التركية من الانكماش الى نشاط، مبرزاً دور تركيا في محاولة الإحياء الإسلامي ووصول الدراسة -استنتاجاً من التجربة التركية- الى صيغة التعاون بين الأطياف العلمانية والإسلامية

4- العمق الاستراتيجي: ودور تركيا على الساحة الدولية لمؤلفه احمد داوود اوغلو (2011) ترجمة كل من محمد جابر الثلجي وطارق عبد الجليل ويعتبر من أهم الكتب التي أثرت على حقل العلاقات الدولية حيث يعتبره بعض الدارسون والأكاديميون تنظير جديد يضاف إلى حقل العلوم السياسية حيث يعطي رؤية

استراتيجية لما يجب أن تكون عليه تركيا وقد تم تنظيم الكتاب على ثلاث أجزاء أساسية تناول الجزء الأول الإطار المفاهيمي والتاريخي قسم إلى ثلاث فصول حول أهم المفاهيم، والجزء الثاني تناول الإطار النظري درس فيها الكاتب الاستراتيجية المرحلية والسياسات المرتبطة بالمناطق الجغرافية وقسم إلى أربعة فصول أما الجزء الثالث فتناول مجالات تطبيق الوسائل الاستراتيجية والسياسات الإقليمية حيث قسم بدوره إلى خمسة فصول حيث عرض الكاتب في هذا الجزء مجالات تطبيق السياسة الخارجية التركية والتي يمكن ان تلعب دورا هاما بدءا بحلف شمال الأطلسي إلى منظمة التعاون والأمن الأوروبي ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجموعة الدول الثمانية ومجموعة الدول العشرين ومنظمة التعاون الاقتصادي وقد خلص الكاتب ان تركيا نموذجا للتقارب الحضاري وليس الصدام الحضاري، كالذي أعلنه هانتينغتون، ويبرز الكاتب كذلك انه إذا وفقت تركيا بين عمقها التاريخي وعمقها الاستراتيجي يمكنها ان تكون دولة محورية تقوم بمسؤولياتها لتصبح دولة مركز تحقق التكامل الجيوثقافي والجيوسياسي والجيواقتصادي.

**5- كتاب الدكتور سعيد محفوظ عقيل: السياسة الخارجية التركية الاستمرارية والتغيير (2012) حيث** تناولت الدراسة السياسة الخارجية بالتركيز على التحليل الكلي لجوانبها النظرية والمعرفية من خلال تحديد الكاتب للإبعاد العامة لهذه السياسة من خلال دراسة الاتجاهات والأهداف والادوار والاستراتيجيات مع إعطائه جوانب تطبيقية للسياسة الخارجية التركية مع محيطها الدولي والإقليمي.

**6- دراسة محمد عبد القادر (2012) مع مجموعة من المؤلفين في كتاب تركيا والعرب للمركز العربي** للأبحاث ودراسة السياسات تحت عنوان تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية حيث سعى الباحث إعطاء العلاقة بين وصول حزب العدالة والتنمية والنشاط السياسي الخارجي التركي كما حرر الباحث عوامل التغيير والاستمرارية في توجهات السياسة الخارجية خاصة في ظل تخبط المنطقة العربية.

## صعوبات الدراسة:

في إطار هذه الدراسة واجهتني بعض الصعوبات، فمن الناحية البحثية فإن الظاهرة السياسية تمتاز بالتغير خصوصاً في المرحلة الراهنة فتسارع الأحداث الدولية ابتداءً من احتلال العراق إلى الربيع العربي وارتباط السياسة الخارجية التركية بهذه الأحداث أدى إلى ازدواجية ميزت تعاملات تركيا مع مختلف القضايا صعب من عملية تحديد وضبط توجهات السياسة التركية.

الصعوبة الثانية تمثلت في الذاتية التي فرضت نفسها على الباحث، لأن الأمر يتعلق بالإسلام وإمكانية رجوعه إلى الساحة الدولية، ورغبة من الباحث في الإعداد للخلافة الإسلامية ورفض سياسة الهيمنة للقوى الغربية.

إضافة إلى صعوبات أخرى تتمثل في عدم إتقان اللغة التركية والتي لو توفرت لكنت سهلت فهم توجهات النخبة الأكاديمية التركية، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الترجمات الحرفية من طرف الكتاب المختصين بالشأن التركي.

## **مستويات التحليل:**

وفقاً لتقسيم الدراسة تم تحليل الأحداث والظواهر وفق لثلاث مستويات للتحليل:

**1 المستوى الوطني** تم في هذا المستوى التطرق إلى مدى تأثير مسألة صراع الهوية في التوجهات السياسية والداخلية التركية التي بدورها انعكست على السياسة الخارجية وهذا من خلال الصراع الإسلامي العلماني.

**2 المستوى الدولي:** سنحاول من خلال هذا المستوى دراسة مدى تأثير السياسة الخارجية التركية باستراتيجيات

القوى العظمى خاصة أوروبا والولايات المتحدة في ظل وجود النخبة الجديدة، ومعرفة مسار تعامل القيادة

المدنية الجديدة مع القوى الدولية

**3 المستوى الإقليمي** من خلال تحليل مخرجات النسق التفاعلي الإقليمي وكيفية تعامل النخبة الحاكمة الجديدة مع معطيات الواقع الجغرافي الذي خلق تحديات أمنية على حدودها الجغرافية.

## تقسيم الدراسة

قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول يمكن شرحها على النحو التالي:

**الفصل الأول:** تمت فيه دراسة معطيات البيئة الداخلية التركية وتقسيمات النظام السياسي التركي ومسار تطوره، وما أفرزه من انعكاسات على البيئة الداخلية التركية، من صراع الهوية برز منذ تأسيس الجمهورية على يد كمال أتاتورك، وإبراز أهم محطات ومسارات توجيه الدولة نحو التغريب بدءا بتقنين العلمانية في الدستور التركي واعتبارها مبدأ من مبادئ الجمهورية، هذا التوجه التغريبي أصل لمسألة الصراع العلماني الإسلامي مع عودة الإسلام السياسي إلى الساحة السياسية التركية، كما تطرق هذا الفصل إلى المتغيرات الخارجية التي ساهمت في بروز تركيا على الساحة الدولية معرجين على أهم المتغيرات الداخلية التي أنتجت الساحة السياسية التركية ودورها في إعادة توجيه السياسة الخارجية التركية انطلاقا من تحليل أهم المقاربات الدولية التي طرحتها القيادة التركية الجديدة على الساحة الدولية.

**الفصل الثاني:** حولنا في هذا الفصل دراسة تطبيقات السياسة الخارجية التركية تجاه القوي الغربية الأمريكية والأوروبية في ظل المستجدات الجديدة على الساحة الداخلية ووصول حزب العدالة والتنمية ذو الميول الإسلامية لقياداته إلى الحكم، مع إبراز أهم وجهات النظر المتباينة بين تركيا والولايات المتحدة، وما أفرزته البيئة الدولية من مستجدات، وتطرقنا كذلك لمسار انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وتداعياته على الجانبين الأوروبي والتركي في ظل المسائل الخلافية، وكذا المشاكل الحوارية مع دول الأوروبية المجاورة لتركيا.

**الفصل الثالث:** بين هذا الفصل الأدوار الإقليمية التي لعبتها السياسة الخارجية التركية، والتي أنتهجها صناع القرار الخارجي التركي، من خلال تطبيق المقاربات الجديدة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، التي تعتبر منطقة



جوار للدولة التركية، وإبراز أهم القوى الإقليمية المنافسة لتركيا فيها، في ظل حالة الفراغ في موازين القوى الموجودة، كما تناولنا انعكاسات مخرجات البيئة الدولية على السياسة التركية، وما أفرزته من تحديات إقليمية ودولية وداخلية على النظام السياسي التركي بدءا بالربيع العربي والنزاع الأوروبي الأمريكي مع روسيا ومدى تطابق أو تنافر هذه التوترات مع أهداف وتوجهات السياسة الخارجية التركية.

## الفصل الأول: تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن معرفة اي توجه من توجهات السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية يتطلب دراسة مؤثرات بيئتها الداخلية والخارجية، وبما ان الدولة احدي أهم هاته الفواعل الدولية المؤثرة في الساحة الدولية، فان اختلاف درجات التأثير بين الدول اقليميا ودوليا متفاوتة، وهذا راجع لمميزات كل دولة من جميع النواحي، الموضوعية والجغرافية، والديمغرافية، هاته العوامل تلعب دورا في درجة تأثير وتأثر الدولة بالمتغيرات، ومن خلال هذه العوامل يتحدد السلوك الخارجي لأي وحدة دولية، والذي تتحكم فيه ثلاث أبعاد أساسية بدءا بالبعد الهديفي، والبعد التأثيري، والبعد الخارجي، وهو ما يميز بين السياسة الداخلية والخارجية<sup>1</sup> بالرغم من صعوبة الفصل بينهما، نظرا لعامل التغيير الذي يحكم بينهما.

استنادا الى ما سبق يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تغيرت وتأثرت مقارنة بالفترات السابقة، ولأن السياسة الخارجية لا تتعدد ولا تتغير بفعل الصدفة وإنما استنادا إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة، تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر، معتمدة على خصائص الوحدة الدولية محل التحليل وبطريقة نمطية يمكن فهمها وتحديدها<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> علي المهدي، المثني، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 89 / 39، 2001، ص107.

<sup>2</sup> السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، المجلد الثالث، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 2013، ص144

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وعليه ارتأينا في هذا الفصل ان ندرس السياسة الخارجية التركية من خلال المقارنة بإتباع منهج البحث التاريخي المقارن، وسنقارن وفق السياسة الخارجية للدولة التركية بحد ذاتها وفق ما مرت به من فترات زمنية متعاقبة لماذا نقارن في السياسة الخارجية؟.

وفق نموذج " جيمس روزنو " James Rosenau الذي قدم إطار نظري للدراسة المقارنة للسياسة الخارجية في مطلع السبعينيات، ورأى ان كل من المتغيرات الفردية والمتغيرات المتعلقة بالدور والمتغيرات المجتمعية والمتغيرات الحكومية والمتغيرات النسقية أو النظامية كلها متغيرات تؤثر بشكل أو بآخر في سياسة الدول الخارجية وتتفاوت درجة تأثيرها من دولة إلى أخرى حسب حجم مساحتها وفيما إذا كانت الدولة ذات نظام سياسي مفتوح أم مغلق، متقدمة أم متخلفة وذلك من خلال المعيار الجغرافي، المعيار السياسي والمعيار الاقتصادي على التوالي:

1- أما المتغيرات الفردية: فهي تلك المتغيرات المتعلقة بالبنية السيكولوجية المتصلة بصانع القرار والتي يمكن حصرها في التكوين الشخصي لصانع القرار خبرته، قيمه، ولاؤه، ايديولوجيته وفكرته.

2- متغيرات الدور في السلوك الطبيعي المفترض أن ينتهجه صانع القرار انطلاقا من مركزه حتى وإن كان يتعارض مع آرائه وتوجهاته، علما أن تأثير متغيرات الدور تتباين من دولة إلى أخرى، ففي الدول المتقدمة هناك جلاء واضح للأدوار بحكم التجارب المتكررة وبالتالي فهي تلعب دورا كبيرا في رسم وتحديد السياسة الخارجية لهذه الدول على العكس مما هو شائع في الدول المتخلفة، في حين تتمثل المتغيرات المجتمعية في متغيرات مادية وأخرى غير مادية:

وعلى هذا الأساس تمت دراسة هذا الفصل بثلاث مباحث، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى التسلسل التاريخي لتكوين الجمهورية للجمهورية التركية، وما أنتجه من متغيرات داخلية كان لها الدور في رسم

**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
توجهات الجمهورية، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى أهم المتغيرات الداخلية التي كانت السبب في بروز ولعب تركيا دور إقليمي ودوليا، أما المبحث الثالث فتطرقنا للعوامل والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية التركية في ظل الوضع الداخلي الجديد.

### **المبحث الأول المسار التاريخي للجمهورية التركية**

بما أن السياسة الخارجية عبارة عن توجهات وأهداف يتم تحقيقها من خلال الوسائل والآليات المعتمدة، كما أنها تحصيل حاصل لذلك التفاعل بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية والسيكولوجية<sup>1</sup>، وعليه سنحاول في هذا المبحث معرفة التقلبات التاريخية الداخلية لتركيا وعلاقتها بمختلف السياسات الخارجية، أي معرفة الأهداف والوسائل والأدوار والتوجهات والمتغيرات خلال الفترات السابقة، على اعتبار أن تركيا ليست كأي دولة قومية ظهرت على الساحة من خلال تطورات الأوضاع السياسية، بل هي نتاج لحضارة حاكمة شكلتها منظومة عالمية وميراث وأنظمة تاريخية استمرت لقرون<sup>2</sup>.

ولمعرفة الثابت والمتغير في السياسة الخارجية التركية سنحاول في هذا المبحث دراسة المسار التاريخي لتكوين الجمهورية التركية وأهم الأحداث التي أثرت في الداخل التركي وانعكاساته على محيطها الخارجي في ظل تغيرات بنية النظام الدولي وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ثلاث مطالب:

✓ **المطلب الأول: تركيا من الهوية الإسلامية إلى العلمانية الأتاتورية.**

✓ **المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وحماية العلمانية.**

---

<sup>1</sup> اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط2، ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت لبنان، الدار العربية لعلوم الناشر، 2011، ص68  
<sup>2</sup> نفس المرجع، ص88.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

✓ المطب الثالث: التحول الديمقراطي التركي وبروز الاسلام السياسي.

### المطلب الأول: تركيا من الهوية الإسلامية إلى العلمانية الأتاتورية

حتى نستطيع أن نعرف وضع تركيا الايجابي والسلبي في الساحة الدولية، يتوجب إظهار مسار التغيير

الذي طرأ على ميراثها التاريخي وفي هذا الإطار يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

#### أولاً: من الإمبراطورية إلى القومية

تمتد الجذور التاريخية التركية إلى قبائل الفزو المعروفين بالترك حيث استوطنوا في منطقة تسمى

تركستان التي تمتد من هضبة منغوليا وشمال الصين شرقاً إلى بحر القز (بحر قزوين) غرباً، ومن السهول

السيبيرية شمالاً إلى شبه القارة الهندية وفارس جنوباً<sup>1</sup> هذه القبائل رحلت بدورها إلى آسيا الصغرى لأسباب

اقتصادية وسياسية.

إن فتح القسطنطينية من طرف محمد الفاتح سنة 1453 كان بمثابة ظهور الأتراك على الساحة

السياسية الدولية بفعل اعتناقهم الإسلام ودخولهم تحت راية الخلافة الإسلامية، حيث يري كثير من الأتراك أن

الدولة العثمانية لم تكن تركية الهوية، لان الجانب القومي لم يطغى على السلاطين العثمانيين بدليل عدم

اهتمامهم بالعنصر التركي داخل الإمبراطورية، على اعتبار أن الفترة امتازت بالانتساب إلى الهوية الإسلامية

وليس القومية، بل على العكس كان اهتمام السلاطين بالجنس الأخر مثل الأرمن، اليهود، واليونانيين أكثر من

العنصر التركي، بل كانوا هؤلاء الأجناس يحتلون مواقع سياسية وإدارية واقتصادية مؤثرة في الإمبراطورية

العثمانية.

---

<sup>1</sup> صادق إسماعيل، محمد، التجربة التركية من اتاتورك إلى اردوغان، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص31

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

ومع بروز ملامح تغيير في بنية النظام الدولي السائدة في ذلك الوقت، تأثرت الإمبراطورية العثمانية بالمتغيرات الخارجية خاصة تنامي تفاعلات الإمبراطوريات الأوروبية بدءا بالثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وظهور الفكر القومي، انعكست هذه التحولات على الإمبراطورية بظهور حركات ثقافية وفكرية وسياسية بالسلطنة<sup>1</sup>.

لقد أدت هذه الحركات الفكرية والثقافية إلى تحرك السلطان محمود الثاني للقيام بإصلاحات كان مفادها إزاحة خصومه الإصلاحيين من المدنيين والعسكريين، غير أن هذه الإصلاحات كانت بمثابة دخول النهج الأوروبي في قوانين وشرائع الإمبراطورية وبدأت بالتنظيم الإداري والهيكلية، إلا أن هذه الإصلاحات لازمتها خلافات وصراعات داخل الإمبراطورية، نشبت من خلالها حروب مع الأعداء والأصدقاء، عجلت بزيادة النزعة القومية مع كثير من الملل الواقعة تحت سيطرتها، مما دفع إلى المزيد من الإصلاحات<sup>2</sup> المستلهمة من النماذج الأوروبية أيضا وهذا لاحتواء التوتر الداخلي، ففي 3 نوفمبر 1839 والذي يعتبر نقطة فاصلة في تاريخ الإمبراطورية أعلن قانون تتساوي فيه جميع رعايا السلطنة في المواطنة والحقوق والواجبات دون تمييز على أساس الدين أو الانتماء القومي، ودُشن عهد التنظيمات، التي مهدت الطريق لاستصدار أول دستور عثماني في 1876 كان بمثابة الانفتاح على الغرب الأوروبي من خلال علمنة التعليم والقانون وأوربة المجتمع، إلا أن هذه الإجراءات والمتمثلة في فترة التنظيمات جاءت متأخرة لأن محاولات إنقاذ الإمبراطورية من التشتت قد سبقها الفكر القوم المتصاعد وظهور حركات التمرد، خاصة ممن أطلق عليهم اسم الدستوريين الذين أسسوا الجمعيات والحركات السرية المدنية منها والعسكرية، فتأسست جمعية اتحاد الترقى بباريس في 1899 وجمعية الحرية في

---

<sup>1</sup> احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006، ص 17

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 19

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

سيلاينيك سنة 1905 الذي اندمجا مع بعضهما، ومن التنظيمات العسكرية نجد نيازي بيك وانوريك، وساعدت هذه التنظيمات الماسونية اليهودية<sup>1</sup>.

غير أن بروز الدولة التركية كان عقب انهيار الخلافة الإسلامية في عهد الدولة العثمانية التي كانت قد تفككت في عهد السلطان عبد الحميد الذي دفع ثمن موقفه من اليهود والصهيونية العالمية بعدم منحهم فلسطين مقابل المال فحركت اليهودية النزعات الانفصالية كالمتمردين الأرمن والقوميون في البلقان وحركة حزب الاتحاد والترقي هذه الحركة كانت تحمل أفكار قومية تدعو في مضمونها إلى تحرير كافة الأتراك.

### ثانيا: من القومية إلى تأسيس الجمهورية:

إن انهيار الإمبراطورية العثمانية والصراع القومي التركي العربي أدى إلى الرغبة ملحة من طرف كمال أتاتورك خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى إلى ضرورة قيام دولة تركية فقام بإصلاحات حسب ظنه بتغريب وبناء هوية تركية حديثة.

لقد سعى كمال أتاتورك القائد العسكري المتشعب بالانتصارات إلى إيجاد قومية أثنوية تركية، ومجموعة قيم وطنية جديدة خاصة بالدولة التركية، فبدأ بإزاحة الطبقة الدينية الممثلة في علماء الدين، وصادر الأراضي الوقفية التي يمتلكونها حتى يتم اضعاف هذه الفئة ماديا والتي كان لها تأثير خاص على نفسية المجتمع التركي، كما امر أتاتورك بالتركيز في دروس المساجد على تمجيد التاريخ التركي الذي بدا قبل وصول الاسلام الى تركيا والاهتمام بدروس القانون.

غير أن أكبر شيء كان له علاقة بالبعد عن العالم الإسلامي هو قيام كمال أتاتورك بإلغاء الخلافة الإسلامية في عام (1924)، حيث أن إلغائها هو عبارة عن تجريد العالم الإسلامي من المؤسسة المركزية

<sup>1</sup> ياغي، اسماعيل احمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث، الرياض، مكتبة العبيكان، 1995، ص204

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

والشخصية الدينية الأعلى، التي ترمز للهوية والقوة والمشروعية، والتي كانت قائمة على مدى 1300 عام<sup>1</sup> إن السبب الرئيسي لإلغاء الخلافة هو تنفيذ مصطفى كمال ما تم إقراره في المعاهدات التي عقدت مع الدول الغربية حيث فرضت معاهدة لوازن سنة 1923 على تركيا فقبلتها وسميت آنذاك شروط كرزون الأربع للصلح وهي:

➤ إلغاء الخلافة الإسلامية إلغاء تاما.

➤ خراج الخليفة وأنصاره من البلاد ومصادرة أموالهم.

➤ اتخاذ دستور مدني بدلا من الدستور القديم.

إن الدعم الغربي الذي كان يتمتع به كمال أتاتورك كانت بمثابة دعم أوربي لأتاتورك للتصرف في تركيا فقام بإصلاحات أدخلت تركيا عالم التغريب، فتصدي لكل ما هو ديني أو يمت له بصلة بدءا باستبدال وزارة الأوقاف بوزارة المعارف، والقضاء على كل تيار ديني، ومواجهة كل نقد ديني لكيفية تديره لشؤون الحكومة، كما بلغ التمادي في القضاء على الهوية الإسلامية إلى تحديد المساجد حيث لم يسمح إلا بمسجد في كل دائرة يبلغ محيطها 500 م<sup>2</sup>، إلى جانب تخفيض عدد الواعظين وتحديد خطب الجمعة ولا تتكلم إلا عن الشؤون الزراعية والصناعية مع مدح سياسة الدولة، إضافة إلى استبدال الشريعة بالقانون المدني المأخوذ عن القانون السويسري سنة 1926 ، واستبدال التقويم الهجري بالميلادي.

واقتر دستور 1928 في تركيا الذي جاء خاليا من أن تركيا دولة إسلامية، بتغيير القسم الخاص برجال الدولة فأصبحوا يقسمون بشرفهم عند توليهم المناصب، كما غيرت الحكومة العطلة الرسمية من الجمعة إلى الأحد وتم إلغاء المدارس الخاصة الدينية وأغلقت كليات الشريعة كالتي كانت في اسطنبول، وفي عام 1929

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 45

<sup>2</sup> صادق إسماعيل، محمد، التجربة التركية من اتاتورك إلى اردوغان، مرجع سبق ذكره، ص 98



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

تمت إجبارية استعمال الحروف اللاتينية في اللغة التركية بدلا من العربية والفارسية إلى أن بدأت الصحف والكتب تنتشر باللاتينية ، كما صُدرت الكتب العربية المطبوعة سالفا إلى مصر وفارس، وكان التوجه هنا إلى كل ما هو أوروبي حتى في الفنون، كما تم إلغاء حجاب المرأة متذرعين باسم الحرية والمساواة، كما تم تغيير المناهج الدراسية وأعيد كتابة التاريخ التركي من خلال إبراز الماضي التركي القديم.

إن الملاحظ منذ تسلم كمال أتاتورك السلطة وضع نصب عينه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي وبالتالي طبيعة الدولة التركية أي تحديده للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة التركية الجديدة التي تمتاز بالاستقلالية وحديثه، صناعية وأوربية التوجه، وعلمانية، تركية تمتد إلى إقليم الأناضول فقط والتخلي عن فكرة إنشاء إمبراطورية في الشرق الأوسط<sup>1</sup>.

إن الإصلاحات الجذرية التي جاءت بها الكمالية كانت راديكالية على الإسلام أكثر منها إصلاحية للواقع كما عُرف عنها، غير أن النجاح المسجل في هذه الإجراءات هو إبراز الدولة القومية التركية، كما ظهر تحدي جديد في تركيا هو مسألة الهوية، لوجود فجوة بين النخبة الحاكمة والشعب التركي.

إن النجاح المسجل من طرف العلمانيين بعد الحرب العالمية الأولى في إيجاد هوية قومية ملائمة ونظام سياسي قابل للتوافق مع هذه الهوية وحل قضية التحديث، بترسيخ فكرة التركية الأناضولية كهوية قومية لا تقبل النقض، ونظام سياسي جمهوري، أما الأسلوب النموذجي في التحديث فيكون عبر الثورة من الأعلى بإنشاء حزب يكون هو الآلية لقيام مجتمع من أعلى ولقد اختار كمال أتاتورك لهذا الحزب شعارا تمثل في صورة شمس لها ستة أشعة وهي المبادئ الثابتة للحكم وهي:

---

<sup>1</sup> فيليب، روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، الطبعة الأولى، ترجمة ميخائيل، نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص11

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

➤ النظام الجمهوري هو البديل للسلطة والخلافة.

➤ القومية الوطنية: أي أن الشعب التركي أمة واحدة والمواطنة التركية هي لكل مواطن تركي يعيش

على الأراضي التركية دون الاعتماد على الدين أو العنصر.

➤ العلمانية: الشؤون الدينية منفصلة عن شؤون الدولة ورجال الدين غير مسموح لهم بالتدخل في شؤون

الحكم والإدارة والأمور العامة، وفي هذا يقول اتاتورك [العلمانية عزل مواضيع الحياة عن مواضيع

الدين بإكمال حرية الضمير لمواطنينا]<sup>1</sup>.

➤ الشعبية: أي أن النظام الجمهوري هو حكم شعبي من الشعب وإلى الشعب وجميع المواطنين متساوون

أمام القانون.

➤ مبدأ تدخل الدولة: أي أن النظام الاقتصادي للدولة هو نظام مراقبة<sup>2</sup>.

➤ الثورية: أي النظام دائم التطور والاستمرار والثورة على الجهل والتخلف.

لقد أصبحت هذه المبادئ مقرة في دستور 1937 وصارت مبادئ رسمية، واي تعدي على هذه المبادئ

والإجراءات والخطوات العملية التي قام بها مصطفى كمال هي بمثابة تعدي على الجمهورية، خاصة مبدأ

العلمانية هذا المفهوم الذي اخذ بتفسير آخر من طرف الاتاتوركين، ولمعرفة مفهوم العلمانية الذي طبقه كمال

أتاتورك، يمكن إدراج المصطلحات التالية، حيث تعني العلمانية الدنيوية (Secularism) وتعني الصفة الدنيوية

أو المدنية للحياة (Secularity) ودنيوي أو يعلمن (Secularize) وتعني التشبع بالزرعة العلمانية أو العلمنة

(Secularization).

---

<sup>1</sup> هزبر، حسن شالوخ، انقلاب 28 مارس 1960 العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتورية ومعطياتها، جامعة ديالى، العدد 4، مجلة كلية التربية، ص 198

<sup>2</sup> رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص 4

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

هذه المصطلحات تتفق في تحويل الصبغة من الديني إلى الدنيوي وهي لا تعني بالضرورة معنى عقائدي يتشعب به الإنسان فالعلمنة هي إشاعة للحياة المدنية، أما عملية التحديث فهو عملية تغير اجتماعي لاكتساب صفات المجتمعات المتطورة أما التغريب فيرمز إلى استخدام قيم وأنماط وسلوك وعادات وتقاليد الغرب الأوربي بغض النظر عن ملائمتها أو عدم ملائمتها، وتكون طوعا أو كرها<sup>1</sup> المعادية للإسلام، بل العلمنة الأتاتورية لم تتبع الأسلوب الأوربي طوال حكمها، حيث أنه لم يتم الاهتمام بأساليب المشاركة الجماهيرية في السياسة، بل قُمت الحرية الشخصية، ولم يتبع مبدأ التمثيل الديمقراطي في معرفة واختيار السياسات المختلفة كما لم يسمح ببناء التنظيمات الاجتماعية المطلقة، ويبدو أن التناقض الذي وقع فيه كمال أتاتورك بحدوث فجوة بين النخبة الحاكمة والمجتمع التي تريد تغيير نمط المجتمع التركي من الفوق رغم أن غالبية الشعب مسلم، ومقارنة بأول برلمان للدولة العثمانية نجد انه ضم في تلك الفترة نوع من التنوع وهذا بوجود 69 مسلما و46 من غير المسلمين، هذا التنوع فقده برلمان تركيا الكمالية<sup>2</sup>، وعليه فإن الإيديولوجية الكمالية لم تترك هامش للتنوع والتعدد القومي الموجود، فقد كان الانتماء إلى تركيا كان على أساس الجغرافيا أي المحيط الذي يعيش فيه الأتراك وهذا انعكاس لما كان مطروح في العلاقات الدولية في تلك الفترة بروز فكرة الدولة كفاعل في العلاقات الدولية لها حدودها الجغرافية المستقلة.

### ثالثا: دور النخب في بروز القومية التركية والجمهورية:

مما لا شك فيه أن القومية التركية كانت مطروحة من قبل كأفكار سياسية من طرف النخب المشكلة آنذاك كما أشرنا سالفا ممثلة في النخب العلمانية المتنفذة مثل تركيا الفتاة وشباب العثمانيون والوطني وجمعية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص27

<sup>2</sup> ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركي، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الطبعة الأولى، لبنان بيروت، مطابع الدار العربية للنشر،

2010، ص23

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الاتحاد والترقي حيث طرحوا أفكار تبدو جريئة تتحدث عن القومية والدين والحرية والديمقراطية ومعاني السيادة ومظاهرها<sup>1</sup>.

وبرزت هذه الأفكار في ظل متغيرات البيئة الدولية التي كانت آنذاك بدءا من الحرب الروسية العثمانية، وإقرار الدستور العثماني 1878 وحرب البلقان والحرب العالمية الأولى فالثورة الشيوعية عام 1917 ثم حرب الاستقلال في الأناضول حتى نهاية السلطنة سنة 1922، فميزة التأثير بهذه الأحداث على أفكار المثقفين كان جليا في طرحهم لمقترحات حول كيفية تعامل السلطة العثمانية مع رعاياها إنقاذا للسلطنة، ومن بين هذه الحركات نجد:

**الرابطة العثمانية:** وهي أولى الفلسفات تشير إلى تعامل السلطة مع رعاياها على أساس أنهم عثمانيون يتساوون في الحقوق والواجبات دون النظر إلى انتمائهم الديني والعرقي.

**الرابطة الإسلامية:** يرى مفكروها أن السبب في التدهور هو ابتعاد السلطة عن أحكام الإسلام الحقيقي ولمنع الانهيار يجب العودة إلى الاتحاد الإسلامي بين الشعوب.

**الرابطة التركية:** حيث يرى أصحابها أن الدولة العصرية تبنى على فكرة الدولة القومية حيث يشترك أفرادها في الجنس واللغة والثقافة.

والملاحظ أن النزعة الثالثة ظهرت نتيجة الصراع القائم في ذلك الوقت بين الاتجاهين المتضادين حول نظرتهم نحو الغرب أو التغريب فالاتجاه الأول يرى انه يجب الأخذ بالحضارة الغربية من خلال خلق ذهنية جديدة تنبذ القيم التقليدية وتغرس المبادئ الفكرية عن طريق التعليم، أما الاتجاه الثاني فيرفض التغريب في

---

<sup>1</sup> احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص21

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

المجتمع من أساسه فالمشكل يراه أصحاب هذا الاتجاه ليس في الدين كعقبة للتحديث فالإسلام ليس جامدا متعارض مع التفكير العلمي والتطور بل البدع والتقليد الذي أعطى شكلا فاسدا هو الذي أثر على المجتمع وتخلف.

وعلى أساس هذا التضارب بين الاتجاهين قام الاتجاه الثالث كما قلنا سابقا ولقد ازداد هذا الطرح تغلغلا وأخذ مساحة أكبر مع ضعف السلطنة، غير أن هذه الطبقة كانت تعي انه لا يجب إغفال أن الأتراك عاشوا زمن طويل في ظل العقيدة الدينية الإسلامية، فرجحوا فكرة التفريق بين الهوية العثمانية المسلمة والهوية القومية التركية التي رسختها الأحداث الدولية<sup>1</sup>.

كما عززت (الأحداث المتسارعة في أعقاب تلك المرحلة في تطور فكرة هؤلاء المفكرين وتعزيزها فالثورة العربية الكبرى التي قام بها شريف حسن على الحاكم التركي سنة 1916 وتحالفه مع البريطانيين ضد الخلافة عزز من فكرة القومية التركية وأزال من طريقه فكرة الرابطة العثمانية وكذا الرابطة الإسلامية نظرا لمحاربة أبناء الدين لبعضهم، وبعد الحرب العالمية الأولى وتقسيم السلطنة جاءت فكرة حرب التحرير بين 1919 - 1922 التي رسخت فكرة الدفاع عن الأرض وبعد انتهاء هذه الحرب أي حرب التحرير أمكن القيادة من تقديم صياغة المجتمع لبناء دولة جديدة متحررة نسبيا من الفكرة الدينية إلى القومية خصوصا أن الأخطار الخارجية التي كانت تهدد الدولة وشعبها، لذا روجت النخبة الكمالية لفكرة البيئة المحيطة بالأتراك التي تتسم بالعداء والخطر الدائم في المحيط الذي نعيش فيه، بدءا من الأرمن الذين يدعون ملكيتهم لأراضي في شرق تركيا، واليونانيون الذين احتلوا جزء من الأناضول في الغرب، الاتحاد السوفيتي خاض الحرب ضد الدولة العثمانية، البلغار الذين ذبحوا الأتراك انتقاما من الغزو العثماني، وهناك العرب بالنسبة لهم تحالفوا مع بريطانيا ولم يحفظوا جميل

<sup>1</sup> احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 25

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الحماية وهناك الإيرانيون الشيعة الذين لا يحفظ لهم أهل الأناضول السنة أي ود من الناحية الفقهية والنفسية نظرا لمحاربتهم خصوصا في عهد الدولة العثمانية<sup>1</sup> كما أن هناك مشاعر سلبية ضد الأوروبيين الذين احتلوا الأناضول، هذه الظروف والأحوال ساعدت كمال أتاتورك في طرح مقولته " (ليس لتركيا من صديق سوى التركي) وعليه نشأت الجمهورية على الأساس القومي.

وفي الأخير يمكن القول إن الخطوات الإصلاحية العثمانية التي جرت في أواخر الدولة العثمانية والتي سميت بمرحلة التنظيمات مثلت حجر الأساس أو الخطوات الأولى في عملية التغير الشاملة التي أطلقتها النخبة الكمالية في جمهوريتها الجديدة؟، كما أن هذه النشأة الجديدة والتغير الداخلي ببروز دولة قومية تركية، خلق عدة ثغرات داخلية من بينها:

- الفجوة بين النخبة الحاكمة والمجتمع المتدين.
- التطور أخذ على أساس الأخذ بالمبادئ الأوربية أي التغريبية ومحاربة كل ما هو مظهر إسلامي فأصبح الدين الإسلامي غالبية السكان 99% من سكانها.
- أصبح لهذا المعتقد الجديد الذي أسسه أتاتورك حامي يتمثل في الجيش كان بمثابة الدرع الواقعي للعلمانية المتصلبة.

ومع الصيرورة التاريخية والتطور أصبح الجيش سلطة ديكتاتورية تكتم كل من يقف ضد المبادئ العلمانية أو يطعن في مكتسبات الجمهورية التركية، هذه البيروقراطية العسكرية التي أفرزتها التحولات الداخلية كانت هي السلطة الحاكمة والحامية لهذه المبادئ، فدخلت تركيا مرحلة التناقضات في مسألة الهوية، ونري ذلك

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص26

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

جليا في استعمال الكمالية البعد الديني لتحقيق أهدافها وظهر في خطابات كمال أتاتورك، ففي خطابه في مسجد بالكسير في سبعة فيفري 1923 والذي قال فيه أن (المساجد ليست لكي ينظر بعضنا بعضا ركوعنا وسجودنا بل هي الطاعة والعبادة ولكي نتداول معا في أمور الدين والدنيا وننتشاور بينا فيما نحتاج إليه، إن كل فرد من أفراد الشعب يجب أن يعمل لصالح بلده روحا وجسدا)<sup>1</sup>.

ونرى في هذا الخطاب تيقن النخبة الجديدة من تجذر الإسلام في الشعب التركي، لذا نجد صور لكمال أتاتورك مع رجال الدين وهذا دليل آخر على الهوية المتشعبة بالإسلام للمجتمع التركي ومحاولة كسبه من طرف هذه النخبة، إلا أن الشيء الذي يحفظه الشعب التركي لكمال أتاتورك هو حرب الاستقلال التي ساندته فيها الشعب التركي، رآها بعض المحللين دافع أمام الكماليين لإحداث تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية لتحديث المجتمع، ولهذا الغرض سعي الكماليون في مساهمهم لإنشاء حياة تتوافق مع التحديث والحداثة التي ادخلوها علي البني الاقتصادية، لإنشاء حزب يكون بمثابة مركز إقناع المجتمع بضرورة التحديث<sup>2</sup>.

كما أن الخطوات الإصلاحية للدولة العثمانية التي جرت في العهد الأخير مثلت مقدمات الأولى لعمليات التغيير الشاملة والجذرية التي أطلقتها النخبة الكمالية في جمهوريتها الجديدة<sup>3</sup>.

والمستنتج من هذا التحول التغريبي التركي بقيادة كمال اتاتورك انها انتجت نخبة مسيطرة على دواليب الحكم باسم القومية وحماية العلمانية، والتي ستشكل الدرع الحامي للجمهورية في الفترات التي جاءت بعد وفاة

---

<sup>1</sup> الاضور، خالد، المد الإسلامي في تركيا من اريكان إلى اردوغان، الإبعاد التداعيات المستقبل، دار الهيثم للطباعة والإعلان والنشر-2007

<sup>2</sup> دانييلوف، فلاديمير ايفانوفيتش، لصراع السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم يوسف، الجهماني، سوريا، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1990، ص6

<sup>3</sup> احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص21

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

مؤسس الجمهورية التركية وهذا ما سنعرفه في المطالب اللاحقة ونرى تبعات انتاج نخبة حامية للعلمانية التركية وصراعها مع المجتمع ذا الهوية الاسلامية.

### المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وحماية العلمانية

إن الخيارات الاستراتيجية الجديدة لتركيا من خلال حسمها لتوجهاتها بالاتجاه نحو الغرب واختيار العلمانية بالمفهوم التركي، أسس لأزمة انسجام بين الثقافة السياسية التي كونتها الخصائص التاريخية والجيوثقافية لمجتمع كان يشكل مركزا سياسيا للحضارة وبين النظام السياسي والنخبة السياسية التي ترغب بالالتحاق بحضارة آخري<sup>1</sup>، حتم عليها ضرورة إيجاد مخرج دستوري وقانوني يحمي هذه المبادئ والأفكار والخيارات الاستراتيجية الجديدة التركية فلم يجد بدا من ذلك إلا الجيش أو المؤسسة العسكرية بالتقنين الدستوري ومن هنا برز محدد دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، اعتمدت على سند قانوني ودستوري للتدخل في الحياة السياسية مرسخا نفوذ وسلطان الجيش، ولعل هذا التوجه يعود لنقاط اهمها:

### أولا: تطور مسار الثقافة العسكرية في الشخصية التركية:

إن تدخل الجيش في الحياة السياسية التركية له جذوره التاريخية لان الثقافة العسكرية في الشخصية التركية متأصلة منذ حقب تاريخية عدة إلى غاية العهد الجمهوري، فالتكوين العسكري للشخصية التركية متجذر منذ ثلاثة آلاف سنة<sup>2</sup> فتجد كل فرد تركي مستعد للقتال في أي لحظة إلى غاية اعتناق الأتراك الإسلام، فوظفوا قوتهم وشخصيتهم القتالية واستعملوها في نشر الإسلام منذ نشأة الدولة التركية المتمثلة في دولة القراخامبين (840 م) إلى الدولة العثمانية 1299 م إلى غاية هزيمة وانهايار الخلافة العثمانية.

<sup>1</sup> اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ص105

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية

للعلوم، 2010، ص66



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وسايرت الثقافة العسكرية تطورها مع اتجاه العثمانيين نحو تحديث الجيش وفق النظم الغربية ومحاولة إصلاحه، فقاموا بتدريب الجيش وفق نظم تعليمية وتدريبية غربية، وجلب مدرسين غربيين في هذا الإطار، مما أدى إلى دخول مفاهيم الثقافة الغربية للضباط العثماني فتطور المفهوم الوظيفي لدور الجيش في عقلية الضباط التركي، فأصبح مفهوم دور الجيش وظيفي وطني ليس مضمون جهادي، كما أن الاحتكاك بالجيش الغربية أدى إلى دخول الضباط العسكريين إلى عالم السياسة، و التي كانت وراء ظهور التنظيمات العسكرية المناهضة للدولة العثمانية، التي استطاعت أن تقوم بانقلاب عسكري كحزب الاتحاد التركي الذي كان له دور في الإطاحة وخلع السلطان عبد الحميد الثاني عن السلطنة ثم إدارة الدولة العثمانية من طرف هؤلاء العسكريين وزجوا بها في الحرب العالمية الأولى التي كانت نتيجتها تفكك الدولة العثمانية ووقوع الأناضول تحت رحمة الاحتلال.

غير ان الهزيمة وكذا الأوضاع التي فرضتها هدنة موندروس 1918 أرجعت النخبة المدنية لاستلام زمام الأمور من العسكريين، إلا أن عملية التحرير كانت تتطلب تدخل الجيش للقيام بهذه المهمة ومن هذا المنطلق قام ضباط عثمانيون مشهود لهم بالكفاءة القيام بهذه العملية وعلى رأسهم كمال أتاتورك، أسسوا حركة المقاومة الوطنية (1920-1922 م) فحرروا اسطنبول الأناضول من المحتلين وكانت هذه الحركة تمزج بين العسكرية والسياسية، نقلتهم إلى سدة الحكم، وكانوا أعضاء فاعل في مؤسسة النظام الجديد فبعد النصر الذي حققه الجيش صرح كمال أتاتورك أن الحرب الحقيقية قد بدأت إشارة منه إلى المشروع الجديد الذي سينفذ معتمدا في ذلك على انتصاراته وسيطرته على الجيش والدليل على استثنائه بصياغة مشروع الجديد هو إدارة الجمهورية التي كانت مقسمة بين كمال أتاتورك رئيسا للجمهورية وقائدا على القوات المسلحة وعصمت إينونو رئيسا للوزراء وفوزي تشاقمق رئيسا للقيادة الأركان وهم عسكريون الموالون للأتاتورك، وعليه فإن في الحقبة الكمالية كان

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الجيش القوة الداعمة للثورة الكمالية ورُسخت وضعيته القانونية في المادة الرابعة والثلاثون من الدستور التي

تنص «على أن وظيفة الجيش هي حماية وصون الوطن التركي والجمهورية التركية»<sup>1</sup>.

وعليه أصبح للجنرالات السند القانوني الذي يعتمدون عليه في ظل عدم ثقتهم في السياسيين والشعب

معا وحسب نظرهم أي الجنرالات فأى انفتاح على هذا المجال سيؤدي إلى ظهور النزعة الانفصالية (الأكراد)،

وكذا التوجه الديني فالأول يمثل تهديد لمركزية الدولة والثاني هو ضرب للعلمانية<sup>2</sup>.

### ثانيا: الجيش وسياسة الانقلابات:

لقد دأب العسكريون الأتراك على التدخل في الحياة السياسية وكانت بصور مختلفة أبرزها الانقلابات

التي كانت الصورة الأكثر تأثيرا على الحياة السياسية.

فبعد الحرب العالمية الثانية التي ألقت بضلالها على البنية السياسية للداخل التركي قام عصمت إينونو

الرئيس الذي خلف أتاتورك بعد وفاته، الإعلان عن بدء مرحلة سياسية جديدة تودع فيها مرحلة حكم الحزب

الواحد والدخول في التعددية الديمقراطية وكان من نتائج هذا التحول الديمقراطي هو صدور قرار في عام 1949

بتبعية رئاسة الأركان العامة إلى وزارة الدفاع الوطني، مما أثار حفيظة النخبة العسكرية حول القرار الذي سيؤدي

حسب اعتقادهم إلى فقدانهم السيطرة وخضوعهم تحت سلطة مدنية بعد أن كانوا مستقلين عن الحكومة مما

انعكس سلبا على العلاقة بين العسكريين والمدنيين، وعليه فإن هذا التحول الديمقراطي جر الحزب الجمهوري

---

<sup>1</sup> المادة 34 من دستور 1923

<sup>2</sup> هيرمان، راينر، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة علا عادل، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة

للكتاب، 2012، ص45

الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية  
الحاكم والقريب من العسكر إلى أول هزيمة في الانتخابات وفاز الحزب الديمقراطي بزعامة مندريس سنة  
(1950).

إن صعود الحزب الديمقراطي قرب وجهات النظر بين التوجهات الداخلية والغربية مما عزز دخول تركيا  
إلى حلف الناتو سنة (1952)، هذا الانضمام كان له بعض الجوانب السلبية خصوصا لدى صغار الضباط  
وتمثلت هذه الجوانب فيما يلي:

- الضعف أو التخلف العسكري لدى صغار الضباط أمام التطور العسكري لدول الحلف.
- الشعور بفقدان الجيش خصوصية أمنه القومي نتيجة خضوعه تحت السيطرة الأمريكية.
- شعور الضباط بالانفتاح الزائد اتجاه الدين والعلمانية الذي هو ضد الجمهورية ومبادئها.
- تدهور حالة الضباط الصغار اجتماعيا واقتصاديا رغم التفتح الرأسمالي أي وجود طبقة مدنية غنية  
على حساب ضباط الجيش الصغار.

كل هذه المعطيات عجلت بظهور تنظيمات سرية عسكرية كانت تهدف إلى إزاحة الحزب الديمقراطي  
من الحكم وإرجاع الحزب الجمهوري الموالي لهم إلى السلطة، وتزامن هذا التحرك إلى نشوب خلافات بينه وبين  
الحزب الجمهوري وعجز حكومة مندريس على حل المشاكل<sup>1</sup> وعليه جاء الانقلاب الأول.

\* **الانقلاب الاول 1960:** إن الانقلاب الأول الذي جاء سنة 1960 كان من طرف ضباط لهم  
إيديولوجية تمتد إلى جمعية الاتحاد والترقي، حيث أن مفهومهم للتغيير الاجتماعي كان مستمدا من الإيديولوجيات  
التسلطية لتدخل الدولة.

---

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 69

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وعليه فإن تدخلهم كان بمثابة إنقاذ للدولة من الغاضبين الذي اعتمدوا على أصوات ناخبين جهلة، وسبب نجاح الانقلاب حسب المحليين هو السخط العام الذي كان ضد حكومة عدنان مندريس، زيادة على ذلك العزل الذي قام به الحزب الديمقراطي للجيش سياسياً ومنع الجيش من الامتيازات الإيديولوجية والاقتصادية، وتراكم رأس المال في يد طبقة على حساب الوصاية المعهودة، كما أن التطاحن الحزبي الذي وقع عجل بتدخل الضباط والانقلابيين بحجة حماية البلاد من الفوضى والشقاق وكذا خيانة الحزب للمثل العليا للكمالية مما أدى بالجنرال " جمال جورسبيل" لتزعم الانقلاب، وتلا العقيد "آلب أرسلان نوركيتش" البلاغ العسكري صباح 1960 مبرزاً الخطوط العريضة للانقلاب وأسبابه ومن بين هذه الخطوط :

➤ تصحيح مجرى الحياة الديمقراطية.

➤ إجراء انتخابات حرة ونزيهة واحترام جميع المعاهدات والمواثيق الدولية

➤ الحفاظ على المبادئ الأتاتورية وكان شعار هذا الانقلاب نفس الشعار الذي حملهُ أتاتورك " سلم في الداخل وسلم في الخارج "1.

إن السمة الغالبة في هذا الانقلاب أنه جاء يعبر عن مصلحة شخصية مناهضة للدين وحامية للعلمانية والدليل على ذلك هو الإجراءات الانتقامية للنخبة العسكرية المنقلبة، فمثلاً قامت بإقالة بين سنتي 27 نوفمبر 1960 ولغاية 16 ديسمبر 1961 أكثر من خمسة (05) آلاف ضابط بحجة تنظيف الجيش من الفساد، كما أجرو تطهيراً في صفوف أساتذة الجامعات، وأقالوا 147 أستاذاً في مختلف الكليات بحجة انتمائهم للحكم السابق إلى جانب تطهير في كبار موظفي الإدارة والقضاة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص 110

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 111

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن هذا الانقلاب لم يكن يحمل مشروع سياسي لقلّة الخبرة السياسية للنخبة العسكرية التي قامت بالانقلاب، وبرز هذا في فشل الحكومات المتعاقبة فوجد أول حكومة مكونة من عسكريين وتكنوقراط برئاسة جمال جورسيل قائد الأركان استقالت في 31 أوت 1960، ثم تلتها حكومة أخرى برئاسة جورسيل أيضا التي استمرت حتى ديسمبر 1961، وسبب الإخفاق يعود إلى الخلاف في وجهات النظر بين الانقلابيين داخل لجنة الوحدة الوطنية التي شكلت من أربعة عشر عضوا تحت قيادة الكولونيل آلب أرسلان كورنيش التي كانت لها وجهة نظر حول حكم المدنيين للدولة، وتري من الخطأ تسليم الحكم للمدنيين مما نجم عنه طرد من طرف قائد الأركان لمجموعة منهم إلى الخارج وإحاقهم بالسفارات كملحقين عسكريين كما أن عدم قدرة العسكريين على تكوين دستور اضطر بهم الحال إلى استدعاء أساتذة قانونيين مختصين مدنيين من جامعة اسطنبول من أجل صياغة الدستور.

من هذه النقطة برز عدم قدرة العسكريين الانقلابيين على قيادة الجمهورية فسيطر المثقفون عليهم بسرعة، فصاغ أساتذة القانون دستور 1961 الذي وصفه كثير من الباحثين أنه ديمقراطي جدا حيث أجمع الباحثون الأتراك أن هذا الدستور الجديد كان من أفضل الدساتير الديمقراطية في تركيا دليلهم في ذلك هو أن الدستور الجديد أبقى على وجود مؤسسات دستورية تؤمن الحريات الديمقراطية كالمحكمة الدستورية، كما أسس بنود يسود من خلالها التوازن الاجتماعي والديمقراطي في المجتمع، واعترف هذا الدستور بحق الملكية العقارية الخاصة شرط الأخذ بالمصلحة العامة وكان أبرز ما جاء في هذا الدستور هو جعل من تركيا دولة علمانية وديمقراطية<sup>1</sup> وما نستنتجه من هذا الانقلاب هو:

➤ ظهور التيار الإسلامي الذي عد تهديد للعلمانية التي أرساها أتاتورك.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 112

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

➤ خرق مبدأ الدولتية بظهور طبقة من ملاك الأراضي نتيجة اعتماد الحكومة على النظام الليبرالي.

➤ حسم حزب الشعب الجمهوري صراعه مع الحزب الديمقراطي بنجاح الانقلاب<sup>1</sup>.

\*الانقلاب الثاني 1971: إن الحالة السياسية التي خلفها انقلاب 1960 باستصدار دستور جديد سنة

1961، الذي أقر التعددية فتشكلت من ورائه عدة أحزاب أبرزها:

- **حزب العدالة**: وهو أول حزب تشكل بعد الانقلاب كما يعتبر امتداد للحزب الديمقراطي المنحل وهذا من

خلال النخبة التي كانت تزعمه وكان مؤسسه بدئ الأمر الجنرال (عزموش مالا) إلا أن سليمان ديميريل كان قد

كسب الرئاسة وكان شعاره في حرية الاعتقاد الدينية والمذهبية وأن العلمانية لا تمنع ذلك.

- **حزب الحرية القومية**: وهو الحزب الذي أسسه البا توركيش أرسلان أمين سر مجلس قادة الثورة في انقلاب

ماي 1960 وهو امتداد لحزب الأمة الذي أسسه الجنرال نوري شاقماق.

- **حزب العمال التركي** كان يشرك في تأسيسه قادة النقابيين والمتقنين الاشتراكيين.

- **حزب الوحدة**: الذي أسسه صدفي اولاي وهو مدير الكلية الحربية وكان الشيعة والأكراد يدعمون هذا الحزب

حيث يرون أن التزاماته العلمانية ضمان التفرقة بين الشيعة والسنة.

- **حزب النظام الوطني**: وكان يقوده عارف امرأ ذا توجهات إسلامية

الأسباب السياسية للانقلاب: إن الحياة السياسية التي دأبت بعد 1961 اتفق فيها المحللون على أنها الجمهورية

التركية الثانية<sup>2</sup> لأن الدستور في بعض بنوده مختلف عن دستور 1924 فقد نادي دستور 1924 بالمبادئ

<sup>1</sup> هزبر، حسن شالوخ، انقلاب 28مارس 1960العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الأتاتوركية ومعطياتها، مرجع سبق ذكره، ص 206

<sup>2</sup> رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 117

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

السة لأتاتورك " الجمهورية، القومية، العلمانية، الشعبية، الدولية والثورية، أما دستور 1961 بموجب المادة الثانية فهو ذو مبادئ أربعة هي " القومية، الديمقراطية، والعلمانية، الاجتماعية<sup>1</sup> كما نجد دستور 1924 ذو مجلس قومي واحد، بينما أصبح دستور 1961 مجلسين هما مجلس الأمة ومجلس الشيوخ والذي يتكون من 450 نائبا ينتخبون بالاقتراع العام كل أربع سنوات.

وعليه فإن انتخابات ديسمبر 1961 أسفرت عن فوز حزب العدالة وحزب تركيا الجديدة إلا أنهم لم يأخذوا الأغلبية فجاءت النتائج كما يلي:

حزب العدالة 158 مقعد بنسبة 37.7%، وحزب الجمهوري 173 مقعد بنسبة 36.7%، وحزب تركيا الجديدة 65 مقعد وحزب الفلاحين الجمهوري 54 مقعد

وظهر في تاريخ تركيا الجديدة أول حكومة ائتلافية على يد عصمت إينونو وانتخب جمال جورسيل أول رئيس للجمهورية الثانية إلا أن هذه الحكومة ظهرت فيها بوادر الخلاف فلم تستطع حل المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعثرت الحكومة الائتلافية نتيجة الجدل الذي كان بينهما، خاصة فيما يتعلق بقضية إعادة الاعتبار لمحكومي (ياس اضا)<sup>2</sup> [وهم أعضاء الحزب الديمقراطي المسجونين عقب الانقلاب].

وكان العسكريون يراقبون الأوضاع إلى أن قاموا ليلة 22 فيفري 1962 بمحاولة انقلاب قاما بها بطلبه الكلية الحربية بزعامة الكولونيل طلعت أدمير غير أنها كانت متسرعة ففشلت المحاولة وبعدها أسس قانون حماية النظام يتضمن إجراءات ردية ضد أي محاولات معادية للسلطة وبقيت الحالة السياسية بين شد واختلاف بين حزب الشعب الجمهوري بزعامة إينونو وحزب العدالة بزعامة ديميريل وبرزا هذا الاختلاف في الحكومات

<sup>1</sup> النعمي، احمد النوري، النظام السياسي التركي، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011، ص 275

<sup>2</sup> رضوان، وليد، مرجع سبق ذكره، ص 119

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الائتلافية المتعاقبة المشكلة من طرف إينونو جراء الاستقالات المتتالية، و في سنة 1963 قام إينونو بتشكيل حكومة جديدة إلا أن التوتر زاد فانطلقت محاولة انقلابية أخرى بزعمامة أدميريل في 20 أيار 1963 إلا أنها فشلت وأعدم صاحب العملية وبعدها شكل إينونو حكومة ثالثة بعد الانتخابات البلدية إلا أنها عجزت في تنفيذ وعودها مما عجل باستقالة هاته الحكومة في 13 فيفري 1965 ، فَشَكَتْ حكومة أخرى بزعمامة سعاد خيرى معظم اعضائها من حزب العدالة .

ولعلّ سيطرة حزب العدالة على تشكيل الحكومة، كان له تأثيره على الانتخابات البرلمانية التي جرت في سنة 1965 والتي عجلت بفوز حزب العدالة بالأغلبية كما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم 01: نتائج انتخابات 1965

اسم الحزب	العدالة	الشعب الجمهوري	الأمة	العمال التركي	تركيا الجديدة	الفلاحون الجمهوري	المجموع
عد النواب	204	102	6	2	3		317
عدد الشيوخ	36	32	25	13	16	11	133
المجموع الكلي للمفترتين	240	134	31	15	19	11	340
النسبة المئوية	%53	%29	%6	%3	%3.5	%2.5	%100

من هذا الجدول رقم<sup>1</sup> نستخلص أن حزب العدالة اخذ الأغلبية مما عزز بمحاولة إعادة الاعتبار لأعضاء الحزب الديمقراطي السابق إلا أن المؤسسة العسكرية كانت تقوم بصددها وتدخلاتها، ضد قرارات حزب العدالة إلى أن قام الجيش في سنة 1971 بالانقلاب يصفه الباحثون بأنه نصف عسكري وهذا بإعلانه مذكرة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص122



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

انقلاب تهديديه جاءت بعقد مشروط بين الإدارة المدنية والقوات المسلحة التركية فلم يستولي الجيش على البرلمان بل أجرى تعديلات دستورية للحد من الحريات التي كانت سببا حسب رأي العسكريين في نشوب الفوضى والعنف، جراء التجاذب السياسي بين حزب العدالة والحزب الجمهوري كما أعطت التعديلات صلاحيات أوسع للعسكريين في فرض الأحكام القومية وتعزيز وجودهم داخل الجهاز القضائي.

الأسباب الاقتصادية للانقلاب: ان جملة الأوضاع المتردية في تركيا الناجمة عن الصراع بين مختلف التيارات في الطبقة الحاكمة خصوص المجموعات البورجوازية بين عامي 1970 و1971 أوصلت البلاد حافة الهاوية الناتج عن الترددي الاقتصادي فنجد نسبة التضخم ارتفعت ابتداء من سنة 1969 لتصل الى نسبة 20.7 % وتفاقم العجز التجاري ففي نفس السنة بلغ العجز التجاري 264 مليون دولار ليصل في 1970 حوالي 360 مليون دولار وفي سنة 1971 بلغ 494 مليون دولار، هذا المنحى التصاعدي زاد الأوضاع ترديا، إلى جانب هذا الوضع السيئ قامت الحكومة في 1970 بخفض قيمة الليرة إلى 66.6% مما ارتفع سعر صرف الليرة من 9 ليرات للدولار الواحد إلى 15 ليرة، مما انعكس على أسعار السلع التي ارتفعت بتقريب الضعف، لان الزيادة في الكتلة النقدية المتداولة لم يتزامن مع زيادة الإنتاج وعليه انخفض المستوى المعيشي انخفاضا شديدا خصوصا وان الاقتصاد التركي مرتبط ارتباطا كبيرا بالاقتصاد العالمي الرأسمالي.

### جدول رقم 02: مؤشرات المعيشة بين سنة 1966 وسنة 1971<sup>1</sup>

السنة	1966	1967	1968	1969	1970	1971
أنقرة	113.5	120.6	125.6	132.7	148.3	180.7
اسطنبول	113.6	129.6	137.6	144.2	155.6	185.2

<sup>1</sup> دانييلوف، فلاديمير ايفانوفيتش، الصراع السياسي في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 228

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

ويبرز لنا الجدول مؤشرات غلاء المعيشة التي زادت بشكل متفاوت بين 70 و 1971 وكذا نسبة الأجور المقدمة مما زاد نسبة الإضرابات العمالية والاحتجاجات الفلاحية جراء الاستيلاء على الأراضي حيث بلغت الاحتجاجات في 1970 إلى 70 احتجاج وعلى هذا الأساس قامت قوات الأركان بمهامها الموكلة إليها قانونا والقي بنود المذكرة التي أملاها الجيش على الرئيس في بنده الثالث وهو انه إذا لم تتحقق المطالب (الإصلاحات الموجودة في الدستور وتشكيل حكومة قادرة على الحصول على ثقة الشعب ) فان الجيش يتدخل لحماية الجمهورية<sup>1</sup> ويمكن القول أن انقلاب مارس 1971 كانت له نتائج سلبية، حيث ساهم في تدمير الحركة العمالية والنقابية، واضطهاد ضد قوى اليسار، كما قلص حريات البرجوازية الديمقراطية وزاد من صلاحيات النخبة العسكرية البيروقراطية<sup>2</sup>.

### \*الانقلاب الثالث : انقلاب 1980: إن انقلاب مارس 1971 أعطى مؤشر لحدوث الفوضى

والانشقاقات الفكرية والحزبية مما اثر على استقرار تركيا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا هذا الانشقاق نتج عنه أعمال عنف بين نشطاء الفكر اليساري والمجموعات اليمينية القومية إضافة إلى تفاقم الصراع المذهبي بين العلوي والسني والكردي والتركي مما سبب عجز الحكومة على الحد من التوتر والفوضى، وكما جرت العادة أعطى قائد الأركان مذكرة إلى رئيس الحكومة لأجل القيام بواجباته اتجاه الوطن والحد من العنف والتدهور، ونظرا لعجز الحكومة عن تنفيذ المذكرة، قام الجيش بالانقلاب في سبتمبر 1980 على يد رئاسة أركان الجيش وأعلنت الأحكام العرفية وقد بلغت فترة هذا الانقلاب 3 سنوات وهي أطول فترة في الانقلابات حيث أعادت ترسيم حدود العمل السياسي من جديد وكذا العمل الحزبي والمؤسساتي كما وطدت النفوذ العسكري داخل

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 250

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 290

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية وهذا برسم دستور جديد سنة 1982 كان بمثابة عسكرة للدولة والمجتمع<sup>1</sup>.

وقد تمخض عن هذه العسكرة للدولة والمجتمع زيادة نفوذ المؤسسة العسكرية في مجالس الإدارات ومؤسسات الدولة كالمجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون ليكونوا رقباء، ووسعت مجالات إعلان حالة الطوارئ، وهذا لإيجاد المبرر الدائم للتدخل والهيمنة على الحياة السياسية، كما أعطت المادة (118) من دستور 1982 زيادة أعضاء العسكريين في المجلس الأمن القومي بإضافة قادة القوات المسلحة، وأبرز ما جاء في تعزيز النقود العسكري داخل المؤسسات المدنية هو منصب رئاسة أمانة مجلس الأمن الوطني الذي يكون عسكرياً تُرشحه الأركان العامة .

\* الانقلاب الرابع: 28 فيفري 1997 إن انقلاب 28 فيفري 1997، كانت له ظروفه الداخلية والخارجية، حيث أن تيار الإسلام السياسي خصوصاً بعد نجاح الثورة الإيرانية، زادت قوته على الساحة الداخلية، مما أدى إلى نجاح أربكان في محليات 1994 ثم في البرلمان، مما أشعر المؤسسة العسكرية بالخطر جراء التنامي الإسلامي، وبالتالي مؤشر وجود خطر على الجمهورية التركية ونظامها العلماني فشكلت وحدة لمراقبة عمل هذه الحكومة سميت آنذاك "مجموعة العمل الغربية" وكانت هدف هذه الوحدة هو جمع المعلومات بكل دقة عن تنظيمات الفكر الإسلامي ومجال نشاطاته، في المجتمع بدءاً بالجمعيات والنقابات وإطارات ومعاهد وإقامات طلابية إلى آخره، وتم إعداد تقرير رفع إلى مجلس الأمن القومي فخرج هذا المجلس بقرارات واجبة التنفيذ من طرف الحكومة شكلت في مجملها نقاط للقضاء على مصادر نمو الحركة الإسلامية من خلال فرض السيطرة على مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بالجماعات الإسلامية والطرق الصوفية وكذا تقليص مظاهر الحياة

---

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص72

## الفصل الأول ————— تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الإسلامية، وعليه فإن انقلاب 28 فبراير 1997 اختلف في شكله وإطاره السياسي عن الانقلابات السالفة وذلك لأن دستور 1982 كان يكفل للمؤسسة العسكرية كل ما تريده من قرارات وكان الهدف الرئيسي في هذا المرة هو تشتيت إشارات حزب الرفاه الإسلامي<sup>1</sup>.

والسؤال المطروح لماذا يتدخل الجيش في السياسة؟ لقد اختلفت التفسيرات العلمية حول هذه القضية فنجد مثلاً نظرية المسلك الطبيعي لروستو التي تقول إن تدخل الجيش يكون لوضع حد نهائي للفوضى الاجتماعية السياسية، هذه النظرية قامت بثلاثة افتراضات:

➤ وجود أزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا بالانقلاب لتغيير البناء الاجتماعي والنظام السياسي.

➤ ليست هناك قوة قادرة على التغيير إلا بالجيش.

➤ الجيش له القدرة على إحداث التغيير.

وهناك دراسات تنظر إلى مستويات تدخل الجيش (الحكم المباشر، الوصاية، الدور السياسي) بأنه أمر مرتبط بعلاقة الجيش بالمجتمع والدولة، هذه العلاقة تعطي المؤشر على تطور الدول، فكلما كانت العلاقات المدنية العسكرية متفاوتة في الرقابة تبرز سمة تطور هذه الدول، أي بمعنى أن الرقابة المدنية المتمثلة في السلطة التنفيذية والتشريعية على قرارات العمليات العسكرية وميزانيات الدفاع والأمن القومي.

وهناك دراسات ركزت على طبيعة العلاقة بين الجيش بالمجتمع والدولة تعتمد على طبيعة الجيش نفسه

أي تركيبته فيقسم الدارسون في هذا المجال الجيش إلى:

➤ نموذج قبلي أي الذي تسيطر عليه القبائل.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 75

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

- نموذج فئوي أي الذي تسيطر عليه فئات عرفية ودينية.
- نموذج تحريري الذي يتكرر خلال حروب التحرير الوطني.
- نموذج القومي الذي يصبو إلى إقامة دولة قومية.

لذا فالجيش التركي يدخل ضمن النموذج القومي بهذا التقسيم، فكما رأينا سابقا في الانقلابات فالسياسيون يتنافسون لمصالحهم فتحدث الأزمة مما يستدعي الجيش للتدخل لأنه يحمل صفة الإجماع القومي<sup>1</sup>.

أما بيرلميوتر اعتمادا على دراسة صامويل هانتينغتون الذي قسم الجيش حسب الاحترافية فكلما كانت درجة الاحترافية كبيرة زادت الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية ومن هذا المنطلق قسم بيرلميوتر الجيش إلى ثلاث أصناف:

- الجيش البريتوري وهو تدخل الجيش في السلطة.
- الجيش المحترف وهو الجيش الذي تفرض عليه الرقابة المدنية على المؤسسة العسكرية.
- الجيش الثوري المحترف وهو طرف نظير ومستقل في الحكومة يشمل فيه العنصر الإيديولوجي القومي للمجتمع كله مثل الصين.

كما أن درجة تدخلية الجيش تبرز من خلال مستوى الثقافة السياسية في أي مجتمع فكلما زادت الثقافة السياسية للمجتمع قل التدخل العسكري في الشؤون العامة، وتعتمد درجة تدخل الجيش في هذا الصدد على

---

<sup>1</sup> هلال، رضا، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى اربكان الي، صراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، ط1، القاهرة، دار الشروق، 1999،

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

طبيعة المجتمع (مستوى الثقافة السياسية والمدنية)، وطبيعة الجيش (مستوى الاحترافية والبريتورية) وعليه فإن

الحالة التركية من هذه الانقلابات تعبر عن درجة من تطور المجتمع التركي<sup>1</sup>.

وخلاصة هذا المطلب ان النخبة العلمانية التي انتجتها الكمالية رسمت لطبقة اوليغارشية تحمي

مصالحها وفق اجندة غربية، او بتعبير اخر ان القوة الحامية للعلمانية انتجت دورية انقلابات عززت من نفوذ

الدولة العميقة.

### المطلب الثالث: التحول الديمقراطي التركي وبروز الاسلام السياسي

#### أولاً: مخاض الديمقراطية في تركيا:

إن الديمقراطية بالمفهوم الكمالي السابق كان في جعل السلطة ممثلة لإرادة الشعب دون أن يشترط

التعددية الحزبية فكان الحزب الواحد الحاكم يمثل إرادة الشعب رغم أن الدستور الذي جاء به أتاتورك آنذاك كان

ينص في بنوده على الديمقراطية ونرى ذلك في المبدأ الرابع الذي ينص >> ديمقراطية التمثيل الشعبي بحسب

المفهوم الأوربي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون <<<sup>2</sup>.

إن هذا النص يؤكد على الديمقراطية التمثيلية من خلال مفهوم التمثيل الشعبي، وعليه بقي نظام الحزب

الواحد يفرض قوته وسيطرته حتى تم إقرار التعددية الحزبية في سنة 1945، ولعل ذلك يعود إلى تأثير الشأن

الداخلي بالبيئة الدولية التي كانت تتسم بالديكتاتوريات إلى جانب قلة درجة الوعي الشعبي بالأمور الديمقراطية،

إلى أن جاءت سنة 1961 والتي كسرت حاجز الهوية العلمانية بإقرار تعديل في هوية الدولة، فبعدها كانت

طبيعة الحكم سنة 1924 جمهورية علمانية، تحولت في الستينات هوية الحكم إلي علمانية ديمقراطية، حيث تم

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص12

<sup>2</sup> زاهد جول، محمد، التجربة النهضوية التركية، ط1، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013، ص41

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

في دستور 1961 إقرار التعددية الحزبية استطاعت من خلالها قوى المعارضة لأول مرة أن تزيج الحزب الحاكم، وعليه تم دحض العلمانية المتصلبة<sup>1</sup> وبالتالي تغيير مسار الثورة الكمالية.

إن الصراع من أجل الديمقراطية في ظل وجود النخبة العلمانية المتصلبة والممثلة في الجيش كانت له عدة محطات تغلق فيها الحريات باستعمال الانقلابات التي ذكرناها سابقا، وعليه فإن مسار الديمقراطية في الجمهورية التركية محدد بتدخل المؤسسة العسكرية جراء الوصاية المقننة في الدستور فأى فعل ديمقراطي يهدد مصالح البيروقراطية العسكرية يؤدي إلى غلق مسار التعددية وهذا ما نلاحظه من خلال عملية حظر للأحزاب السياسية.

### الجدول رقم 203<sup>2</sup> يبين الأحزاب المحظورة بعد إقرار التعددية في 1945

اسم الحزب	الأمة	الديمقراطي	العمالي	النظام الوطني	التقدمي لتركيا	العمال العمالي	الأناضول العظيم	العمال التركي
تاريخ	1945/1/26	1960/6/20	1968	1971/5/20	1971/6/24	1971/7/20	1974/12/19	1980/5/8
حظره								
مصدر حضره	محكمة العقوبات أنقرة	محكمة الحقوق أنقرة	المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية	المحكمة الدستورية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 43

<sup>2</sup> رضوان، ولید، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 326

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

### الجدول رقم 04 يبين الأحزاب المحظور بعد دستور 1980<sup>1</sup>

الحزب	تركيا العظيمة	المهمة العليا	السعادة	الأناضو ل العظيم	الاشتراكي	الخضر	الشعب المتحد	الشيوعي المتحد	العمل الشعبي	تركيا الاشتراكية	الديمقراطي	الإحياء	لرفاه
التأسيس	5/25 1983	6/6 198 3	7/22 1983	11/24 1986	2/1 1988	6/6 1988	2/20 198 9	6/4 1990	6/7 1990	11/6 1992	11/29 1992	6/2 1990	7/9 1983
الحظر	7/26 1983	8/29 198 3	1/25 0 1983	11/24 1986	7/10 1992	2/10 1994	9/24 199 1	7/16 1991	7/14 1993	11/30 1993	9/13 1994	2/18 1997	1/19 1998

وعليه فإن مخاض الديمقراطية في تركيا كان يصطدم دائما بالمؤسسة العسكرية الحامية للنظام خصوصا عودة الإسلاميين الذي كان عندهم هو نفي للعلمانية وتهديد لمبادئ الأتاتورية وعليه فإن الديمقراطية بالنسبة للجيش هي تسهيل للحركات الإسلامية والطرق بشتى أنواعها للنشاط فكان هناك تجاذبين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي.

### ثانيا: هياكل النظام السياسي التركي بعد دستور 1982:

إن المتتبع للحياة السياسية التركية في صراعها مع الدولة العميقة، من أجل إحلال الديمقراطية، مرت بمسارات ذاقت فيها الأحزاب المناضلة شبح الانقلابات والحظر كما رأينا في الجدولين السابقين، إلى أن وصلت لنظام الديمقراطية التمثيلية البرلمانية كما نص عليها دستور 1982 في المادة الثانية ونرى ذلك جليا في الصلاحيات والمهام التي أقرها الدستور للسلطات الرئيسية في هيكلة النظام السياسي حيث نجد:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 327



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

**السلطة التنفيذية:** والمتمثلة في رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة ويعتبر رئيس

الجمهورية هو رأس الدولة وهو ممثل الجمهورية التركية والشعب التركي ونجد اختصاصاته تتمثل في تعيين

الوزراء ورئيس الوزراء والمصادقة على الاتفاقيات الدولية والتوقيع على المراسيم والقرارات<sup>1</sup>.

**مجلس الوزراء:** يعتبر مركز السلطة التنفيذية لأن النظام السياسي التركي هو نظام برلماني ويتكون

من رئيس الوزراء ووزرائه الذي يختارهم رئيس الوزراء بعد تعيينه من طرف رئيس الجمهورية ويكون الوزراء من

أعضاء الجمعية الوطنية<sup>2</sup>.

**الإدارة العامة:** وهي التي تحدد البني والوظائف المطلوبة منها وهي تتكون من شكلين الإدارة المركزية

وأخرى محلية.

**السلطة التشريعية:** ممثلة في الجمعية الوطنية الكبرى وتمارس صلاحية التشريع وفقا للمادة السابعة

من الدستور وتتألف من 550 عضو ينتخبون كل أربعة أعوام.

**السلطة القضائية:** وتنقسم إلى القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص وتتفرع إلى المحكمة

الدستورية المنظمة وفق المادة 146 وتتكون من 11 عضوا أصليا و4 احتياطيين ومهامها تتحقق في دستورية

القوانين وحماية حقوق الإنسان والحريات، محكمة الاستئناف العسكرية منظمة في المادة 157، والمحكمة

الإدارية العسكرية العليا منظمة في المادة 157، ومجلس الدولة حسب المادة 155، ومحكمة أمن الدولة في

---

<sup>1</sup> المادة 114 من دستور 1982

<sup>2</sup> المادة 116 من دستور 1982

الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية  
المادة 143، والقضاء العسكري حسب المادة 145، والدستور ينص على استقلالية القضاء في واجباته  
ومسؤولياته<sup>1</sup>.

### ثالثا: مسار الإسلام السياسي في ظل العلمانية:

ان الوضع السياسي الذي خلفه نشوء الجمهورية بعد 1923 باتباع سياسة التغير من فوق، أدى إلى  
غلق الساحة السياسية ولعل طبيعة المرحلة المنتهجة من طرف النخبة الكمالية ولدت هذا التضيق السياسي،  
وهو ما انعكس على المراحل المتعاقبة لان النظام السابق انتج بيروقراطية عسكرية ترى في نفسها حامي مبادئ  
الكمالية، غير أن الدساتير التي أتت بعد هذه المرحلة أعطت جملة من المتغيرات الداخلية على النظام السياسي  
التركي خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية 1945 وكذا دستور 1961 حيث أصبح النظام السياسي التركي  
يقوم على قاعدتين هما الجيش والنظام الحزبي اللذان أثرا في الساحة السياسية التركية.

غير أن كفة الجيش كانت تحسم الأمر في عدة مرات خصوصا عند حدوث الانسداد السياسي وعدم  
تقارب وجهات النظر بين أطراف المعارضة والحزب الحاكم خصوصا بين سنة 1961 إلى 1971 إلا أن نشوء  
المعارضة السياسية بعد 1945 أعطى مجالا للجماعات الإسلامية للبروز فنجد كل من يحي وناش ومصطفى  
اوزيك وميتاشوار تشكيل حزب حماية الإسلام إلا انه أغلق من طرف الحكومة وطبق عليه الأحكام في 12  
افريل 1945<sup>2</sup> ويمكن القول ان عدة متغيرات ساهمت في تنامي الإسلام السياسي من بينها:

1- دور نجم الدين أريكان: ان الساحة السياسية التركية بعد مخاض الديمقراطية أصبحت تتكون من أحزاب كبيرة  
معارضة وأخرى في الحكم وأحزاب صغيرة، كما أن مخلفات الاضطراب السياسي بين الأحزاب الكبيرة، برزت

---

<sup>1</sup> عبد اللطيف خضر، سده، التطور الدستوري لمفاهيم الديمقراطية وعوامل حمايتها في النظام السياسي التركي 2002 / 2011، رسالة ماجستير، جامعة  
النجاح، 2013، ص 37

<sup>2</sup> النعيمي، احمد النوري، النظام السياسي التركي، مرجع سبق ذكره، ص 153

**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
من ورائه الأحزاب الصغيرة ومع نضالها السياسي تسللت إلى الحياة السياسية وأصبحت لها مكانة خصوصا مع ظهور الفكر الوطني وهي الحركة التي أسسها أربكان الذي يعتبر أب الإسلام السياسي منذ 1969 حيث أصبح للإسلام السياسي نشاطا سياسيا مما جعلها تدخل في ائتلافات كان أبرزها مع حزب الشعب الجمهوري العلماني الكمالي سنة 1974 ثم تلاها مع الحزب الديمقراطي المحافظ سنتي 1975 و 1977.

إن الإصلاحات الدستورية التي جاءت بها تحولات 1961 وطدت النفوذ العسكري ومنحته صيغة قانونية جديدة للتدخل، وفي المقابل أعطت نطاقات جديدة للحرية في المجتمع، مما فتح المجال لنشاط كبير للمنظمات والجماعات المستقلة الدينية ممثلة في الطرق الصوفية، التي كانت السبب الكبير في المحافظة على الهوية الإسلامية للمجتمع التركي، فأبقت على نوع من التباعد بين النخبة الحاكمة والقاعدة، وتأثر أربكان بالنقشبندية، حيث كان عضوا فيها مع زعيمها الشيخ محمد زاهد كولكو بين (1897 1980)<sup>1</sup>، هذا الأخير كان يحمل فكرا إخوانيا مما تأثر به أربكان فبدأ ينشط في المنظمات الخيرية والتعليمية التي زاد عددها.

2-مرحلة الحزب الديمقراطي: كما ساهمت الهزيمة العلمانية الممثلة في الحزب الجمهوري في وصول الحزب الديمقراطي سدة الحكم هذا من جهة، وصلاح مع الهوية الدينية للمجتمع<sup>2</sup> حيث اعيد الآذان بالعربية، وألغى الحظر على البرامج الدينية في الإذاعة وعلى تلاوة القرآن فيها واعد منح التراخيص لبناء المساجد وكذا تدريس الدين في المرحلة الإعدادية.

ولعل الدافع للتدريس في هذا هو كسب التأييد الشعبي على حساب الجيش فلقد قام بحماية العلمانية ومدافعا عليها حيث قام بالتضييق على القوى السياسية في تلك المرحلة حتى لا تشغل الحرية والشاهد في ذلك

---

<sup>1</sup> ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركي، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص 43

<sup>2</sup> احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص 7

## الفصل الأول ————— تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

هو قيامه بحل أحزاب جرى تأسيسها على أسس دينية، وقدم كتاب وفلاسفة دينيين للمحاكمة كما أن تدخل الجيش للإصلاحات في كل مرة كانت تعطي مجالاً للنشاط الإسلامي فمثلاً نتيجة تنامي الصعود اليساري ساهم الجيش بفتح المدارس الدينية وإدراج التعليم الديني في البرامج الدراسية ولكنه خاضع للدولة وتحت رقابتها.

ثم إن سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة التركية أدت إلى تنامي الهجرة الريفية إلى المدن حيث أن الرجل الريفي كان متشعباً بالمبادئ والقيم الدينية الإسلامية وكذا مخاطر الشيوعية وكذا الثورة الإيرانية.

3- الإصلاحات الأوزالية (نسبة إلى تورغت أوزال) كان لها أثر في حضور الإسلاميين على الساحة السياسية فالصراع الذي دار بين حزب السلامة الوطني والجيش زيادة إلى العنف السياسي الذي أتى بانقلاب 1980 عجل بوصول أوزال إلى الحكم 1983 و 1987 وهذا لإصلاحاته الاقتصادية التي كانت ناجحة إلى حد ما إلا أن قلقه من اليساريين المتعصبين جعله يفتح الباب مع الإسلاميين للنشاط بل وعلى العكس صرح في كثير من المرات أنه إسلامي حيث قال " إن الأصولية محصورة جداً وهو ما أكدته انتخابات 1987، أنا متدين متحمس وأذهب إلى الجامع كل يوم جمعة لتأدية الصلاة، يمكنني أن أؤكد أن العائدين للإسلام ليسوا من النوع المتعصب، إن تركيا هي بلد علماني قبل كل شيء"<sup>1</sup>، من المؤكد أن التصريح يبرز مدى قوة داخل المجتمع مع التركيز على النخبة العلمانية وإرضائها، كما أن الشيء الملفت للانتباه أن الحركة الإسلامية تطورت في عهده منذ تعيينه لوزير الشؤون الدينية كاظم الصوي<sup>2</sup> الذي رخص للبنوك الإسلامية للعمل حيث كانت من بين أهم الموارد المالية للحركة الإسلامية في تركيا.

<sup>1</sup> رضوان، ولید، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص 232

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 233

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

أدى ذلك إلى زيادة عدد المساجد في الفترة ما بين 1980 إلى 1985 حيث وصل إلى 82000

مسجد، مما رغب المجتمع في ممارسة مهنة الإمام أدى إلى كثرة المدارس القرآنية، وبدأ التسلسل الإسلامي للجيش بزيادة عدد المعاهد التابعة لوزارة الدفاع، مما اشعر النخبة العلمانية العسكرية بالخطر، فصرح وزير الدفاع كنعان أيفرس قائلاً إن المتطرفين يعرفون بأنه يجب عليهم أن يسيطروا على الجيش لتحقيق أهدافهم السياسية، وقد عزز هذا التصريح بالخلاف بين أوزال ورئيس الأركان الذي قام بتغييره، والجدير بالذكر كذلك إن في عهد أوزال برزت إلى الوجود والنشاط مرة أخرى الحركات والطرق الإسلامية التي كانت سدا منيعاً في وجه العلمانية والحفاظ على هوية المجتمع التركي فعلى سبيل المثال نجد:

أن النورسية نسبة إلى مؤسسها بديع الزمان النورسي الذي ولد بقرية نورس عام 1877<sup>1</sup> والذي أسس مدارس النور فشكل مجموعة طلبة تابعة لهذه الحركة فكانت في فترة الخمسينيات أكبر مجموعة فاعلة على الصعيد الثقافي والفكري مما عزز بدخول رجالها إلى البرلمان، وأصبحوا يملكون دوراً للنشر (SozegezPubli) التي تنشر رسائل النور ومجلات أطفال إضافة إلى مجلة النور وقد أسست هذه الحركة المدارس لتحفيظ القرآن بلغت 2000 مدرسة في الثمانينيات.

أما الطريقة الصوفية والمعروفة باسم السليمانية نسبة إلى سليمان تجلر وكانت تنشط كثيراً هذه الطريقة في المحافظات الجنوبية التركية حيث انخرط أصحاب هذا الطرق في حزب العدالة وكانوا نواباً.

أما النقشبندية كانت هذه الحركة تملك قناة تلفزيونية ومحطات إذاعية والمدارس والجمعيات الخيرية، وكانت من مؤيدي حزب السلامة الوطني بزعامة أربكان ومدعمة حزب الوطن الأم بزعامة أوزال.

---

<sup>1</sup> شكران واحدة، الإسلام في تركيا الحديثة، بديع الزمان النورسي، ترجمة: محمد فاضل، isbn، 2007، ص15

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن السبب الرئيسي في انتشار هذه الطرق في عهد أوزال هو القوة التي كان يتمتع بها وبالأحرى كان هو من المنتمين إلى النقشبندية وقد كان لأوزال انتاجات ونجاحات اقتصادية جعلته يكون في مركز قوة فقد قام بتحويل تركيا من اقتصاد محل الواردات وتدخل الدولة، إلى سياسة الانفتاح الاقتصادي واقتصاد السوق التصديري، مع السماح باستيراد بعض السلع ولكن فرض عليها رسوم إضافية كانت تعود بالدخل على صندوق الإسكان الذي أسسه مما جعله يقضي على مشكل الإسكان رغم ارتفاع عدد السكان.

كما كان له الفضل في تحريك وتجسيد مشروع جنوب شرق الأناضول (GAP) حيث ارتبط هذا المشروع بحل القضية الكردية حيث أن الأساس السياسي لهذا المشروع هو محاولة تطوير القرى الريفية الكردية وإخراجها من دائرة الفقر وعدم إهمالها حتى لا تكون عرضة للماركسية وقد اشتمل هذا المشروع على 13 مشروعاً مقسم بين سبعة مشاريع على نهر الفرات وستة على نهر دجلة<sup>1</sup>.

كما أسس صندوق الصناعة الدفاعية الذي أنتج به العربات والطائرات وبناء العديد من المحطات الكهربائية ولقد وصل برنامج أوزال الاقتصادي ذروته من النجاح بين عامي 1983 إلى 1988 وظهرت بوادر نجاحته في انخفاض معدل التضخم من 50% عام 1984 إلى 30% عام 1984 إلى 1.9% إلى 1985 وزيادة معدل الادخار من 17 إلى 19% عام 1986<sup>2</sup>.

وعليه فإن الأوزالية بهذه السياسات الاقتصادية أصبحت في مركز قوة داخل أطراف المجتمع وكذا النخب بقيامه بممازجه فريدة من نوعها تمثلت في مزجه بين الثقافة الإسلامية من جهة والليبرالية العلمانية من

<sup>1</sup> رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، مرجع سبق ذكره، ص224

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص225

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

جهة أخرى كما كان له الدور المحوري في توطيد العلاقة بين الدولة والمجتمع والدين منتهجا كما أسلفنا سياسة الانفتاح والجمع بين التقدم والبرغماتية السياسية مع التقاليد الدينية<sup>1</sup>.

إن سياسة اوزال فتحت الباب للحركات الإسلامية للنشاط ويبدو أن هذا الانفتاح الاوزالي راجع من شخصيته وتنشئته الإسلامية التي نشأ عليها، كما فتح هذا الميلان السياسي على الحركات الإسلامية نخب نشطت الانفتاح الاقتصادي حيث لا ترى في تعاملاتها مع الغرب أي مشكل معتزة بهويتها الإسلامية، بل ترى هذه النخبة الإسلامية المتفتحة أن الإصلاحية الدينية في الغرب كان لها الدور في تطوره وثورته الصناعية<sup>2</sup> حولته إلى قوة اضطهاد عظمى.

وباختصار فإن فترة اوزال شهدت ديناميكية رئيسية تمثلت في الصراع بين الدولة الحارسة ممثلة في الجيش والقضاء والبيروقراطية، والحكومة المنتخبة برئاسة اوزال وأنصاره من حركات الإسلام السياسي<sup>3</sup>.

### رابعا: مسار الأحزاب الإسلامية في الانتخابات

إن زعيم الإسلام السياسي في تركيا هو نجم الدين أربكان حيث أثمر نضاله السياسي حالة جديدة في العالم الإسلامي وهم إسلاميون في نظام علماني هذه الطفرة كما رأينا أوجدت أحزاب إسلامية سنتي 1973 و 1977 دخلت المعتزك الانتخابي مكنها من الحصول على نسبة من المقاعد البرلمانية حولت لها الخوض في ائتلافات حكومية.

---

<sup>1</sup> ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركي، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، مرجع سبق ذكره، ص46

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص47

<sup>3</sup> أوكتم، كرم، تركيا الأمة الغاضبة، الطبعة الأولى، ترجمة مصطفى، مجدي الجمال، القاهرة، مصر، دار سطور جديدة، 2011، ص108

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

ونتيجة النضال السياسي المستمر احتلت الصدارة في عدة انتخابات برلمانية وبلدية في التسعينات وهذا ما لم تتعود عليه الممارسة السياسية في تركيا، واخذ هذه الصدارة حزب الرفاه وريث حزب السلامة المنحل، حيث فاز في الانتخابات البلدية الفرعية في بعض دوائر إسطنبول والتي جرت في نوفمبر 1992، ثم انتصر في الانتخابات البلدية يوم 27 مارس 1994 والانتخابات النيابية العامة في ديسمبر 1995.

إن هذا المسار السياسي للإسلاميين في خوض الانتخابات يبرز مدى تمسك المجتمع التركي بهويته الأساسية رغم السنون التي مرت في التغريب، ودل على عدم قدرة النظام العلماني في اختراقه إلا في طبقة معينة وما الانتخابات التي ذكرناها إلا شاهد على تمسك المواطن التركي بالنزعة الدينية في كل انتخابات بلدية أو نيابية<sup>1</sup> كما يرى بعض المحللين أن التحول الجماهيري نحو الإسلاميين في تلك الفترة راجع لمتغيرات خارجية:

- نجاح الثورة الإسلامية في إيران عزز من تنامي الحس الجماهيري عودة النفوذ الإسلامي شعبيا.
- قضية البوسنة والهرسك والتي رأى الأتراك أنهم معنيون بها، مما أحدث تغييرات فكرية على مستوى النخبة العلمانية من الكتاب والصحافيين، ورأوا في القضية رغبة من الغرب لقمع الوجود الديني الإسلامي في أوروبا والبلقان مما شكل شعورا متبادلا بين الدولتين.

إن الصيرورة الانتخابية للحركة الإسلامية في تركيا بدءا من السلامة إلى الرفاه تبرز مدى النضال السياسي والعمل المجتمعي الذي كان تقوم به قواعد الحزب رغم المواجهة والمشاكل مع الطبقة العلمانية وترى ذلك جليا في المنحنى التصاعدي في خوض المعتركات الانتخابية فمن 4.4% من مجموع الأصوات عام 1983، إلى 8.1% عام 1987 إلى نسبة 9.8% عام 1989، و 17.9% عام 1991 و 19.7% في

---

<sup>1</sup> نورالدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص 58



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الانتخابات البلدية في شهر مارس 1994 اما انتخابات 1995 فتحصل علي نسبة 21.7 % من الأصوات

ممثلا المركز الأول<sup>1</sup> وعموما فإن الظروف الداخلية وكذا الخارجية ساعدت حزب الرفاه على الوصول إلى

السلطة وتمثيل الإسلام السياسي في تركيا وعموما يمكن اختصار عوامل الصعود الإسلامي في تركيا:

**أولاً:** هو انهيار المعسكر الشيوعي أي الماركسية بزعامة الاتحاد السوفيتي سابقا مما أدى الى بروز

الإسلام السياسي على الساحة ممثلا في الأحزاب الإسلامية كبديل للمعارضة خصوصا بعد ضعف وغياب

الكتلة اليسارية مع انهيار الشيوعية وإعطاء الحركة الإسلامية شعار العدل في برنامجها السياسي مع تنامي

الفساد والاختلاسات والرشوة والانهيار الاقتصادي عموما.

**ثانياً:** هو المشكلة الكردية حيث أن أحزاب السلطة كانت مسؤولة على الانشطار العرقي مما أعطى

للحركة الإسلامية البديل برفعها شعار الأخوة الإسلامية واستبعاد الخيار العسكري ما أكسبه الفئة الكردية.

**الثالث:** نجاح الثورة الإيرانية أعطى الدعم لحزب الرفاه والاستفادة من التجربة ومحاولة كسب دعم كل

من إيران والسعودية.

**والأخيرة:** هو القدرة التنظيمية والانتشار لحزب الرفاه.

كما أن أركان مهندس الإسلام السياسي في تركيا جعل مشواره لحكم تركيا قواعد تبدأ أولا بالربط بين

مدخلات التعليم أي التعليم التكنولوجي وتخرج المهندسين التقنيين من الجامعات ومخرجات الاقتصاد من خلال

بناء اقتصاد صناعي ثقيل واكتساب التكنولوجيا ونرى ذلك جليا في تصريحه القائل "لا يمكن التقدم من خلال

السياحة و الزراعة ومن يقول ذلك يكون غافلا عن الحقيقة، إن ما يلزمنا هو ثورة صناعية لتطوير الصناعات

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص63

**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
الثقيلة، فإن لم نصنع محركاتنا ولم نصنع منها معاملنا فلن نتمكن من مقارعة الغرب"<sup>1</sup>، وهذا التصريح يؤكد ما أسلفنا عليه الذكر باهتمام أركان بجانب التعليم التقني حتى يعطي اقتصاد قوي.

أما **القاعدة الثانية** التي مشى عليها أركان في نموذج هو ضرورة تفتيت العلمانية المتصلبة بالمفهوم الأتاتوركي إلى التقليدية المطبقة في دول العالم.

ان المستخلص من هذا المطلب ان الهوية الاسلامية متجذرة في المجتمع التركي رغم سياسات التغريب التي تبدو من خلال الدراسة مفروضة فوقيا ومرفوضة تحتيا.

### **المبحث الثاني: التغيرات الداخلية التركية بعد 2002**

سنخوض في هذا المبحث غمار الحديث عن اهم المتغيرات التي حدثت في الداخل التركي لم لها علاقة بشأن السياسة الخارجية التركية وعلاقات بالبيئة المحيطة بها تتضمن المتغيرات الفردية أو الشخصية حسب "شابيرو" و"ماكفون" السمات الشخصية للأفراد الذين يصنعون السياسة الخارجية، كذلك تعرف بأنها " مجموعة الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي أو القادة السياسيين الذين يصنعون السياسة الخارجية المتغيرات النخبوية: يقصد بالنخبة\* السياسية مجموعة الأفراد التي تملك مصادر وأدوات القوة في المجتمع، وتضم هذه المجموعات قيادات السلطتين التنفيذية والتشريعية، الأحزاب السياسية المؤسسة العسكرية.

تعرف كذلك بأنها "مصطلح وصفي لأفراد وجماعات في قمة هرمية معينة، تتضمن السمات العامة للنخبة التي تصنع السياسة الخارجية، معدل الأعمار، مستوى العلم والخبرة والتخصص، نسبة المدنيين

---

<sup>1</sup> الشطي، إسماعيل، الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة آفاق، منشورات ضفاف، دار الأمان الرباط، 2013،

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

والعسكريين، ولذا سناحاول في هذا المبحث التركيز على دور حزب العدالة والتنمية في بروز النخبة الجديدة وعمليات التغيير التي قام بها وذلك في ثلاث مطالب:

المطلب الأول: الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية.

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية والقوة الناعمة الاقتصادية.

المطلب الثالث: التغييرات السياسية والدستورية.

### المطلب الأول: الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية

يعتبر كثير من المحللين أن المخاض السياسي الذي قام به زعيم الإسلام السياسي في تركيا نجم الدين أربكان مع العلمانية المتصلبة أنتج نخبة إسلامية ذات رؤى سياسية لحل الأزمات التي كانت تتخبط فيها وما يثبت هذا القول هو النخبة التي ظهرت في حزب العدالة والتنمية والتي كانت معظمها تحت لواء وأفكار حزب الفضيلة بقيادة أربكان بل ونجحوا معه في الانتخابات البلدية في مدن كبرى كإسطنبول والتي فاز برئاسة بلديتها أردوغان، ثم انشقوا وكونوا حزبا فكيف كانت مسيرة الحزب؟

### أولا: نشأة الحزب وتكوينه:

أ -ظروف النشأة: إن ملاسبات ظهور وصعود الإسلاميين ممثلين في حزب العدالة والتنمية له ظروف سياسية داخل الدولة وظروف ترجع إلى الحزب نفسه، وتتمثل الظروف الداخلية في:

الأزمة الداخلية التركية 2001: أما فيما يخص الظروف التي أحاطت بالدولة التركية فكانت تركيا

على وقع زلزال سياسي وأزمة اقتصادية.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

اقتصاديا أزمة متريديية بدأت من فيفري 2001، نتيجة السياسات الفاشلة للحكومات المتعاقبة التي

تسببت في انخفاض حاد لليرة التركية أمام الدولار أدى إلى ارتفاع هائل في حجم عجز الميزانية إلى 22.93 مليار دولار، كما وصل حجم الديون إلى 203 مليار دولار منها 122 مليار دولار ديون خارجية و 81 دولار داخلية إضافة إلى المعدل المنخفض في النمو<sup>1</sup> حيث وصل إلى 4.5%، ضف إلى ذلك زيادة نسبة البطالة إلى 10% وهذا ناتج عن سياسة الاقتراض من صندوق النقد الدولي الذي فرض تقليص أعداد العاملين، الشيء الذي أدى إلى ارتفاع نسبة التضخم.

سياسيا: إن بواذر الأزمة الاقتصادية أثرت على الدولة التركية سياسيا، وهذا من خلال أن التبعية الاقتصادية لصندوق النقد الدولي وإتباع سياساته أدت إلى الاستعانة بكمال درويش والذي كان مؤيدا من أمريكا ونائب رئيس سابق لصندوق النقد الدولي، في ظل عدم وجود بديل محل الأزمة الاقتصادية وكذا مرض رئيس أجاويد ورفضه الابتعاد عن رئاسة الوزراء، أدى إلى قيام نائب رئيس الوزراء حسام الدين أوزكان وكذا وزير الخارجية إسماعيل حسين بالخروج عن أجاويد وكان عبارة عن شبه انقلاب على رئيس الوزراء مما أدى إلى فقدان الحزب الذي ينتمون إليه نصف مقاعده في البرلمان وتشكيل حكومة جديدة بمباركة وزير الاقتصاد كمال درويش، هذا التباين في وجهات النظر بين أنصار الحزب الواحد أدى إلى حالة من الاستقطاب السياسي بين الأحزاب الثلاثة المشاركة في البرلمان ومنه الائتلاف الحكومي خاصة حزب اليسار الديمقراطي والوطن الأم والحركة القومية مما أفقد الحكومة الأغلبية فأقرت انتخابات عامة مبكرة والتي أفرزت حالة من التغيير في الهيكلة السياسية داخل تركيا وهذا ببروز حزب العدالة والتنمية كقوة سياسية في البلاد<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> غزالي، عبد الحلیم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2008 ص 34

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 39

ثانياً: الانشقاق الحزبي للإسلاميين:

أما فيما يخص النشأة الداخلية للحزب وبروز الحزب كقوة سياسية فتعود إلى أن أعضاء الحزب كانت لهم تجارب سياسية خصوصاً مع مؤسس الإسلام السياسي في تركيا نجم الدين أربكان خاصة في حزب الرفاه حيث تباينت وجهات النظر بين أعضاء الحزب فكان هناك تياران أحدهما إصلاحية والذي تقوده نخبة من السياسيين يتزعمه عبد الله غول ورجب أردوغان، بولنت أرنج ومحافظين، والخلاق كان حول الممارسة السياسية مع النظام خاصة التعامل الديني في وسط العلمانيين بما أن البلد علماني واستمر هذا التجاذب حتى بعد حل الرفاه و تكوين حزب الفضيلة من جديد إلى أن تم حل هذا الأخير بقرار من المحكمة الدستورية وعليه انقسم الحزب إلى السعادة بزعامة رجائي قوطان هم المحافظون وحزب العدالة والتنمية بزعامة غول وهم الإصلاحيون، حيث بدأ في العمل من خلال استعمال أساليب سياسية جديدة بمنأى عن التعامل الديني وفي هذا يقول احد مؤسسي الحزب الجديد وهو ياقيش ستار أن الإصلاحيين قاموا بعمليات استطلاع للرأي العام التركي حول البرنامج السياسي وعن أولويات الناس وطبيعة الحزب الذي تقبلونه وحتى عن الاسم المناسب للحزب<sup>1</sup>.

وقد تولى رئاسة الحزب أردوغان لما له من الخبرة في قيادة ناجحة لبلدية اسطنبول وفي هذا الصدد يقول الكاتب الصحفي كورو فهمي ويعتبر من مؤسسي منظري الحزب حيث يقول أن " إن الصيغة التي يعبر عنها الحزب تتمثل في أن قاداته وأعضائه متدينون، حيث يصلون ويصومون وزوجاتهم محجبات، لكن الدين لا يلعب دوراً محورياً في أنشطة الحزب والحكومة ، ولا يشكل مرجعية لسلوك سياسي، صحيح أنهم جاءوا من

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 25

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

خلفية إسلامية لكنهم ليسوا رجعيين، إنهم يدافعون عن القيم الإسلامية، ولكنهم مع فكرة الديمقراطية والعلمانية ليس بمعنى العدا للدين ولكن بمعنى فصل الدين عن الدولة<sup>1</sup>.

وعليه فهذا التصريح كان أساس انطلاقا الحزب، باتخاذ نهج عدم العدائية العلمانية والدخول تحت غطاءها أي التعامل بالواقعية الموجودة في معادلة صعبة اي إسلاميون ليس من أولوياتهم قيام دولة إسلامية أو دينية، ولقد برزت توجهات هذا الحزب عند نشأته بدءا بالقطيعة مع الماضي أي حزب الرفاه والفضيلة والحفاظ على هوية الأشخاص ولعل الشعارات والتصريحات تؤكد هذا الطرح واعتبرت القيادة أن حزبها محافظ ومعتدل وكان أردوغان زعيم حزب " العدالة والتنمية " قد صرح في فيفري 2000 حين كان لا يزال عضوا في حزب " الفضيلة "، بما يلي " من الخطأ أن نساوي الحزب بالدين والدين بالسياسة، إننا لا نهدف إلى تأسيس دولة إسلامية، ولسنا حزبا ثيوقراطيا، أما في حال انخرط الناس الأتقياء في الحياة السياسية مع امتناعهم عن اعتبار المعايير الدينية مرجعا لهم، فلا يمكننا الحديث عن إسلام سياسي "<sup>2</sup>.

إلى جانب إتباع الحزب نهج غير معاد للغرب، يتبنى رأسمالية السوق يسعى إلى ضم تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حتى أن بعض المحللين أطلق على نخبة الحزب أنهم العثمانيون الجدد مستندين إلى ما أقره أحد قادة الحزب البارزين وهو أحمد داوود أوغلو حيث صرح في 23 نوفمبر 2009 في لقاء مع نواب الحزب " أن لدينا مبادئنا من الدولة العثمانية، وأنهم يقولون إننا العثمانيون الجدد نعم نحن العثمانيون الجدد، ونجد أنفسنا ملزمين بالاهتمام بالدول الواقعة في منطقتنا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 16

<sup>2</sup> الدكتور عبد الله تركماني، جدل الإسلام والحداثة في التجربة التركية، " مركز دراسة الإسلام والديمقراطية، تونس، 15 و 16 ديسمبر 2004

<sup>3</sup> جاسم لطيف السعدي، رواء، الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم

السياسية، 2010، ص 64

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وما يؤكد النهج الجديد لقادة الحزب الجديد كذلك هو تصريح رئيسه رجب طيب اردوغان " أن الحزب سيواصل السير على طريق حماية القيم الجمهورية ومن بينهما العلمانية " إن هذا التصريح يدل على أن الحزب أخذ على عاتقه عدم مواجهته التطرف العلماني بتطرف إسلامي نظرا للتجارب السابقة والتي أوضحت لهاته النخبة كيفية تسيير الحزب في ظل المعطيات العلمانية التركية<sup>1</sup>،

### ثالثا: حزب العدالة والتنمية ومخاض الانتخابات:

إن هذا التوافق الشعبي الذي حصل في فترة الأزمة السياسية والاقتصادية برز فيه حزب العدالة والتنمية كبديل في ظل نجاح بعض قياداته في التسيير البلدي والقبول الجماهيري مما أعطي المؤشر لدخول الانتخابات المسبقة في 2002 بشيء من القوة وحققوا فوز ساحق حيث جاءت النتائج في 2002 كما وصفه المتتبعون كزلزال سياسي بالنسبة للعلمانيين وكانت كالتالي:

### جدول رقم (5)<sup>2</sup> يبين النسب المتحصل عليها من طرف كل الأحزاب المشاركة

الحزب	العدالة والتنمية	الشعب الجمهوري	الطريق القويم	الحركة القومية	الشباب	ديمقراطية الشعب الكردي	الوطن الام	السعادة	اليسار الديمقراطي	تركيا الجديدة
النسبة	%34.29	%19.34	%9.6	%8.4	%7.2	%6.2	%5.2	%2.5	%1.29	%1.1

إن معطيات هذا الجدول تبين مدى نفور الشعب التركي من أحزاب الإئتلاف الحكومي وكذا الأحزاب العلمانية التقليدية، وحتى الإسلامية المحافظة الممثلة في حزب السعادة والذي لم يحصل حتى على 10% من

<sup>1</sup> احمد سليمان، الحجاججة، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات التركية العربية في فترة 2002-2010، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 39

<sup>2</sup> غزالي، عبد الحلیم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 35

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

نسب الأصوات التي تخول له دخول البرلمان، كما تبين قدرة القيادة الجديدة في تسيير الحملة الانتخابية النابعة

من الثقة المكتسبة في تسيير البلديات من طرف هذه النخبة الجديدة، وتوالت النجاحات في الانتخابات المتتالية

نتيجة المجهودات المبذولة من طرف قيادات حزب العدالة والتنمية كما يبينه الجدولين التاليين:

### الجدول رقم 06 يبين مقارنة نسب الانتخابات البرلمانية في الفترتين 2007 و 2011<sup>1</sup>.

يبين الجدول المسار السياسي التصاعدي لحزب العدالة والتنمية مما يعطي مؤشر التوافق المجتمعي بأطرافه

الحزب	العدالة والتنمية	الشعب الجمهوري	الحركة القومية	السلام
انتخابات 2002%	34.43	19.41	8.35	6.14
انتخابات 2007%	46.58	20.88	14.27	5.42 مستقلين
انتخابات 2011%	49.91	25.31	13	6.65 مستقلين

### الجدول رقم 07 يبين الأحزاب الفائزة في انتخابات البرلمانية 2007<sup>2</sup>.

الحزب	العدالة والتنمية	الشعب الجمهوري	الحركة القومية	الكردي	مستقلين
النسبة المئوية	46.58%	20.88%	14.27%	14.3%	5%
عدد أعضاء البرلمان	341	112	70	24	3

المصدر : <http://www.paldf.net>

<sup>1</sup> جاسم لطيف السعدي، رواء، الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 32

<sup>2</sup> شهاب، مجيد حميد، وآخرون، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد 2، مارس 2010، ص 285

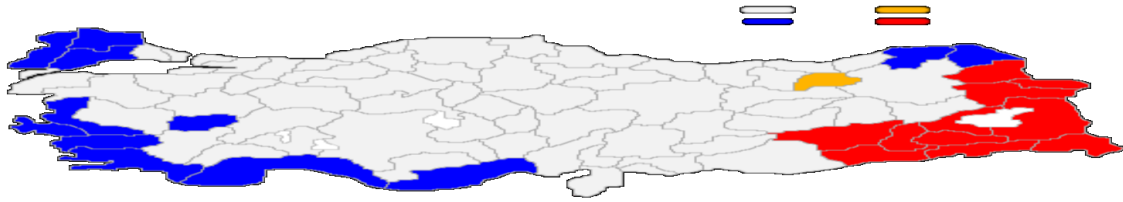


الجدول رقم 08 يبين الأحزاب الفائزة في انتخابات البرلمان في 2011<sup>1</sup> وعدد الأصوات المتحصل عليها

الحزب	العدالة والتنمية	الشعب الجمهوري	الحركة القومية	السلام
عدد المصوتين	21.399.947	11.109.336	5.573.691	2.849.566
النسبة المئوية	%49.91	%19.41	%14.27	6.65
عدد أعضاء البرلمان	326	135	53	36

الخريطة رقم 01 تبين توزيع الجغرافي للانتخابات التي فاز بها حزب العدالة والتنمية في 2002.

مصدر الانترنت: [http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish\\_general\\_election,\\_2007](http://en.wikipedia.org/wiki/Turkish_general_election,_2007)



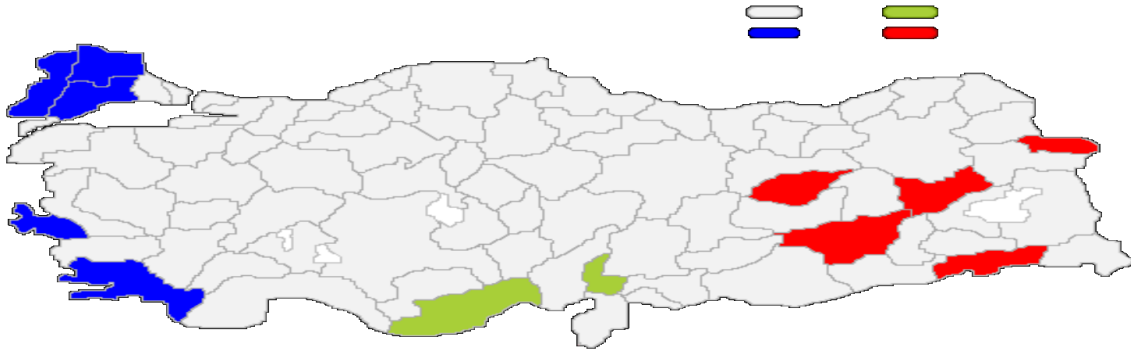
حزب العمل القومي ■ حزب الطريق القويم ■ حزب الشعب الجمهوري □ العدالة والتنمية

<sup>1</sup> جاسم لطيف السعدي، رواء، الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي، مرجع سبق ذكره، ص33

<sup>2</sup> شهاب، مجيد حميد، وآخرون، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص258

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الخريطة رقم 02 تبين توزيع الجغرافي للانتخابات التي فاز بها حزب العدالة والتنمية في 2007<sup>1</sup>.



■ حزب العمل القومي ■ حزب الطريق القويم ■ حزب الشعب الجمهوري ■ العدالة والتنمية

### رابعاً: تحليل النتائج الانتخابية:

يظهر التحليل من الجدول السادس والسابع وكذا الخريطة رقم (1) أن حزب العدالة والتنمية تمكن من تولي البرلمان لوحده دون خوض أي ائتلاف بفوز ساحق، فتح له الطريق لتولي السلطة بمفرده وهذا بحصوله على 34% من الأصوات أي 363 من أصل 550 مقعد في البرلمان كما تبرز الخريطة أن الحزب اكتسح أكثر من نصف تركيا حيث شملت الأصوات المؤيدة له حسب الخريطة كل من وسط وغرب تركيا وجزء من جنوبها وكذلك جزء من الجنوب الشرقي.

كما أن هذه الأغلبية كان ينقصها أربعة مقاعد إضافية حتى يمكنه تغيير الدستور وهي نسبة أكثرية الثلثين التي كانت تحقق له ذلك أي تغيير الدستور. كما أن انتخابات 2002 قامت بمعاينة الائتلاف الذي كان يحكم نظراً لما سببه من أزمة اقتصادية حادة في البلاد فقد أقصى حزب الوطن الأم بزعامة يلماظ وحصل على نسبة 5.1% وهو الذي كان قد فاز بانتخابات كل من 1983 و 1987 وشارك بالحكم بمفرده.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 259

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

كما سقط كذلك حزب العمل القومي بزعامة دولت بهجلي وفشل في اجتياز الحاجز الانتخابي فقد حصل على 0.3 % فقط، كما أن الحال نفسه بالنسبة لحزب اليسار الديمقراطي بزعامة بولند أجاويد (رئيس الوزراء) إذا تحصل على 1.2 % من الأصوات رغم أنه كان المنتصر في انتخابات 1999 ضف إلى ذلك حزب الطريق القويم وقد انعكست هذه النتائج على رؤساء الأحزاب المذكورة الذين قاموا بالانسحاب من الحياة السياسية والاستقالة<sup>1</sup>.

أما فيما يخص نتائج 2007 و 2011 نلاحظ من الجدول رقم 7 أن حزب العدالة والتنمية نجح في الاحتفاظ في الانتخابات بالمحافظة على مقاعده وزيادتها، كما ظهر في الجدول رقم (8) أن هناك منحنى تصاعدي في عدد الأصوات وكذا مقاعد البرلمان، كما يظهر من الخريطة رقم (2) أن حزب العدالة والتنمية اكتسح أكثر من ثلاثة أرباع تركيا حيث شملت الأصوات المؤيدة له من الشمال وشمال شرق ووسط وغرب تركيا وجزء من جنوبها وكذلك جزء من الجنوب الشرقي، والمقارنة بين الخريطين يعطي الانطباع أن الحزب قد اكتسح أكثر من نصف تركيا من حيث المؤيدين.

### خامسا: دلالات نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات:

إن المنحنى التصاعدي لحزب العدالة والتنمية يعطي مدى مصداقية عمل قيادة الحزب والتحول المحلي الداخلي على المستوى السياسي والاقتصادي والمستوى التركي الإقليمي والدولي.

**فعلى المستوى المحلي التركي** يمكن القول أن الشعب التركي بانتخابه لحزب العدالة والتنمية منذ انتخابات 2002 إلى انتخابات 2011 نقول بأنه قد قام بعملية تغيير سياسي واسعة النطاق خصوصا كما أسلفنا الذكر أنه قام بمعاينة أحزاب كانت لها باع طويل على المستوى السياسي التركي وبحضورها الدائم في البرلمان

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 260

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

واحتكارها العمل السياسي وعليه فإن الشعب التركي عاقب هذه الأحزاب بالخروج من نطاق الحكم والبرلمان كحزب اليسار الديمقراطي كما أسلفنا الذكر كما أن عملية التغيير كانت من خلال صناديق الاقتراع.

أما الدلالة الثانية على المستوى التركي فإنها تكمن في الفارق الكبير الذي حصل عليه حزب العدالة والتنمية والذي كان بينه وبين الحزب الجمهوري حيث وصل الفارق إلى 90 % من عدد الأصوات مما سهل على الحزب في تنفيذ سياسته التي يراها ملائمة لتركيا مما أعطى شيء من المخاوف الداخلية حول تغيير الأسس التي قامت عليها الدولة التركية إلا أن التطمينات جاءت من زعيم الحزب رجب طيب أردوغان في تصريحاته باحترام الإصلاح الاقتصادي الذي يشرف عليه صندوق النقد الدولي ورغبة الحزب في الإسراع بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي وفتح المجال للاستثمارات الأجنبية.

أما الدلالة الثالثة أن الثقة الشعبية التي فتحت إلى الحزب تدل على مدى الشعبية المكتسبة من طرف النخبة القائمة على الحزب والتي أخرجت تركيا من وضعيتها الصعبة في جميع المجالات الداخلية والخارجية وفي مجالات بالغة الدقة كإصلاح في نظام التعليم وكذا قضايا انتهاك حقوق الإنسان والعلاقات مع الاتحاد الأوربي والانضمام إليه.

أما الاعتبارات الإقليمية التي واكبت فوز حزب العدالة والتنمية فيمكن القول أنها كانت بموازاة عن نتائج الانتخابات في المنطقة ابتداء من المغرب والبحرين والعراق والذي كان يجمع بينهم وبين تركيا هو حصول التيار الإسلامي في الدول الأربع على الأغلبية ونسبة كبيرة من الأصوات مما يبرز ثقل التيارات الإسلامية وتجذرها داخل الشعوب في هذه المنطقة رغم درجة التضييق والحرية<sup>1</sup> في كل دولة، كما يمكن القول أن نخبة

---

<sup>1</sup> شهاب، مجيد حميد، وآخرون، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص261

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

حزب العدالة والتنمية استقادت من تجاربها وخبراتها عكس التجربة الجزائرية على سبيل المثال فالمقارنة بين تصريحات أردوغان بعد فوز حزبه وتصريحات قادة جبهة الإنقاذ في الجزائر في الانتخابات تعطي أن قادة حزب العدالة والتنمية عرفوا كيف يكتفوا أسلوب التعامل مع النظام وفق قواعد العمل الديمقراطي.

أما **الدلالة الدولية** فيمكن القول أن الشعوب الإسلامية ردت على الحملة التي كانت ضد الإسلام خصوصا وأنه خرجت دعوة لمحاربة الإرهاب وكان المتهم فيها الأول هو الإسلاميون فجاء الرد على الشعوب في الثقة الممنوحة من طرف الشعب لهاته النخبة الإسلامية على إدارة شؤونها السياسية بالأساليب المتحضرة<sup>1</sup> ولا يفوتنا في هذا الإطار الإشارة إلى الشخصيات الكارزمانية التي تجربنا للحديث عن دورا للقائد السياسي في دفع البلاد نحو القيام بأدوار دولية وإقليمية.

### سادسا: تأثير القيادة السياسية الجديدة في الانتخابات:

تعريف القيادة السياسية كعملية Process بأنها «قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي - بمعاونة النخبة السياسية - في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ العليا للمجتمع ميز العالمان، الأمريكان «جابريل الموند، وبنجهام بول» بين نمطين من القيادة ديمقراطية وتسلطية حسب طبيعة النظام.

والملاحظ بخصوص موضوع القيادة السياسية تبرز العلاقة بين السياسة الإنمائية الداخلية والسياسة الخارجية وكذا السياسة الإقليمية، وهي سياسات تربطها علاقات وثيقة حيث يصعب أن نجد دولة لها سياسة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 262

**الفصل الأول** ————— تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية  
خارجية نشطة وهيبه دولية دون نجاح سياستها الإنمائية الداخلية وتمتعها بقسط معقول من الفاعلية على  
المستوى الإقليمي، وقدرة القيادة على الاستفادة الحقيقية من أهل العلم والخبرة والاختصاص تؤدي إلى اتصاف  
السياسات الداخلية والإقليمية والخارجية للدولة بالتدبر والعلمية والتخطيط.

ومن الملاحظ، كما هو الحال بالنسبة لدور القائد في صنع السياسة الداخلية، أن دور القائد في صنع  
قرارات السياسة الخارجية -بما فيها قرارات السياسة الإقليمية- يتوقف على عدة اعتبارات من بينها أسلوب  
وظروف وصوله إلى السلطة مدى اهتمامه وخبرته بالشئون الخارجية، مدى تمتعه بشخصية مؤثرة جماهيريا،  
مدى مرونته السياسية أو جموده السياسي، مدى غموض وتأزم المواقف السياسية الخارجية<sup>1</sup> ومن هذا المنطلق  
برزت قيادات مؤثرة على الساحة السياسية التركية نذكر من بينهم:

### **01-رجب طيب أردوغان:**

ولد في العاصمة التركية اسطنبول في 26 فيفري 1954، من أسرة تركية فقيرة الحال<sup>2</sup> وتتلذذ في مدارس  
إمام وخطيب الدينية وكان يلقب بالشيخ " أردوغان " وكان دائم الحضور في حلق الطرق النقشبندية، ونشط في  
الثانوية في مختلف فروع الاتحاد الوطني لطلبة تركيا، ثم التحق بجامعة مرمرة لتركيا، وكان يشغل فيه رئيس  
لفرع الشباب التابع لحزب السلامة الوطني الإسلامي إلا أن أول بروز له في التيار الاسلامي الذي قاده أردوغان  
كان في حزب الخلاص الوطني سنة 1978 في اللجنة المركزية، وبعد حل الحزب في 1980 أصبح عضو

---

<sup>1</sup> جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية دراسة ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، 1986

<sup>2</sup> السرجاني، راغب، قصة اردوغان، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2010، ص43

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

في حزب الرفاه سنة 1983 خاض انتخابات 1995 باسم حزب الفضيلة ثم رشح للانتخابات المحلية سنة 1994 كعمدة لإسطنبول<sup>1</sup> والتي اكتسب بها شعبية نظرا للأسباب التالية:

أولاً: النجاح الكبير الذي حققه كعمدة لأكبر بلدية في تركيا.

ثانياً: انحيازه الدائم في خطابه لصالح الطبقة الوسطى والفقيرة.

ثالثاً: استفادته من أخطاء حزب الرفاه الإسلامي من خلال معاداته للنظام الجمهوري، واستخدامه للمقولات الإسلامية.

رابعاً: تركيزه على استمرار الفكرة دون الارتباط بالشخصية الكارزمية، والتركيز على العمل في المجال الإنساني.

خامساً: النسق العقدي لأردوغان لا يتأثر بالانتقادات ولا بالاستفزازات

### 02- عبد الله غول:

ولد بمحافظة قيصري من عائلة ذات أصل أرمني، وقد عرفت المنطقة التي ولد بها بالتمسك بالإسلام والعادات والتقاليد الشرقية، زاول دراسته الابتدائية في مدرسة غازي باشا، والثانوي بمدرسة الأئمة والخطباء، تخرج من كلية الاقتصاد بجامعة إسطنبول في سنة 1972 ونال الدكتوراه من جامعة لندن عمل كأستاذ بقسم الهندسة في جامعة ستاريا شمال تركيا.

سنة 1980 قبض عليه من قبل الشرطة بتهم الانتماء لجماعة السنجق وفي فترة 1983-1991 عمل

بينك التنمية الإسلامي كخبير اقتصادي، في فترة 1991 إلى 1995 انتخب كنائب عن حزب الرفاه وكان

<sup>1</sup> جاسم لطيف السعدي، رواء، الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 60

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

عضو في لجنة الخارجية البرلمانية. وفي سنة 1999 أصبح عضو في حزب الفضيلة بعد حل حزب الرفاه وبعد رفضه من طرف الجيش والأحزاب العلمانية لترشيحه لمنصب رئيس الجمهورية في 2001 بعد الأزمة الدستورية<sup>1</sup> أعيد انتخابه في 28 أوت 2007 وذلك في الجولة الثالثة للتصويت بعد حصوله على أكثر

من نصف أصوات البرلمان كما نص عليه الدستور التركي.

إضافة إلى داوود أوغلو منظر السياسة الخارجية التركية الجديدة.

كما يعود سر النجاح كذلك إلى الأهداف والبرنامج المسطر من طرف الحزب حيث جاءت أهدافه تتسم بنوع من المبادئ المتفق عليها من طرف كل الأتراك دون المناداة والصدام حول الشعارات الإسلامية ومن بين تلك الأهداف نجد:

- 1 - تحقيق السيادة (بدون أي قيد أو شرط) الشعب التركي على الجمهورية القانونية التي تغيير القوة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معا.
- 2 - الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- 3 - الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.
- 4 - تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وقفا للطريق الذي رسمه كمال أتاتورك.
- 5 - تأمين الرفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.
- 6 - تحقيق للقيم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالتتكيل الاجتماعي المطلوب.
- 7 - تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدخل القومي.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص61



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن أهداف الحزب انتصرت في الديمقراطية والتنمية والنهوض مع مستوى الحضارة المعاصرة مبرزين

وسائل تحقيق تلك الأهداف على النحو التالي:

1 - نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دوليا وهي الحريات وسيادة القانون في جميع

أنحاء تركيا.

2 - استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعة المهملة بما يجعله بلدا منتجا

باستمرار وينمو بالإنتاج.

3 - تخفيض مستوى البطالة وردم الهوة في توزيع الدخل مما يزيد من مستوى الرفاه.

4 - إتباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامة وإدخال المواطنين والمنظمات

المدنية من عملية صنع القرار.

5 - تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة في كل جوانب الحياة العامة.

6 - اتباع سياسات رشيدة في مجالات الاقتصاد والسياسة والخارجية والثقافية والفنون والتعليم والصحة،

والزراعة والثروة الحيوانية<sup>1</sup>.

ومن المبادئ التي سار عليها داخليا وخارجيا الحزب هو احترام كافة الحقوق الخاصة بالمواطنة وعدم

التفريق بين أبناء الشعب على أساس مذهب أو العرق أو دين ونبذ التفرقة والنزاعات كما سعى الحزب إلى خلق

وتعزيز ديمقراطية المشاركة من خلال زيادة فعالية الشعب أثناء الانتخابات وهذا ما لمسناه أثناء مراحل

الانتخابات التي خاضها الحزب من 2002 الى 2011.

---

<sup>1</sup> غزالي، عبد الحليم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 27

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن هذه الأفكار والأهداف والرسائل أدت بالشعب إلى قيام ثورة صامتة عن طريق الانتخابات أو

الانقلاب أبيض كما يسميه بعض المحللين ولكنه انقلاب على العلمانية المتشددة وكذا التطرف الإسلامي.

إن المتغيرات الفردية التي عجلت بظهور النخبة القيادية الجديدة عجلت كذلك بإبعاد نخبة تقليدية

ساهمت في تكوين الازمات السياسية والاقتصادية في تركيا. ومع بروز هذه النخبة بدأت ترتيب اولوياتها الداخلية

بدءا بالتحدي الاقتصادي، دون المواجهة مع العلمانية السلطوية فكيف نجح حزب العدالة والتنمية في الخروج

من الازمة الاقتصادية وتقوية الاقتصاد التركي؟ هذا ما سنراه في المطلب الموالي.

### المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية والقوة الناعمة الاقتصادية.

إن المنحى التصاعدي الذي جاءت به الانتخابات الثلاث 2001 و 2007 و 2011 والتي حافظت

على حزب العدالة والتنمية له دلالاته على أرض الواقع والانتعاف الشعبي على هذا الحزب، ولهذا فإن هناك

إصلاحات اقتصادية واجتماعية وتعليمية مست مستويات الشعب فقفزت بتركيا من مركز المتدني في سلم الدول

المتقدمة اقتصاديا إلى دول ذات قوة اقتصادية، إدراكا من القيادة السياسية مدي تأثير القوة الناعمة الاقتصادية

في مفهوم العلاقات الدولية، لذا لم تعتمد في حساباتها على العامل العسكري خصوصا في هذه الفترة لأنها فترة

تحدي اقتصادي.

### أولا: الاتجاه نحو القوة الاقتصادية:

إن الأزمات التي شهدتها الاقتصاد التركي على فترات طويلة منذ تأسيس الجمهورية حيث كان النمو

الاقتصادي التركي يتدرج نحو النزول حيث بلغ في خمسينيات القرن الماضي 6.7 % و 4.1% في التسعينات

وفي سنة 1983 وبعد إتباع تركيا سياسة الانفتاح الاقتصادي فبلغ الناتج القومي الإجمالي في تركيا حوالي

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

5% وازداد بين سنتي (1995 و1997) ليبلغ 6.8% وبدأ في الهبوط عام 1999 إلى 6.1% ثم عاد إلى النمو يبلغ بعد الأزمة إلى حد 7% من (2003 إلى 2007)<sup>1</sup>.

إن الأزمات التي ضربت تركيا اقتصاديا مثل أزمة 1994 وأزمة 1998 وأزمة 1999 وأزمة نوفمبر 2000 أزمة فبراير 2001 أملت على النخب التركية بضرورة الانطلاق الحقيقي نحو تحسين الوضع الاقتصادي لتركيا بالانتقال الفعلي من اقتصاد الدولتية إلى اقتصاد السوق الحرة في ظل وجود الادارة السياسة الرشيدة الممثلة في نخبة حزب العدالة والتنمية.

إن الإصلاحات التي جاءت باقتصاد السوق سنة 1999 وفق رؤية صندوق النقد الدولي وبرعاية منه، خلفت أزمة اقتصادية كانت لها تداعياتها ونتائجها على الجمهورية التركية من زيادة معدلات التضخم إلى انخفاض معدل النمو إلى ارتفاع مقدار العجز في خزانة الدولة إلى ارتفاع معدلات الفائدة إلى جانب الانسداد السياسي الذي تمت الإشارة به سابقا عجل إلى الرحيل حكومة أجاويد ودخول حزب العدالة والتنمية في هذا التحدي حيث بدأ السلطة الجديدة الحاكمة باتخاذ إجراءات إنعاش اقتصادي وقامت على سبيل المثال العمل بنظام الصرف المرن والتخلي بالعمل بنظام الصرف الثابت<sup>2</sup>

وبدأ هنا التغيير والتمرن الاقتصادي من خلال ارتفاع معدلات النمو مما قفز الناتج المحلي الإجمالي من 350 مليار سنة 2002 إلى 750 مليار دولار سنة 2008 كما اعتمدت الحكومة على استثمارات القطاع الخاص وحل مشاكله من خلال الاهتمام بالشباب ومحاولة إنقاذه من البطالة فرسمت لهذا الشأن خطة تمس

<sup>1</sup> الدباغ، مثنى عبد الرزاق، الإصلاح والتغيير في تركيا "رؤية اقتصادية، جامعة الموصل، 2009،

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص49

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الاستثمار وهذا بتخطي معدلات الاستثمار بنسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي وهذا من خلال اتخاذ

إجراءات عملية تمثلت في:

- زيادة التقشف وخفض لنفقات
- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر
- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.
- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة بعض الأيدي الماهرة<sup>1</sup>.
- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشفافية والمراقبة المحاسبية.

أن الرؤية الاقتصادية التي اعتمدت عليها تركيا تمثلت في تفعيل الداخلي للعلاقات الاقتصادية في مختلف القطاعات منتهجة أسلوب خلق جو من الفاعلية والإنتاج الصناعي مما يخلق وفرة مالية تساعد على الاستثمار وهذا بمنح تسهيلات ضريبية حتى يتسنى حماية القدرة الشرائية هذه التسهيلات الاستثمارية أعقبها إجراءات تنادي بالشفافية والعدالة في جميع العلاقات الاقتصادية الداخلية مما وفرت بيئة محفزة على العمل والإنتاج لرجال الأعمال والعمال علي حد سواء وذلك بحماية حقوق كل طرف مما ادي إلي خفض نسبة البطالة والتضخم والنزول بالفقر لأقل المستويات<sup>2</sup>.

إن الرؤية الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية جاءت من خلال الانسداد الذي ضرب الدولة التركية في عهد أجاويد وزادت حدتها كما أشرنا سابقا في سنة 2001 فكانت نسبة التضخم المالية التي وصلت إلى (80%) وانكماش الاقتصادي بأكثر من (95%) وارتفاع الدين الخارجي بسرعة كبيرة من 115.6 مليار بداية

<sup>1</sup> خولي، معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص13-14

<sup>2</sup> زاهد جولول، محمد، التجربة النهضوية التركية، مصدر سبق ذكره: ص119

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

2000 و136 مليار في عام 2007 أي تجاوز الدين الخارجي الناتج القومي المحلي من 68% إلى 74.3%

ونسبة الدين الداخلي من 28.7% إلى 68.1%<sup>1</sup> وانخفاض كبير قيمة الليرة عجل بل أعطى لحكومة العدالة

والتنمية ضرورة الاهتمام بـ الاقتصاد قبل الايدولوجيا.

وعليه رسخت لدى الطبقة السياسية الحديدة الحاكمة وعي بضرورة الاهتمام بلقمة العيش والوظيفة

الآمنة قبل صراع الأفكار فكانت الإدارة في اتخاذ إجراءات المذكورة سابقا خلقت إصلاحات مغلقة بالسوق حيث

تم تحقيق الحرية المالية والتجارية والمضي في عملية الخصخصة لآجل بناء اقتصاد شوق ناجح وإيجاد

مؤسسات بديلة يكون لها الدور في تفعيل المنافسة فيما بينها وكذا إعطاء الدور المنوط بالبنك المركزي وضرورة

وجود مؤسسات تضمن شفافية وعدالة نفقات الدولة وعطاءاتها ومناقضاتها وخلق ثقافة السوق من خلال تغيير

ذهنيات ثقافة المجتمع لتفعيل سياسات الانفتاح والتنافس<sup>2</sup>.

### ثانيا: نتائج الإصلاحات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية:

يمكن استنتاج خلاصة النشاط الاقتصادي المكثف لحكومة حزب العدالة والتنمية من خلال معدلات

النمو التركي التي حققتها يعد 2002 مقارنة مع دول الاتحاد الأوروبي.

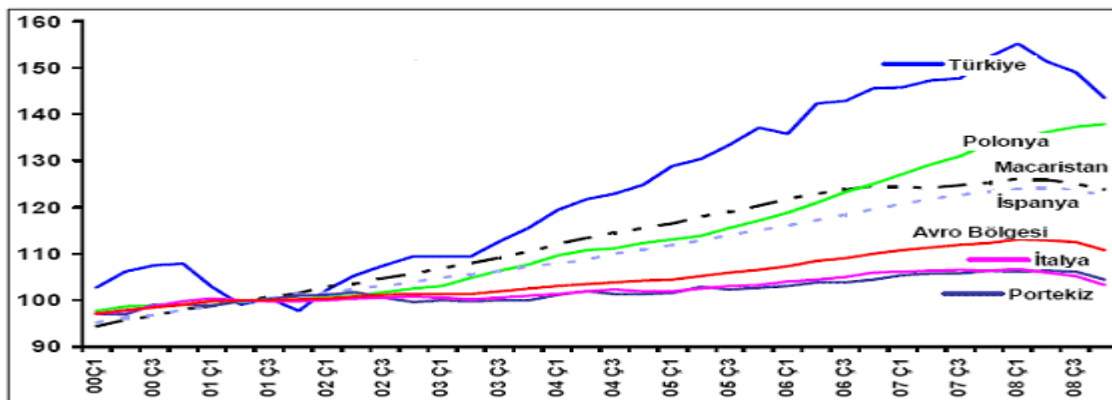
---

<sup>1</sup> بوز رسلان، حميد، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2010، ص135

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص48

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الشكل (1) مقارنة معدلات النمو بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي من 2001<sup>1</sup>.



حيث نلاحظ من الشكل 1 أن معدلات النمو في منحى تصاعدي مستمر نتيجة لهذه الإصلاحات والإدارة

السياسية حيث وصلت معدلات النمو إلى حد 7%.

الجدول رقم 09: المؤشرات الاقتصادية التركية بين سنتي 1979 و 2000<sup>2</sup>.

الأعوام	نسب النمو (1)	معدلات التضخم (2)%	حصة التجارة الخارجية في حصيله الناتج القومي (3)	مجموع الدين الخارجي قيمته بمليار الدولار (4)	الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تحققت مقدرة بمليون دولار
1979	05-	62.0	8.8		
1980	2.8-	101.4	15.8		35
1981	4.8	34.0	19.0	15.5	141
1982	3.1	28.4	22.5	18.6	103
1983	4.2	30.8	24.6	18.3	87
1984	8.1	47.3	30.1	21.2	113
1985	4.3	44.9	28.7	25.3	99

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 49

<sup>2</sup> تورال، ناظم، التحول الديمقراطي في تركيا، الطبعة الأولى، ترجمة احمد عبد الله نجم، القاهرة، مركز محروسة للنشر للخدمات الصحفية

والمعلومات، 2012، ص 53

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

125	31.2	24.6	34.6	6.8	1986
115	38.3	28.1	38.9	9.8	1987
354	38.6	28.6	75.4	1.5	1988
663	41.0	25.3	64.3	1.6	1989
674	49.0	23.3	60.3	9.4	1990
907	50.4	23.0	66.0	0.3	1991
911	55.6	23.7	80.1	6.4	1992
746	67.3	23.7	66.1	8.1	1993
636	25.6	31.0	102.3	6.1-	1994
934	73.2	34.2	94.6	8.0	1995
934	73.2	34.2	94.6	8.1	1996
934	73.2	34.2	94.6	8.3	1997
934	73.2	34.2	94.6	3.9	1998
934	73.2	34.2	94.6	3.4-	1999
934	73.2	34.2	94.6	6.8	2000

إن المؤشرات الاقتصادية التركية بين سنة 1979 و2009 تظهر نسبة النمو العالية كانت سنة 2009 حيث خلقت 9.4 % وهي أكبر نتيجة وصلت إليها تركيا كما أن الاقتصاد المالي التركي ارتبط باقتصاديات العالم حيث تأخر قليلا من مستويات النمو أثناء الأزمة المالية بين 2008 و2009 والملاحظ كذلك أن معدلات التضخم تقلصت في فترة وجيزة إلى أن وصلت إلى 6.25 % سنة 2009<sup>1</sup>.

كما أن نتائج الإصلاحات الاقتصادية كان لها أثرها في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 3300 دولار سنة 2002 إلى 10.000 دولار سنة 2008. وارتفاع الصادرات من 33 مليار دولار إلى 130 مليار

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص54

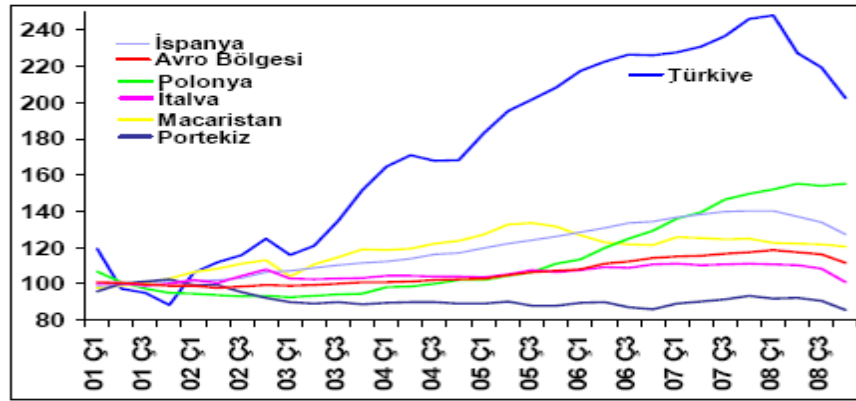
## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

نهاية سنة 2008 ويرى كثير من المحللين الاقتصاديين أن معدلات النمو المتزايدة في تركيا ابتداء من 2002 كما يوضح الجدول لاعتماد الحكومة في جزء كبير على القطاع الخاص وسياسة التسهيل التي انتهجتها الحكومة حيال القطاع الخاص كان له آثاره تمثلت في:

ارتفاع جميع الاستثمارات بحوالي أربعة أضعاف ونصف، ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين، ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من 75% إلى 80%، ارتفاع معدلات الاستثمار القطاع الخاص بنسبة 300% بالنسبة إلى القطاع الحكومي التي بلغت 100%.

من هنا فان القطاع العام ترك المجال الواسع للقطاع الخاص حيث بلغ سنة 2002 وحده 31 مليار ليرة تركية أي 20.6 مليار دولار وارتفعت في 2006 لتصبح 100 مليار ليرة تركية أي ما يعادل 67 مليار دولار أما الاستثمارات فبلغ مجموعها من الناتج المحلي الاجمالي في تركيا إلى 25% وهي أعلى مرتبة على مستوى أوروبا فيما يوضحه الشكل (2)

الشكل (2) مقارنة معدلات الاستثمار بين تركيا ودول الاتحاد الأوروبي من 2001<sup>1</sup>



<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص51



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

أما الإنتاجية بالنسبة للعامل التركي ونتيجة لتحسين بيئة العمل وبلغ بذلك مستويات عالمية ومنافسة خصوصا العامل الهندي والصيني وفي هذا الإطار نجد أن قطاع الخدمات لعب دورا رئيسيا في الاقتصاد لتركي حيث يساهم في 70% من الاقتصاد فمقارنة بالقطاع الصناعي الذي يساهم بـ 25% أما قطاع الأموال الحكومية فقد لوحظ أن هناك انخفاض في نسبة عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الإجمالي من 16.5 % سنة 2001 إلى 2 % في الفترة الممتدة من 2004 و 2008 وقد ساهم خفض مديونية القطاع العام من الناتج القومي الإجمالي في خفض نسبة العجز ليصل حتى دون الصفر.

كما تم خفض نسبة فائدة الديون من الناتج القومي الإجمالي إلى 23% في 2001 ليصل الى 5.5 في نهاية 2008 كما انخفضت نفقات الفائدة من الموازنة إلى حوالي 30% سنة 2008.

اما عائدات الضرائب كانت لا تغطي فائدة الديون سنة 2002 كما هذا الناتج الذي تحصل عليها القطاع العام كانت نتيجة سياسة الاستثمارات الأجنبية المزيدة التي فاقت 30% من الناتج المحلي الإجمالي في 2006 و 2007 زيادة على ذلك الاتفاق المبرم بين الحكومة وصندوق النقد الدولي وتطويره النظام المالي.

كما أن الأسعار استقرت نتيجة خفض نسبة التضخم من 74% إلى 84% سنة 2007 ثم عادت للارتفاع بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى 10% في 2009 وعليه فان الليرة التركية كانت في صعود منذ سنة 2002 وتم إلغاء السنة أصفار من القيمة الرقمية لليرة التركية نتيجة التوازن الاقتصادي وارتفاع نسبة الادخار في العملة الصعبة لدى البنوك حيث وصلت إلى 75% كما أن تحسن الليرة التركية خفض من أسعار المستوردات وتخفيف الضغط على تكاليف الإنتاج<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص54

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

أما فيما يخص الاستثمارات الأجنبية فقد تصنف تركيا في مجال جذب رؤوس الأموال بشكل كبير

وصلت به مستويات الدول الصناعية الكبرى فلقد احتلت المرتبة السادسة عشر في ترتيب الدول الجاذبة

الاستثمارات الأجنبية حيث بلغت سنة 207 بمقدار تجاوز 201 مليار دولار.

### الجدول رقم 10: توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنة القطاع
44	8	6	7	6	1	0	القطاع الزراعي
5024	5113	2100	829	329	539	165	القطاع الصناعي
168	336	122	40	73	13	2	المعادن/المناجم والصناعة التحويلية
3820	4210	1866	785	190	440	95	التصنيع
1279	766	608	68	78	249	14	منتجات غذائية والمشروبات والسجائر
1124	515	158	139	6	1	18	صناعة تحويلية ومعادن
220	48	54	13	6	16	13	الماكينات والأدوات
243	117	53	13	2	4	2	الأجهزة الكهربائية والغاز والبخار والمياه وتوزيعها
9641	14015	15533	7699	855	156	406	قطاع الخدمات
764	285	322	80	3	8	0	الإنشاءات
2064	169	1166	68	72	58	75	تجارة بالجملة وتصليح العربات والدراجات والمعدات
5756	11662	6957	4018	69	51	246	مؤسسات الوساطة المالية
652	560	99	29	3	3	0	الفعاليات المتعلقة بالموال غير منقولة
14709	19136	17639	8535	1190	696	571	المجموع

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

ونلاحظ من الجدول (10)<sup>1</sup> أن هناك توزيع في دخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث أن قطاع الخدمات كان أكبر القطاعات جلبا لرؤوس الأموال، ونلاحظ قصور في مجالات الطاقة والصحة والنقل والسياحة والملاحة هنا أن هناك عامل جغرافي ساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية لتمييز سوقها بحكم أنها قريبة من الأسواق الأوروبية والآسيوية والإفريقية.

هذا التحسن كان له أثره في قطاعات أخرى التي تعتن بالمواطن كقطاع الصحة الذي ارتفعت ميزانيته من 3 مليارات و 910 مليون سنة 2001 إلى 13 مليار و 400 مليون ليرة سنة 2010، نظرا لخلق مجالات المعالجة المجانية لأصحاب الدخل الضعيف و خصص لهم قسم في حالات الطوارئ حتى في المستشفيات الخاصة ، ضف إلى سياسة و نظام طبيب العائلة في المدن و أصبح بمقدور كل مواطن مراجعة طبية، كما بنت تركيا ما بين 2002 و 2009 251 مستشفى و 1028 مستوصف، إلى جانب الصحة اهتمت الحكومة التركية منذ وصولها بالقطاع التعليمي والتربية حيث أصبحت ميزانيته أكبر من وزارة الدفاع وهذا بربط المدرسة بالتكنولوجيا حيث طعمت بالحاسوبيات وأرسل إلى المدارس 751.83 حاسوب وإنشاء قاعات خاصة بتكنولوجيا المعلومات قدرت بحوالي 29.428 قاعة في كل المدارس، مع إعطاء الكتب المدرسية مجانا ابتداء من سنة 2003<sup>2</sup> إن التغيير والإصلاح الاقتصادي في عهد حزب العدالة والتنمية جعل الحزب يهتم بالشعب التركي اجتماعيا حيث قام بتوزيع ما يقارب 1.5 مليون طن من الفحم سنويا على العائلات الفقيرة، وقد استفاد منها حوالي أربعة ملايين شخص سنويا كما قام ببناء ألف شقة خصصها للعوائل الفقيرة والتي كان إيجارها ميسر لهذه العائلات.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 61

<sup>2</sup> خولي، معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 18

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها تركيا كان وراءها نخبة حازمة وعازمة نحو تقدم تركيا وهذا بانتقالها من نظام الاقتصاد الدولية إلى اقتصاد السوق الحر وفي هذا الطريق تم القضاء على معوقات نمو تطور الاقتصاد الحر كالرشوة والسوق السوداء والتهرب والقضاء على التصدير والاستثمار الوهمي وهو ما يؤكد تصريح أردوغان عندما صرح سنة 1997 في إحدى ندوات الديمقراطية المنعقدة بتركيا حيث قال "إننا نرى نظام الهيمنة الأحادي المفروض على حياتنا الاقتصادية يعمل من أجل تحقيق مصالحه هو، وأنه قد مهد الطريق للتدخلات المناهضة للديمقراطية السياسية، ولهذا السبب ينبغي العمل على دعم التعددية الاقتصادية حتى تكون السيادة للشعب وبذلك تكون في مسارها الصحيح حتى ظهرت القوى الاقتصادية في الأناضول، إننا سنفهم هذه باليقظة جيدا إذا ما وضعنا نصب أعيننا الجهود التي قامت بها تلك القوى التي تحتل وحدها السلطة الاقتصادية من أجل تعطيل الديمقراطية<sup>1</sup>.

وعليه يمكن القول ان النخبة القيادية لتركيا استطاعت تكييف السياسات العامة مع متطلبات التنمية الاقتصادية وتجاوزت المشاكل الهيكلية للاقتصاد، وهذا لان القيادة السياسية أدركت أهمية المحدد الاقتصادي في ربط علاقات متعددة الابعاد ودوره في تفعيل شبكة العلاقات الدولية في ظل لعب تركيا لدور اقليمي، كما ان العامل الاقتصادي أصبح المحرك الاساسي لمعظم الاحداث الدولية.

### المطلب الثالث: التغيرات السياسية والدستورية

ان المتغيرات السياسية التي شهدتها تركيا كما أسلفنا الذكر والتي عجلت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم بعد اجراء انتخابات مبكرة والتي كانت سببا في قطيعة المجتمع التركي مع النخبة التقليدية بزعامه الحزب

<sup>1</sup> تورال، ناظم، التحول الديمقراطي في تركيا، الطبعة الأولى، ترجمة احمد عبد الله نجم، مرجع سبق ذكره، ص 37

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الجمهوري وهذا ما أدركته النخبة السابقة، حيث صرح الرئيس الراحل بول اجاويد بعد سماعه لنتائج الانتخابات

قائلا: لقد أطلقنا الرصاص على أنفسنا بإقرار اجراء انتخابات مبكرة<sup>1</sup>.

غير انه هناك اسباب واكبت نجاح حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 والمتمثلة في:

1-المتغيرات المحلية ممثلة في فشل الاحزاب العلمانية في قيادة تركيا وشعبه للرفاهية

2-المتغيرات الدولية ممثلة في حاجة القوة العالمية لاسيما بعد احداث 11سبتمبر الي تبلور وانتشار تيار

اسلامي وسطي مرن يكون قادرا على ضبط القوي السياسية في منطقة الشرق الوسط الكبير، الي جانب انضمام

تركيا الي الاتحاد الاوربي<sup>2</sup>

إلا ان النخبة القيادية لحزب العدالة والتنمية امتطت جواد معيار كوبنهاغن والذي يعتبر مطلب شعبي

قومي والذي لا تستطيع النخبة العسكرية معارضته بصورة مباشرة، ليحكم حزب العدالة والتنمية قبضته على

التغيير الدستوري، كما ان النخبة العلمانية لا تستطيع ان تقف حائلا وراء هذا الاصلاح الاوربي.

ومن هذه المعطيات عكف رجال القانون الاتراك على صوغ عدد من القوانين الجديدة التي يتم بمقتضاها

اجراء تعديلات دستورية وأطلق عليها اسم "حزم قانونية للتوأم مع الاتحاد الأوربي" وبلغ مجموعها سبع حزم

قانونية<sup>3</sup>، وقد طالت هذه التعديلات المساييرة للمعايير الاوربية المؤسسة العسكرية فبدأوا ب:

---

<sup>1</sup> طارق، عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية الي دستور بلا عسكر، دار نهضة مصر للنشر، مصر، ط2، 2013، ص152

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص153

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص154

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

أولاً: تحديد مهام مجلس الامن القومي:

ان مجلس الامن القومي الذي جاء به دستور 1960 رأت فيه الدائرة الاوربية تدخل الجيش في الحياة السياسية، لذا ارسلت تقاريرها في المذكرة المرسله سنة 2002 بضرورة اعاده تنظيم مجلس الامن القومي دستوريا وفق المعايير الاوربية وتحويله الي مؤسسة استشارية في خدمة الحكومة<sup>1</sup> ولتطبيق التوصيات الاوربية من قبل تركيا جاءت التعديلات التالية:

-تعديلات 30 اكتوبر 2001 شملت 37 مادة دستورية وكانت من ضمنها المادة 118 الخاصة بمجلس الامن الوطني وذلك بتوسيع عضويته بإدراج عضوية وزير العدل ونائبي رئيس الوزراء، وتم الغاء نص "يراعي مجلس الوزراء قرارات المجلس بعين الاعتبار الأولي" وتحول الي "يقوم مجلس الوزراء بتقييم قرارات مجلس الامن الوطني"<sup>2</sup>

-تعديلات 30 جويلية 2003 حيث مست المادة رقم(15) من قانون مجلس الامن الوطني والتي كانت تنص علي وجوب تعيين الامين العام لهذه الهيئة من القوات المسلحة لتغير الي وجوب ان يكون الامين العام من المدنيين وقد تم تعيين محمد بوجان في 17 اوت 2004 ليكون اول امين عام مدني/كما تم تعديل الاجتماع الدوري للمجلس من مرة كل شهر الي مرة كل شهرين، كما عدلت المادة الرابعة والتي قلصت من مهام المجلس لتتص علي «مهمة المجلس هي رسم وتطبيق سياسة الامن الوطني، وان يقوم مجلس الامن الوطني بإخبار مجلس الوزراء بأرائه ثم ينتظر ما يسند اليه من مهام ليقوم بتنفيذها"/كما قلصت مهام الامانة العامة للمجلس الامن الوطني بتعديل المادة 13 لتتص علي "الامانة العامة تنفذ ما يكلفها به المجلس من مهام «كما تم الغاء

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص155

<sup>2</sup> المادة 118 من دستور 1982 المعدل

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

المواد 19، 4، 9 والتي كانت تنص علي حق الامانة العامة للمجلس في الحصول علي المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها. وتم تعديل المادة رقم 30 التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من المراقبة المالية، فأصبح بموجب التعديل المؤسسة العسكرية خاضعة لإشراف ومراقبة الجهاز المركز للمحاسبات.

-تعديل 7 ماي 2004 مس المادة 131 والتي بموجبها تم الغاء عضوية الجنرال العسكري داخل ادارة المجلس الأعلى للتعليم

-تعديل اوت 2004 والذي تم الغاء عضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الاذاعة والتلفزيون، كما شملت التعديلات الدستورية والقانونية بمعاقبة ومقاضاة واستجواب الجنرالات القدامى المتورطين في قضايا الفساد، وتم الغاء محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية.

ويمكن القول ان التعديلات الدستورية التي وافق عليها الشعب التركي في استفتاء 10 سبتمبر 2010 قد حد من نظام الوصاية العسكرية وثلت قدرته على التدخل في الحيلة السياسية، ولزوم مكانه المخول له دستوريا وهو الثكنة، كما ان نتائج التعديلات كانت لها أثر على المجتمع والدولة، كما ان نجاح القيادة السياسية الجديدة في تمرير هذه الدساتير يعود الي العامل:

\*الادارة السياسية الناجحة لحزب العدالة والتنمية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

\*اصبحت الادارة السياسية الحالية محل ثقة المجتمع التركي.

\*نجاح الادارة السياسية في جعل تركيا قوة ا اقتصادية في ظرف وجيز<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 160

ثانيا: نتائج التعديلات الدستورية:

لقد افرزت التعديلات نتائج كان من بينها:

1- الحد من دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية من خلال تقليص وضعيته الدستورية والقانونية.

2- فقدان مجلس الامن القومي لصفته التنفيذية الي الاستشارية.

3- تعزيز الديمقراطية والحرية وحقوق الانسان.

4- مقاضاة قادة انقلاب العسكري 1980.

5- مقاضاة أكثر من 250 جنرالا وضابطا لا يزالون في الخدمة في قضايا "اراغكون" و"المطرقة".

6- قرار المدعي العام باعتقال 22 عسكريا من بينهم 7 جنرالات في قضية "مواقع الأنترنت" التي اشترتها

رئاسة الاركان لبث الاخبار المغلوطة<sup>1</sup>.

**المتغير المجتمعي:**

يبدو ان التعديلات الدستورية لم تكن لتتجح لولا التقاف المجتمعي حول القيادة السياسية، ولربما لم

يشهد المجتمع التركي منذ تأسيس الجمهورية توافق القيادة السياسية مع المجتمع في ازاحة الجيش عن الممارسة

السياسية، لذا كان مطلب ابتعاد الجيش عن السلطة مطلبا مجتمعيًا، تولدت عنه قناعات مشتركة لدي قطاعات

كبيرة من اطراف المجتمع التركي ان دستور 1982 لا يساعد على التنمية والنهضة، لذا اتفقوا على ضرورة

صياغة دستور جديد تشارك فيه جميع اطراف المجتمع السياسية والفكرية، كما فهم المجتمع التركي ان الدستور

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 161



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

هو عقد اجتماعي بين الدولة والمجتمع يتوافق فيه الطرفين علي صوغ مواد ملزمة للطرفين، ومنه سعي الاتراك بجدية لصوغ دستور مدني من شأنه ارساء الحقوق وحماية الحريات.

ان المرحلة التاريخية التي تمر بها الجمهورية التركية منذ تأسيسها تعتبر علامة فارقة ومنعطف تاريخيا، وهذا لاتفاق الارادة السياسية والإرادة المجتمعية على وجوب سن دستور للبلاد بإرادة مدنية ودون تدخل الوصاية العسكرية<sup>1</sup>، ولعل النجاح الذي حققته القيادة السياسية الحالية في صراعها مع المؤسسة العسكرية اطلق عليه اسم الثورة الصامتة وفي هذا الاطار صرح اردوغان في عرضه لتقرير حول انجازات حزب العدالة والتنمية قائلا"« نجحنا إلى حد كبير بفضل السياسات التشجيعية في تقليص الفروق التنموية الموجودة بين مختلف الأقاليم التركية؛ ونشرنا الرخاء حتى أصغر بقعة سكنية فيها. وفي هذه المرحلة، وبالتوازي مع ما قمنا به من جهود في التنمية، خطونا خطوات جبارة أطلق على كل منها «الثورة الصامتة» في مجالات مكافحة الإرهاب، وفي التحول الديمقراطي، وفي مجال القانون. ولم نقدم تنازلات في مجال الأمن أو الديمقراطية أو الحريات. ومن أجل تأسيس السلام الاجتماعي اتخذنا من أساليب المعالجة غير المألوفة أساسًا لنا، وقمنا بتطوير «منظور أمني» جديد، وألغينا حالة الطوارئ، وألغينا أيضًا محاكم أمن الدولة والمحاكم ذات السلطات الخاصة، وأسسنا مستشاريه النظام العام والأمن. والأهم من ذلك أننا قمنا بثورة ذهنية من خلال مبادرة السلام الاجتماعي التي أطلقنا عليها اسم «عملية الوحدة الوطنية والأخوة.»

كما قمنا أيضًا باتخاذ عدد من الخطوات والإصلاحات في مجال التحول المدني مثل: تغيير بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص ساحة سلطات القضاء العسكري، وإلغاء بروتوكول «أماصيا»، وإلغاء منصب العضو العسكري الذي كان موجودًا في بعض المؤسسات والهيئات العامة، والسماح برفع الدعاوى ضد قرارات مجلس

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 164

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الشورى العسكري الأعلى، وفتح الطريق أمام محاكمة قادة الانقلاب العسكري في 12 سبتمبر 1980، وتشكيل

لجان تقصي الحقائق داخل البرلمان التركي.<sup>1</sup>

ان هذا العرض الذي قدمه اردوغان يشرح حالة الانقلاب الناعم على المؤسسة التركية، ولعل حالة

الهستيريا التي عايشها الجنرالات تبين مدى تقلص نفوذ القيادات العسكرية داخل دواليب حكم الجمهورية، ولعل

حادثة تقديم كبار قادة المؤسسة العسكرية استقالات جماعية في اوت 2011 للضغط على اردوغان من اجل

ترقية بعض الجنرالات المتهمين بالضلوع في قضايا ارهابية وكذلك استقالة رئيس الاركان السابق اكوشنيك

كوشناير الذي عزا فيه استقالته الى عجزه عن الدفاع عن الجنرالات المعتقلين تبين مدى نجاح الادارة المدنية.

لقد أثبت تطور الأحداث صمود الديمقراطية ورسوخها وازدياد قوتها أكثر من السابق في تركيا، فالقواعد

الديمقراطية هي السائدة ويجب أن يتقيد بها جميع الافراد والمؤسسات، حيث تمكنت الإدارة المدنية (الرئاسة

والحكومة) من تحقيق نجاح باهر من خلال التحول السريع والرد الفوري، لاحتواء الحدث خلال مدة قصيرة،

بقبول استقالة قيادة الجيش ورئيس اركانها، وتم تعيين الجنرال نجدت اوزال رئيساً لأركان الجيش دون ان تتحول

الحالة إلى أزمة فعلية وبداية لمرحلة جديدة من العلاقات الصدامية بين المؤسسة السياسية والعسكرية.<sup>2</sup>

ان لبس حزب العدالة والتنمية ثوب الحزب المحافظ كهوية سياسية له سعي من وراءها الي تحقيق

الحريات التي مُنع منها المجتمع وكانت تتعلق بهويته الثقافية(90%مسلمون) لذا يمكن القول ان الحزب خطي

خطوات توافقية الي حد ما وازن فيها بين الحقوق المنتزعة المتعلقة بثقافة المجتمع ومبادئ الديمقراطية والعلمانية

والقانونية للدولة ومتطلبات السياسة الخارجية.

<sup>1</sup> رئاسة وزراء الجمهورية التركية، الثورة الصامتة حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا(2012/2002)، ترجمه من التركية طارق عبد الجليل وأحمد سامي العايدي، إصدارات مستشارية النظام العام والأمن: الطبعة الثانية، تركيا، 8 نوفمبر 2013 م، ص8-9

<sup>2</sup> كمال، عبد الله حسن، استراتيجيات تركيا في الشرق الاوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001، رسالة دكتوراه، جامعة السليمانية، 2011، ص101

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

إن هذه التجربة نتاج لتراكمات من التجارب السياسية داخل تركيا امتدت إلى أكثر من ستين عاما خصوصا بعد التحول الديمقراطي الذي عرفته تركيا منذ فترة الخمسينات والحراك السياسي الذي شهدته الساحة السياسية بين نجاح الديمقراطية حيناً وانتكاساتها أحيانا أخرى، أن المجتمع شهد في داخله حالة من الحراك السياسي وديناميكية في التصورات والمفاهيم نتج عنه ظهور جملة من المشاريع السياسية المتباينة في الفكر والتصوير وحتى في المرجعية الفكرية، مما ساهم في إثراء الساحة السياسية التركية، وبروز وعي سياسي ناضج يمتلك إجابات لكل المشاكل السياسية المطروحة على الحقل السياسي في البلاد. ان المجتمع التركي ظل يناضل رغم العراقيل من أجل ترسيخ وتجذير الفكر الديمقراطي القائم على ضمان الحرية للجميع دون أي إقصاء أو استثناء.

وبفضل هذه المشاريع السياسية المتباينة في التصورات والرؤى والتي أفرزها حراك سياسي استمر على مدار خمسين عاما تمكنت تركيا في أحلك فتراتنا وخصوصا خلال مرحلة الانقلابات العسكرية التي ألغت الديمقراطية في العديد من المرات إلى تجاوز هذه الأزمة ولملمة جراحها والمسك بزمام الأمور دون الوقوع في أي فراغ سياسي يهدد أمن تركيا أو يدخلها في أي منعرج خطير كالحرب الأهلية أو التناحر الاجتماعي، بل إن هذه المشاريع السياسية نجحت في العديد من المرات في إجبار المؤسسة العسكرية على العودة إلى الحياة الديمقراطية، ولعل أهمها الانقلاب العسكري الذي حدث في تركيا سنة 1980 عندما قامت المؤسسة العسكرية على الدعوة إلى القيام بإصلاحات ديمقراطية، وتأسيس دستور جديد يعترف بالأحزاب السياسية بما فيها الأحزاب ذات التوجه الإسلامي الذي كان يمثلها حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان الذي تمكن لاحقا من الفوز في الانتخابات البرلمانية وأصبح رئيسا للوزراء سنة 1995. ثم وصل الأمر إلى فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الإسلامية بالأغلبية الساحقة وتشكيله حكومة لوحده سنة 2002، ان انجازات حزب العدالة والتنمية جاءت بفضل قوته وتصوراتته السياسية، صاحبه الإرث النضالي الذي ساهمت فيه كل الحساسيات السياسية

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، واعتراف كل طرف منها بحق تواجد الطرف الآخر في الساحة السياسية مهما كانت توجهاته السياسية أو مرجعياته الفكرية.

هذا الاعتراف المتبادل أو ما نطلق عليه بالعقد الديمقراطي ارتكز على أحقية الجميع في الممارسة السياسية دون أي إقصاء أو أي استثناء. ومهما قيل في التجربة الديمقراطية الحالية التي ينعم بها المجتمع التركي في المرحلة الراهنة فإنه يتوجب علينا أن نقول إن هذه التجربة ما كانت لتتجح هذا النجاح الرائع إلا بفضل هذا الوعي الديمقراطي الذي تشكل على مدار سنتين عاما والذي صمد أمام عواصف الديكتاتورية المتمثلة في المؤسسة العسكرية التي حاولت القضاء عليه عدة مرات. لقد وصل الشعب التركي إلى حالة من النضج السياسي والديمقراطي أهله إلى اختيار من يحكمه عن وعي وبكل حرية<sup>1</sup>

ان وعي المجتمع التركي بالإرادة السياسية لدى النخبة القيادية لحزب العدالة والتنمية، لنهوض بتركيا يدل على النضج السياسي لهذا المجتمع، كما تبين درجة نفوره من النخبة العسكرية، ونرى ذلك جليا في تحليل نائب رئيس حزب العدالة والتنمية نعمان كورلمش للوضع السياسي التركي قائلا "إن عملية تحديث تركيا قد تحققت بكاملها عن طريق برنامج التغريب القصري وأبعدت تركيا عن التقاليد والأعراف الإسلامية.

وقد انتهج القائمون على تلك العملية السياسية آلية تعتمد على الدولة في تغيير العناصر الاجتماعية الأساسية مثل مفهوم الدين، ونمط الحياة، والثقافة، والتعليم والحياة الاجتماعية، وذلك عن طريق النخب الاوليغارشية العسكرية والسياسية والاقتصادية التي أسسوها. مثال ذلك فرض الآذان والصلاة باللغة التركية وارتداء الملابس الغربية والتعليم الوضعي، ومع الأسف فإن ذلك الإكراه والإجبار الذي استمر لسنوات طويلة

---

<sup>1</sup> زبير، خلف الله، مقارنة في تاريخ النضال الديمقراطي في تركيا وفي تونس، على الرابط: <http://www.alhiwar.net>.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

قد أنتج خلافاً وتبايناً بين الشعب والأولغارشيات السياسية والعسكرية والاقتصادية، ومنذ أول انتخابات متعددة الأحزاب جرت في تركيا عام 1946 وحتى اليوم تبنت مقاومة الشعب في حياتنا السياسية المتعددة الأحزاب طوال ستة وستين ضد أحزاب الدولة القمعية في التصويت لصالح الأحزاب التي أسسها الشعب بنفسه. ولكن إرادة الشعب ظلت مقيدة طوال تلك الفترة وتعرضت للإعاقة والتعطيل عن طريق خمسة انقلابات عسكرية.

وكان آخر تلك المحاولات في عام 2007 عندما أريد تعطيل مسيرة حكومة حزب العدالة والتنمية عن طريق إنذاره، ورفع دعوى قضائية لإغلاقه<sup>1</sup>.

### المبحث الثالث: عوامل وأهداف السياسة الخارجية التركية

بعد دراستنا لأهم المتغيرات الداخلية التي ساهمت في بروز تركيا كقوة اقليمية ومتوسطة تتنافس مع قوة اقليمية اخرى، مما يؤهلنا الخوض في دراسة أهداف ومبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل معطيات البيئة الداخلية الجديدة، وبما أن الدولة هي أحد الفواعل المؤثرة في السياسة الدولية، فإن كل دولة لها أهداف وعلى هذا تلعب الأهداف دوراً مهماً في تحديد السياسة الخارجية للدولة، فتأمين المصالح الاقتصادية تحدد عوامل كثيرة داخلية: مثل الموارد الاقتصادية وخارجية مثل الدول المنافسة، وفي مسألة تحقيق النفوذ السياسي تدخل مسائل الترويج لنظام سياسي معين، كذلك السعي للحصول على وزن دولي أو إقليمي<sup>2</sup>.

تقوم السياسة الخارجية للدول على الحفاظ على كثير من الأهداف والمصالح، التي يمكن ترتيبها وفق ثلاثة أهداف:

<sup>1</sup> نعمان كورتولموش، التحول من أجل نظام عادل وديمقراطي: تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا، على الرابط: <http://www.escwa.un.org>

<sup>2</sup> عبد الرحمن الغالي، انعكاس السياسة الداخلية للدول على سياستها الخارجية: الإنقاذ كمثال، ورقة مؤتمر حزب الأمة، مارس 2003

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

1. الأهداف المرتبطة بالقيم والمصالح الأساسية، وهي الأهداف التي تتفق عليها غالبية المجتمع وتتميز بأهميتها المطلقة، وفي مقدمتها حماية الأمن القومي للدولة.

2. أهداف متوسطة المدى، وهي أهداف تقع في مرتبة أدنى من الأولى، وتتضمن قضايا الرفاه الاقتصادي والموقف من العلاقات مع الدول بما يحفظ الكبرياء والسمعة الدولية.

3. أهداف بعيدة المدى، ويقصد بها الخطط والأفكار التي ترمي الدولة الى تحقيقها على المدى البعيد، بما يزيد من قوتها وزيادة فاعلية دورها في المجال الدولي<sup>1</sup>، وبما ان الأوضاع الهرمية في تركيا تغيرت بعد 2002 بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة بدأت ملامح وتوجهات أخرى للسياسة الخارجية التركية أفرزتها أفكار وتصورات النخبة القيادية الجديدة، وعليه سنحاول دراسة هذا المبحث وفق ثلاث مطالب.

### المطلب الاول: أثر متغيرات البيئة الخارجية في تحول السياسة الخارجية التركية

قبل التطرق الى أهم المقاربات والعوامل والأهداف التي رسمتها القيادة السياسية الجديدة في سياسة تركيا الخارجية دعونا نعرض على أهم المراحل التي مرت بها هاته السياسة ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل أساسية:

#### أولاً: المرحلة العثمانية:

ان الطابع التوسعي للدولة العثمانية جعل السياسة الخارجية ذات طابع انفتاحي على الشؤون الدولية، فخاضت غمار حروب توسعية ودفاعية السبعة قرون، كما أسهمت بفعالية في العديد من التحالفات والمؤتمرات الدولية، وبسطت سلطانها ذات يوم على بقاع مترامية الأطراف من قارات العالم الثلاث القديمة، ولعل خير

---

<sup>1</sup> كوثر، عباس الربيعي، سياسة العراق الخارجية بين القيود والفرص، على الرابط: <http://www.iasj.net>

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

تعبير عن كل ما تقدم هو ما وجد من نقش بقلعة بندر يعود إلى عام 1538 يعبر من خلاله أحد أقوى سلاطين بني عثمان وهو السلطان سليمان القانوني عما وصل إليه من قوة بقوله: "أنا عبد الله وسلطان هذا العالم ورأس ملة المسلمين بفضل الله على قدرة الله والسنة المعظمة لمحمد هي التي ترشدني. أنا سليمان الذي يذكر اسمي في الخطبة بمكة والمدينة. في بغداد أنا الشاه، وفي بيزنطة أنا القيصر، وفي مصر أنا السلطان، أرسل سفني في مياه أوروبا والمغرب والهن، أنا السلطان الذي حاز على تاج وعرش هنجاريا، وحول سكانها إلى رعية مطيعة، تجرأ القائد بترو على التمرد ضدي ولكني دسسته بحوافر حصاني وأخذت بلاده مولدافيا<sup>1</sup>" ان هذا الطرح يبرز معالم السياسة الخارجية التركية.

### ثانيا: مرحلة الثوابت الكمالية:

على النقيض السابق فقد جاءت سياسة اتاتورك لتهدم الهوية الاسلامية لتركيا في مرحلة انحطاط الدولة العثمانية وخروج القومية التركية في 1923 تاريخ الغاء الخلافة الاسلامية ومن خلال هذا التوجه الغربي يمكن ابراز التوجهات الكمالية لسياسته الخارجية، فقد اعتبر الكماليين ان الاسلام سبب التخلف كما أسلفنا الذكر، وعليه فالخلاص من الموروث الأيديولوجي العثماني، ونبذ الإسلام كمقوم لهوية الدولة ومنطلق عقائدي لسياستها الداخلية والخارجية سيحقق التمدن، ويولج بتركيا الى عالم التحضر والمدنية، وعلى هذا تم اقرار الثوابت الكمالية والتي اصبحت مقننة دستورا ولا يجوز تجاوزها فيما يلي:

(1) إعلاء شأن العلمانية كبديل أيديولوجي للإسلام فيما يتعلق بتنظيم وبناء الدولة التركية في شتى قطاعاتها

الحياتية، وما يحكمها من أنظمة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتعليمية، وغيرها.

(2) التملص من الصبغة الإسلامية الموروثة للبلاد والاتجاه بها صوب التآريب، والتغريب.

<sup>1</sup> خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرنؤوط (بيروت، دار المد الإسلامي، الطبعة الأولى، 2002)، ص 67

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

(3) اعتماد القومية الطورانية مقوماً لهوية الشعب التركي كبديل عن السند الإسلامي التقليدي.

(4) العمل على فك ارتباط تركيا بالعالم الاسلامي، والتأكيد على الانتماء الجغرافي والحضاري (بيزنطة)

الاوربي<sup>1</sup>.

ومن هذه الثوابت فان السياسة الخارجية التركية ولت وجهها شطر الغرب وأدارت الظهر إلى حد بعيد للدائرة العربية الإسلامية وأبدى صانع القرار التركي تمسكا بالشعار الأتاتوركي الشهير (السلام في الداخل والسلام في العالم) لان الانغماس في ترتيب الشأن الداخلي كان مسيطرا على فكر القيادة السياسية آنذاك وعليه فان النخبة السياسية التركية في عهد الجمهورية اتجهت نحو سياسة خارجية وفق ما يتطلبه الوضع الدولي السائد آنذاك، فعملت عقليتها الاستراتيجية على بناء وضع مقبول من الناحية الدولية وهو كما اسلفنا الذكر تبني استراتيجية الدفاع عن الحدود القومية والدولة الوطنية بدلا من الاستراتيجية ذات البعد الدولي، وكذا ان تكون الدولة جزءا من محور الغرب المتصاعد وليست بديلة او معارضة له<sup>2</sup>، وعليه فان المبدأ المختار في السياسة الخارجية التركية آنذاك (سلام في الداخل سلام في الخارج) تبرز التوجه الكمالي في حقل العلاقات الدولية.

### ثالثا: السياسة الخارجية التركية ومرحلة العثمانية الجديدة:

تواكب ظهور مصطلح العثمانية الجديدة-Ottomanisme New مع اعتلاء طورغت اوزال سدة الحكم في أنقرة عام 1989؛ حيث كان قد أدى اليمين الدستورية كرئيس لتركيا في التاسع من نوفمبر وقد سعى أوزال إلى الاستعادة من الظروف الدولية المستجدة والمواتية المصاحبة لتقلص حدة الصراع الدولي، وبدأت معالم الانفتاح في مسار السياسة الخارجية التركية قد عبر عنه اوزال في مناسبات عديدة بقوله: "أنا

<sup>1</sup> السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية والبرغماتية والمبادئ الكمالية، على الرابط: [www.hiph.alexu.edu.eg/](http://www.hiph.alexu.edu.eg/)

<sup>2</sup> اوغلو، داوود، مرجع سبق ذكره، ص91



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

مقتنع بأن على تركيا أن تدع سياساتها السلبية والمتردة السابقة، وأن تدخل في سياسة خارجية نشطة وارتباطاً بهذا التوجه الجديد دخلت منطقة الشرق الأوسط إلا ان هذه السياسة لقيت معارضة شديدة من قبل بعض أفراد النخبة الكمالية التقليدية. فعلى سبيل المثال كتب الجنرال تورمتاي قائد الأركان العامة للقوات المسلحة قائلاً: «فليكن معلوماً أن الأمة التركية وقادتها لم ينسوا كيفية انجرارنا للدخول في الحرب العالمية الأولى وماسيها وفي ذلك مثال تاريخي واضح لمغامرة نبعت أساساً من قرارات فردية وطموحات طائشة»، إذن فقد كان المبدأ الانعزالي الكمالي لا يزال يجد له أنصاراً عديدين يتشبثون به كبار صانعي القرار ومن خلال هذه المراحل يمكن القول ان الجمهورية التركية رسمت لها اهداف لكيفية تسير السياسة الخارجية التركية ونجد من بينها:

**الامن القومي:** ويتخذ في هذا الاساس موضوع الامن القومي بعديين اساسيين داخلي وخارجي داخلي وهو يتعلق بحماية الاستقرار الداخلي ومواجهة التحديات الداخلية في جميع النواحي الاجتماعية والقانونية، والجنائية وتتولي الشرطة ومؤسسات امنية وتنفيذية تابعة للحكومة المهام، خارجي: ويتعلق الامر بمواجهة التحديات والتهديدات الخارجية ويتولى المهمة الجيش<sup>1</sup>.

**الحفاظ على وحدة الدولة والمحافظة على كيانها الذاتي:** ترتبط مسألة الحفاظ على وحدة الدولة وحماية كيانها الذاتي بمسألة الحفاظ على الوحدة الترابية للدولة، فمنذ تأسيس الجمهورية التركية، واجهت الدولة تحديات انقسامية خصوصاً في بداية تشكيل الجمهورية أي منذ 1923، ومن بين التحديات الانقسامية نجد مثلاً مسألة الاكرد ومحاولة تشكيلهم كيان خاص بهم.

---

<sup>1</sup> حيدر جاسم، محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2014، ص25.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الحفاظ على هوية الدولة: ان التطورات التي عرفتها الساحة الدولية حتمت على الدول الاعتراف بثقافات وحضارات الاخرين على المستوى الداخلي والخارجي للدول، ولم تكن تركيا بمعزل عن هذه التطورات، فقد شهدت على المستوى الداخلي مطالب وضغوط تتعلق بالهوية الدينية والعرقية، من قبل الكرد وبعض الأقليات، ومقابل هذه الضغوط التي طالبت بظهور هذه الهويات في بناء الدولة، اتخذت الدولة طابعا محافظاً ومتشدداً، يركز على القومية والعلمانية المتشددة في مواجهة الحركات الثقافية والسياسية<sup>1</sup>

الحفاظ على التماسك الاجتماعي: يمثل الحفاظ على التماسك الاجتماعي، وتحقيق التكامل الداخلي بين مختلف القوى السياسية والاجتماعية هدفا رئيسيا للسياسة العامة في تركيا، التي استطاعت ان تواجه مصادر التهديد والتحديات الداخلية من خلال فرض قوة الدستور، والقوة الأمنية والعسكرية، لكي تحافظ على العلاقة القائمة بين المجتمع والدولة.

### رابعا: تركيا والمتغيرات الدولية:

ومن خلال هاته الاهداف يمكن ان نقول ان تركيا ارتبطت اهدافها وتوجهاتها بالساحة الدولية ذات الطبيعة المتغيرة وعلى هذا الاساس يمكن تحديد اهم المتغيرات الخارجية التي ادت الى بروز السياسة الخارجية التركية كقوة متوسطة مؤثرة على الساحة العالمية والإقليمية ما يلي:

1-نهاية الحرب الباردة الذي نتج عنها تفكك الاتحاد السوفييتي مما سبب فراغا جيوسياسي، حتم على تركيا الوقوع في مناطق تتشكل من جديد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وقد سمي هذا العالم المنبثق عن الاتحاد السوفييتي بالعالم التركي الذي يقع بين جمهوريات اسيا الوسطي والقوقاز والبلقان، ان هذه المعطيات الجديدة

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص28

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

اكتشفتها تركيا وهي غير جاهزة من ناحية البنية النفسية التحتية والاستعداد اللوجستي والتكتيكي مما اعادت

تركيا نظرتها بإعادة ترتيب مقاييسها الجغرافية والثقافية والسياسية والاستراتيجية انطلاقا من هذا الوضع<sup>1</sup>.

2- عملية التسوية السلمية للصراع العربي الاسرائيلي العربية والتي وجدت فيها تركيا مجبرة للتوجه بقوة نحو

الشرق الاوسط امنيا واقتصاديا وسياسيا.

3- حرب الخليج وما خلفته من تداعيات اقليمية خاصة على تركيا باعتبار الجوار الجغرافي بينه وبين العراق

هذا المتغير خلف تحديات امنية كبيرة على تركيا<sup>2</sup>.

4- المتغير الامريكي لقد اسهم التغير في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة في

بروز السياسة الخارجية التركية، حيث ان انتقال الولايات المتحدة من استراتيجية الردع الى سياسة الاحتواء

اثناء الحرب الباردة، الى الحروب الاستباقية التي اعلن عنها الرئيس جورج بوش في تصريح له في سبتمبر

2002 قائلا " ان استراتيجية الامن القومي للولايات المتحدة الأمريكية ، تصرّ على العمل الإستباقي، ان لم يكن

الانفرادي ليحل محل المذاهب التي توالى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، العزلة، والاحتواء والردع"<sup>3</sup>.

5-- الحروب على الارهاب واحداث 11 سبتمبر 2001 وما خلفته من تداعيات على الساحة الدولية، لذا

فرضت الاستراتيجية الامريكية المنتهجة علي الساحة الدولية عودة الدور التركي كشريك استراتيجي لا يستغني

عنه في تسيير الاجندة الدولية ،ولعل التحالف الدولي ضد الارهاب الذي قاده امريكا ضد حركة طالبان

وشاركت فيه تركيا خير دليل على ذلك، ومن هنا برزت تركيا كلاعب مهم في منطقتي الشرق الاوسط واسيا

---

<sup>1</sup> اوغلو، داوود، مرجع سبق ذكره، ص96

<sup>2</sup> خورشيد، دلي، مرجع سبق ذكره، ص9

<sup>3</sup> كمال، عبد الله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الاوسط، مرجع سبق ذكره، ص118.

## الفصل الأول ————— تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

الوسطى، وهي ايضا محور جيوبوليتيكي مهم لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الامريكية على اعتبار ان تركيا دولة ديمقراطية مسلمة علمانية وحيدة في المنطقة<sup>1</sup> يمكن ان تلعب دور الوسيط الإقليمي.

ومع بروز هذه التحولات الدولية خاصة مع ظهور مصطلحات الجديدة على الساحة الدولية كمحور الشر والدول الفاشلة، بدا صناع القرار الخارجي التركي في انتهاج دور جديد في سياسة تركيا الخارجية وفي هذا الصدد صرح رئيس التركي السابق غول «هناك من يقول ان هناك تبديل للأسس النظرية والعملية التي ارتكزت عليها العلاقات الامريكية التركية ولكن يجب اعتماد فلسفة جديدة تركز على ما يجب ان تقدمه الولايات المتحدة الامريكية لتركيا، وما يمكن لهذه الاخيرة ان تقدمه للسياسة الامريكية في ظل الازمات الجديدة بعيدا عن نقاط الخلاف، ان علاقة تركيا بالولايات المتحدة تمضي بقوة لأنهم يتبنون قيم مشتركة المتمثلة في الديمقراطية والحرية، والاقتصاد، قد لا يكون من السهل على الشريك التركي المساس او التعرض لمبدأ التحالف الاستراتيجي بين البلدين»<sup>2</sup>.

ان هذا التصريح يبرز معالم التوجه الجديد للنخب الحاكمة الجديدة للسياسة الخارجية التركية ولفهم الماهية الجديدة للسياسة الخارجية التركية لابد من التعرض للنظريات والمقاربات الجديدة التي طرحها مهندس السياسة الخارجية التركية احمد اوغلو وقد قسمها الباحثون الى ثلاث:

### 01-نظرية التحول الحضاري:

ويثبت فيها اوغلو قناعته الراسخة بضرورة مراعاة التوازن الدقيق بين قوة الامر الواقع وقوة الحق الاصيل، فلا يجب ان تكون موازين القوة سببا في الغاء الثوابت والحقوق، فموازين القوة غير ساكنة ومتغيرة على الدوام، والحضارات في هبوط وصعود دائمين، ويرى اوغلو ان "نظرية نهاية التاريخ لفوكوياما جاءت لقطع الطريق امام

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص121

<sup>2</sup> ياسر احمد، حسن، مرجع سبق ذكره، ص311

**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
البدايل الحضارية الأخرى التي تتمركز في مناطق مختلفة من العالم وتؤذن بانتقال الهيمنة الحضارية من المحور الاطلسي الى محاور اخرى لا تزال تتشكل، يأتي في مقدمتها "المحور الباسيفيكي" حول الصين والهند واليابان، او المحور الاسلامي الحضاري وفي القلب تركيا وإيران وباكستان ومصر<sup>1</sup> ويعتبر داود اوغلو ان الخلفية التاريخية والموقع لجغرافي لتركيا يجعلان السياسة الخارجية التركية مهمة، لا للمنطقة فحسب بل للعالم مكدبا في ذلك صمويل هانتينغتون في كتابه صدام الحضارات والذي وصف فيه تركيا دولة ممزقة، ويعتبر داود اوغلو ان اهم مساهمة يمكن ان تقدمها تركيا للثقافة العالمية، انطلاقا من تجربتها الحضارية هي دخولها في انفتاح حضاري واع يتجاوز شرك الاقصاء الجيوثقافي<sup>2</sup>.

## 02-نظرية العثمانية الجديدة:

ويطرح داود اوغلو رؤية من حيث ان تركيا تستمد مكانتها كدولة مركز جزئيا من عمقها التاريخي باعتبارها كانت في مركز الاحداث التاريخية، فهو يستقرأ التاريخ في فترة ما قبل الجمهورية وذلك كمصدر للأفكار والهوية والاستمرارية والاستراتيجية<sup>3</sup> التي رسمت في مشروع تركيا الجديدة الذي تحدث عنه اردوغان وسيكون عبر ثلاث محطات كبرى هي تركيا سنة 2013، وتركيا سنة 2053، وتركيا سنة 2075.

هذه المحطات تعكس بشكل جدي الرؤية الاستراتيجية والحضارية التي يعمل من أجلها صناع القرار الاتراك الذين يدركون جيدا تحقيق هذه المحطات سيتعرض إلى تحديات كبيرة سواء داخليا من قبل بعض القوى المناهضة للمشروع الحضاري التركي ذي المرجعية الإسلامية أو على المستوى الخارجي من قبل الدول الغربية

---

<sup>1</sup> ياسر بشير، العشي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية" 2013 2002، رسالة ماجستير، جامعة الاقصي، 2014، ص51

<sup>2</sup> اوغلو، داود، مرجع سبق ذكره، ص163

<sup>3</sup> ياسر بشير، العشي، مرجع سبق ذكره، ص52

**الفصل الأول** ————— **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
والحضارة الغربية التي ترفض ان تلعب تركيا أي دور يساهم في تشكيل دورة حضارية إسلامية في العالم العربي والإسلامي<sup>1</sup>.

### **03-نظرية العمق الاستراتيجي:**

تنطلق هذه النظرية من فكرة العمق الجغرافي بما ان تركيا مرتبطة ببيئات جغرافية مؤثرة على الساحة الدولية، فيجب على تركيا انهاء حالة الاغتراب السائدة بينها وبين جوارها الجغرافي دون الدخول في خلاف مع الدول المرتبطة بالمنطقة، بمعنى اخر انهاء عقلية التهديد التي تشكلها دول الجوار على تركيا وإحلال محلها فرص التعاون<sup>2</sup>، وفي هذا الاطار يرى داود اوغلو ان ثقل تركيا السياسي والاقتصادي والثقافي في الساحة الدولية سيتحدد وفقا لقوة تأثير تركيا في هذه المناطق القريبة، بل ذهب الى ابعد من ذلك عندما ارجع محافظة تركيا على وحدتها لا يكون إلا اذا كانت مؤثرة في التطورات الحاصلة على الساحة الجيوسياسية التي تحدث في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط<sup>3</sup>، كما ان قدرات تركيا على تفعيل سياستها الخارجية في المنطقة تتوقف على قدرتها على اعادة ترتيب علاقاتها مع جيرانها الذين يحققون لها التواصل مع المنطق البرية القريبة، ولا يمكن لدولة تشهد ازمات متكررة مع جيرانها القريبين ان تنتج سياسة اقليمية ودولية خارج حدودها<sup>4</sup>.

### **المطلب الثاني: العوامل والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية لتركيا**

إن التغيرات الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية التي قام بها صناع القرار الجدد في تركيا جعل منها دولة ذات مكانة على الساحة الدولية، فبدأت النخبة الحاكمة الجديدة في إعادة ترتيب البيت

---

<sup>1</sup> الزبير خلف الله، تركيا من العمق الاستراتيجي الي العمق الحضاري، دراسة خاصة بترك برس، على الموقع: <http://turkpress.co/node>

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الاولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة

السياسات، 2012، ص 577

<sup>3</sup> داود، اوغلو، مرجع سبق ذكره، ص 145

<sup>4</sup> نفس المرجع، ص 170

**الفصل الأول** ————— **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
الداخلي والخارجي على حد سواء، مع إدراك صناع القرار الجدد للمقومات الحضارية والثقافية التي تمتلكها تركيا، باعتبارها دولة حاضنة تاريخيا لحضارتين عريقتين وهي الحضارة البيزنطية والحضارة الإسلامية ممثلة في الحقبة العثمانية، وعليه فإن التراكمات التاريخية جعل لتركيا محددات تنطلق منها سياستها الخارجية نذكر منها :

### أولا: المقومات الجيوسياسية لتركيا:

يري صناع القرار التركي ان تركيا تمتلك مقومات جيوسياسية أعطت لها مكانة على الساحة الدولية، مما اكسبها صفة الدولة الشريك في ترسيم النظام الدولي وليس كما وصفها المفكر صامويل هانتينغتون دولة ظرفية أو هامشية<sup>1</sup>، هذا الموقع الجغرافي لتركيا كان ركيزة انطلاقها نحو العالمية وذلك باعتبار أنها:

1 -تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا وإفريقيا وأوروبا وتمتد أراضيها بين أوروبا وآسيا ويشكل الجزء الواقع غرب قارة آسيا 97% من مساحة البلاد، يضم عاصمة الدولة أنقرة ويعرف باسم آسيا الصغرى أو منطقة الأناضول بينما يقع الجزء المتبقي منها جنوب شرق أوروبا ويضم اسطنبول.

2 -تقع في قلب المجال الجغرافي المسمى أوراسيا، فهي المنطقة الوسطية من تحكم فيها، تحكم في قلب العالم وفق نظرية ماكندر الجيوبوليتكية، أهلها هذا الموقع أن تكون دولة محورية (Pivotal state)

3 -هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، حيث يحدها ثمانية دول، نجد في الشمال جورجيا بحدود برية تقدر ب: 252 كلم وأرمينيا 268 كلم وأذربيجان 9 كلم، أما من الشرق إيران بحدود برية قدرها 499 كلم، وفي الغرب اليونان بحدود برية 206 كلم، وفي الشمال الغربي بلغاريا بحوالي 240 كلم، وفي الجنوب سوريا بحدود 822

---

<sup>1</sup> ذكر ذلك صامويل هانتينغتون في كتابه صراع الحضارات

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

كلم والعراق 352 كلم، وعليه أتاح هذا الانتشار الحدودي لتركيا مجالات اختيار سياساتها الخارجية من تحالفات أو تعاون أو تنسيق دولي أو إقامة أي تجمع دولي تكون تركيا دولة محورية.

4 - تحدها المياه من ثلاث جهات، البحر الأسود في الشمال وبحر ايجه في الغرب والبحر المتوسط في الجنوب، كما تسيطر على ممرين هامين هما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل حتى البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله حوالي 30 كلم وعرضه حوالي 1 كلم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر ايجه حيث يصل طوله إلى 60 كلم وعرضه بين 1 و6 كلم، هذا المؤشر أعطاها قوة مائية إقليمية<sup>1</sup>.

### ثانياً: المقومات السكانية:

تحتل تركيا المرتبة السادسة عشرة من حيث تعداد السكان فحسب إحصائيات 2005 وصل إلى 70 مليون نسمة ليصل في 2011 إلى 74.7 مليون نسمة بنسبة تزايد 1.5% سنويا والتركيب السكانية التركية مكونة من عدة أعراق، والسبب في ذلك يعود إلى أنها تشكلت في عهد الدولة العثمانية، فعدد الأتراك يبلغ بين 70 إلى 80% من نسبة السكان وهم الأكثر نسبة، ثم يليهم الأكراد من 20 إلى 30% ثم الزازريون من 2 إلى 30% فالعرب 2%، الشركس 0.5%، الجورجيون 0.5% إضافة إلى أقليات أخرى كالأرمن، يونان، آشور، أراميون، بوسنيون، شيشانيون، بلغار، لاريون.

ويتمركز نصف السكان في المنطقة الساحلية الداخلية أي الأقاليم الداخلية الأربعة على الهضبة حيث تشغل نسبة 48.3% من مجموع السكان<sup>2</sup>، والملاحظ أن هذا التنوع العرقي شكل نوع من تعايش للحضارات

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 20 و 21

<sup>2</sup> شهاب، مجيد حميد، وآخرون، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص 249



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

والأديان والأعراق عكس صدام الحضارات، أما من الناحية الديمغرافية فغالبية الشعب التركي من الشباب، هذه الديناميكية الشبابية جعلتها أحسن حتى من الدول الأوروبية، هاته الفئة العمرية تساعد في : دفع عجلة الاقتصاد بإعطائها تعددا في القوة العاملة، فكان ركيزة في القفزات الاقتصادية التي شهدتها تركيا، ويبلغ تعداد القوة العاملة في تركيا حوالي 23.5 مليون نسمة حتى أنه يفوق هذا العدد التعداد السكاني لسوريا، هذا التعداد البشري شكل طاقة إنتاجية تتناسب مع الدور الإقليمي والدولي لتركيا، أما من الناحية الثقافية والدينية فتركيا تتمتع بتنوع ديني وعرقي وثقافي، ورثته عن الدولة العثمانية التي كانت حاضنة لعدد كبير من الشعوب، غير أن القومية التركية قوية لدى الشعب التركي، أما من الناحية العسكرية فإن الطبيعة الجبلية والسهلية ومناخها المتنوع انعكس على شخصية الشعب التركي وعليه أعطته القدرة على التأقلم والعطاء والصبر، وعليه فإن الشعب التركي شعب مقاتل جعل من جيشه ركيزته الأساسية .

### ثالثا: الموارد الطبيعية:

إن الموقع التركي جعل منها دولة غنية بالموارد الطبيعية إلا أنها تفتقر لموارد الطاقة: كالنفط والغاز، في مقابل انها غنية بموارد مهمة من الناحية الاستراتيجية حيث يعتبرها المحللون أحد الصراعات الدولية القارية المستقبلية وهو الماء والغذاء، ما أهلها لأن تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج البندق والشمش والتين، هذا من النواحي المكتسبة طبيعيا، أما عن المكتسبات الذاتية فكل دولة مرتبطة من خلال تكوينها الذاتي والبنوي وتفاعلاتها الداخلية دون تدخل الفواعل الخارجية مما يكون لها إيديولوجيات ومعتقدات يكون ضمن منطلقاتها الفكرية وتكون محددة لأي نخبة قائدة للدولة.

### رابعا: الخلفية الأتاتورية في السياسة الخارجية التركية:

من خلال ما رأيناه في المبحث الأول والذي ذكرنا فيه لسياق التاريخي المكون للدولة التركية والايديولوجية المكتسبة بالنظر للتوجهات التي رسمتها القيادة في تلك الفترة، وبعد المخاض تكوين الدولة التركية

## الفصل الأول ————— تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وما خلفته النخبة الكمالية جاءت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية بعد 2002 لتغير المسار الاول

نتيجة عوامل وأسباب استقيناها مما سبق:

أ - ضعف النموذج الكمالي: منذ معاهدة لوزان 1923 تاريخ إنشاء الدولة التركية والتي أعطت تصورا للدولة وفق الإيديولوجية الكمالية والتي تركز على مبادئ الجمهورية الوطنية والشعبية والدولية والثورية والعلمانية كما أسلفنا عليه الذكر، وبالأحرى أوربية تركيا وظهر ذلك جليا في تصريحات النخبة التقليدية، فوفق التصريح الذي أدلى به زعيم الأوربية مصطفى كمال أتاتورك قائلا " إن الحضارة التي يجب إن يقتدي بها الجيل الجديد التركي هي حضارة أوروبا مضمونا وشكلا لأن هناك حضارة واحدة هي الحضارة الأوربية هي الحضارة القائدة والحضارة الموصلة للقوة والسيطرة على الطبيعة وخلق الإنسان السيد والأمة السيدة ... إن الجميع مضطر للأخذ بالحضارة الأوروبية لكي تؤمن لنفسها الحياة والاعتبار<sup>1</sup>.

### خامسا: النظام السياسي:

يُعتبر النظام السياسي البيئة الداخلية التي يُصنع فيها القرار الخارجي وعليه فان اختلاف النظم السياسية يؤدي الي صناعة سياسية خارجية مختلفة او متقاربة او متباينة، وعليه يسعى النظام السياسي إلى أقلمة سياسته الخارجية وفق المتطلبات الداخلية سواء من المعارضة أو القوى الموالية كما أن التغير في النظام السياسي للمجتمع يؤدي إلى تغيير في السياسة الخارجية كما ان التغيير المجتمعي تطوره سياسيا يؤدي الى تغيير وتوجيه السياسة الخارجية كما حدث مع الدولة التركية، عندما اطيح بنظام السلطة العثمانية إلى نظام مصطفى كمال أتاتورك سنة 1923<sup>2</sup> وعليه تحول النظام السياسي التركي بعد هذا التاريخ الى نظام علماني ديمقراطي ذو

---

<sup>1</sup> نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والساسة والسياسة الخارجية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، 1997، ص26

<sup>2</sup> السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، مصدر سبق ذكره، ص201

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

صبغة عسكرية يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات، وكذا التعددية الحزبية الليبرالية وينص دستوره على ضرورة حماية الجيش للعلمانية وهو مبدأ دستوري أساسي.

لقد كان دستور 1982 من الناحية النظرية دستور ديمقراطي لكن قواعد اللعبة فيه مضبوطة على حماية العلمانية الأتاتورية إلا أن التعديلات التي جاء بها حزب العدالة والتنمية انقصت من هذا الطرح باستبعاد البيروقراطية العسكرية وأصبح يُتحدث عن تركيا كنموذج إقليمي يقتدى به ونستشف ذلك من تصريحات قيادات حزب العدالة والتنمية حيث صرح قائده رجب أردوغان قائلا " إن تركيا لها نموذجها الخاص المستقر والناجح للتنمية، وموقعها في العالم الغربي وإرثها من العالم الشرقي، فإن تركيا ستكون رمز التعايش والتناغم بين الحضارات والثقافات في القرن الواحد والعشرين، لن تحقق تركيا هذا النموذج من خلال قوتها الاقتصادية والعسكرية فقط، وإنما من خلال قدرتها على المساهمة في هذه القيم المقبولة عالميا وتيسير عملية نشرها والتفاعل معها عبر أجزاء مختلفة من العالم<sup>1</sup>. ومن هذا الطرح كرست النخبة التركية الجديدة جهدها بغية إيجاد نظام يكون له هذا القبول إقليميا وعالميا، ويتكون النظام السياسي التركي من:

### 01-المؤسسات الدستورية:

ينص دستور تركيا على مبدأ الفصل بين السلطات، ويمكن ان نستشف ذلك على النحو التالي:

أ -السلطة التشريعية: وتتألف من الجمعية الوطنية أو البرلمان يتكون من 550 عضو وينتخبون كل 4 أعوام وله صلاحية التشريع.

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص26

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

ب - السلطة التنفيذية : تتألف من \*رئيس الجمهورية: وهو على رأس الدولة ويمثل الجمهورية التركية ووحدة الشعب، بعد تعديل 2007 أكتوبر أصبح ينتخب بالأكثرية المطلقة للأصوات الصحيحة من النواب ينتخب لمدة 05 سنوات لعهدتين فقط وبشرط تنحيته من الحزب فور انتخابه، ولقد تمتع رئيس الجمهورية بصنع القرار السياسي في الدستور التركي حيث كان دستور 1924 قد أعطاه صفة ممارسة السلطة التشريعية والتنفيذية والتي كانت جمعت بيد سلطة المجلس الوطني التركي الكبير كون رئيس الجمهورية زعيم الحزب الحاكم إبان دستور 1961 أصبحت له السلطة التنفيذية وتوسعت سلطة الدولة في دستور 1982<sup>1</sup> وتعدد مهامه وصلاحياته من تعيين رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين وقبول نظرائهم الأجانب والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها وترأس مجلس الأمن القومي ومجلس الوزراء عند الحاجة وغيرها من المهام الداخلية والخارجية<sup>2</sup> غير أن قسما من رؤساء الدولة مارسوا صلاحيات في اتخاذ القرار السياسي الداخلي والخارجي، نظرا لما كانوا يتمتعون به من صفات شخصية وقيادية.

كما أن له أمانة عامة ومجلس الدولة للإشراف والرقابة<sup>3</sup> هذا الأخير يتكون من 9 أعضاء يعينهم الرئيس إلا أن التجاذبات التي كانت في تركيا بينت أن اختيار الرئيس يتدخل فيه اعتبارات الظروف السياسية المحيطة بالمجتمع التركي من القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية الفاعلة كالأحزاب السياسية، كما ان العسكر يقوم بدوره في اختيار المرشح لذلك، ودليل ذلك رفض غول من طرف العسكر كرئيس للجمهورية من طرف نخبة الحزب الجمهوري والعسكر<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> بهنان، حنا عزو، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، على الرابط: <http://www.iasj.net>

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص29

<sup>3</sup> معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،

ص16

<sup>4</sup> بهنان، حنا عزو، موقع رئيس الجمهورية في صنع القرار في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص20

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

\* مجلس الوزراء: ويتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية وغالبا ما يكون من الأغلبية البرلمانية ويقوم رئيس الوزراء باختيار وزرائه من نواب البرلمان أو أشخاص مؤهلين للانتخاب كنواب ويعرضهم على رئيس الجمهورية ليتم تعيينهم.

ج- السلطة القضائية: وهي مقسمة إلى ثلاث فئات وهي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص واعي هيئة هي المحكمة الدستورية: وتعتبر أعلى هيئة قضائية تتكون من 11 عضو أصلي و4 احتياطيين لها وظيفة القضاء في دستورية القوانين والتحقق منها شكلا وكذا قوانين النظام الداخلي، ومن مهامها الأساسية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتطويرها، ولها الحق في بت أحكام حل الأحزاب السياسية، وتراقب الشؤون المالية للأحزاب السياسية وتدقق في قرارات البرلمان الخاصة برفع الحصانة التشريعية وإسقاط العضوية في البرلمان كما فعل مع نواب حزب الفضيلة. وهذا حسب دستور 1980

د- مجلس الأمن القومي: هو جهاز دستوري يتألف من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الأركان العامة ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية ووزير الداخلية وقادة القوات البرية والبحرية والجوية وقائد قوات الجندرية (الدرك) وهو تحت اشراف رئاسة الجمهورية، والملاحظ من خلال التشكيل سيطرة العسكر على هذا الجهاز الامني مما اجري له تعديل كما سنراه في المبحث القادم ومن مهامه الاساسية رسم السياسة الأمنية وتنفيذها<sup>1</sup>.

### 02- القوي السياسية:

ومن بين القوي السياسية المؤثرة في البيئة الداخلية التركية نجد:

---

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص30

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

### أ- الأحزاب السياسية:

والتي تعد من بين أهم القوى المؤثرة في عملية صنع القرار في تركيا نظرا للطابع التعددي الذي أستحدث<sup>1</sup> في تركيا والذي أنتج الصراع القائم بين مختلف التيارات السياسية الموجودة في تركيا ويمكن تلخيص مسار الحياة الحزبية في تركيا إلى المسارات التالية:

أ- عهد الحزب الواحد: والذي كان منذ عهد تأسيس الجمهورية بقيادة مصطفى كمال أتاتورك حيث كان هذا الاخير رئيس الحزب وأصبح في عهد التعددية الحزبية من أحزاب اليسار.

ب- عهد التعددية: افرزها دستور 1981 حيث كرس هذا الدستور تعدد الأحزاب وكانت تنقسم إلى:

أحزاب اليسار: يتقدمها حزب الشعب الجمهوري وحزب الشعب الاشتراكي الديمقراطي وحزب السلام الديمقراطي، وأحزاب اليمين: وممثله في حزب اليمين الديمقراطي بزعامة مندريس وحزب العدالة بزعامة سليمان ديميريل ثم حزب الوطن الأم بزعامة نورغت أزوال ثم حزب الطريق القويم في السبعينات، والأحزاب الإسلامية بدأت مسيرتها بأربكان في الستينات تحت حزب النظام المللي ثم حزب السلامة، حزب الرفاه، الفضيلة والذي تمخض عليه السعادة والعدالة والتنمية<sup>2</sup>.

أما العهد الآخر فهو عهد حلت فيه جميع الأحزاب بما فيهم حزب الشعب الجمهوري وذلك على إثر انقلاب في 1980 وأغلقت الحياة السياسية الى ان فتح المجال وأعيدت الحياة السياسية في 1983.

<sup>1</sup> معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص91

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص31

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

غير أن الانتخابات التي كانت في 2002 قد وضعت فارق في حياة الممارسة السياسية بين تلك

الفترات المتعاقبة بالنسبة لتركيا لما اوجدته من تغيير جذري خاصة في العلاقة بين الحياة المدنية والعسكرية

مما أضفى توجهات جديدة في السياسات الداخلية والخارجية.

### ب-جماعات المصالح:

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية التي لها

تأثير في عملية صنع القرار، وتعتبر هاته الحركات جماعات ضاغطة على صانع القرار السياسي وأداة ضغط

سياسية في أي عملية سياسية لذا فان دستور 1982 قيد هذه الجماعات بمنعها من المشاركة في اي دور

سياسي إلا إن الواقع أنها تمارس ضغطا على صانع القرار<sup>1</sup> وتنقسم هاته الجماعات:

### (1) - النقابات العمالية :

وهي ثلاثة اتحادات:

- اتحاد النقابات العالمية التركية (turk-is) أسس عام 1952 ويصل عدد الأعضاء فيه الى 1.5 مليون

عامل ولعل هاته العضوية الهائلة جعلت منها قوة تعبئة في المجتمع التركي حول تسيير والدفاع عن العمال

ويعرف عنها أنها اتحاد موالى للحكومة التي في السلطة والدليل على قدرة التعبئة ما حصل في عام

1991/01/03 حيث أضرب 1.5 مليون عامل بسبب تدهور الأجور وارتفاع الأسعار، وإضراب 1995.

-اتحاد النقابات النقدية (DISK) أسس سنة 1967 من لدن الاتحاد الأول وحل عام 1980.

-الاتحاد النقابي لحق العمل أسس عام 1976 ويضم 110 ألف عضو.

<sup>1</sup> معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص112

(2) - جماعات رجال الأعمال:

تحتل هذه الجماعات رتبة متميزة في البناء الاجتماعي التركي كما أن لها تأثير كبير في عملية صنع القرار وتضم أصحاب المشروعات الصناعية والمالية والتجارية وشركات المقاولات والشركات القابضة التي لها علاقة بالشركات الأجنبية ومن أهمها شركة كوج (KOG) وسبانجي (SOBONGI) وياشار (YOSAR) وغيرها من مؤسسات رجال الأعمال حيث نجد فيها:

- اتحاد الغرف والبورصات التركية: حيث أفرزت هاته الاتحادات وشخصيات سياسية كبيرة كنجم الدين أركان الذي كان رئيسا لها.

- جمعية رجال الأعمال لصناعة الأتراك تأسست في سنة 1971.

- جمعية رجال الأعمال الشبان.

(3) - النقابات المهنية:

والتي لها تأثير سياسي: وتتكون من نقابة المحامين الأتراك (TBB)، نقابة الأطباء الأتراك (TTB)، مجلس الصحافة (BK)، نقابات وجمعيات الصحفيين<sup>1</sup>.

(4) - المؤسسة العسكرية:

تعتبر المؤسسة العسكرية أكثر هيئة ضاغطة منظمة ذات أهمية كبيرة، لان تأثيرها في صناعة القرار الخارجي نافذ، وهذا راجع لعدة جوانب منها:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 111



## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

1-التنظيم الداخلي المحكم لهذه المؤسسة وهي تعتبر بمثابة مؤسسة بابوية من حيث اختيار العناصر القيادية وفي حماية الجمهورية ومبادئها.

02-قوة وضعها السياسي الذي منحها إياه الدستور التركي في حق التدخل لحماية الأمن القومي.

03-ضخامة القوة العددية للقوات المسلحة

لعل تصنيف هذه المؤسسة كجماعة مصالح راجع لقوة تأثيرها من ناحيتين:

أولاً: دور المؤسسة العسكرية راجع الي خدمة المصالح الذاتية للقيادات العسكرية من خلال الامتيازات المادية التي تقدم لهم، ويهيمنون على الميزانية فهي الأولى قبل كل القطاعات، وهذا راجع الى الاستيراد الكبير للأسلحة فتركيا تحتل المرتبة السابعة في مستوردي الأسلحة في العالم.

ثانياً: ضغط المؤسسة العسكرية على النخبة الحاكمة سواء في المسائل الداخلية أو الخارجية حيث أن القيادة العسكرية مارست ضغطاً على أوزال بعدم إرسال قوات برية إلى العراق رغم تحمس أوزال إلى ذلك أما داخليا فهي تهدد في كل مرة للتدخل في القيادة بحجة حماية أسس الجمهورية والدليل هو الانقلابات المتكررة.

03-القدرات العسكرية التركية:

إن السياسة الخارجية لأي دولة تتأثر وتقاس بإمكانيات قدراتها العسكرية وحجم جيشها ومدى تطوره وكفاءته كما يعطي نظرة لصناع القرار في كيفية ادارة شؤون الدولة خارجيا، ومدى قدرة اي دولة لفرض رأيها على المستوى الخارجي باللجوء إلى القوة العسكرية المحتملة.

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

وعليه فان تركيا عززت من قواتها المسلحة حيث يعتبر أكبر الجيوش من حيث العدد في حلف الناتو

بعد الولايات المتحدة وهي ثامن أكبر جيش عالمياً<sup>1</sup>. وينقسم الجيش التركي إلى أربعة مناطق:

**الجيش الأول:** موجود في منطقة مرمرية وتقع قيادته في اسطنبول ونشرت في الجزء الأوربي مهمته

حماية اسطنبول مضيق البوسفور الدردنيل وشبه جزيرة كوجاتكي.

**الجيش الثاني:** في جنوب شرقي تركيا مقره بالإحياء وينتشر في منطقة الجنوب شرق الأناضول مهامه

دفاعية في مواجهة سوريا العراق إيران.

**الجيش الثالث:** شمال شرقي تركيا ومقره في أوزبكيان ويغطي الحدود مع جورجيا وميناء أذربيجان ومن

الشرق المنطقة الشمالية الشرقية.

**الجيش الرابع:** ويسمى جيش ايجيه مقره أزمير مهمته حفظ السلام في قبرص.

أما فيما يخص أنظمة التسليح فهي أمريكية المصدر كونها حليف في حلف الناتو غير أنه ومنذ انهيار

الاتحاد السوفيتي عملت على توسيع قاعدتها الصناعية ببعض المشاريع الصناعية وهذا من أجل:

\*توسيع القاعدة الصناعية العسكرية يعني المساهمة في تحسين الوضع الاقتصادي والتقليل من فاتورة الاستيراد

والإنفاق العسكري.

\*العمل على احتواء تداعيات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي بمواجهة الحركات الانفصالية

والتهديدات الخارجية.

---

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص36

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

\*العمل على تثبيت موقع تركيا كلاعب أساسي على الصعيد الدولي.

### 04-الرأي العام والإعلام:

يعتبر الرأي العام احد الامور التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية وذلك حسب قوته وكذا طبيعة النظام السياسي للدولة ونوعية القضايا المثارة<sup>1</sup>، ويلعب الرأي العام التركي دورا مؤثرا في قرارات البرلمان التركي والتأثير على توجهات الحكومة فقد لعبا دورا مهما في عدم التدخل في سوريا بعد الاستطلاعات الرأي العام التي اجريت، وقد ساعد في بروز الرأي العام التركي الاعلام كما هو معروف في الابداعات الاعلامية، فقد لعبت الصحف والقنوات التلفزيونية دورا مهما في شرح القضايا الداخلية والخارجية على السواء وطرحها وتهيئتها لإنشاء رأي عام مساند او معارض حسب التوجهات السياسية، وتعتبر الاذاعة والتلفزيون من بين اهم الوسائل الاعلامية الموجودة في تركيا التي تؤثر في صناعة القرار، فقد اصبح لتركيا 285 قناة تبث على المستوي المحلي والإقليمي والدولي، و1090 قناة محلية ودولية وإقليمية<sup>2</sup> حيث تصدر في عموم تركيا أكثر من 3450 صحيفة ومجلة بين صحف قومية وأخرى إقليمية ومحلية ومجلات أسبوعية ودورية، وقد شهدت تركيا صعوداً واضحاً لوسائل إعلام التيار الإسلامي.

اضافة الى كل ما سبق نجد ان الطرق والجماعات الدينية كان لها تأثيرها على النظام السياسي ككل

في تركيا كما رأيناه سابقا.

---

<sup>1</sup> السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 231

<sup>2</sup> محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية -سورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة

2012 / 2008، ص 43،

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

### المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة

بعد بروز مقاربات السياسة الخارجية التركية على يد النخبة القيادية الجديدة، وبعد حصول التغيير الداخلي الذي رأيناه بدا الاتجاه نحو تغيير التوجه في السياسة الخارجية وقد بدت ملامحه منذ العهد الاوزالي اي بعد نهاية الحرب الباردة، ولعل تصريح تورغوت اوزال نستشف من وراءه ملامح التغيير حيث قال "تغيرت اشياء كثيرة في تركيا وعليه فان سياسة اتخاذ موقف خجول وجبان في السياسة الخارجية ولت، وعليه فيجب بناء سياسة نشطة حسب الظروف، قناعتني هي ان تترك تركيا سياستها السلبية والمتردة والانخراط في سياسة خارجية نشطة، والسبب يعود لأننا دولة قوية في المنطقة"<sup>1</sup>.

ان هذا التصريح جاء ليعبر عن تأثير المتغيرات الاقليمية والدولية التي طرأت على الساحة الدولية والتي فرضت كما رأينا سابقا على القيادات التركية التفكير في سياسة خارجية تنسجم مع هذه المتغيرات، ومع تطور وتغير الظروف الداخلية التركية جاءت نخبة تركية جديدة ذات مرجعية اسلامية طرحت افكارها ونجد من بينهم داوود اوغلو منظر السياسة الخارجية التركية الذي طرح مفاهيم وأفكار تسيير عليها السياسة الخارجية التركية لتلعب دورا مهما على الساحة الدولية.

تستند الرؤية الاكاديمية لداوود اوغلو ان المتغيرات المستقرة او الهيكلية تشكل منبع ومنطلق السياسة الخارجية التركية هاته المتغيرات المستقرة<sup>2</sup> المتمثلة في موقعها الجغرافي والاستراتيجي واصولها التاريخية، هاته المكتسبات تشكل سندا لتركيا لتلعب دور في السياسة العالمية، بمعنى اخر يمكن لتركيا ان تحول إمكاناتها الي ادوات انتاجية للسياسة الخارجية، وذلك بإعادة تقييم هذه الامكانات وفق المتغيرات الداخلية والدولية على صعيد

<sup>1</sup> Sedat LACINER. FROM KEMALISM TO OZALISM, THE IDEOLOGICAL EVOLUTION OF TURKISH FOREIGN POLICY. Thesis of Doctor. University of London.2001.p281

<sup>2</sup> GÜLBAHAR .YELKEN AKTAŞ.TURKISH FOREIGN POLICY: NEW CONCEPTS AND REFLECTIONS. MASTER OF SCIENCE. the Graduate School of Social Sciences.BRITISH .2010

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

التخطيط والمبادئ الاستراتيجية وهذا ما درجه اوغلو في طرحه لنظرية العمق الاستراتيجي، ومن هنا يرى دارسو

السياسة الخارجية ان اوغلو وفق نظرتة الجديدة طرح مبادئ اساسية للسياسة الخارجية التركية.

### أولاً: مبادئ السياسة الخارجية التركية:

تبنت السياسة الخارجية التركية مقاربة جديدة تقوم على عدة مبادئ كونت بمجموعها نظرية سياسة مثلت انقطاعا لما كان سائدا في المدة التي سبقت تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا عام 2002 والتي استندت على فهم جديد للبيئتين الإقليمية والدولية على حد سواء، فضلا عن متغيرات البيئة السياسية الداخلية التركية والتي افرزت توجهها إسلاميا قويا لدى الرأي العام التركي<sup>1</sup> وقد اعطى داود اوغلو تفضيلا لهذه المبادئ، وقسمها المحللون الى مبادئ منهجية وأخرى عملية.

### 01-المبادئ المنهجية:

وقسمت الي ثلاث مبادئ:

المبدأ الاول: استراتيجية تستند الى رؤية من خلال تكوين رؤية استراتيجية او بمعنى اخر ان تكون بصيرة بالواقع من خلال توقع الازمة قبل ظهورها بطرح الفرضيات في السياسة الدولية بما ان هذه الاخيرة في ديناميكية مستمرة، لذا يتطلب من الدولة بناء رؤية استراتيجية تصنع خط اساس للسياسة الخارجية، ويكون ذلك ببناء استراتيجيات طويلة المدى دون انحراف مما يوفر لهذه السياسة الاستمرارية، غير انه لا يمنع خلال هذه الاستراتيجيات الطويلة رسم تكتيكات قصيرة الاجل، وبهذا تكون الدولة رسمت استمرارية بهذه الرؤية المستقبلية.

<sup>1</sup> مصطفى جاسم، حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 الى 2010، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية، ص2، على الموقع:

[/http://www.iasj.net](http://www.iasj.net)

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

المبدأ الثاني: ويكون بتحديد إطار تعامل للسياسة الخارجية التركية بحيث يكون ثابت مع مختلف

الجهات الدولية الفاعلة وهذا لا يكون الا بإرادة سياسية قائمة على عقلية استراتيجية تضع بحسبانها التخطيط

الاستراتيجي للسياسة الخارجية حتى يكون إطار سياسي واحد علي مدي بعيد.

المبدأ الثالث: استخدام القوة الناعمة في تسيير السياسة الخارجية، لان القوة الناعمة تخترق الفواعل

الدولية بالرضى وليس بالقصر (لا يستعمل التدخل العسكري)، وهذا بخلاف القوة الصلبة التي تعتمد على

القصرية، كما ان القوة الناعمة تكسب الدولة شرعية من خلال هذه القوة وذلك بوسائل متعددة كالدبلوماسية

والاقتصادية والثقافة<sup>1</sup>.

### 02-المبادئ العملية:

#### أ-المبدأ الاول التوازن بين الامن والحرية:

يعتبر أحد الدوافع الاساسية لوجود الدولة، هاته الاخيرة مهمتها توفير الامن للمواطنين من خلال

التصدي والقضاء على التهديدات الامنية والمحلية وتتجنب التهديدات الخارجية المحتملة وفي هذا الإطار يقول

داوود اوغلو " ان علي الدولة ان توازن بين امن المواطنين وحررياتهم فإذا طغي أحدهما على الاخر حدث الخلل

" ويواصل قوله، إذا تجاهلت الدولة الامن مناجل الحرية ستكون لديك الغضب والفوضى، وإذا تجاهلت الحرية

بالأمن فستكون امام نظام استبدادي تسلطي وعليه فلا يجب تجاهل الاثنين"<sup>2</sup>.

وعليه فان الدولة اذا مالت الى الاستبداد ومعاداة الديمقراطية وتقييد الحريات فإنها تعرض امن المواطنين

ومعيشتهم للخطر، لذا فالانسجام بين الامن والحرية مؤشر على نجاح الدولة ديمقراطيا وسلامة نظامها الداخلي

<sup>1</sup> GÜLBAHAR .YELKEN AKTAŞ ،Ibid., pp57-60

<sup>2</sup> Ibid., pp61

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

ويضفي عليها شرعية سياسية، وعليه فان قدرة النظام السياسي على توفير الامن لمواطنيه لا يكون على حساب الحريات وحقوق الانسان لذا نجد تركيا في الآونة الاخيرة اخذت بهذا المسار وخلق هذا التوازن الداخلي، والأمر مربوط كذلك على الساحة الدولية بما ان السياسة الداخلية والدولية ليستا منفصلتان عن بعضهما البعض، اذا فاستقرار الدولة ديمقراطيا يضيف عليها شرعية دولية، كما ان عملية التوازن تعطي النجاحات على المستوي الخارجي وتخرج منها قرارات ناضجة والعكس بالعكس فالدول التي لم تستقر شؤونها الداخلية لا يمكنها ان تضيف الى قرارات ثابتة في الشؤون الدولية ، فالمشاكل الداخلية تعيق تحقيق الاهداف والاستراتيجيات المسطرة في السياسة الخارجية.

### ب-المبدأ الثاني صفر مشاكل مع الجيران:

تنطلق فكرة تصفير المشكلات التي طرحها وزير خارجية تركيا داود اوغلو من فكرة تعزيز الامن الاقليمي عن طريق تسوية النزاعات الحدودية وإنزالها الى حد لا توجد فيه مشاكل بين دول الجوار وهذا بتسويتها بطرق سلمية عن طريق تعزيز أواصر الدبلوماسية والسياسية والاقتصادية، لذا عمل تركيا تحت هذه الفكرة سيكون له ابعاد وتصورات تعود بالفائدة على تركيا ولا يتحقق هذا إلا عن طريق:

➤ تطوير العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والاجتماعية مع الجوار .

➤ تطبيع العلاقات الخارجية مع الجوار مباشرة.

وبإنزال تركيا مشاكلها مع الجيران الى الصفر يمن لها لعب دور وسيط مصالحة داخل محيطها الاقليمي

عن طريق الوساطة الاقليمية بين دول الجوار .

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

### ج-المبدأ الثالث تطوير العلاقات مع الدول المجاورة:

ان تصفير المشكلات يجب ان يسايره صناعة للسياسة الخارجية التركية على المستوى العالمي، ويكون هذا التطوير للعلاقات مع الدول بعقلانية وليس بالنظر لبعضهم على اساس ايدولوجي، يراع في هذه العقلانية المصالح المتبادلة وفي هذا الاطار يقول داود اوغلو "ان تسوية النزاعات العرقية والدينية يكون بحوار الحضارات وليس بصدامها كما اقترح هانتينغتون<sup>1</sup> من خلال تشجيع الحوار الثقافي والاحترام المتبادل ولعل الداخل التركي يتجسد فيه هذا الحوار من خلال التنوع الثقافي الموجود كما ان دخولها في عدة منظمات دولية (منظمة مؤتمر الاسلامي، وحلف الناتو) يعزز من قدرتها الاستراتيجية.

ففي مقابلة للدكتور أحمد داود اوغلو في 3 اكتوبر 2012 مع قناة الجزيرة الفضائية مع أحمد منصور في برنامج "بلا حدود يشرح المبدأ قائلاً" «قال انه قبل عشر سنوات كان لنا هدف واضح جدا عندما طرحنا مبدأ "صفر مشكلات" مع الجيران، أردنا وضع مبدأ يغير طريقة التفكير التركية الاستراتيجية والسياسة الخارجية التركية من الجذور، أردنا ثورة في طريقة التفكير؛ لأنه وللأسف كانت السياسة الخارجية التركية ولعقود طويلة قد تشكلت بمنطق الحرب الباردة، وكان بينها وبين جيرانها جدران في ذلك الوقت، كان الاتحاد السوفيتي والدول التابعة له، بلغاريا كمثال كانت في كتلة، وتركيا في كتلة أخرى، كان هناك انفصام غير طبيعي على طول حدودنا مع جيراننا، ومن هذا المنظور كان المجتمع التركي ينظر لجيرانه انه خطر محتمل من ناحية السياسة الخارجية، كان لزامنا علينا ان نغير هذه النظرة من الأساس، كنا بحاجة إلى ثورة في طريقة التفكير نحو جيراننا، من الناحية الواقعية نعلم انه لا يمكننا تصفير المشاكل بين الأشقاء في العائلة الواحدة، لذا لم نكن لنهدف لإلغاء

<sup>1</sup> Ibid., pp70



**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
المشكل كلها مع الجيران، ووضعنا معادلة قائمة على مقارنة بسيطة وهي إيجاد حلول للمشاكل الأساسية مع جيراننا<sup>1</sup>.

#### د-المبدأ الرابع الدبلوماسية الاستباقية(الايقاعية)

تقوم علي اساس اعادة ترتيب وصياغة علاقات تركيا مع دول المركز القوي بانتهاج سياسات بديلة ومرنة مع عدة محاور دولية ولا يتأتى هذا إلا بزيادة النشاط في المنظمات الدولية، وهدف تركيا هو ان تتوسط باستمرار في القضايا العالمية باستخدام المنابر الدولية، الامر الذي يعد ملمحا على انتقال تركيا من دولة مركزية الى دولة وقوة عالمية، وهذا التحول نتيجة لأداء جميع الجهات المعنية بالسياسة الخارجية وليس فقط نتيجة لسياسات الدولية وأيضا نتيجة لأنشطة المجتمع المدني ومنظمات الاعمال، والتي تبلور حالة الانسجام مع الاستراتيجية الكبرى للدولة واستراتيجياتها كإفراد، وكشركات، ومؤسسات، ومنظمات<sup>2</sup>.

#### هـ-المبدأ الخامس اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك

يعتبر داود اوغلو ان هذا المبدأ يرتكز إلى حقيقة أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين ليست بديلة عن بعضها البعض بل هي متكاملة فيما بينها وهو مبدأ يضع علاقات تركيا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ارتباطيا بحلف الناتو وتحت مفهوم العلاقات الثنائية، كما يضع جهود تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كسياسيتها مع روسيا وأوراسيا مع ذات الوتيرة وبالتزامن باعتبارها علاقات تقوم في إطار تكامل وليست متضادة او بديلة عن بعضها، وعليه فان سياسة متعددة الابعاد التي تنتهجها تركيا لا تتناقض ولا تتضارب مع بعضها البعض ولكن اوضحت سياسة مؤسسة ومتكاملة، بمعنى اخر الاتساق في السياسة

<sup>1</sup> ياسر بشير، العشي، مرجع سبق ذكره، ص45

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص62

**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
الخارجية وعدم تعارض توجهاتها تجاه الدول والمنظمات الدولية، دون أن يحدث ذلك تعارض أو عدم اتساق  
في سياستها الخارجية.

#### و-المبدأ السادس تطوير الأسلوب الدبلوماسي

"أسلوب دبلوماسي جديد" وإعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية: لقد كانت تركيا في السابق دولة  
جسر معبرا بين الاطراف الدولية الكبرى، ويرى في هذا الصدد داود اوغلو ان تركيا تجاوزت هذا الامر وبدت  
ملامح انتقالها من دولة مركزية الى قوة عالمية، نتيجة اداء جميع الجهات المعنية في السياسة الخارجية وليس  
فقط لسياسات الدولة بل هناك انسجام كل المؤسسات ومنظمات الاعمال مع الاستراتيجية الكبرى والصغرى  
للدولة، ففي الظروف الدولية المتحركة لا يمكن الركون الى سياسة ذات بعد واحد. ان اقامة النخبة القيادية  
في تركيا برسم هذه المبادئ والانطلاق في ترسمها واقعا لم يكن إلا برسم اهداف لهذه السياسة الخارجية فما  
هي هذه الاهداف؟

#### ثانيا: اهداف السياسة الخارجية التركية:

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية، الغايات التي تسعى الوحدة الدولية، إلى تحقيقها في البيئة الدولية،  
والهدف في السياسة الخارجية لأية وحدة دولية، قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير  
من حيث الوسيلة<sup>1</sup>، وعلى الرغم من صعوبة تحديد اهداف السياسة الخارجية التركية ولأي دولة نظرا لصعوبة  
تعيين موضوعاتها ومفرداتها، وسنركز على اهم الأهداف:

<sup>1</sup> كمال، عبد الله حسن، استراتيجيات تركيا في الشرق الاوسط بعد احداث 11 سبتمبر 2001، مرجع سبق ذكره، ص173

## 01-الامن القومي:

للأمن القومي مكانة مركزية وأساسية في البعد الاستراتيجي سياسيا وعسكريا. لكونه محور السياسة الخارجية لأية دولة، انطلاقا من تفسير مفهوم السياسة الخارجية على انها سلوك الدولة في محيطها الخارجي، وبالنسبة لتركيا فان مفهوم الامن القومي متعدد ليشمل الجانب الاجتماعي والاقتصادي ويشمل كذلك القضايا الرمزية والسلوكية والثقافية المختلفة وقد حدد قانون الامن القومي تحت رقم 2945 والصادر بتاريخ 9 سبتمبر 1983 مفهوم الامن القومي «الدفاع وحماية الدولة ضد أي نوع من التهديدات الخارجية والداخلية للنظام الدستوري، والكيان الوطني، والوحدة، وكل المصالح والحقوق التعاقدية في البيئة الدولية على الاصعدة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية»<sup>1</sup>، وفي هذا القرار نجد ان هناك مستويين من الامن القومي التركي خارجي ويتعلق بالتهديدات الخارجية، وداخلي مواجهة التحديات الداخلية.

الى جانب هذه الوثيقة هناك وثيقة اخرى اقرها مجلس الامن القومي في اواخر اكتوبر 2005 وفيها حددت المبادئ الاساسية لهذه السياسة<sup>2</sup>.

## 02-التكامل الداخلي:

يعتبر التكامل الداخلي هدفاً من أهداف سياسة الأمن القومي، والسياسة الخارجية تعزز ذلك من خلال زيادة تفاعلاتها الخارجية بهدف الحفاظ على وحدة تركيا من الناحية الجغرافية ومن ناحية الهواجس الاجتماعية، والتخوف من أي انقسامات في التكوينات الاجتماعية يشكل لدى صانعي السياسة التركية الخارجية. وتحقيق

<sup>1</sup> التلوي، محمد عبد العاطي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، 2010/2008، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2011، ص111

<sup>2</sup> كمال، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص66

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

التكامل الداخلي في تركيا يتطلب تبني إصلاحات سياسية واقتصادية، وتوسيع خيارات التنمية البشرية والثقافية، ويحتاج إلى تعاون إقليمي لحل المشكلات الإثنية والمياه والإرهاب والهجرة... الخ<sup>1</sup>.

### 03-المكانة الإقليمية "الدولة النموذج":

إن أهم هدف من أهداف السياسة التركية هو اعتبار تركيا دولة أنموذجاً للبناء السياسي والحداثي، خاصةً أنها تقع في منطقة متوسطة ما بين الشرق والغرب، والمراد بهذا الصدد ان تكون تركيا نموذج على مستويين، الاول للشرق الاسلامي بدءاً من الشرق الاوسط الى البلقان الى القوقاز التي تشهد تأخراً في نظمها السياسية، والثاني للغرب حتي يزيح اللبس مما خلفه الاسلام الراديكالي وهذا ما تبرزه تصريحات النخبة القيادية في تركيا حيث صرح اردوغان أثناء حضوره المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في شرم الشيخ عام 2006 أن تركيا تريد أن تكون " نموذجاً "، فقال " تركيا نموذجاً لما يمكن للمسلمين فعله"<sup>2</sup>.

### 04-الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية:

يمثل الاقتصاد السياسي كأحد اهم المداخل السياسة الخارجية التركية؛ ونعني بالبعد الاقتصادي لسياسة الخارجية التركيز على دور الدولة في الحصول على الربح الاقتصادي المتمثل في الموارد المادية والمعنوية أي جعل السياسة الخارجية وسيلة لتحقيق المكاسب الاقتصادية من خلال التفاعلات التجارية ومنه تأمين المدخلات السياسية والأمنية للدولة<sup>3</sup>، فالحكومة التركية الحالية أقرب إلى تبني "الاقتراب الوظيفي Functionalist Approach" في تعاملها مع قضايا السياسة الخارجية والأمنية، حيث تعطي الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية مع الأطراف الأخرى لخلق أساس متين يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية، ففسح المجال

<sup>1</sup> التلوي، محمد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص113

<sup>2</sup> فاضل، شريفة محمد، الدور التركي واستراتيجية الأمن القومي العربي 2002/2012، على الموقع: www.kitabatnews.com

<sup>3</sup> كمال، عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص70

**الفصل الأول** \_\_\_\_\_ **تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية**  
لمعالجة النزاعات بالأساليب الدبلوماسية، بل وتعزيز السياسية والأمنية وإطلاق قدراتها الكامنة المعطلة بما يدعم مكانتها الإقليمية وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ في حرص حكومة حزب العدالة والتنمية على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية لتركيا مع دول الجوار وغيرها<sup>1</sup>، كما نستشف هذا من تصريح أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركي، أن هناك علاقة وثيقة بين التفاعل الاقتصادي الواسع النطاق، وإقامة نظام سياسي مستقر، وينبغي تمتين أدوات الترابط الاقتصادي وتعزيزه من أجل توطيد النظام العالمي<sup>2</sup>.

### **ثالثا: ادوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية:**

الأدوات الجديدة التي يطرحها مهندسو السياسة الخارجية التركية وصانعو القرار في تركيا عدة ادوات لتحقيق الاهداف المطروحة سابقا ومنها:

- 1- **التوجه المتكامل للسياسة الخارجية:** وذلك من خلال انغماس تركيا في جميع القضايا الدولية دون التفريق بينها مع مراعاة الاولويات في هذه القضايا، والتوجه نحو جميع المناطق الدولية.
- 2- **اعتماد السياسة الخارجية على دبلوماسية متوازنة (الأداة الدبلوماسية):** الهدف من الدبلوماسية هو المبادرة الى بلوغ حالة من انعدام المشاكل مع جيران تركيا، ثم التوجه نحو الحد الأقصى من التعاون وذلك باعتلاء قمم المنظمات ولعب دور الوساطة في حل المشاكل الإقليمية.
- 3- **التواجد الدائم في الميدان "الحضور عمى الأرض:** وذلك بالحضور الدائم على الساحة الدولية خاصة في اوقات الازمات وفي جميع المناطق.

<sup>1</sup> التولي، محمد عبد العاطي، مرجع سبق ذكره، ص 115

<sup>2</sup> فاضل، شريفة محمد، الدور التركي واستراتيجية الأمن القومي العربي 2002/2012، مرجع سبق ذكره

## الفصل الأول \_\_\_\_\_ تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية

4 سياسة متساوية الأبعاد ومحتوية للجميع: تحاول تركيا ضم جميع اللاعبين الفاعلين في ائتلاف واسع لحل المشاكل وصياغة المبادرات وبهذا يمكن لتركيا ان تواصل دبلوماسيتها باعتدال، ويكون ذلك بعدم المشاركة في تحالفات او كتلتا اقليمية.

5. الانفتاح الاقتصادي : لعبت العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في تشغيل السياسة الخارجية التركية ونظراً لأن تركيا وضعت لنفسها هدفاً أن تكون من أكبر عشر اقتصاديات في العالم بحلول عام 2023، فإنها تدرك جيداً العلاقة بين الاقتصاد والسياسة في العلاقات الدولية<sup>1</sup>.

ما نستخلصه: ان تجاذبات وتحولات البيئة الداخلية التركية عجلت بوصول حزب العدالة والتنمية للحكم والذي بدوره قام بمجموعة من التغيرات السياسية والاجتماعية والدستورية معتمداً في بادئ الامر على نجاح قوته الناعمة والمتمثل في النجاح الاقتصادي الذي حققه، والذي لعب دوراً في الانقلاب الصامت على النخبة العلمانية والممثلة في قيادات الجيش، كما نستخلص كذلك ان الارادة السياسية في التغيير من قبل نخبة حزب العدالة والتنمية، وتجاوزه مشكلة الصراع العلماني الاسلامي ادت الى ثقة المجتمع التركي بهذه القيادة ومع بروز التوجهات الجديدة في السياسة الخارجية التركية نأتي الى تطبيقات هذه المقاربات على المستوى الدولي والإقليمي وما حققته من انجازات وإخفاقات وهذا ما سنراه في الفصلين التاليين.

---

<sup>1</sup> حقان فيدان، السياسة الخارجية التركية الجديدة، ترجمة: شادي عبد الوهاب، على الموقع: [www.baghdadcenter.net/](http://www.baghdadcenter.net/)

## الفصل الثاني: سياسة تركيا الخارجية تجاه القوى الدولية

يرى دارسو السياسة الخارجية ان السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وفي ضوء ما رأيناه سابقا من تطور قوة تركيا الى قوة ناعمة، ودخولها في مصاف القوى المتوسطة (midell power)، يمكن دراسة هذا الفصل من منظور صناعة القرار، وكيفية تعامل النخبة القيادية الحاكمة مع القوى العالمية وكيفية اتخاذ قراراتها لأن القرار السياسي هو المرآة العاكسة لفلسفة وإيديولوجية وأهداف النظام السياسي السائد من خلال طرح البدائل الموجودة في الدولة والعمل على المفاضلة بينها ومن ثم اختيار أفضلها حتى الوصول الى المرحلة التي يصبح فيها القرار قد بلغ مرحلة التطبيق الفعلي وفق احكام القانون الداخلي او أحكام القانون الدولي<sup>1</sup>.

لقد تزامنت فترة حكم حزب العدالة والتنمية في السنوات العشر، مع التحول العالمي للنظام الدولي الذي جدلا ساخناً حول كيفية تعريفه هل هو احادي ام متعدد، وفي ظل تخلي القوى العظمى عن بعض حلفائها في المراحل السابقة ولجوء صانعو السياسة الخارجية الى استعمال القوة والمصطلحات المعادية كمحور الشر تحالف الراجيين، لجأ صانعو السياسة الخارجية التركية الى تكييف قراراتهم مع البيئة الدولية المتغيرة بخاصة القوى العظمى<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> زياد عبد الوهاب، النعمي، الية صنع القرار السياسي في ظل المتغيرات الدولية الحوار المتمدن، علي الرابط:

<http://www.ahewar.org/2009>

<sup>2</sup> تنظير تحوّل السياسة الخارجية التركية، مجلة رؤية تركية، علي الرابط: <http://rouyaturkiyyah.com>

ان فلسفة النهضة التركية الجديدة وأبعادها العميقة وقوة النضج السياسي الذي أصبح يتمتع به صانع القرار في تركيا حولها الى قوة إقليمية في منطقة الشرق الاوسط، وباتت تشكل محورا استراتيجيا في المعادلات الاقليمية والدولية القادمة على المدى القريب والبعيد. كما ان نجاح تركيا في استعادة عمقها الاستراتيجي من خلال قوتها الاقتصادية التي حولتها الى أكبر منافس للقوى الدولية في عدة مناطق مما شكلت قطبا منافسا لهذه القوى الدولية هذا ما شكل تحديا لصانع القرار التركي.

ومما زاد من تحدي صانعو قرار السياسة الخارجية التركية مع القوى الدولية هو نجاح تركيا في استعادة عمقها الحضاري الاسلامي وفق رؤية العمق الاستراتيجي، كل هذه الانجازات جعلت تركيا تدخل في مرحلة جديدة وفي موقع قوي يختلف تماما عن تركيا الجمهورية الكمالية.

مما جعل الكثير من المراقبين والمحليلين يعتبرون فترة حزب العدالة والتنمية هي ولادة لجمهورية تركيا الثانية بل هناك من اعتبره بمثابة نهوض للعملاق العثماني من جديد حيث بات الغرب والكثير من القوى الدولية تنظر اليه على أنه يمثل المارد الذي يطمح في استعادة مجد الدولة العثمانية من جديد، خصوصا إذا ما حاولنا أن نفهم رمزية إعادة أردوغان لطبيعة تشريفات الحرس الرئاسي على الطراز العثماني، وما يرمز اليه رقم 16 في عدد عساكر التشريفات<sup>1</sup> الى جانب دعوة تركيا لإعادة صياغة النظام الدولي الذي أصبح بالنسبة لها منتهي الصلاحية.

وسنحاول في هذا الإطار دراسة سياسة تركيا الخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية مع هذه القوى الدولية ابتداء بالولايات المتحدة الامريكية الى الاتحاد الاوربي ثم علاقاتها مع جوارها الاوربي

<sup>1</sup> الزبير، خلف الله، تركيا من العمق الاستراتيجي الي العمق الحضاري، على الرابط: <http://turkpress.co>



كدولة حدودية مع بعضها، دون ان نغفل عن الجانب التاريخي المكون لهذه العلاقات لمقارنته واستشرافه مع المستقبل.

### المبحث الأول: العلاقات التركية الأمريكية

في سنة 1947 كتب جورج كينان رئيس قسم تخطيط السياسات في وزارة الخارجية الأمريكية مقالاً عن تصوراته الخاصة بسياسة الحرب الباردة لأمريكا ضد الاتحاد السوفيتي الذي كان يشهد وقتها نمواً مطرداً ، وتوسعاً فكرياً واستراتيجياً في العالم، خاصة في القارة الأوروبية ،هذا المقال قدر له أن يكون الأكثر تأثيراً في السياسة الأمريكية الخارجية حتى وقتنا الحالي، وكان لب سياسة الحرب الباردة من وجه نظر كينان هو احتواء الخصم بالأساليب السياسية، وتنمية الموارد، والمساعدات المتدفقة، وتقوية القوى السياسية الداخلية الموالية لأمريكا.

وعلى طريق الاحتواء الأمريكي للزحف الروسي أقام الأمريكان علاقات متينة ومتميزة مع عدة أطراف بعينها داخل القارة الأوروبية والآسيوية، وكان الخيار الاستراتيجي الأمريكي منصباً على إيران وتركيا، وانطلقت أمريكا في علاقاتها مع تركيا من تصور استراتيجي قائم على نظرية قلب الأرض القديمة، والاستفادة من الدور الجيواستراتيجي لتركيا، التي كانت تمثل نقطة التقاء القارتين الآسيوية والأوروبية، والحضارتين الإسلامية والغربية، وتقع في قبالة الاتحاد السوفيتي الخصم الرئيسي لأمريكا.

ومن هنا أصبح لتركيا دور هام ومحوري في المنطقة إذ غدت حائط السد المتقدم أمام الطموحات السوفيتية التقليدية والإيرانية الحديثة، الا انه مع مجيء بوش الابن اتسعت قاعدة الأعداء والمعارضين لسياساته وتوجهاته الدولية، والتي ابتدأها بسياسة الحرب الاستباقية ونتاج عنها زيادة توتر علاقات أمريكا مع العديد من حلفائها التقليديين، ومنهم تركيا التي تضررت بالتوجهات الجديدة للرئيس الامريكي بوش

الابن، رغم ان أصوات المحللين والمراقبين داخل أمريكا نادى بضرورة التركيز على الدور التركي لإحياء نظرية قلب الأرض القديمة<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: مسار العلاقات الأمريكية التركية

حتى يمكن فهم التحدي الذي خلفه وصول حزب العدالة والتنمية على العلاقات الأمريكية التركية ارتأينا أن نعرج قليلا على هاته العلاقة تاريخيا حتى يمكن فهم مجالات التقارب او التنازع.

### أولا: جذور العلاقات الأمريكية التركية

إن في ظن الكثير أن العلاقات بين الطرفين أو الاهتمام الأمريكي بتركيا كان إبان الحرب العالمية الثانية إلا إن هاته العلاقات بدأت منذ الإمبراطورية العثمانية سنة 1784 عندما ضغط ملاك السفن الأمريكيين على ضرورة توسيع تجارتهم خارج أمريكا فكونت لجنة سميت بلجنة المعاهدة أوكلت لها مهمة إجراء اتفاقيات مع الإمبراطورية العثمانية<sup>2</sup>.

وكان لها ذلك فأبرمت اتفاقيات مع تونس والجزائر إلى أن بدأت بشكل دقيق بإقامة علاقات دبلوماسية سنة 1824 وكان نشاط الدبلوماسيين آنذاك تسهيل مهمة انتشار البضائع مع الأمريكيين في الأسواق العثمانية، وعليه فإن الطابع الاقتصادي هيمن على هذه العلاقات إلى أن وجد الجانب السياسي طريقه في مبدأ مونرو 1823 فأصبح بموجب هذا الاتفاق الإمبراطورية العثمانية هي مفتاح أمريكا إلى الشرق الأوسط خاصة وأن المبدأ تكرر بعدة اتفاقيات في اسطنبول، ففي يوم 07 ماي 1830 عقدت أول

<sup>1</sup> شريف عبد العزي تركيا وأمريكا ونظرية قلب الأرض، على الرابط: <http://islammemo.cc/> 2009

<sup>2</sup> محمد، ياس خضير الفريزي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت-مركز دراسات الوحدة الغربية، 2010، ص66

اتفاقية تجارية مع الدولة العثمانية وفي 11 أوت 1874 تم توقيع معاهدة اكتساب الجنسية بين الطرفين ثم بروتوكول 1874 ثم معاهدة التجنس في 1874<sup>1</sup>.

الا انه وقع اختلاف بين الطرفين حول مسألة التجنس إلى جانب معاهدة المدانين والمجرمين سنة 1874 التي نصت على تسليم المجرمين الفارين وعليه فان هذه المرحلة اسست لعلاقات تشاركيه بين الطرفين.

أما العلاقات التركية الأمريكية أثناء الحرب العالمية الأولى فنجد أن أمريكا أعلنت الحرب على ألمانيا عام 1917 ووقفت تركيا مع ألمانيا إلا أن أمريكا لم تدخل في حرب مع تركيا وهذا حفاظا على مصالحها مع الإمبراطورية العثمانية، وحتى لا تتسع الحرب إلى الشرق الأوسط<sup>2</sup>.

ومع إعلان الجمهورية التركية بزعامه اتاتورك في 29 أوت 1923 استمرت العلاقات الأمريكية التركية كما سبقت بل عجلت باتفاقيات مسبقة حيث قام بريستول المبعوث الأمريكي بتحسين العلاقات التجارية بين البلدين وتعززت باتفاقيات في مجال التجارة البينية أما المنظمات البشرية التي قل نشاطها في العهد العثماني ازداد بشكل كبير مع تكوين الدولة التركية الجديدة وذلك بإنشاء مدارس كمدرسة طرسوس للصبيان (torsos boys school) ومدرسة بأزمير وأخرى باسكودار إضافة إلى إنشاء الأكاديميات كالأكاديمية الحربية الأمريكية التي كان لها الدور في إصلاح المؤسسة العسكرية التركية<sup>3</sup>.

إضافة إلى العلاقات التجارية التركية والتي تجسدت باتفاقيات تجارة أخرى مثل اتفاقية التجارة المتكافئة عام 1939 كان الغرض منها زيادة الصادرات الأمريكية إلى تركيا ولقد عززت الولايات المتحدة

---

<sup>1</sup> ريز، لطيف صادق، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية(2002-2011)، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2011، ص66

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 25

<sup>3</sup> محمد، ياس خضير الفريزي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 29

الأمريكية من مكانة تركيا السياسية في العالم الخارجي من خلال ضمها إلى هيئة الأمم المتحدة في 1945 وبذلك فكت عزلة تركيا الخارجية، كما أن الإفرازات التي أنتجها النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية عزز من الدور الاستراتيجي لتركيا لدى صناع القرار الأمريكيين من خلال البيئة المحيطة بتركيا خاصة مع بروز ملامح الحرب الباردة بين القطبين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والدليل في هذا التصريح الذي أدلى به وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جورج مارشال في خطاب يوم 27 أبريل من عام 1947 حيث قال "إن الغرب قد تجاوز في سياسته مسألة اللاعودة إلى الاتحاد السوفييتي<sup>1</sup>، ومن هذا المنظور أصبحت تركيا ذات قيمة استراتيجية في اجندة القطب الرأسمالي ككل وبدأت اللقاءات والمشاورات بين تركيا والولايات المتحدة من بينها اللغاء الذي تم في القاهرة سنة 1943 بين روزفلت الرئيس الأمريكي وتشرشل رئيس الوزراء البريطاني وعصمت إينونو رئيس الوزراء التركي حول مشاركة تركيا في حرب البلقان.

ويمكن القول أن الموقع الجغرافي لتركيا له الأثر في اهتمام أمريكا بتركيا خصوصا وأنها كانت حصنا متقدما لها ضد الاتحاد السوفيتي ونقطة انطلاق وللسيطرة على الشرق الأوسط، فلم تتأى أمريكا في مساعدة تركيا، فبدأت تستجيب لطلبات رئيس الوزراء التركي إينونو حيث طلب هذا الأخير الدعم لمواجهة الخطر السوفيتي فأرسلت سفينة حربية "ديسور" إلى اسطنبول في أبريل 1946 ومساعدات مالية عاجلة لتركيا قدرت قيمتها بـ 400 مليون دولار أمريكي، ضف إلى ذلك الدعم الاضافي المقدم في إطار مشروع مارشال في أبريل 1946 وعليه كانت هاته الانطلاقة لبداية علاقات استراتيجية.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 70

إن الاهتمام المتزايد بتركيا من طرف القطب الرأسمالي خصوصا الولايات المتحدة الامريكية لم ينبع من العوامل السابقة الذكر حول الصراع الايديولوجي بينها وبين المعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفيتي بل نابعة من عوامل أخرى نذكر من بينها:

- الاستقرار النسبي لتركيا داخليا بالمقارنة بالدول التي خاضت الحرب العالمية الثانية.
- الاتجاه الغربي الذي انتهجته تركيا خصوصا بعد اعلان الجمهورية التركية.
- القدرات العسكرية الميدانية والبشرية التي كان يتمتع بها الجيش التركي.

هاته العوامل أكسبت تركيا الدعم الأمريكي المطلق من الجوانب الاقتصادية والعسكرية ففي سنة 1948 تم استلام تركيا لسفن حربية وكذا تدريب بحارة الاسطول التركي في المؤسسات البحرية الأمريكية إضافة إلى مساعدات مالية قدرت بخمسة ملايين دولار.

ومما زاد الدور الاستراتيجي لتركيا اهمية في السياسة الأمريكية هو وقوعها في منطقة الشرق الأوسط. حيث ان صانعو القرار في الولايات المتحدة الأمريكية يعتبرون هاته المنطقة حيوية بالنسبة لأمريكا ونرى ذلك جليا في تصريح الرئيس الامريكي روزفلت في باريس 1944 قائلا " بأن منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة التي للولايات المتحدة مصالح حيوية فيها"<sup>1</sup>.

وكذا الرئيس الذي بعده ترومان في أفريل 1946 صرح قائلا (أن منطقة الشرق الأوسط تحتوي على موارد طبيعية هائلة فهي منطقة اقتصادية واستراتيجية هامة جدا) ومن هذه النظرة لصانع القرار الأمريكي للمنطقة بدأت امريكا برسم الخطط والتكتيكات السياسية للسيطرة على المنطقة فبدأت بتشكيل نظام

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 72

دفاعي إقليمي في الشرق الاوسط تتقدمه تركيا ودول اخرى، وعليه فإن الولايات المتحدة قامت بتشكيل سياج حول المنطقة يحمي مصالحها الحيوية.

حيث علفت في هذا الإطار صحيفة نيويورك تايمز قائلة إن واشنطن سعت إلى بناء القواعد العسكرية الاستراتيجية وارسل قواتها العسكرية وفقا لمبادئ الرئيس ترومان العسكرية الاستراتيجية وإحياء لمشروع مارشال الذي يسعى لضم تركيا واليونان وباكستان تحت لوائها من اجل احاطة منطقة الشرق الاوسط الغنية بالنفط بسياج من الدول التي تحمي المصالح الامريكية في الموانئ والقواعد والجزر البحرية<sup>1</sup>.

وعلى هذا الاساس قام صناع القرار الامريكي باقتراح مشاريع لزيادة النفوذ والولوج الى منطقة الشرق الاوسط دون نسيان منطقة الدفاع المتقدم بإقامة قواعد عسكرية مع حلفاءها خاصة تركيا ضد المد الشيوعي السوفييتي وعملت على اقتراح مشاريع امنية مثل مشروع دالاس\* حيث كان يهدف هذا المشروع إلى ضرورة مساعدة الولايات المتحدة إلى تقوية دفاعات الشرق الاوسط عن طريق ايجاد منطقة الدفاع الامني<sup>2</sup>.

وعلى هذا الاساس الامني تم ضم تركيا إلى المؤسسات الامنية لحلف الشمال الاطلسي هادفة من وراء ذلك تحقيق اهداف عدة من بينها:

- الوصول إلى نفط وأبار الخليج.

- احتواء توسع الاتحاد السوفيتي الذي يريد الوصول الى ابار النفط للشرق الاوسط، وللحد من زحفه ثم تطويقه بإنجاز القواعد العسكرية والمشاريع التنموية داخل تركيا.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص73

\* مشروع دالاس نسبة الي وزير الخارجية الامريكي الاسبق

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 74

إن النظام الدولي الذي افرزته نهاية الحرب العالمية الثانية بظهور قطبيين متصارعين حول الهيمنة العالمية كان له اثره في علاقات الوحدات الدولية خاصة الدول وعليه فان تركيا مع علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة سيطر عليه مبدأ الانتقاع داخل الأحلاف وعليه فان إنشاء الحلف الاطلسي في 4 أبريل 1949 كان من بين اهم الموانع التي تكون سدا في وصول الاتحاد السوفيتي الى التوسيع والسيطرة على المناطق الحيوية والاستراتيجية والتي كانت تركيا عضوا بارزا فيه، اضافة الى حلف بغداد في 24 فيفري 1955 ككل هذا كان من ضمن استراتيجية الاحتواء الامريكية.

### ثانيا: العلاقات التركية الامريكية بين 1950 و1980 وإعلان مبدأ كارتر

لقد اعتبرت امريكا تركيا بمثابة بوابة الشرق الاوسط ومكملا له من خلال الجوار والحدود بين تركيا والمنطقة وفي هذا الصدد صرح وزير خارجية تركيا الاسبق فؤاد كوبورلو سنة 1951 قائلا نحن نعتقد ان الدفاع عن الشرق الاوسط هو ضرورة مطلقة للدفاع الاقتصادي والاستراتيجي"<sup>1</sup>، هذا التصريح يبرز مدى الولاء التركي لأمریکا.

ومما عزز من الاهتمام الامريكي بتركيا هو المتغيرات والتحولات المستجدة على الساحة الدولية في هذه الحقبة فنجد سقوط الشاه في إيران على إثر الثورة الايرانية ونجاحها في فيفري 1779 وكذا الغزو السوفيتي لأفغانستان في 27 ديسمبر 1979 ظهر للعيان ان هناك قواعد امريكية متقدمة فُقدت مما جعل صناع القرار الامريكي يعطون لتركيا وجيشها اهمية بالغة نظرا لما لهذا الاخير من خبرة وجاهزية وكثرة عددية يبلغ آنذاك 560 ألف رجل<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص76

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص79

فعملت امريكا على تحديث 09 مطارات عسكرية وكان هذا في اتفاق وقع في اكتوبر 1983 ضف إلى ذلك ان القواعد التركية كانت مركز جمع معلومات ومراقبة النشاطات السوفيتية ومركز للتجسس حيث صرح في هذا الإطار وزير الدفاع الاسبق هارولد براون والجنرال جونز هيغ (ان المعلومات التي جمعت عن طريق منشآت المراقبة التركية فريدة من نوعها ولا تعوض وحساسة)، ومع هذه التطورات الدولية زاد الاهتمام الامريكي بتركيا خصوصا في منطقة الشرق الاوسط، ولكن هذه المرة بجمع تركيا وإسرائيل في تحالف أمني.

لقد كان هذا التقارب الامني في المنطقة بين تركيا وإسرائيل تحت الرعاية الامريكية فرصة لفك الطوق عن اسرائيل داخل الشرق الاوسط، لذا لعبت امريكا دور الوسيط في تطوير العلاقات بينهما خصوصا من جانب الاتفاقيات الامنية كاتفاق 23 جويلية 1954 حول القواعد العسكرية بين الطرفين وفي جويلية 1969 اتفاقية التعاون الدفاعي المشترك.

### ثالثا: معوقات العلاقات التركية الامريكية

لم تتسم العلاقات الأمريكية التركية في هذه الفترة بالتعاون المطلق بل كانت هناك بعض المعوقات واكبت التحولات الدولية ومن بينها:

-ازمة الصواريخ الكوبية عام 1962 حيث اشترط الاتحاد السوفيتي سحب القوات الامريكية من تركيا مقابل سحبها من كوبا.

-التدخل التركي في قبرص عامي 1964 و1974 والذي نجم عنه توتر العلاقات الامريكية التركية وصلت الى حد فرض الكونغرس الامريكي حظرا على بيع الاسلحة لتركيا كورقة ضغط عليها للتنازل عن قضية قبرص قوبل بردة فعل من الجهة التركية بإغلاق القواعد الامريكية والاتجاه نحو تعزيز علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي.



وعلى الرغم من هذا التوتر إلا ان الولايات المتحدة أدركت انها ستفتقد الى قلعة استراتيجية، خصوصا مع تدهور الاوضاع الامنية في تركيا بين عامي 1979 و1980 داخليا لذا عملت الولايات المتحدة على إعادة تنشيط سياستها اتجاه تركيا وهذا ب:

1- عقد معاهدة دفاع مشترك مع تركيا خارج نطاق الحلف الاطلسي في 09 جانفي 1980 لإعادة الاهمية الاستراتيجية لتركيا.

2- إعادة الاستقرار الداخلي وهذا ما حصل عن طريق الانقلاب العسكري وعلى ضوء هذا صرح الرئيس الامريكي كارتر قائلا "بعد اجتياح افغانستان والإطاحة بنظام الحكم في إيران فإن حركة الاستقرار التي جرت في تركيا جاءت بمثابة إعادة الحياة لنا"<sup>1</sup>.

وعليه فإن إعادة تركيا إلى المخططات الاستراتيجية الامريكية كان بمثابة الضرورة هذا ما تجلى فيما ذكرناه، زيادة الى تعزيز هذا المخطط ابرمت اتفاقية سرية في 09 جويلية 1986 حول عدد الانفاق المخصصة لتخزين الاسلحة النووية في تركيا وجاءت هاته الاتفاقية السرية في إطار مشروع حرب النجوم الامريكي حيث وافقت الحكومة التركية عليه رسميا في 11 جويلية من نفس السنة، كما يندرج هذا الاتفاق ضمن استراتيجية حلف الناتو حول برنامج الدفاع الاستراتيجي حيث تدخل تركيا في اجندته<sup>2</sup>.

وجاءت حرب الخليج الاولي لتثبيت وتقوية وتعزيز الدور التركي في الاجندة والاستراتيجية الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، ولعلى المشاركة الفعالة لتركيا في هذه الحرب إلى جانب قوات التحالف ضد العراق باستعمال مطاراتها جاء ليعزز المكانة الجيوستراتيجية لتركيا في هذه المنطقة، وحتى بعد انتهاء الحرب جُعلت هاته المطارات كقاعدة لتطبيق حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه، وعليه فإن هذا المكانة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 79

<sup>2</sup> ريز، لطيف صادق، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2011)، مرجع سبق ذكره، ص 32

الجيوستراتيجية اعطاها بطاقة دخول في منطقة الشرق الاوسط وتعزيز دورها الاقليمي ونرى هذا جليا في تصريح الرئيس تورغوت اوزال في لقاءه مع الرئيس الامريكى بوش حيث قال " ان تركيا لم تعد مفتاح نجاح جراء الحصار فقط، ولكنها لعبت دورا رائدا في تشجيع دول المنطقة على اتباع ما يلزم"<sup>1</sup>.

ولقد لاح في الافق ان المكانة الاستراتيجية لتركيا بعد نهاية الحرب الباردة ستتضاءل خصوصا في خضم المتغيرات الدولية الجديدة الناتج عن بروز قوة وحيدة على الساحة الدولية إلا ان حرب الخليج اعادت الاهمية الجيوسياسية الجيوستراتيجية التي تتمتع بها تركيا، ومع اعلان امريكا حرب الخليج فاستردت تركيا الاهمية الجغرافية والعسكرية مما زاد الانفاق العسكري وهذا بتزويد تركيا بما تحتاجه من اسلحة كما يوضحه.

#### الجدول رقم 11 قيمة الاسلحة الامريكية لتركيا ما بين 1985 و 1990

السنة	1985	1886	1987	1988	1989	1990
القيمة بآلاف دولارات	417144	306113	306085	747408	963582	98103

والملاحظ ان إنفاق الاسلحة زاد بنسبة كبيرة عما كان عليه في الحرب الباردة وهذا ما عزز تصريح وزير الدفاع الامريكى الاسبق ديك تشيني بأن العلاقات مع تركيا اضحت أكثر قوة وتطورا من ذي قبل بفضل ازمة الخليج وأن ما يربط بين البلدين قيم مشتركة، فالطائرات الامريكية البريطانية انطلقت من قاعدة انجربليك وباطمان الموجودتان في الاراضي التركية.

ومع نهاية حرب الخليج عمدت الولايات المتحدة إلى تسوية النزاع العربي الاسرائيلي فسارعت تركيا إلى تعميق علاقاتها مع إسرائيل بإبرام اتفاقيات عسكرية مع هذه الاخيرة، لإرضاء صناع القرار الامريكى الذين باركوا هذا التقارب حتى تكون في مواجهة الدول المارقة كإيران ودعم النظم الموالية في المنطقة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص33

كما ان الطبيعة المتقلبة للبيئة الدولية اظهرت للأفق احداث 11 سبتمبر 2001 والتي انتجت تحديات دولية للقوة المهيمنة على الساحة الدولية، فقامت الولايات المتحدة بإعلان حربها على ما يسمى بالإرهاب وبحكم وجود تركيا في منطقة تعج بالحركات المسلحة سارعت إلى توطيد علاقتها مع القوة الامريكية وذلك بدعمها على ما هي مقدمة عليه خصوصاً وأنها في صراع داخلي مع حزب العمال الكردستاني، فسارعت بالتنسيق مع حليفتها لتصنيف الحزب كمنظمة ارهابية.

وعلى هذا الاساس الاستراتيجي زادت اهمية تركيا بالنسبة لأمريكا، فكرست هاته الاخيرة جهودها الدولية من اجل مساعدة تركيا للانضمام الى الاتحاد الاوروبي، كما ان الدعم الامريكي الكبير لتركيا للانضمام الى الاتحاد الاوربي تابع من الخوف الامريكي مما اصبحت تعتقده الكثير من الأوساط التركية التي رأت أن المتغيرات الدولية والإقليمية والتحولت الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتك الإسلامية، مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتك إلى تركيا بدلاً من العالم العربي وإيران، وحسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية العربية- الإسرائيلية وإدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفي إسلامياً وإقليمياً وبرأيهم فإن الجيوبوليتك الإسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين ووفق هذه النظرة فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعداً أوروبياً و أوراسياً وإسلامياً. ويرى الخبير السياسي التركي سينجر ديفنتش أوغلو<sup>1</sup> أن تركيا تقع وسط بنية سياسية جغرافية على النحو التالي:

- الاتحاد المسيحي الممتد من الأطلسي إلى الأورال الذي يشمل أيضاً روسيا وجورجيا وأرمينيا.
- الجمهوريات التركية الجديدة التي ظهرت عقب تفكك الاتحاد السوفياتي.

<sup>1</sup> دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص12

- الحزام الإسلامي الذي يشمل المشرق العربي وإيران وباكستان.

هذه التغيرات والتحويلات التي عصفت فيما يبدو ببعض ثوابت السياسة الخارجية التركية المرتبطة بالغرب وتحويلها تجاه آسيا الوسطى والشرق الأوسط، وليس الاسلاميين فقط من ينظر هذه النظرة بل بدأ بعض حتى زعماء الأحزاب العلمانية مثل تانسوتشيلير زعيمة حزب الطريق المستقيم يتحدثون عن البعد الإسلامي لتركيا وأهمية هذا البعد في السياسة التركية.

تقول تشيلير في خطاب لها في 16/9/1996: "إذا كانت تركيا تريد أن تواصل الادعاء بأنها جسر للسلام بين الشرق والغرب فيجب أن تعرف أن إحدى قدميها هي في الشرق.... كانت تركيا بحاجة إلى تغيير اجتماعي كامل، وهذا كان يتطلب أن اغيّر تفكيري ورؤيتي..."<sup>1</sup>، ومع رفض قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي زاد التخوف الأمريكي الذي ذكرناه خصوصا وان البعد الحضاري الشرقي متأجج في كثير من النخب التركية.

**المطلب الثاني: العلاقات الامريكية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية:**

**أولا: محددات العلاقات التركية الامريكية بعد 2002**

إن التخوف الأمريكي المشار اليه سابقا بدا واضحا مع نهاية 2011 التي اتت بإحداث 11 سبتمبر والتي زاد معها العداء الأمريكي لكل ما هو اسلامي، بدت تلوح معالم جديدة في علاقة الولايات المتحدة بتركيا خاصة مع ظهور بوادر التغيير الداخلي بوصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الاسلامية وهو بمثابة متغير رئيسي في علاقات تركيا بالولايات المتحدة بعد هذه الفترة، ويجمع المتخصصون على أن هناك متغيرين اساسيين حكم علاقة البلدين بعد احداث 11 سبتمبر 2001 هما:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص13

**المتغير الاول:** والذي ذكرناه سابقا هو وصول حزب اسلامي في تركيا إلى الحكم.

**المتغير الثاني:** حرب امريكا على العراق في 2003 ورفض البرلمان التركي تقديم تسهيلات لتنفيذ

هذا الاعتداء.

ويضاف الى هاذين المتغيرين استغناء وقصر الدور التركي في الاستراتيجية الامريكية بعد انتقاء الخطر الشيوعي، وعليه فإن البيئة الدولية بتغيراتها فرضت ادوار جديدة على تركيا وإدراك صناع القرار الجدد مدى العمق الاستراتيجي لدولتهم وكذا الدور المنوط بها في محيطها الاقليمي، هذه النظرة الجديدة للنخبة الحاكمة. عجلت ببروز بعض الخلافات بين تركيا وأمريكا في هاته المرحلة، ولكن الطرفين كانا حريصين على عدم تأثير هذه التوترات على الشراكة الاستراتيجية بين البلدين من خلال تضيق فجوة الخلافات وزيادة مساحة الالتقاء<sup>1</sup> وهذا لوجود عدة محددات مؤثرة في العلاقات بين البلدين هما:

### **01-المحدد الاستراتيجي:**

لا عجب أن تتال تركيا بسبب موقعها القاري أهمية خاصة في الأفكار والنظريات الاستراتيجية منذ نهاية القرن التاسع عشر وقد برز جليا فيما رأيناه سابقا فالموقع الجيواستراتيجي الذي تتمتع به تركيا، وهذا الموقع يفيد الولايات المتحدة في امرين مهمين:

1-أهميتها بالنسبة للمصالح الاقتصادية الأمريكية للقيام بدور الرعاية الأيدلوجية.

2-تركيا أكثر استقرارا في علاقاتها السياسية فمن المستحسن ان تواصل في انتهاج سياسة التغريب

بالنسبة الى بقية دول المنطقة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص150

<sup>2</sup> العلاقات التركية الامريكية، على الرابط <http://islamonline.net>

من هذا المنطلق حرصت الولايات المتحدة الامريكية على تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية خصوصا في الاستراتيجية الامريكية الجديدة في الحرب على الارهاب حيث كانت اراضي تركيا مجال لضرب افغانستان في 2001 وإرسال قوات تقدر بـ 1200 جندي لتقديم الدعم لقوات الدعم والإسناد اسيان التابعة لحلف الناتو فأمريكا تريد من تركيا لعب دورا ايجابيا في إطار الاستراتيجية الجديدة للرئيس أوباما.

## 02-المحدد الكردي:

إن هذا المحدد وثق العلاقة بين البلدين وهذا من خلال استراتيجية امريكا في حربها على الارهاب وكذا اتباع المادة رقم 15 من معاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو والتي تنص على ان جميع الأعضاء في الحلف مفروض عليهم تقديم جميع اشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدوانا خارجيا، وبذلك دعم الامريكان الموقف التركي باعتبار الحزب الكردستاني منظمة ارهابية على اعتبار ما خلفته الحرب على هذا الحزب من خسائر في الثمانينات قدرت بـ 08 مليارات دولار وسقوط ما لا يقل عن 30 الف قتيل مدني وعسكري تركي فضلا عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

وعليه فإن التحولات السياسية الخارجية التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية كان له الاثر البارز حيث وصفت العلاقة بين البلدين في ظل هذا المتغير الداخلي بالشركة المضطربة، نظرا لأن النخبة الجديدة صانعة القرار في السياسة الداخلية والخارجية التركية رأّت ضرورة أخذ زمام المبادرة اعتبارا من منظور المصلحة التركية الخالصة دون مقتضيات العلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، حيث ان الحزب استفاد من التجربة السابقة لأوزال وما تمخض عنها حيث مساندة امريكا في حربها على الخليج عاد عليها سياسيا فأصبحت تركيا تواجه لمفردها الخطر القادم من شمال العراق والمتمثل في الحكم الذاتي للأكراد والذي ادى إلى تقوية القوية الكردية خصوصا وأن 20% من سكان الأتراك هم اكراد ضف إلى ذلك

<sup>1</sup> نورالدين محمد، تركيا الصيغة والدور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، رياض اليس للكتب والنشر، 2008، ص237

اصبح شمال العراق قلعة من قلاع حزب العمال الكردستاني الذي اتخذ من العراق قاعدة لضرب الاراضي التركية<sup>1</sup>.

وعليه فإن التوجهات الفردية للسياسة الخارجية التركية عقب احتلال العراق ضاعف من فرص الاحتكاك بين الجانبين خصوصا تباين وجهات النظر في منطقة الشرق الاوسط في عهد ادارة حكومة بوش الامريكية التي اصبحت لها حساسية من كل ما هو اسلامي كما سعت القيادة الجديدة لتركيا بقيادة اردوغان إلى ارساء نظرة جديدة في علاقتها مع الولايات المتحدة تمثلت في:

-عدم إعطاء صك على بياض للولايات المتحدة بمراعاة المصالح التركية.

-اعادة التوجه نحو الشرق بعيدا عن المتغير الأمريكي.

- الضغط على الولايات المتحدة من اجل دفع عجلة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي.

وعليه فإن القيادة التركية سعت في علاقتها مع الولايات المتحدة إلى ترسيخ مبدأ المصالح المشتركة وكذا المقايضة المحسوبة<sup>2</sup> مما اثار حفيظة الادارة الامريكية.

كما يرى المحللون في ظل تزايد موجات التطرف ان التوجه الامريكي على الساحة الدولية يرى في تركيا نموذج للتعايش بين الاسلام والديمقراطية والعلمانية فدعمه ونشره سيخفف من وطأة الحرب على الارهاب، فأمریکا تعتبر تركيا في ظل حكومة العدالة والتنمية مرجعا مهما في الصراع الفكري القائم بين الفكر المتطرف والفكر المعتدل لمفاهيم الاسلام.

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الاولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص597

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-154.

وعلى هذا الاساس يأتي الاعتقاد الامريكي من اجل تشجيع التيار الرئيسي في تركيا لإقامة شراكة استراتيجية مع مجموعات ومؤسسات اخرى في العالم الاسلامي من اجل نشر هذا النموذج او بالأحرى اضعاف صورة المنوال او المثال التركي للدول الاسلامية<sup>1</sup>.

ومن هذا الطرح فإن مسألة الاختلاف التكتيكي بين انقرة وواشنطن يظل مبهما لا سيما في مسألة الشرق الاوسط ومحاولة تركيا ربط علاقات تقارب بين بلدان المنطقة ويبدو من هنا ان منطق المصلحة بالنسبة لصناع القرار التركي الجدد هو الذي اصبح يغلب فمنطق المصلحة القومية بدأ يطفو على فكر صانع القرار التركي فاذا ما فكرت امريكا في استعمال القاعدة التركية في أي حالة على اعتبار ان المنطقة في حالة من التوتر الشديد فإن تركيا تستعمل مكانتها الجيوستراتيجية بما يخدم مصالحها، وهذا ما يفسر ما ذكرناه سابقا رفض تركيا استعمال قواعدها لضرب العراق.

ومع هذا الرفض التركي بدأت الولايات المتحدة بالضغط على تركيا من خلال تهديدها باستعمال ورقة اباداة الأرمن، غير ان واشنطن رأت انه ليس من مصلحتها استعمال هاته الورقة، فعمل الرئيس بوش على إقناع الكونغرس في 2007 بعدم طرح مشروع القرار hp -106 المتعلق بإباداة الارمن على التصويت تجنباً لأزمة دبلوماسية مع انقرة<sup>2</sup>، هذا السلوك السياسي للإدارة الامريكية يفسر مدى تعلق الادارة الامريكية بتركيا كحليف استراتيجي، زيادة على الانغماس الجديد للسياسة الجديدة لتركيا في الشرق الاوسط زاد من ارتفاع اسهمها كحليف لا يجب التفريط فيه وهذا لأن:

---

<sup>1</sup> ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركي، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الطبعة الأولى، لبنان بيروت، مطابع الدار العربية للنشر، 2010، ص 5.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص.7.



- تركيا هي ممر احتياطي لإمدادات النفط والغاز من دول اسيا الوسطى لأوروبا عبر خط (باكو، نفليين، وجيهان)<sup>1</sup> كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر اوكرانيا.

-الموقع الاستراتيجي لتركيا كممر بحري وملاحي يشمل البحر الاسود وبحر القوقاز والبحر المتوسط.

- الدور المهم لتركيا كنافذة على محاور وبلدان اخرى ذات اهمية بالنسبة للولايات المتحدة كإسرائيل والعراق وإيران وسوريا وأرمينيا وجورجيا وأذربيجان.

-تحسين صورة امريكا في الشرق الاوسط بتركيا كدولة اسلامية ديمقراطية.

ومن هذه الاعتبارات وفي ظل فراغ القوة الذي خلفه التغيير في بنية النظام الدولي وتأثير الازمة المالية على واشنطن رأيت هذه الاخيرة انه لا مناص من اعطاء الوكالة لتركيا لتلعب دورا اقليميا في المنطقة وكذا لتحقيق جملة من الاهداف الامريكية بصورة غير مباشرة نذكر من بينها:

-خلق توازن استراتيجي بين تركيا وإيران في الشرق الأوسط.

-الاستفادة من القضية الكردية من خلال الدور التركي في الحفاظ على وحدة العراق ورفض تركيا لتقسيمه.

-جعل تركيا كوسيط لحل الخلافات في المنطقة في ظل القبول الاقليمي من خلال سياسة صفر مشاكل.

-تجنب الانزلاق في معارك دينية او مذهبية.

وعليه فإن المتغيرات الداخلية والخارجية اثرا بنسبة كبيرة على العلاقات بين البلدين ليس على

المستوى الرسمي فقط بل حتى على المستوى الراي العام ففي عملية مسح تابعة لمركز بيو (pew) للأبحاث

---

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-156.

سنة 1999 و 2000 تبني 55% من الاتراك موقفا ايجابا من الولايات المتحدة، لكن هذه النسبة تدرجت بنسبة 15% سنة 2003 حسب نفس المركز تم تدنت إلى 9% في مسح قام به سنة 2007.

ويرى الكثير أن هذا من تداعيات الحرب الامريكية على العراق وما خلفه من مشاكل على تركيا، وتعدت هاته الكراهية الشعبية التركية حسب نفس المركز حتى إلى الافكار الامريكية الخاصة بالديمقراطية حيث بلغت النسبة 51% من الشعب التركي ينبذون هاته الديمقراطية.

وحسب نفس المركز دائما فان الكراهية شملت الجانب الثقافي والمثل الامريكية بنسبة 68% كما تحدث المسح لنفس المركز ان نسبة 83% من الاتراك يكرهون طرق الامريكيين في كسب التجارة<sup>1</sup>، وتعدى ذلك ليشمل الموسيقى حتى الامريكية، وعليه يمكن القول ان الحملة الامريكية على العراق والتي قوبلت من البرلمان التركي بالرفض نابغة من ضغط الرأي العام التركي ورفضه المطلق لهذا الغزو الامريكي<sup>2</sup>.

كما إن المتغير الخارجي كان بمثابة الامتحان الاول للسياسة الخارجية التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، خصوصا وان الرفض التركي لغزو العراق كان عند كثير من المحللين عبارة عن نقطة خلاف كبيرة قد تؤدي إلى توتر العلاقات بين البلدين فهل كان هذا صحيح؟

غير ان المتتبع لتصريحات صناع القرار في البلدين يظهر ان التحالف الاستراتيجي بين البلدين تجاوز الخلاف فقد صرح وزير خارجية امريكا الاسبق كولن باول قائلا (إن تركيا والولايات المتحدة ستتعاونان

<sup>1</sup> فلانجان، يتيفن، التقييمات التركية للقوة الامريكية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بيروت، 2011، ص10

<sup>2</sup> زيا، اميرال، جوناتان، تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بيروت، 2010، ص10

عن كُتب في المساعدات الانسانية للعراق وإعادة بناء البلاد في فترة ما بعد الحرب) وأضاف قائلاً إن الدعم الذي تطلبه الولايات المتحدة من تركيا سيكون مختلفاً عن الطلبات التي قدمت لتركيا من قبل<sup>1</sup>.

وكان هذا التصريح في 01 أبريل 2003 بعد شهر من احتلال العراق وهذا ما بين ان امريكا ليس في موسوعتها الاستراتيجية فقدان حليف استراتيجي في حربها على الارهاب وفق للأجندة الدولية التي سطرته، ومن الجانب التركي صرح غول قائلاً "أن تركيا في تحالف وتتصرف بالتعاون مع الدول الحليفة"<sup>2</sup>، من هذا التصريح نكتشف ان انقرة لم تقدم قواعدها لأمريكا لكنها قامت بمساعدات اخرى وهي امدادات الوقود والطعام للقوات الامريكية وهذا ما صرح به كولن باول في نفس الموعد الصحفي وقد قُدمت مساعدات لتركيا قدرت بمليار دولار وعليه هذا الاختلاف لم يتطور الى درجة الصراع.

#### ثانياً: العلاقات الاقتصادية والعسكرية

لم تكن علاقات البلدين سياسية بل كانت هناك ارتباطات واتصالات اخرى حيث تعتبر العلاقات الاقتصادية والعسكرية من بين اهم الارتباطات الموجودة بين الدولتين منذ وصول حزب العدالة والتنمية بعدما كانت الجانب العسكري المتغلب بنسبة 99% من العلاقات الاقتصادية بينهما خاصة التمويل الامريكي لتركيا بصفتها حليف استراتيجي عهد الحرب الباردة كما يبين الجدول أدناه:

---

<sup>1</sup> النعيمي، لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الأمريكية 2003-2006، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات

إقليمية، 2006، ص2

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص04.

الفصل الثاني \_\_\_\_\_ سياسة تركيا الخارجية تجاه القوي الدولية

الجدول رقم 12 المبيعات التجارية المباشرة والمبيعات العسكرية الخارجية للأسلحة الأمريكية الي تركيا

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
المبيعات التجارية المباشرة	220.30	89.922	37.673	122.48	14.724	162.51	64.124	103.750	201.00
	2			1		0			0
المبيعات العسكرية الخارجية	760.80	626.80	703.36	755.81	937.01	374.42	482.85	1,167.10	541.20
	1	1	9	1	9	0	0	9	4
المجموع	981.10	706.49	741.04	878.29	951.84	536.93	546.97	1,270.97	742.20
	3	7	2	2	3	5	4	5	4

الجدول رقم 13: المساعدات الامنية لتركيا (بملايين الدولارات)<sup>1</sup>

العام	الاموال العسكرية الخارجية (FMF)		المجموع
	القروض	التهبات	
1990	85.630	412.220	512.113
1991	100.000	500.000	750.000
1992	52.000	475.000	575.000
1996	320.000	---	353.500
1997	175.000	---	197.000

<sup>1</sup> محمد، ياس خضير الفريزي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص 139-141

حيث نلاحظ من هذه الجداول ان تركيا كانت تعتمد كثيرا على القروض والهبات الممنوحة، ضف الى ذلك المساعدات العسكرية التي تتحصل عليها من فائض الاسلحة الامريكية، فضلا عن ذلك ان هناك برنامج تعليمي وتدريبى خاص بالعسكريين الأتراك وفق اتفاق بين البلدين حتى في فترة حكم حزب العدالة والتنمية وهو بتكاليف متفق عليها بين الطرفين.

**جدول رقم:14) برنامج التدريب والتعليم العسكري(IMET)الخاصة بتركيا**

العام	1990	1992	1993	1994	1995	1996	1998	2007	2008
عدد الطلاب	212	189	211	64	109	121	194	-	-
الكلفة(م.د)	3.371	3.552	3.032	1.006	1.102	1.090	1.505	3.5	2.855

إن ارتباط العلاقات الاقتصادية بين الجانبين في التبادلات العسكرية سبب خلل في الميزان التجاري بين البلدين، حيث ان التبادل فيما بين البلدين ارتفع في عام 1998 من 3.4 مليار دولار إلى 9.7 مليار دولار سنة 2004، أي في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية واعتبر هذا العام هو الأفضل بالنسبة الى ميزان المدفوعات التركي إذا تخطت الصادرات الواردات بشكل كثير إلا الخلل في ميزان المدفوعات بين البلدين عاود للظهور مرة اخرى كما بينه الجدول التالي.

**الجدول رقم 15 الميزان التجاري بين تركيا وأمريكا<sup>1</sup>**

العام	1985	1994	1997	2004	2005	2006	2007	2008
الصادرات	0.506	1.520	1.235	4.760.0	4.910.7	4.060.0	4.144.9	733.4
الواردات	1.136	2.429	2.207	4.745.2	5.375.5	6.260.5	8.144.5	2.411.6
حجم التجارة	1.642	3.949	3.442	9.605.20	10.286.20	11.321.80	12.289.40	3.1405.00

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص147

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ سياسة تركيا الخارجية تجاه القوي الدولية

فرق الصادرات والواردات	630-	909-	972-	115	465.	1.2-	4.4-	-
---------------------------	------	------	------	-----	------	------	------	---

كما بين الجدول ارتفاع حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل سنة 2007 إلى 13.289 مليار دولار، ومحاولة من تركيا لتدارك الاختلال في التبادل بين البلدين عملت على تعزيز الاستثمارات الأمريكية في تركيا، فضلا على تنشيط الجانب السياحي من أمريكا الى تركيا، كما أن الاستثمارات الأمريكية في تركيا من بين اكبر الاستثمارات حيث بلغت سنة 2007 حوالي 3,3 % من بين الاستثمارات الكلية، وعليه فإن الجانب المصلحي التركي هو كسب الدعم الاقتصادي الأمريكي والملاحظ ان هذ الكسب كان في صالح تركيا لتطوير صناعاتها حتى تنقص من العجز في ميزان التجاري المسجل بين البلدين هذا ما يبينه الجدول التالي:

### جدول رقم 16 صادرات تركيا ووارداتها الى الولايات المتحدة<sup>1</sup>

العام	الواردات من و م (الاف دولار)	اجمالي الواردات (الاف دولار)	النسبة المئوية	الصادرات من و م (الاف دولار)	اجمالي الصادرات (الاف دولار)	النسبة المئوية
2002	3099099	51553797	6	3356126	36059089	9.3
2003	3495880	69339692	5	3753126	47252736	7.9
2009	8575737	1400927421	3.2	3240597	102142613	6.1
2010	12318745	185544332	3.3	3762919	113883219	6.6

يلاحظ أن قيمة الصادرات إلى الولايات المتحدة زادت ابتداء من 2007 إلى غاية 2010 ونفس

الشيء بالنسبة الى الواردات.

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مرجع سبق ذكره، ص224

المطلب الثالث: مسار العلاقات التركية الامريكية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة

أولاً: اوجه الارتباط والتنافس بين امريكا وتركيا

إن الملاحظ عن دراستنا السابقة ومسار العلاقات الامريكية التركية لصناع القرار التركي الامريكي رغم تباين وجهات النظر في مختلف الملفات إلا ان الاختلاف لم يرقى إلى درجة الصراع وفي الجدول ادناه يبين القضايا التي نوقشت بين الطرفين في فترة الرئيس أوباما.

الجدول رقم 17 الموضوعات التي تمت مناقشتها على أعلى مستوى بين البلدين أثناء الزيارات

الأميركية لتركيا خلال فترة أوباما (موزعة على السنوات)<sup>1</sup>

العام	سوريا	الارهاب	العراق	إيران	اسرائيل	فلسطين	الاقتصاد	افغانستان	الدمقرطة	قبرص	ارمنيا	الاتحاد الاوربي	الشؤون الدولية	افريقيا
2009	1	3	2	2	2	2	1	2	1	1	2	2	2	1
2010	1	1	3	1	1	0	1	0	2	1	0	0	0	0
2011	2	3	1	1	01	0	1	1	0	1	1	0	1	0
2012	2	2	0	1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	0
2013	4	2	1	2	3	3	0	1	2	0	0	1	0	1
المجموع	10	10	7	7	7	5	3	5	5	3	3	3	3	2

من خلال هذا الجدول يمكن ملاحظة اختلاف في الرؤى في مختلف المصالح كان موجود في

معظم الملفات التي طرأت على الساحة الدولية ومن هنا يمكن القول ان العلاقات الامريكية التركية مرت بقضايا ارتباط وقضايا منافسة وقضايا صدام.

<sup>1</sup> باكير، علي حسين، أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، جوان 2012، علي الرابط: <http://studies.aljazeera.net/r>

## 01- قضايا الارتباط

والتي رأيناها سابقا والمتمثلة في سياسة الاحتواء داخل المنظمات الدولية كحلف الناتو الذي له بنود اتفاق تجمع بين البلدين فأحكمت الولايات المتحدة الامريكية سيطرتها على العالم من خلال هاته المؤسسات الدولية<sup>1</sup>.

وعليه فإن هذا الحلف له اهميته الاستراتيجية بالنسبة لواشنطن كجدار صد منيع في وجه روسيا ويرى في هذا الإطار وزير خارجية تركيا داوود واغلو ان ابتعاد تركيا عن الحلف يترتب عليه مخاطر والاندماج الكبير فيه يغريها وهذا ما يصعب على تركيا في المرحلة الجديدة للموازنة بين خياراتها السابقة وسياستها الاقليمية، ويتابع قائلاً ينبغي على تركيا ان تكون دولة شرق اوسطية في حلف شمال الاطلسي بل يجب عليها ان تؤدي دورا كدولة لها يد في البلقان وشرق اوربا<sup>2</sup>.

كما ان وجود تركيا في الحلف الى جانب الولايات المتحدة يبيض الصورة الامريكية لدى حركات الاسلام السياسي بسبب الصورة العدائية التي اكتسبتها جراء حروبها الاستباقية خاصة حرب الخليج والحرب على الإرهاب، إلى جانب هذا هناك نقاط ارتباط في الشرق الاوسط ففي هذه المنطقة هناك تلاقي بين البلدين من خلال الامن والاستراتيجيات وضبط النزاعات وتشجيع المستويات السياسية واحتواء الارهاب وغيرها.

ولا شك ان تزامن مرحلة الصعود في القوة التركية والتراجع في القوة الامريكية<sup>3</sup>، او الفراغ الجيوسياسي الذي خلفه نهاية الحرب الباردة في المنطقة انعكس على رؤية كل منهما للوضع في الشرق الأوسط.

<sup>1</sup> اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص260

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص262

<sup>3</sup> باكير، علي حسين، أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، مرجع سبق ذكره، ص3



كما نجد نقاط ارتباط في اسيا الوسطى وتحديدًا منطقة القوقاز التي انبثقت عن تفكك الاتحاد السوفيتي ولهذا فإن الدعم الأمريكي لتركيا بإيجاد عالم تركي يضم الاقليم على اساس اثني تركي ضف إلى ذلك تعجل بعض هاته الدول في الانفتاح السريع لحاجتها الماسة في تلقي المساعدات والاستثمارات ومواد الطاقة الموجودة بهاته الدول كالنفط والغاز وكذا الحاجة إلى التدريب والتنظيم والدعم السياسي والمؤسسي جعلها قريبة من التأثيرات التركية والأمريكية ومحاولة الاعتماد عليها في صد الهاجس الروسي<sup>1</sup> كما ان المخاوف الامريكية من توجه تركيا الى الأسلمة الراديكالية للإقليم على النموذج الافغاني او الايراني كان موضوع ارتباط بين سياسات الدولتين اتجاه الإقليم.

اما الارتباط الثالث بين الدولتين فكان افغانستان حيث ان تركيا شاركت إلى جانب الولايات المتحدة في حلف الناتو وقدمت دعماً متعدد الأشكال الى الحكومة الافغانية، غير ان هذا الدعم اتخذ طابع لوجستيكي واستخباراتي الى جانب التدريب العسكري والأمني حيث وصل عدد القوات التركية في افغانستان إلى 1750 جندي في اواخر 2009<sup>2</sup>.

## 02-قضايا المنافسة بين الدولتين

نظراً للطابع التحالفي بين الدولتين فإن مفهوم المنافسة لا يعني دخول الطرفين في صراع للحصول على المكاسب المادية والمعنوية وليس بالمعنى الصفري وإنما بمعنى التوزيع المشروط او النسبي للمكاسب المحتملة، وعليه فإن سياستهما اتجاه المناطق ذات المصالح المشتركة بينهما يبقي جزء من القضايا خارج التفاهم كرفض احتلال العراق كما ذكرت آنفاً والمواقف التركية من قيام الاكراد في العراق والمواقف كذلك من السياسة السورية والأزمة في لبنان وحرب جويلية 2006.

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مرجع سبق ذكره، ص247

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص239

لقد حققت تركيا مكاسب اقتصادية كثيرة خارج إطار التحالف مع الولايات المتحدة وخاصة التوسع الاقتصادي والثقة المكتسبة خارج هذا الإطار التحالفي كقيامها بربط علاقات قبل الثورة مع سوريا وكذا إيران وحزب الله وحركة حماس وقيامها بالمفاوضات حول هاته القضايا الشرق اوسطية كوسيط يلقي القبول الاقليمي.

### 03-قضايا الصدام

هناك جملة من القضايا في علاقات البلدين منذ وصول النخبة الجديدة لحزب العدالة والتنمية ادرجت ضمن نقاط الصدام بين الطرفين والتي فاقت حد التنافس لكن لم تصل إلى درجة من التوتر الكبير بين البلدين ونذكر من بينها اليونان وقبرص والقضية الارمنية والقضية الكردية، وعموما فإن هناك قضايا تشابكية بين الطرفين في منطقة الشرق الاوسط ويمكن ان نبرز ما يلي:

#### أ-الملف السوري:

رغم ما يوصف بالعلاقات الحميمة بين اوباما ورئيس الوزراء التركي اردوغان إلا أن هذا الملف طرأ عليه وجهات خلافية وفق نظرة كل طرف لحل القضية، حيث سعت تركيا إلى إقناع الولايات المتحدة من اجل التدخل من اجل اقامة حظر جوي على سوريا او اقامة منطقة آمنة للمدنيين حيث يلجأ المدنيون السوريون اليها بدلا من التدفق إلى الخارج لكن ظهر التلكؤ الامريكي واضحا في هذه المسألة ففي اوت 2012 عجزت امريكا عن اتخاذ موقف واضح أو لعب دور فعال في جلسة مجلس الامن التي دعت اليها تركيا لمناقشة القضية السورية من جانب انساني<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> باكير، علي حسين، أميركا وتركيا: معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة، مرجع سبق ذكره، ص4

ب-الملف العراقي:

جذور هذا الخلاف تمتد إلى 2003 كما أشرنا اليه سابقا فالبلدان متفقان على ضرورة الحفاظ على وحدة العراق إلا ان المسارات التي اتخذتها الولايات المتحدة في العراق واختيارها المالكى الذي ترى تركيا انه يمثل مصالح جهات اخرى، وكذا رفض الولايات المتحدة تعاون تركيا مع اقليم كردستان دون الموافقة من الحكومة العراقية لان امريكا ترى في ذلك ضرب لمصالحها.

ج-الملف الإيراني:

لقد عارضت تركيا سياسة الولايات المتحدة في فرض عقوبات على طهران فيما يخص ملفها النووي، وصوتت ضد القرار بمجلس الامن.

د-ملف عمليات السلام:

يمكن القول ان هذا الملف من بين اهم الملفات التي قوبلت بخلاف كبير بين سياسة البلدين مع العلم ان امريكا وقفت إلى جانب اسرائيل في كل الحالات التي شهدت توترا في العلاقات التركية الاسرائيلية حني في الجانب الانساني خصوصا قضية بما سمي أسطول الحرية والاعتداء على سفينة مرمرة التركية. ووجهة نظر تركيا في هذا المجال انه لا مناص لإسرائيل سوى القبول بمبادرة السلام العربية<sup>1</sup>.

هـ-ملف الغاز القبرصي:

حيث ان انخراط الشركات الامريكية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص اظهر حفيظة تركيا والتي ترى انه لا يحق لليونان التنقيب على الغاز في هذه الجزيرة إلا بموافقة قبرص الشمالية ولقد اثار اشراك الشركات الامريكية في مشروع التنقيب امتعاض الجانب التركي.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص5

### ثانيا: العلاقات بين البلدين خلال زيارة ماي 2013

لقد حضرت زيارة رئيس الوزراء التركي في 16 ماي 2013 بشيء من الترقب لدى الطبقة التركية حول القضايا التي تشهدها الساحة الدولية والشرق اوسطية إلا ان الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي بينت وجود خلافات في الرؤى الاقليمية بشكل واضح تعكس التناقضات الكامنة وليس الانسجام المفترض وهذا لأن:

- لم يستطيع رئيس الوزراء التركي اقناع الجانب التركي بوجهة نظره فيما يخص الملفات الدولية.
- خروج الجانب التركي بإعادة المفاوضات بين الجانبين مزيدا من الوقت.
- اقنع الجانب الامريكي التركي ببذل امريكا جهود من اجل جنيف 2 دون البحث في خيارات اخرى.
- وعلى الجانب الآخر فإن وجهة نظر امريكا لم تتغير من جهة حكومة المالكي.
- اما في جانب عملية السلام فإن اردوغان واوباما في هاته الزيارة خرج بوجهة نظر امريكية في اجراء محادثات ثنائية بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي بل استطاعت واشنطن اقناع اردوغان تأجيل زيارته إلى غزة التي كانت مقررة في جوان 2013.

يمكن القول ان التوجه الامريكي الجديد حيال تركيا يمنح حكومة اردوغان حرية المناورة والحركة باتجاه انتهاج سياسات إقليمية فاعلة ومؤثرة طالما لم تكن تلك السياسات متناغمة مع التوجه الامريكي ازاء المنطقة حيث تريد الادارة الامريكية من تركيا لعب:

- 1-دور رئيسي في استقرار العراق واستعادة الولايات المتحدة زمام السيطرة والاستقرار في أفغانستان.
- 2-تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وإيران والتخفيف من الدعم السوري والایراني لحزب الله في لبنان وحماس في غزة.

3- تعزيز النفوذ الامريكى في اسيا الوسطى وتوفير طرق انابيب نقل موارد الطاقة الهائلة من حوض بحر قزوين باعتبار تركيا ممر العبور الى الاسواق العالمية<sup>1</sup>.

يضاف الى ذلك ان العلاقات بين البلدين اصطدمت بالنسق السياسى العقدى لصناع القرار فى تركيا وهذا ما ذكره اردوغان حين صرح "تركيا ليست بلداً يُحدد له جدول أعماله بل بلد يحدد بنفسه جدول أعماله ويسهم فى تحديد وجهة الأحداث المحيطة به لقد تحولت تركيا إلى بلد ذي ثقل وتأثير، وإلى لاعب مؤسس للنظام الإقليمى والدولى وهذا لم يعد مجرد خيار بل حتمية تاريخية"<sup>2</sup>.

من خلال هذه النظرة جاءت علاقات الشد والربط بين البلدين كما رأينا سابقا فى الأزمة الكردية المعلنة بين الطرفين ومحاولة اعطاء كل طرف تنازلات للحفاظ على العلاقة الاستراتيجية الوثيقة بين الولايات المتحدة وتركيا وعليه فالعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة هي علاقة بين فاعل اقليمى ودولى يحاول كل واحد منهما تحقيق مصالحهما، مع محاولة النخبة السياسية التركية التدرج نحو القوة العالمية من خلال تسيير الامور الاقليمية.

### المبحث الثاني: العلاقات التركية الاوروبية:

#### المطلب الأول: مسار العلاقات التركية الاوروبية

تكتسى العلاقات الاوروبية التركية جدلية الاستيعاب والاستبعاد<sup>3</sup> بين الطرفين ويذكر التاريخ ان حكاية تركيا مع الاوروبيين بدأت عند احتلال الاتراك ارض اوروبية وتوسع دولتها القسطنطينية والحدث البارز

<sup>1</sup> عارف، محمد خلف، الدور الاقليمى التركى، على الرابط: <http://www.iasj.net>

<sup>2</sup> علاء، عبد الحفيظ محمد، النسق العقدى لرجب طيب اردوغان، على الرابط <http://strategicvisions.ecssr.com/> 2013

<sup>3</sup> عبد العاطى، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص 169

الذي كان له الأثر في تحول موازين القوى على الساحتين العالمية والأوروبية هو سقوط القسطنطينية  
1453<sup>1</sup>.

ومع الغاء الخلافة بدا التوجه الاول نحو التغريب التي انتهجتها السياسة الكمالية منذ تأسيس  
الجمهورية بعد الحرب العالمية الاولى، فالرغبة الكمالية التي اتخذت العلمانية كعقيدة كانت متجهة بقوة نحو  
أوروبا والاندماج في الحضارة الأوروبية، على جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية وحتى الحياة الاجتماعية  
وعليه فإن هذا التوجه التغريبي جسده تركيا بالسعي الى كل ما يقربها من أوروبا فبدأت بالانضمام إلى كل  
المنظمات التي شكّلت في أوروبا الغربية والتي تكتسي اهمية بالنسبة لتركيا كحلف الشمال الاطلسي والسوق  
الأوروبية المشتركة والانغماس في اتفاقيات تجارية كالوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي في مارس  
1995<sup>2</sup>.

غير ان الشراكة الاولى لتركيا مع الاتحاد الأوروبي كانت في 1963 لذا مرت العلاقات التركية  
الأوروبية بالعديد من المحطات والتطورات المهمة خلال مسار التغريبي الذي انتهجته السياسة الكمالية في  
القرن العشرين فكان بعضها ايجابيا والآخر سلبي سواء كانت هاته العلاقات اوروبية تركية او تركيا ببعض  
الاطراف الأوروبية كفرنسا وألمانيا واليونان، فبا تری في ظل هذه الانقسام بين الطرفين سواء الداخل التركي  
او بين الدول الأوروبية فما دوافع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؟.

### أولاً: دوافع انضمام تركيا الي الاتحاد الاوربي

ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

---

<sup>1</sup> نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والساسة والسياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص21  
<sup>2</sup> نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر، 1997، ص171

## 01-الدوافع السياسية:

حيث ان اوروبا تمثل بالنسبة لتركيا نموذج المدنية والتطور وهذه نظرة الكمالين كما رأيناه في الفصل السابق عند بدايات التحول التركي إلى التغريبية حيث ان مؤسسو الجمهورية التركية الحديثة اعتبروا ان مبادئ الكمالية\* هي قطعة شرقية وانغماس غربي، فالنخبة التركية ترسخ في ذهنها ان تركيا دولة اوروبية وفق للقوانين والمبادئ المعلنة حيث صرح سفير تركيا بلندن اوزدن سالبرك بقوله "كانت تركيا على الدوام جزءا رئيسيا من المنظومة الاوروبية منذ أقدم العصور والأزمان ويتعذر تصور أوروبا بدون تركيا"<sup>1</sup>. هذا الاعتراف من النخبة الكمالية يعطي التصور بأن انضمام تركيا إلى أوروبا هو بمثابة انتصار لنضال هذه النخبة وعليه فإن مسألة الانضمام إلى اوروبا اصبحت مسلمة من المسلمات ويمكن القول ان هناك دوافع خارجية كذلك اسهمت في قناعة النخبة التركية في الانضمام نذكر من بينها:

- 1- الاستراتيجية التوسعية التي كانت لدى الاتحاد السوفيتي لتعزيز مركز اسطولها في الشرق الاوسط والبحر المتوسط وعليه قامت النخبة التركية بتطوير علاقاتها مع الدول الاوروبية المتصارعة مع الاتحاد السوفيتي خصوصا بعد الحربين.
- 2- ضف إلى ذلك زيادة الاهمية الاستراتيجية التركية لدى الغرب خصوصا الموقع الجيوستراتيجي والجغرافي لهذا البلد وسعى الاتحاد السوفيتي للسيطرة عليها.
- 3- الصراع اليوناني التركي خصوصا بعد انضمام اليونان إلى السوق الاوروبية والخوف التركي من استعمال اليونان للمؤسسات الغربية المنظمة اليها للضغط على تركيا.

\* مبادئ الكمالية: القومية، الثورية، العلمانية، الشعبية، الدولتية.

<sup>1</sup> محمد، ياس خضير الفريزي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص84

4- إن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يعطيها نقلا سكانيا خصوصا من حيث التعداد العسكري الكبير الذي تملكه.

5- وهناك الدافع التركي لإيجاد بديل في علاقاتها الخارجية غير الفاعل الأمريكي وعليه فإن البديل هو الاتحاد الأوروبي خصوصا في ظل تضارب المصالح بين الدول وفي خضم المتغيرات الدولية ودليل ذلك الاختلاف الأمريكي التركي حول المسألة القبرصية.

6- وكان لتفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وظهور مناطق جديدة متنازعة عليها وتفاقم أزمة الاكرد في جنوب شرق تركيا وتصاعد المنظمات الاسلامية والتنافس مع روسيا في منطقة آسيا وغيرها، رأّت تركيا في خضم هاته التغيرات مصلحة ذاتية من اجل حماية كيانها.

7- ضف إلى ذلك العامل السياسي وهو الاجماع الداخلي بين التيارات السياسية باختلاف توجهاتها علمانية، إسلامية، ليبرالية يمينية يسارية، تجارية وثقافية حول انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>.

8- هناك كثير من النخب وأصبحت قانعة بضرورة الانضمام إلى أوروبا حتى يتمكن الشأن الداخلي من الاصلاح وهذا في ظل اهمية المؤسسة العسكرية على الساحة السياسية الداخلية وفي ظل تسلط مجلس الامن القومي على قرارات البلاد، كما ترى هاته النخب ان الحكومة التقليدية في تركيا لم تقم بتحقيق المصالح والحاجات الاساسية للشعب، وعليه سيساعد الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي الطرق الاسلامية والأقليات والحركات الدينية في التحرك من خلال ديمقراطية النظام لان العيش في الحياة الديمقراطية يتيح لها التعبير الحر.

9- هناك دوافع سياسية اخرى تتمثل في حصول تركيا على دعم تعليمي وتكنولوجي على اعتبار ان تركيا تسعى إلى الاستفادة من التطور التقني والتكنولوجي الموجود في أوروبا.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص86



## 02-الدوافع العسكرية:

عملت تركيا على تعزيز وحماية امنها وهذا بتقوية قواتها العسكرية من خلال الاندماج الاوروبي وكان لها ذلك بمساعدة امريكية من خلال حلف الناتو ولعل هذا يحقق لها اهداف ومكاسب امنية في ظل البيئة الدولية المتقلبة اهمها:

-العامل الخارجي الذي كان يهددها والمتمثل كما ذكرنا سابقا في الاتحاد السوفيتي وعليه فالانضمام إلى الناتو هو تامين للحدود من جهة الاتحاد السوفيتي وخط امامي ضد تهديدات المعسكر الاشتراكي.

- الانضمام إلى الناتو هو تعزيز للقدرات الامنية والدفاعية في مواجهة عدم الاستقرار السياسي في الشرق الاوسط الذي يهدد مصالحها ومصالح الدول الغربية.

-رغبة تركيا في تنويع القدرات العسكرية والأمنية مع أوروبا.

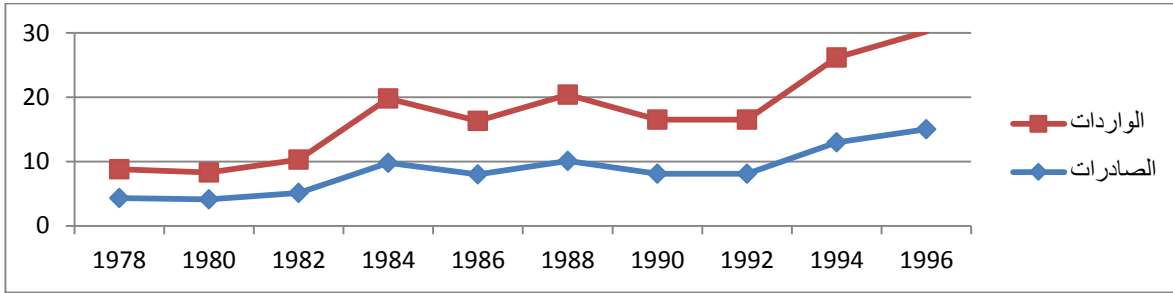
-المسائل الخلافية الكثيرة لتركيا مع جيرانها خصوصا سوريا والعراق في مجال المياه والأكراد وعليه فإن التعزيزات العسكرية مع الحلف الاطلسي يزيد من هيبتها الاقليمية.

## 03-الدوافع الاقتصادية:

ان الدوافع الامنية والعسكرية حملت عبئا على الاقتصاد التركي لذا سعت هاته الاخيرة إلى تنمية قدراتها الاقتصادية، وعليه فإن محاولات تركيا للنهوض باقتصادها منذ مطلع الخمسينيات جعلها تعمل على سد الفجوة في عملية التنمية مع الدول الاوروبية المتقدمة كما ان اعتماد تركيا على الجانب العسكري وسيطرة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية وعلى القرار السياسي والاقتصادي وهيمنة العسكر على ميزانية الدولة بحجة بناء القوات المسلحة جعل اقتصادها يعاني، وعليه سعت تركيا منذ البداية للانتساب الى السوق

الاوروبية المشتركة عام 1957 رغبة منها لإيجاد الحلول لمشاكلها الاقتصادية لكن الامر خلف عجزا في الميزان التجاري لأن الواردات من السوق الاوروبية اكبر من الصادرات بين عام 1970 إلى عام 1998.

شكل رقم 03: الصادرات والواردات التركية من الناتج القومي<sup>1</sup>.



ويبدو من المخطط ان قرار الدخول في السوق الاوروبية كان عفويا مما سبب هذا العجز أما الدين الخارجي وحجم مساهمته في الناتج القومي التركي كان كبيرا حيث ارتفع من 10% في السبعينات إلى 42% في التسعينيات إضافة إلى ضعف مساهمات الزراعة والصناعة في الناتج القومي التركي مما جعل المنافسة الاوروبية والتركية غير متكافئة.

ففي ظل هذه المعطيات احتاج الاقتصاد التركي إلى المساعدة الاوروبية والغربية على حد سواء وما يؤكد صحة هذا الطرح التصريح الذي أدلى به وزير خارجية تركيا الاسبق إحسان صبري في اكتوبر عام 1976 حيث قال "أن تركيا سوف تُطور علاقاتها مع المجتمع الاقتصادي الاوروبي، بغية تقديم التسهيلات لتطوير تركيا في المجالات الصناعية"<sup>2</sup> وعليه فان حاجة تركيا للصناعة الاوروبية كانت ضرورية من اجل تحديث اقتصادها حني ينافس السلع الاوروبية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 97

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 96

كما قامت تركيا بتوسيع تبادلاتها التجارية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (oecd) خصوصا المانيا وفرنسا وسويسرا وبريطانيا فأصبح ما بين 1979 و1983 الجزء الاكبر من تعاونها التجاري ساري مع هذه الدول وانطلاقا من هذه الدوافع السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية سعت تركيا جاهدة للانضمام الي اوروبا لتحقيق الاهداف المذكورة سابقا.

### ثانيا: المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد الاوروبي

إن اول طلب للانضمام إلى السوق كان في 31 أوت 1959 ولقد مرت تركيا بمراحل تاريخية من اجل محاولة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي:

أولا: بروتوكول انقرة والذي تم توقيعه عام 1963 وهي مرحلة كانت فيها تركيا تعاني من سيطرة الجيش على السلطة وهو عبارة عن ايقاف تعسفي بمساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية لتكثيف اقتصادها مع اقتصاد دول الاتحاد.

ثانيا: عضوية الاتحاد الجمركي والذي وقع في مارس 1995 بين الطرف التركي والاتحاد الأوروبي.

ثالثا: قمة هلسنكي بين 10 و12 اكتوبر 1999 حيث اعطيت لتركيا صفة العضو المرشح للانضمام للاتحاد وهنا بدأت الشروط الاوروبية المقررة في المادة السادسة من معاهدة امستردام التي تنص ان الاتحاد مؤسس على مبادئ الحرية، الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وضمان الحريات الاساسية وحكم القانون.

ومن هذه المادة طالبت اوروبا تركيا بوثيقة خاصة بالإصلاحات يتمثل في:

-تمكين القانون لحرية التعبير وتأسيس الروابط والأحزاب.

-اتحاد الاجراءات القانونية والعملية لمحاربة التعذيب في السجون.

-الغاء عقوبة الإعدام.

-رفع العقوبات التي تحظر استخدام لغات غير تركية في الإذاعة والتلفزيون.

-تطبيق مبادئ حقوق الانسان من طرف القضاة وموظفي السجون.

رابعا: قمة فيينا بين 4 و6 اكتوبر 2000 حيث ضمت تقارير اوروبية تقول ان هناك عوامل ثقافية وسياسية

تحول دون انضمام تركيا ولكن لحفظ وجه القمة وقعت اتفاق شراكة<sup>1</sup>.

يلاحظ من المسار التاريخي الذي قامت به تركيا للانضمام للاتحاد الاوروبي انه متعثر ولعل الدافع

يرجعه بعض المحللون في البداية الى الشروط المسبقة التي وضعها الاتحاد لانضمام أي دولة من بينها:

-موافقة الدولة الطالبة للانضمام على ما جاء في معاهدة ماستريخت لاسيما المادة 49 والتي تنص على

قيام مفوضية تابعة للاتحاد بإرسال تقرير حول اهلية الدولة للانضمام أم لا (رفض انضمام المغرب) وهذه

كمرحلة تمهيدية.

-في حالة ترشح الدولة(اهليتها) في الانضمام ترسل المفوضية للدولة المعايير السياسية والاقتصادية

الموجودة في معاهدة كوبنهاغن لتسير عليها.

-في حالة إذا جاء تقرير المفوضية باستجابة الدولة لمعايير المفوضية تؤهل للانضمام ثم تعرض على

المجلس ممثلا في حكومات الدول الاعضاء في الاتحاد وله صلاحية تقريره بضم الدول المؤهلة بالإجماع

وعليه فإن تركيا ملزمة بتطبيق شروط العضوية الموجودة في كوبنهاغن.

<sup>1</sup> مقلد، حسين طلال، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 2، العدد الأول،

-القبول بعشرين ألف قانون اوروبي داخل مجتمعها.

ضف الى ذلك فإن الانضمام يجبر تركيا على الاعتراف بـ:

-قبرص اليونانية.

-الابادة الجماعية للأرمن عام 1915.

-بالأرثوذكسية.

يبدو من الشروط الاوروبية ان تركيا ستتخلى عن الفكرة إلا ان مسار لانضمام إلى اوروبا تحول من مجرد خيار او مشروع اصلاحي تحديتي، الى إيديولوجيا وبناء عقدي يتسم به للنظام السياسي التركي<sup>1</sup>.  
وعليه فإن مجرد قبول الاتحاد الاوروبي الاعلان عن بدأ المفاوضات من اجل الانضمام أُعتبر من طرف الاتراك انتصارا سياسيا واستراتيجيا بالنسبة للكمالية اما فيما يخص الأوروبيين كانت هناك نوع من التلكؤ نظرا لمسألة الهوية الأوروبية والإبعاد الثقافية، والمخاوف على الطابع العلماني للاتحاد الاوروبي وهو اجس الامن والهجرة والإسلام السياسي.

كما ان الانغماس الشعبي في اوروبا كان له الاثر في مسيرة الانضمام التركي إلى الاتحاد الاوروبي حيث نجد ان 3.8 مليون تركي يعيشون في دول الاتحاد الاوروبي، ونجد 1.3 مليون هم مواطنون اوروبيون ويقطن غالبيتهم في المانيا، حيث نجد تقريبا 2.6 مليون، ثم فرنسا 370000، ثم هولندا 270000، ثم النمسا بـ110000، ثم بريطانيا بـ270000<sup>2</sup>، هذا الكم البشري ساهم في اقتصاد الاتحاد الاوروبي حيث نجد

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مرجع سبق ذكره، ص188

<sup>2</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص201

ان 1.2 مليون موظف تركي ساهم بمقدار 0.75% من الانتاج، كما عاد برأس مالي معتبر إلى تركيا إضافة إلى تكوين هوية إسلامية داخل أوروبا يرى الاتراك فيها أنها ستعطي الدفع للدخول في الاتحاد إلى جانب تكوين منظمات مدافعة عن الاتراك المسلمين في أوروبا وتقوم بمتابعتهم وتقديم خدمات اجتماعية كحركة رؤية الوطنية الإسلامية<sup>1</sup>.

إن السعي الحثيث من اجل الانضمام قوبل بخيبة امل النخبة الكمالية نظرا لجملة الشروط والمعاذير التي حالت دون دخول تركيا للاتحاد الاوروبي، رسخ قناعات لدى النخب التركية انها غير مرغوبة من طرف أوروبا نظرا للتباين الثقافي والإيديولوجي خاصة مسألة الهوية الإسلامية للمجتمع التركي لان 99% مسلمون هذا ما يؤكده المفكر التركي جميل ميريتس عام 1979 حيث قال لو احترمنا كل القوانين وهدمنا كل الجوامع سنبقى في اعين أوروبا عثمانيين، والعثماني يعني الاسلامي أي الخطر والعدو.

### المطلب الثاني: الاتحاد الاوروبي وحزب العدالة والتنمية

إن المتغير الداخلي التركي الذي جاءت به انتخابات 2002 والذي افرز عن فوز نخبة جديدة يقودها حزب ذو توجه اسلامي بالنسبة لقياداته رغم انه منفتح على جميع التيارات ولها نظرتها الخاصة حول مسألة الانضمام وتبدأ بضرورة تحديد العلاقة بين الجانبين، هل هي متعددة الابعاد والمستويات او ذات بعد واحد، وفي تحليله لمسألة الانضمام يرى داوود اوغلو ان المسار اعطى ثلاثة مشاكل في هذا السياق بدأت بالفهم الخاطئ لنمط العلاقة بين الطرفين حيث حُصرت بين مركز مطلوب (الاتحاد الاوربي) ومرشح طالب (تركيا)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص203

<sup>2</sup> اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سبق ذكره، ص537

ويتابع قوله ان المشاكل هي: الأول ان العلاقة بين الاتحاد الاوربي وتركيا يُنظر اليها على انها علاقة بين بنيتين ساكنتين أحدهما طالب والأخر مطلوب والصحيح انها بين بنيتين ديناميتين يتجدد كل واحد منهما باستمرار لان عجلة التاريخ مستمرة فالاتحاد الاوربي تجاوز خلافاته الداخلية وكون نفسه وتركيا في عملية تحول تشمل الاطر الايديولوجية المعايير والاجتماعية على ايدي عناصر جديدة ضد نخب عاجزة عن تحسين هذا التحول<sup>1</sup>.

المشكل الثاني: التفسير الساكن لهذه العلاقة الديناميكية إذ لا يدير كل من الطرفين علاقاته مع الاخر في وسط انتق عليه كل منهما بصورة متبادلة فبينما يتناول الاتحاد الأوروبي علاقاته مع تركيا من خلال العوامل العالمية والإقليمية مما تتعكس تأثيرات هذه العوامل ذاتها على علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي.

المشكل الثالث: فيطرح فرضية أن العلاقات تسير في مستوى واحد، ويؤكد وزير الخارجية التركي احمد داود أوغلو أن العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والاتحاد الاوربي لا يستبعد ان تشهد تدهورا محتملا بسبب التوجهات الاقليمية للسياسة الخارجية التركية من جهة وكذا الاتحاد الاوربي من جهة اخرى<sup>2</sup>.

وللهولة الاولى نرى من هذا التحليل ان القيادة التركية متحمسة لانضمام تركيا وهذا ما جسد واقعا فوجد وتيرة الاصلاحات على الطريقة الاوروبية بلغت ذروتها بوصول هذا الحزب إلى السلطة ضف إلى ذلك فإن القيادة التركية الجديدة ترى في هذا التوجه مصالح يخدمها أهمها:

-الرغبة في التخلص من النظام العسكري العلماني المتشدد.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص538

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص544

-العضوية التركية في الاتحاد تزيد من نظام الحريات وحقوق الانسان والديمقراطية.

-النظرة الجديدة لهاته القيادة حول الانضمام إلى اوروبا هو السعي بأن تكون تركيا قوة اقليمية ودولية في اوروبا والعالم الإسلامي.

-السعي وراء لبس ثوب الاسلام المعتدل وهذا من خلال ايجاد مكانة لتركيا خارج دوائر التوتر والاضطرابات والمشكلات المذهبية والتخلف الاقتصادي وهذا ما افرزته المتغيرات الدولية بعد الحرب الباردة لا سيما احداث 11 سبتمبر التي اعطت عدوانية ضد الاسلام والمسلمين.

-العضوية تعطي لتركيا دور محوري وأساسي في المجتمع الدولي والعالم الإسلامي.

-الرفع من مستوى الرفاهية لدى المجتمع التركي.

من خلال هذه النقاط الحساسة يسعى حزب العدالة والتنمية للمضي قدما نحو تحسن الاجواء التركية الاوروبية فقام بحزمة من الاصلاحات والسياسات الموافقة للشروط الاوروبية بدءا من 30 جوان 2003 عرفت بالحزمة السابعة للإصلاحات اهمها:

تعجيل اجراءات التحقيق، تشديد العقوبات في حالة التعذيب، منع محاكمة مدنيين في محاكم عسكرية، إلغاء جرائم الرأي، تعديل قانون الجمعيات الاهلية لتسهيل إجراءات الاشهار، منح الاقليات حق التعليم بلغاتها، الغاء محاكم الدولة السيئة السمعة، حماية الاقليات، منح الاكرد المزيد من الحريات، احكام المدنيين قبضتهم على الجيش وتقليص دوره في الحياة السياسية ووضع ميزانيته تحت الرقابة البرلمانية، وتعزيز الديمقراطية، كما شدد في تعديلاته على محاربة التعصب القومي ووضع خطوط حمراء له، كما قال



رئيس الوزراء رجب طيب اردوغان ومن انواع التعصب الممنوعة نجد: القومية المركزة على العرق، والقومية الاقليمية أي لا فرق بين شمال او شرق أو غرب البلاد، وعدم التفرقة على اساس ديني او مذهبي<sup>1</sup>.

ومن خلال هذا المسار الاصلاحى الذى حققه الجانب التركى والذى ارست معالمه قيادة حزب العدالة والتنمية بدأ استكمال المسار من طرف القيادة الجديدة.

### أولاً: مسار الانضمام في ظل حكومة العدالة والتنمية

بدأت النخبة الجديدة في استكمال مسار الانضمام بعد خطوات الاصلاح المشار اليها سابقا ومكاملة لمسار سابقتها فبعد قمة فيينا جاء:

01-تقرير بروكسل حيث اصدرت اللجنة الاوروبية تقرير في 06 اكتوبر 2004 تشيد فيه بالتقدم التركى الهائل في عملية الاصلاح السياسى والتزامها بمعاهدة كوبنهاغن ولكن يجب التأكد منها على مدى اطول وركز في هذا التقرير على ضرورة اشراك المجتمع المدني في الحوار هذه التحفظات قررت من خلالها اللجنة ترك القمة الأوروبية المنعقدة يوم 16 و17 ديسمبر 2004 هي التي تحدد موعد بدء مفاوضات الانضمام الى الاتحاد وبالفعل قررت القمة في الثالث من شهر اكتوبر 2005 كموعداً لبدء المفاوضات.

02-قمة بروكسل: بين 16 و17 ديسمبر 2004 تضمن بيانها النقاط التالية:

-الترحيب بما قدمته تركيا من محاولة التزام حول مسار الاصلاح ومواصلته.

---

<sup>1</sup> مقلد، حسين طلال، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، مرجع سبق ذكره، ص244

-تحذير تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الاساسية واي انتهاك سيجبر المفاوضات على تعليق العضوية بطلب من ثلث اعضاء الاتحاد وقد وصف اردوغان من بروكسل قائلاً " بعد وعد كوبنهاغن من عام 2002 ها نحن صدقنا الوعد وأنجزنا تغييرات اجتماعية كبرى سماها بعضهم الثورة الصامتة<sup>1</sup>.

03-اجتماع لوكسمبورغ: في 03 اكتوبر 2005 والذي وضع وثيقة إطار المفاوضات وتتضمن 35 فصلا تتاول مناحي الحياة دون استثناء سلع، خدمات، سياسة خارجية، جمارك، ثقافة .... وغيرها.

وقد تم فتح عشرة فصول آخرها كان فصلان حول قانون الشركات وقانون الملكية الفكرية في 2005/06/16 في قمة لوكسمبورغ إلا ان بعض الفصول كانت تارة تفتح وتارة تجمد مثل الزراعة والتعليم والعدالة وحقوق الانسان نظرا لثقل هاته الفصول وكذا بسبب عدم اعتراف تركيا بقبرص هذه القضية عجلت برفض فرنسا بقيادة ساركوزي في 07 جوان 2007 لفتح الفصل المتعلق بالاقتصاد والسياسة النقدية.

وعلى غرار هذه الخطوات التي قامت بها القيادة التركية وسعيها الحثيث نحو الإصلاحات إلا ان الاتحاد الاوربي تماطل، في ظل خلافات تركيا مع بعض دول الاتحاد خاصة فرنسا وفي هذا الشأن صرح وزير خارجية الاتحاد الاوربي الاسبق خافيير سولانا قائلاً «انه من الخطأ اتخاذ قرارات أو الادلاء بتصريحات على اساس الطبيعة الاسلامية لحزب ما وأعتبر أن تقييم الحكومة التركية ينبغي ان يكون على اساس ما تقوله وعليه فأن الاتحاد الاوربي يجب ان يمنحها الثقة من حيث المبدأ<sup>2</sup>».

ورغم هذا التصريح، إلا ان القرار بقي من طرف بعض الدول رافضا لانضمام تركيا إلى الاتحاد، وهذا ما نكتشفه من تصريح وزير خارجية فرنسا الاسبق هوبير فدرين "بأن تركيا ليست أوربية"<sup>3</sup> ولقد زاد

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص339

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص345

<sup>3</sup> عارف، محمد خلف، الدور الاقليمي لتركيا، مرجع سبق ذكره، ص3

تشدد الرأي الفرنسي خصوصا عندما دعم اوباما ضرورة دخول تركيا إلى الاتحاد الاوربي موصيا دول الاتحاد بقبول عضويتها وجاء الرد الفرنسي على لسان الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي قائلا «لقد تم العمل يدا بيد مع الرئيس اوباما ولكن عندما يتعلق الامر بالاتحاد فإن الرأي يرجع إلى الدول الاعضاء في الاتحاد الاوربي لاتخاذ القرار"، وكرر قوله في مقابلة تلفزيونية حيث قال: كنت دائما ضد هذا الدخول وأنا لا ازال أعارض، وأشارت في هذا الصدد المستشارة الالمانية ميركل إلى ان هناك خلافات مع الرئيس الأمريكي.

ولكن من الناحية الاستراتيجية يبقى الاتحاد متمسك بتركيا نظرا لموقعها الجيوستراتيجي لذا ترى فرنسا انه من الضروري مشاركة تركيا في الانظمة الفرعية والإقليمية كقوة<sup>1</sup> تساهم في استقرار منطقة الشرق الاوسط والقوقاز حيث شدد الرئيس ساركوزي على ضرورة اشراك تركيا في الاتحاد من اجل البحر الابيض المتوسط الذي اقترحه في 2007 حيث ساهمت تركيا في قمته في 13 جوان 2008.

وعليه جاءت التقارير الدورية للمؤسسات الاوربية لتؤكد في كل مرة التريث لانضمام تركيا للاتحاد فعلى سبيل المثال ناقش البرلمان الاوربي في 2011/03/08 التقرير السنوي عن التطورات في تركيا حيث دعا التقرير البرلمان التركي إلى ان يضع تحت إشرافه كل ما يتعلق بميزانية الجيش والدفاع وأن يخفض نسبة دخول البرلمان الى 10% حتى يزداد التمثيل النيابي وكذا اقر البرلمان ان تكون تركيا نموذج للوطن العربي باعتباره بلد اسلامي ذو ديمقراطية علمانية ورفض التقرير إدخال تعديل حول مسألة ابادة الارمن<sup>2</sup>.

وعلى الجانب التركي عبر رئيس وزراء تركيا عبد الله غول في آخر هاته المباحثات عن امتعاضه حيث قال «إن تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الاوربي، لكن من الممكن أن يأتي يوم ترفض فيه انقرة

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص22

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص193

الانضمام إلى الاتحاد<sup>1</sup> ويضاف إلى هذا الامتعاظ ما قاله وزير خارجية تركيا داود اوغلو حول رفض كل من هولندا وألمانيا وفرنسا وقبرص مسألة إعادة المهاجرين التركيين الغير شرعيين مقابل الاعفاء التدريجي حول دخول الأتراك إلى أوروبا حيث صرح قائلاً "من دون إعفاء تركيا من الفيزا لن نوقع مع الاتحاد الأوروبي اتفاقية قبول الاعادة، شرط مقابل شرط تعهد مقابل تعهد تنفيذ مقابل تنفيذ"<sup>2</sup>.

إن هذا التجاذب التركي الأوروبي من خلال هذه التصريحات يعطي لنا حاجة الطرفين لبعضهما وتحفظ الطرفين من الجانبين على مستويات مختلفة إلا ان الشيء المكتسب من الطرف التركي هو الرد بالمثل مما يعطي الدلالة على نوع من التطور في الموقف وهذا بوجود معطيات جديدة لعل ابرزها ما ذكرناه في بداية هذا المطالب هو تغيير داخلي في النخبة والقيادة الجديدة الممثلة في حزب العدالة والتنمية ضف إلى ذلك قدرة هاته القيادة على إدارة شؤون الدولة ومسارها الخارجي وكذا المنحى التصاعدي في الاقتصاد مما اعطى دفعا نحو ايجاد بدائل عن التوجه الأوروبي، في ظل تنامي القوة الناعمة التركية والتي زادت من صادرات تركيا إلى أوروبا فهل اثر البعد الاقتصادي علي العلاقة بين الطرفين في ظل هذا المد والجزر؟

### ثانيا: البعد الاقتصادي بين تركيا والاتحاد الأوروبي في ظل حكومة العدالة والتنمية

لقد زادت التبادلات والتفاعلات الاقتصادية بين تركيا ودول أوروبا بشكل كبير وملحوظ في فترة تولي حزب العدالة والتنمية سدة الحكم حيث تشير الاحصائيات ان سنة 2002 ان قيمة الصادرات بلغت 19,4 مليار دولار بعد ان كانت منخفضة سنة 2000 حيث بلغت 14,51 مليون دولار<sup>3</sup> مع انخفاض في تصدير السلع الزراعية حيث كانت سنة 2000 منخفضة بالنسبة للسلع الأخرى وبلغت نسبتها 11.6% من

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص194

<sup>2</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره، ص193

<sup>3</sup> الكواز، محمد سعد، مكونات الصادرات والاستيرادات التركية الى الاتحاد الأوروبي، على الرابط <http://iasj.net>

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ سياسة تركيا الخارجية تجاه القوي الدولية

اجمال السلع المصدرة إلى اوروبا لتصل إلى 8,5 % سنة 2004 من اجمالي السلع المصدرة والفضل يعود لاهتمام القيادة الجديدة بالسلع المصنعة وأصبحت في منحى تصاعدي لتصل قيمة الصادرات سنة 2009 إلى 32,730 مليار دولار ليصل سنة 2010 إلى 46.95 مليار دولار، إلى جانب آخر شهدت الواردات كذلك نمو آخر فوصلت في 2002 إلى 24,5 مليار دولار لتصل ما قيمته 74,239 مليار دولار سنة 2010 كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم: 18 صادرات تركيا و وارداتها مع اوروبا للفترة 2010/2002م.د<sup>1</sup>

الواردات			الصادرات			العام
اجمال الواردات	دول اوروبية اخري	الاتحاد الاوربي	اجمال الصادرات	دول اوروبية اخري	الاتحاد الاوربي	
51554	7658	24519	36059	3554	19468	2002
19340	11987	33495	47253	4857	25899	2003
97540	18416	45444	63167	6637	34451	2004
116744	20386	52696	73476	5855	41365	2005
139576	25695	59401	85535	7962	74935	2006
170063	34254	18612	107273	10843	60399	2007
209164	444196	74802	132027	15678	63390	2008
140926	26156	56594	102129	11358	46985	2009
102550	30311	72239	64115	11385	52730	2010

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 203

إن المستخلص من هذه التبادلات الاقتصادية بين الطرفين اعطت الطرفين نظرة على ضرورة التمسك ببعضهما وحاجة كل منهما للآخر، كما نجد ان عملية النمو الاقتصادي التركي التي بدأت مسيرته من 2002 وهي مستمرة، حيث بلغت نسبة النمو 7% عالميا اهلها لتكون السابع عشر عالميا والسادسة اوروبيا، هذه القوة الناعمة جعلها قبلة المستثمرين الاوربيين، خاصة وان تركيا لها مزايا جيوسياسية ابتداء من الممرات البحرية الاستراتيجية وكذا الاستقرار السياسي والاجتماعي والقوة العاملة المؤهلة ومستويات المعيشة المناسبة والإمكانيات السياحية.

### المطلب الثالث: تأثير البيئة الداخلية والخارجية على العلاقات التركية الاوربية

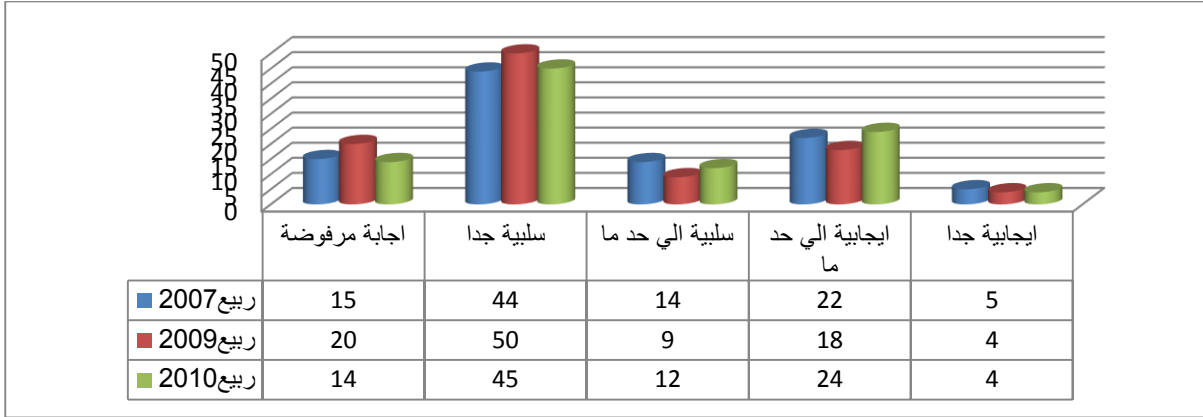
إن التجاذبات التركية الأوربية حول مسألة الانضمام لها مدلولها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر وظهور الإسلاموفوبيا، الذي كان له الأثر ظهر جليا في لتماطل والتلكؤ الأوربي وغالية التحاليل تُرجع اسباب المماثلة الى التعامل الايديولوجي بين الطرفين خاصة الاوروبي، وعلاوة على العامل الخارجي الذي ذكرناه كان العامل الداخلي له تأثيره في الرأي العام الأوربي أو التركي علي سواء فكيف ذلك؟

### أولا: اتجاهات الرأي العام

ففي الرأي العام التركي فبعدها كانت رغبة الرأي العام التركي كبيرة في الانضمام جاءت الإحصائيات بعد أحداث 11 سبتمبر تقول عكس ذلك فنجد مثلا كانت نسبة المؤيدين للانضمام في 2000 تصل 22%، ونسبة الراضين تصل إلى 20%، انقلبت وتغيرت النسبة فحسب استطلاع للرأي أجري ما بين 12 و 30 أبريل 2010 انخفضت النسبة لمن ينظرون إلى ايجابية الدخول في الاتحاد إلى 4% أما نسبة الذين ينظرون بسلبية فارتفعت إلى 45% حسب الشكل رقم:04.

الشكل رقم: 04 موقف الأتراك من الاتحاد الأوربي بين أبريل 2007 و 2010 بحسب ( pew )

1.(research)



أما فيما يخص موقف الأتراك من عضوية الاتحاد الأوربي فأظهرت نتائج استطلاع الرأي العام بين 6 و 14 ديسمبر 2010 أن 19% من الأتراك يؤيدون العضوية أما بالنسبة للرافضين للعضوية فكانت 26% حسب الشكل، أما نسبة 5% فلم تدلي برأيها وهذا مؤشر على أن نسبة الأتراك الرافضين نسبة معتبرة أي هناك نوع من التذبذب في صفوف الرأي العام التركي إلا أن النسبة الغالبة التي تؤيد الانضمام تعطي اشارة بأن الأسلمة المتزايدة للشعب التركي لم تمنع من إبداء الرأي نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوربي وهو ما يعني انها تتوافق مع رأي النخبة الحاكمة وبالخصوص نخبة حزب العدالة والتنمية.

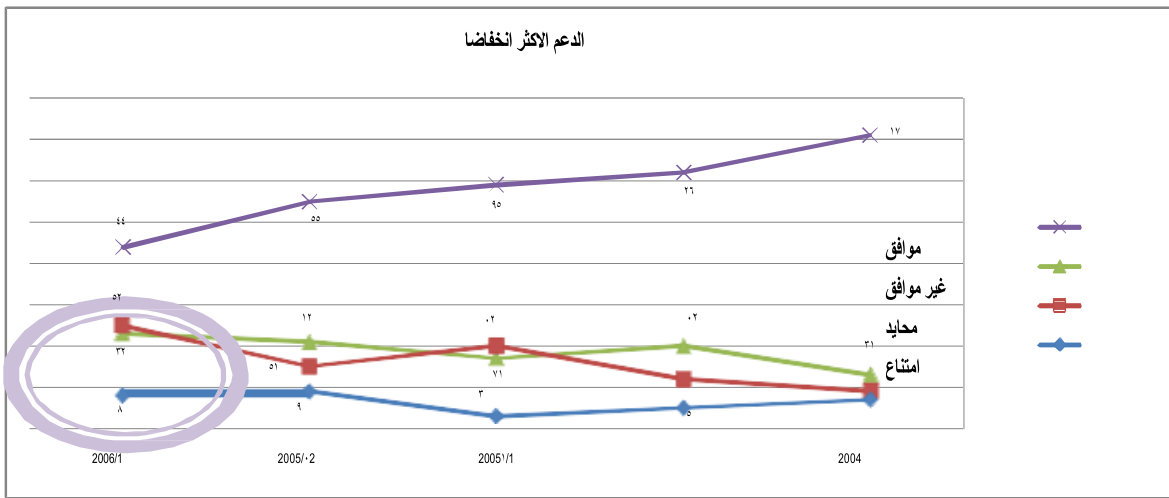
في المقابل فإن اتجاهات الرأي العام الأوربي في استطلاع أجري حول مدى قبول الرأي العام الأوربي انضمام تركيا إلى الاتحاد فقد جاءت مخالفة للأول بحيث أظهرت أن 59% يرفضون فكرة انضمام تركيا إلى الاتحاد كما أن 30% يؤيدون فكرة الانضمام مع العلم ان النسبة الكبيرة في استطلاعات الرأي التي أجريت كانت في فرنسا حيث أن أكثر من 50% من الفرنسيين ضد عضوية تركيا في الاتحاد، وتزيد

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره، ص 200

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ سياسة تركيا الخارجية تجاه القوي الدولية

هذه النسبة في هولندا أما ألمانيا فإنها تميل إلى المعارضة كما نلاحظ أن هناك انخفاض في نسبة الدعم الشعبي الأوروبي لانضمام تركيا وهذا مقارنة باستطلاع الرأي العام الذي أجري في 2004 حيث كان 71% ليصل في 2005 إلى 41% والمعارضة ارتفعت من 9% إلى 25% بين عامي 2004 و2006 على التوالي وهو ما يبينه الرسم البياني أدناه<sup>1</sup>.

الشكل رقم: 05 استطلاع رأي الشعوب الأوروبية حول انضمام تركيا



ومن هنا نرى أن هناك تملص أوروبي من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بسبب النظرة الأوروبية السلبية للإسلام خصوصا وأن تركيا تمثل أغلبية مسلمة، غير أن هناك ثمة سبب آخر لعدم قبول الرأي العام للدول داخل عضوية الاتحاد الأوروبي خصوصا الدول الجديدة والمتمثل في قلق دول الأعضاء الجدد من انخفاض نسبة الدعم والمعونات المقدمة من الاتحاد حال انضمام تركيا حيث بين الاستطلاع أن 42% مؤيدون و58% معارضون وعليه يمكن القول أن الأحداث الدولية المتسارعة خاصة أحداث 11 سبتمبر

<sup>1</sup> مقلد، حسين طلال، تركيا والاتحاد الأوروبي بين العضوية والشراكة، مرجع سبق ذكره، ص363



كان لها الأثر في مسار العلاقات بين الطرفين خصوصا في وصول حزب ذا توجه إسلامي إلى الحكم في تركيا.

### ثانيا: الخلافات الفرنسية التركية

يقول الخبير الفرنسي جيوم بارنتيه " لقرون اكتسبت النخبة التركية توجهها أوروبا، غير أن التوسع الديمقراطي الشامل لتركيا لم يشمل فلاحي الأناضول وهم ليسوا أوروبيين ثقافة أو من حيث العادات والتقاليد"<sup>1</sup>، ان هذه النظرة المسبقة للنخبة الفرنسية والرأي العام الفرنسي، اشارة إلى أن هناك رفض مسبق لتركيا على ضوء الخلفيات التي ذكرناها والمشار إليها في تصريح جيوم، وعلى إثر هذه النظرة العصبية المسبقة جاء التوتر في علاقات البلدين ومنه إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد.

وزاد التوتر منذ ان وافق البرلمان الفرنسي في نهاية شهر ديسمبر 2011 على مشروع قانون يتضمن تجريم عملية إبادة بحق الأرمن من قبل العثمانيين في عام 1915 وذلك بإقرار عقوبة حبس تصل إلى عام وغرامة مالية تساوي 45 ألف يورو<sup>2</sup>، هذه الموافقة تسببت في توتر العلاقات بين البلدين.

ويُرجع بعض المحللين الأجانب التوتر بين البلدين الى حقبات تاريخية مضت عندما احتل نابليون مصر وتم استيلاء فرنسا على جزء من تركيا بعد انهيار الدولة العثمانية، إلى أن وصلت إلى اعتراف فرنسا في عام 2001 بوقوع عمليات إبادة للأرمن، وهناك من يدرج الرفض الفرنسي لانضمام تركيا للاتحاد لاعتبارات:

أولا على المستوى الأوروبي: حيث أن انضمام تركيا إلى الاتحاد سيسمح لتركيا ان تكون الثانية من حيث التعداد السكاني مما يسمح لها بالتأثير في البرلمان الأوروبي، مع العلم أن فرنسا في الاتحاد هي الثانية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص362

<sup>2</sup> باكير، علي حسين، العلاقات الفرنسية التركية على الرابط: [studies.aljazeera.net](http://studies.aljazeera.net)، 2012، ص6

من حيث التعداد، زيادة إلى التشدد الفرنسي بوصول ساركوزي الذي كان رافضا منذ أن كان وزيرا للداخلية سنة 2005 واعتبر أن الاتحاد نادي أوروبي<sup>1</sup>.

ثانيا على المستوى الإفريقي: زيادة النفوذ التركي في إفريقيا على حساب الفرنسيين فالتمثيليات القنصلية التركية في إفريقيا زاد من 12 سفارة في 2009 إلى 20 حاليا زيادة إلى التحضير لـ 15 سفارة أخرى في إفريقيا وهذا راجع إلى التبادل التجاري الثري مع القارة والذي ارتفع من 5 مليارات دولار سنة 2003 إلى 17 مليار عام 2008 مما أثار حفيظة الفرنسيين الذين يملكون النفوذ الواسع في المستعمرات الإفريقية.

ثالثا على المستوى العربي: تنطلق من التجاذب بين البلدين من خلال الإرث التاريخي وهذا على اعتبار أن تركيا إمبراطورية عثمانية وفرنسا المستعمرة لجزء كبير من الامبراطورية، وبرز هذا التجاذب الكبير بين البلدين من خلال الثورات العربية ومحاوله فرنسا زيادة وتقدم نفوذها من خلال مساندة هذه الثورات وهذا ما لمسناه في النزاع الليبي.

وتشير بعض الأوساط السياسية أن هناك تخوف فرنسي كذلك في حالة دخول تركيا إلى الاتحاد من قيام تحالف ألماني تركي، فألمانيا لها جالية تركية كبيرة تقدر بـ 2.5 مليون و600 ألف ألماني من أصل تركي، ضف إلى ذلك فهي الشريك الأوربي الأول لتركيا ويزيد على ذلك التخوف الفرنسي من تعزيز التيار الأنجلوسكسوني بزعامه بريطانيا هاته الأخيرة التي تصر على علاقات متميزة مع واشنطن، مما يضيف على التحالف البريطاني التركي شيء من عدم استقلالية القرار الأوربي في حالة دخول تركيا.

---

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص3

### ثالثا: تقييم المفاوضات التركية الأوروبية من 2002 إلى 2012

إن التأثيرات السابقة الذكر في السياسة الخارجية التركية اتجاه انضمامها للاتحاد الأوروبي في ظل

حكومة حزب العدالة والتنمية يمكن تقييمها من خلال:

أولاً: المفاوضات التي أقيمت بين الطرفين فيها نوع من التشدد من الطرفين في ظل:

-الاختلاف الديني وكذا تمسك كل طرف برأيه، وهو ما رأيناه سابقا.

- الاختلاف المجتمعي بين الطرفين وعدم تحقيق التوأمة بين المجتمعين الريف الأناضولي المحافظ والمجتمع الأوربي المتفتح.

- اختلاف وتشدد الطرفين في حقوق الأقليات وحقوق الإنسان خصوصا في مجال المساواة الاجتماعية وتحفظ الجانب الأوربي من وضع المرأة في تركيا

الثاني: وجود حالة من عدم الثقة بين الطرفين على صعيد تسوية المشكلة القبرصية في ظل عدم فتح الأتراك الموانئ والسفن للجانب القبرصي وهو ما اعتبر تماطل من الجانب التركي، هذا الأخير يرى ان القبارصة اليونانيون لم يتحركوا نحو التسوية لذا فإن الأتراك يرونه تنازل من جانب واحد<sup>1</sup>، كما يرى الجانب الأوربي أن تركيا لم تحقق تقدما على صعيد تطبيع العلاقات الثنائية وإصرار تركيا على استخدام حق الفيتو ضد انضمام قبرص في العديد من المنظمات الدولية التي تعتبر تركيا عضو فيها مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.

<sup>1</sup> الخلافات الاوربية التركية، على الرابط: <http://www.majalla.com>

ثالثًا: طول مدة التفاوض حيث مضى سبع سنوات ولم تتقدم المفاوضات الى مرحلة النهاية بل ان ملفات التفاوض لم يدرس حتى الآن إلا فصل واحد من بين 35 فصل مما أثر هذا المسار الطويل على الرأي العام التركي الذي استاء من طول المدة وأدى ذلك الى انخفاض القابلية نحو الانضمام.

رابعًا على الصعيد الإقليمي: فإن التأثير الذي خلفته أزمة الديون السيادية الأوروبية التي عصفت بمنطقة اليورو على خلفية الوضع المتأزم الذي عايشته أوروبا نتيجة هاته الديون والتي اثرت على الاقتصاد الأوروبي مما أثار حفيظة الاتحاد حول توسيع الدائرة الجغرافية للاتحاد الأوروبي.

ضف إلى ذلك فإنه في ظل الرئاسة القبرصية للاتحاد فإن الأوضاع مجمدة إلى غاية نهاية فترة الرئاسة القبرصية ومع تولي ايرلندا الرئاسة الأوروبية في جانفي 2013 فهناك تغليب للمصالح المشتركة في ظل حاجة كل طرف للآخر مع اختلاف هدف كل طرف فتركيا تسعى للانضمام الكامل والاتحاد يصر على شراكة مميزة، خاصة وان الضغط اليوناني حول المسألة القبرصية بإعطائها فدرالية مستقلة يطفو على السطح فإن المفاوضات مازالت على حالها<sup>1</sup>، وفي ظل استمرار هذا الانسداد تظل المصالح المشتركة بين الطرفين هي السمة الغالبة باعتبار أن الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري كما تعتبر تركيا سابع شريك تجاري للاتحاد الأوروبي عالميا وهذا راجع لتحسن الأداء الاقتصادي لتركيا.

#### رابعًا: مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي

في ظل عملية التفاوض المستمرة بين الطرفين توحى المعطيات التي درسناها سابقا أن مسار السياسة الخارجية التركية نحو الانضمام للاتحاد يتأرجح بين ثلاثة اتجاهات:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص14

### 01 -الاتجاه الأول:

احتمال نجاح حزب العدالة والتنمية في الانضمام ويمكن الاعتماد على مؤشرات في هذا الإطار هو إدراك الطبقة الحاكمة بقيادة حزب العدالة والتنمية للموقع الاستراتيجي والجغرافي الذي تتمتع به تركيا إضافة إلى القوة العسكرية التي تتمتع بها تركيا أما المؤشر الآخر فهو محاولة توظيف النموذج التركي لاحتواء التطرف الإسلامي ولهذا فإن حزب العدالة والتنمية أعطى خطابا معتدلا ومقبول في أوساط القرار الأوروبي، إضافة إلى نجاح هذا الحزب في عملية الإصلاح السياسي وكذا تطبيقه معايير كوبنهاغن كما نجح الحزب في توطين نفسه وتأسيس سياساته في الحكم بما يعرف بالديمقراطية المحافظة<sup>1</sup>، أي إيمان الحزب بالديمقراطية العالمية من دون المساس بالقيم المحافظة.

### 02 -الاتجاه الثاني:

احتمال فشل تركيا في الانضمام وينطلق من أن البيئة الداخلية التركية تتسم بالتوتر والقلق الأمنيين وهذا ينطبق كذلك على الجوار التركي سوريا والعراق وعليه فإن الخوف الأوروبي من انتقال هذه التوترات داخل الشأن الأوروبي هذا الامر يضعف من شأن قبول تركيا كعضو في الاتحاد في ظل وجود البديل التركي وهو الاتجاه نحو آسيا الوسطى والقوقاز والشرق الأوسط كما أن زيادة التطرف المسيحي داخل أوروبا سيعسد لهجة الرفض لا سيما أن الأوروبيين يرون أن هناك تباين واختلاف حضاري ديني بينهم وبين تركيا<sup>2</sup>.

### 03 -الاتجاه الثالث:

وهو استمرار الامر على ما هو عليه في ظل تزايد الأصوات الداعمة لشراكة متميزة تدخل في استراتيجية كل طرف أي إبقاء كل طرف قريب من الآخر وعدم الاستغناء عن بعضهما هذا في ظل تحقيق كل طرف لمصالحهما بغض النظر عن الاختلافات ويبدو ان الطرف الاوربي وقع في مأزق لأن حزب

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص793

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص794

العدالة والتنمية ذا قاعدة إسلامية، والاتحاد الأوروبي لا يستطيع رفض طلب الانضمام على أساس ديني لأن المبادئ الأساسية للاتحاد تتنافى مع ذلك، مع العلم انه ابدى تجاوب كبيرا في سياسة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ وصوله سنة 2002، وعليه فإن غالب الظن ستلجأ دول الاتحاد الأوروبي إلى الاستفتاء الشعبي لدولها قصد تمرير فكرة رفض الشعب دون القيادة الأوروبية خصوصا من قبل ألمانيا وفرنسا.

### المبحث الثالث: تفاعلات تركيا والجوار الجغرافي الأوروبي

ان الموقع الجغرافي لتركيا حتم عليها ان تتجانس ثقافيا وسياسيا مع دول الجوار فمجاورتها لدولتين اوروبيتين هما بلغاريا واليونان، وقربها جغرافيا من روسيا ادخلها في تفاعلات وعلاقات تتسم بالتوتر احيانا وبالتقرب احيانا اخري.

ويشير العامل المتعلق بعدد دول الجوار الجغرافي اسئلة عدة، تتعلق بأثر ذلك في السياسة الخارجية لدولة ما، وما إذا كان تعدد الجوار يؤدي الى ازدياد مصادر التهديدات أو انه ربما يتيح للدولة حرية أكبر في بناء التحالفات وفي الحركة السياسية.

فتركيا بانحصارها بين ثلاث مجموعات من النظم الاقليمية كمناطق جوار سعت الى تكييف واقعها مع الجغرافي بالانخراط في عدد من المنظمات الاقليمية التي شاركت فيها، مثل منظمة التعاون الاقتصادي إيكو والتي تضم، تركيا، وإيران، وباكستان، وأفغانستان، وبعض جمهوريات آسيا الوسطى. ومنظمة التعاون الاقتصادي للبحر الاسود، والتي تشمل: تركيا وروسيا واوكرانيا، وجورجيا، ومولدافيا، وبلغاريا ورومانيا واذربيجان، وارمينيا، واليونان، فضلا عن مشاركتها في حلف الاطلنطي والمجلس الاوروبي، وهي عضو في حلف شمال الاطلنطي والمجلس الأوروبي.

كما سبب هذا التعدد في مناطق الجوار الجغرافي لتركيا ازمة انتماء وأزمة توجه تعانيتها تركيا بحكم الميراث التاريخي الاسلامي كخلافها مع اليونان حول جزر بحر ايجه، فضلاً عن مشكلاتها مع قبرص وبلغاريا، كما ان سعيها لممارسة دور قيادي في اسيا الوسطى واجه منافسة ايرانية وروسية.

وعلى هذا الاساس سنقوم بدراسة وتحليل العلاقات التركية مع جوارها الجغرافي الاوربي وكيفية تعامل الادارة السياسية الجديدة مع هذا الملف الخارجي وذلك من خلال تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تركيا والمسألة القبرصية اليونانية

المطلب الثاني: العلاقات الروسية التركية

المطلب الثالث: تركيا آسيا الوسطى والقوقاز

وسنركز في تحليلنا على تأثير التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية والتي رسمها صناع القرار الجدد ممثلين في نخبة حزب العدالة والتنمية، وتفسير مدى نجاح وفشل هذه السياسات مع هذا الحيز الجغرافي.

المطلب الأول: تركيا والمسألة القبرصية اليونانية

إن من الأسباب التي كانت عائق في اتمام عضوية تركيا داخل الاتحاد الأوربي كان الخلاف التركي اليوناني والقبرصي والذي له جذوره التاريخية.

أولاً: العلاقات اليونانية التركية

تمتد جذور الصراع التركي اليوناني ابتداء من الصراع العثماني اليوناني حيث شاركت اليونان مع روسيا في معركة نافرين 1827، وبعد الحرب العالمية الأولى أعطيت لليونان الحدود العثمانية التركية المتاخمة لألبانيا وبلغاريا وكثير من الجزر في بحر ايجه، ومن هنا جاءت الحدود اليونانية التركية في الشمال الشرقي لليونان وتشاركان في ملكية أرخبيل بحر ايجه، كما ان الصراع اليوناني التركي ليس مجرد

صراع مناطق فقط، بل يأخذ في الحسبان عوامل العداء الديني والثقافي والعرفي، والرواسب التاريخية، هذه العوامل توجع الصراع بين الفينة والأخرى، وانعكس هذا على المستوى الرسمي للدولتين مما جعل هناك عدم ثقة بين الطرفين تطور الى سلوك سياسي قائم على الردع والتحدي<sup>1</sup> والمشكلة الأساسية للصراع التركي اليوناني في القرن العشرين هي جزيرة قبرص.

### ثانيا: الخلفية التاريخية للصراع على قبرص

كانت هذه الجزيرة جزءا من الأراضي العثمانية حتى سنة 1887 حيث حصلت عليها بريطانيا ثمنا لتوسطها في الحرب التركية الروسية، وكانت اثناء الحرب العالمية الأولى قاعدة عسكرية بريطانية مهمة، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تصاعدت حركة قومية وطنية متأثرة بالحركة اليونانية تطالب بالاستقلال وكانت هذه الحركة بقيادة الأسقف مكاريوس<sup>2</sup>، الذي حمل السلاح ضد الانجليز وقاد حملته الدولية للاستقلال وكان له ذلك حيث تولى أول منصب رئيس للجمهورية بجزيرة قبرص. ومن هنا زادت مخاوف القبارصة الأتراك الذين يمثلون 35% من السكان من استفراد القبارصة اليونانيون بالسلطة، وعليه طلبوا الدعم من الأتراك إثر نشوب صدامات داخلية بين الطرفين وكانت تركيا على أهبة التدخل في سنة 1961 لولا تدخل الرئيس كينيدي في الأمر آنذاك الذي هدد الأتراك في حالة تدخلهم.

وفي عام 1974 حدث انقلاب سياسي عسكري في جزيرة قبرص والذي أطاح بالرئيس مكاريوس، حيث أقر الانقلاب بحكومة قبرصية يونانية سرعان ما دعت إلى الوحدة مع اليونان، مما عجل بإنزال عسكري تركي إلى الأراضي القبرصية إذ تمت السيطرة على 40% من الأراضي القبرصية رغم معارضة

<sup>1</sup> عبد العزيز محمود، احمد، تركيا في القرن العشرين، الاسكندرية، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، 2011، ص172

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص173



الدول ومن هنا كان رفض الحكومات التركية المتعاقبة مسألة الانسحاب من الجزيرة إلا بعد ضمان حقوق الطائفة التركية من خلال اقتراحها لنظام الفيدرالية لمنطقتين مستقلتين ذاتيا.

ورغم الضغوط الدولية خصوصا الأمريكية والغربية على تركيا حول قضية احتلال قبرص، وكذا الأعباء الاقتصادية والمالية والعسكرية التي تثقل كاهل تركيا جراء هذا التدخل إلا أن الأتراك يعتبرونها مسألة قومية لذا فإن صناع القرار في تركيا برئاسة حزب العدالة والتنمية عزموا على تسوية النزاع اليوناني التركي في ظل المقاربات التركية التي رأيناها في الفصل السابق حول تسوية المشاكل النزاعية وتصغيرها ودفع الجوار.

ولعل زيارة أوغلو وزير خارجية تركيا إلى اليونان والتي اطلع فيها على أوضاع الأقلية التركية في تراقيا الغربية في مارس 2011، وتحدث فيها أوغلو عن تغيير الرؤية والمدارك بين الجانبين وصرح في المؤتمر الصحفي أن الترك مع الجانب اليوناني قائلا: " على جميع اليونانيين أن يعتبروا تركيا وطنهم الثاني يأتونها في حرية وأمان، ويتجولون في كل مكان فيها " وأضاف قائلا: " لقد انتهت الصورة القديمة للعلاقات التركية اليونانية وشكلنا بدلا منها صورة جديدة لا تنطوي على مخاوف وشبهات أو أجندات سرية"<sup>1</sup>.

وما يؤكد السياسة المنتهجة من طرف حكومة العدالة والتنمية خارجيا بالتأكيد على حل المشاكل الجوارية ما صرح به رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارة إلى شمال قبرص قائلا بأنه "لابد من التدخل لإيجاد الحل لاقتسام الجزيرة وأن المفاوضات الجارية بين شطري الجزيرة برعاية الامم المتحدة لا يمكن أن يتواصل إلى الأبد"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره، ص214

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص216

إن الشروط الأوربية على تركيا حول مسألة الانضمام كان لها تداعياتها على العلاقات السياسية بين اليونان وتركيا حول القضية القبرصية فمن ضمن شروط المفوضية الأوربية أن تعترف تركيا خلال مسيرة التفاوض بجمهورية قبرص اليونانية وسلطاتها وذلك بالرغم من رفض القبارصة اليونانيين في مارس 2002 خطة الأمم المتحدة لتوحيد الجزيرة لتصبح بشرطها عضوا في الاتحاد الأوربي.

والملاحظ أن هناك انشطار داخلي تركي حول مسألة الاعتراف بقبرص اليونانية هذا على المستوى القيادي والمتمثل في حزب العدالة والتنمية والمؤسسة العسكرية الحامي لجزيرة قبرص لسنوات وبين الأحزاب نفسها، حيث تعد بعض الأحزاب أن الاعتراف بقبرص اليونانية يعني التضحية بقبرص التركية وتخليها عن مسلميها في ظل النزاع الديني بين القبارصة أنفسهم ورفض القبارصة المسحيين اليونانيين الاتحاد مع الشطر المسلم من قبرص. وعليه فإن الالتزام بالشروط الأوربية يشمل البروتوكول الإضافي والقاضي بالاعتراف بالدول العشر الجديدة التي انضمت إلى الاتحاد الأوربي منها قبرص.

وفي هذا الإطار حذر أردوغان من أن عدم التوصل إلى حل لانقسام قبرص سيجعل تركيا تجمد علاقاتها مع الاتحاد الأوربي في أثناء تولي قبرص رئاسة الدورة بين جويلية وسبتمبر 2012، وأكد على أنه لا يمكن التفاوض مع الإدارة القبرصية اليونانية قاصدا بذلك جمهورية قبرص<sup>1</sup>.

كما أن أمر التسوية القبرصية اليونانية مع الأتراك يتعدى إلى الدول للاتحاد أنفسهم الذين لم يقوموا بحل الأزمة بجدية حيث أظهر اضطلاع للرأي العام التركي في مسألة التسوية للقضية القبرصية أن نسبة 46% يرون أن موقف الاتحاد الأوربي سلبي، ونسبة 29% يرونه ايجابي فيما يرى 12% أن دوره بين وبين، بينما 13% لم يعطوا تقييما للقضية<sup>2</sup> مما يدل على أن هناك اختلاف داخلي حول المسألة القبرصية.

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره، ص216

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص217

### ثالثاً: الصراع اليوناني التركي على بحر إيجه

يندرج هذا الأمر الى نظرة كل طرف حول الوضع القانوني للبحر حيث أن كل طرف يفسر النصوص القانونية حسب رؤيته الخاصة وفق ما يخدم مصالحه القومية، وعليه فإن القضايا القانونية الخلافية بين تركيا واليونان يشوبها الغموض والصعوبة مما اعاقت الحلول ومن بين هذه المسائل الخلافية حول بحر ايجه ما يلي:

- قضية تسليح الجزر اليونانية الغربية من الساحل الغربي التركي.

- قضية تحديد الجرف القاري.

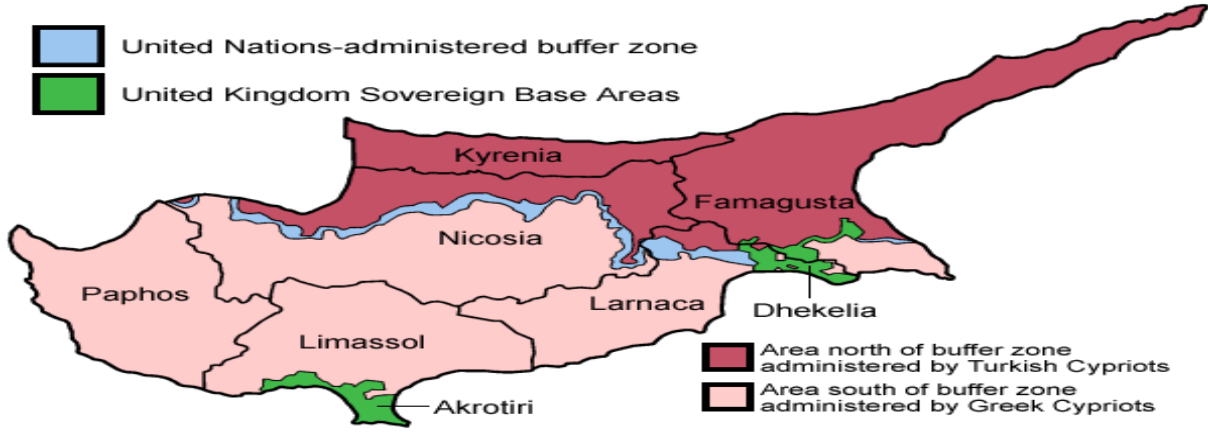
- قضية تحديد عرض المياه الإقليمية.

- قضية السيادة على المجال الجوي في بحر إيجه<sup>1</sup>.

جذور هذه القضية تعود الى استقلال اليونان عام 1822 عن الحكم العثماني وبدأ التوسع السكاني اليوناني على حساب الدولة العثمانية (الأتراك)، ففي عام 1854 تنازلت بريطانيا عن العديد من الجزر الأيونية جنوب بحر إيجه لمصلحة اليونان ثم جاءت بعده قرارات مؤتمر برلين سنة 1878 ومعاهدة اسطنبول عام 1881 تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن مقاطعة اتيسالي (THESSALY) ولاريسا (LARISSA) لصالح اليونان مما عزز من قبضة الجاني اليوناني عل بحر إيجه.

<sup>1</sup> وليد محمود، احمد، الصراع التركي اليوناني علي بحر ايجه في ضوء القانون الدولي، على الرابط: <http://www.iasj.net/>

الخارطة رقم: 03 خارطة سياسية لجزيرة قبرص<sup>1</sup>



هاته المقاطعات عززت من قبضة اليونان على بحر إيجه ثم جاءت معاهدة لوزان التي وقعت في 1923 والتي كان من بين بنودها وضع بحر إيجه خارج نطاق السيادة الكاملة لأي دولة.

وفي الوقت الراهن تسيطر تركيا على 8.8 % من مجموع مياه البحر، أما اليونان فتسيطر على 35 % وباقي الحصة 56.2 % هي مياه دولية، حيث تعتمد التجارة الخارجية التركية على نسبة 8.8 % من الملاحة البحرية، حيث تعبر 65 % من البضائع على بحر إيجه.

وعليه فإن أهمية بحر إيجه بالنسبة لتركيا تكمن في مجال تحميل البضائع وتفريغها حيث يصل مجموع البضائع التي تحمل من وإلى الموانئ التركية 120 مليون طن وتبلغ نسبة المرور على بحر إيجه بـ 21%، وعليه فإن بحر إيجه له قيمة جيواقتصادية بالنسبة لتركيا<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> الصراع اليوناني التركي على جزيرة قبرص، <http://forum.mohtawa.org>

<sup>2</sup> داوود، اوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سبق ذكره، ص 198

ومن هذا الإطار فإن النزاع الحدودي الجزيري في بحر إيجه هو نزاع مركب ومتعدد الأسباب والتجليات وعليه فإن ممارسة اليونان حقوقها القانونية والدولية بتوسيع مياهها الإقليمية سيخنق تركيا ويضاف إلى النزاع الإقليمي البحري النزاع في المجال الجوي المرتبط بتلك الحدود. إضافة إلى هاذين النزاعين بين تركيا واليونان يضاف إليه مسألة طلب العضوية لتركيا في الاتحاد الأوروبي حيث نجد أن اليونان تقف حجر عثرة في وجه تركيا.

### المطلب الثاني: العلاقات الروسية التركية

شهدت العلاقات التركية الروسية محطات التاريخية تأرجحت بين تقارب وتجادب حسب طبيعة التغيرات الدولية إذا أنه منذ فترة الدولة العثمانية وروسيا القيصرية كانت العلاقات ذات طابع توتري عدائي بحت و السبب جغرافي بحت حيث كانت سيطرة العثمانيين على البحر الأسود المتاخم للمياه الدافئة ووقوع روسيا على ضفاف البحار المتجمدة<sup>1</sup> مما يقلل من نشاطها التجاري كما ان الطبيعة التوسعية لكل منهما، زاد من حدة العداء والتوتر وانتهى بمجرد تفكك الدولة العثمانية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، وزاد الاختلاف التركي السوفيتي إثر انضمام تركيا إلى المعسكر الأطلسي وكانت حصنا منيعا في صد الشيوعية وانتشارها .

### أولا: العلاقات الروسية التركية بعد الحرب الباردة

إن تفكك الاتحاد السوفيتي وما نجم عنه من تغيير في بنية النظام الدولي من ثنائي القطبية إلى أحادي القطبية وبروز توجهات سياسية جديدة للسياسة الخارجية التركية. فبعد التفكك شهد البلدين نشاطا دبلوماسيا مكثفا بدأت بتوقيع معاهد للصدقة والتعاون بين الجمهورية التركية وروسيا في 25 ماي 1992<sup>2</sup>

<sup>1</sup> حنا عزو، بهنان، العلاقات السوفيتية 1925/1935، على الرابط: <http://www.iasj.net>

<sup>2</sup> النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في علاقاتهما السياسية 2000-2009، مركزا لدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2009، ص 12.

وعليه فالتحول الذي طرأ بين البلدين بعد أن كان محصوراً في إطار التنافس الدولي بين القطبين تحول إلى توازن قوى إقليمي نظراً لأن بين البلدين حدود تمتد إلى 600 كيلومتر تقريباً<sup>1</sup>.

إلا أن الفترة بين 1995 و1999 شهدت نوعاً من التوتر الملحوظ بسبب عدد من المسائل أهمها الحرب الروسية على الشيشان ومن الجانب الآخر ظهرت مسألة قتال تركيا ضد حزب العمال الكردستاني المحظور فكان كل طرف من الدولتين يدعم عدوه فطالت الاتهامات بينهما حول انتهاك كل دولة لأراضيها الإقليمية، ومن خلال هذا تمت بين البلدين عقد اتفاقية في 5 نوفمبر 1999، سميت الإعلان المشترك على مكافحة الإرهاب<sup>2</sup>.

وأكد في ضوء هذا الاتفاق على ضرورة تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين، كل هذه المؤشرات تبين على أن البلدين حاولوا نقل العلاقات بين البلدين من صراع إلى تنافس خصوصاً بعد الحرب الباردة لما خلفته من فراغ جيوبوليتيكي ممثلاً في الجمهوريات المنبثقة عن الاتحاد السوفيتي سابقاً التي شكلت مناطق تنافس بين البلدين مثل منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى، والدليل على ذلك مسارعة كلتا الدولتان في احتواء جانب الصراع في هاته المناطق نجد كذلك " خطة العمل المشتركة للتعاون في أوروبا " هذه الوثيقة حاولت تعزيز فرص التعاون في إطار ما يسمى بالشراكة المتعددة الأبعاد بين أنقرة وموسكو<sup>3</sup>.

وعليه عمل كل من حزب العدالة والتنمية من الجانب التركي وفلاديمير بوتين من الجانب الروسي على إيجاد أرضية مشتركة للتعاون وكذا أساسيات يتفق عليها الجانبين في القضايا المختلفة كالبلقان والقوقاز وأفغانستان.

<sup>1</sup> النوري النعيمي، احمد، العلاقات الروسية التركية، دراسة في التعاون والصراع، دار زهران، عمان، 2012، ص209

<sup>2</sup> هيلين، ساري ايرتم، العلاقات الروسية التركية، على الرابط: <http://m.assafir.com>

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص3

كما عملت كلتا الدولتين على دفع عجلة الدبلوماسية وتوطيد العلاقات عمليا وقد ظهرت في الزيارة الاولى لرئيس تركيا عبد الله غول في 23 و 26 فيفري 2004 والتي كانت عبارة عن فتح جبهة مشتركة لرجال العمال الأتراك والروس وتلاها زيارة الرئيس بوتين إلى أنقرة في 5 و 6 ديسمبر 2004 ونتيجة لهذه الزيارات أصبحت تركيا خامس شريك تجاري لروسيا وهذا ما فسرتة الاحصائيات حيث بلغ حجم التجارة التركية الروسية 30 مليار دولار في سنة 2011<sup>1</sup> كما بلغ عدد الشركات التركية العاملة في روسيا حوالي 2000 من نفس السنة وباستثمارات إجمالية قدرها 7 مليار دولار .

كما يدخل محدد الطاقة كلاعب أساسي في سياسة البلدين حيث تم تفعيل مشروع خط أنابيب نقل الغاز الروسي " بلو ستريم " الذي أتفق عليه في سنة 1997 والذي تم تفعيله في سنة 2005 يكون بموجبه شراء تركيا للغاز الروسي لمدة خمسة وعشرين عام اي ما قيمته 16 مليار متر مكعب وتسمح تركيا بعبور الطاقة إلى الدول الأوربية المجاورة لتركيا ومن المثير للاهتمام أن الخط كان يمر على جورجيا وتركيا ليتحول الاتفاق في أوت 2009 بأن الخط يمر على المياه الإقليمية التركية.

### ثانيا: روسيا وحزب العدالة والتنمية

مع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا انتاب صناع القرار الروسي شيء من القلق بعد نجاح حزب العدالة والتنمية ذو المرجعية الاسلامية طانين أنه سيدعم المسلمين في الشيشان لكن التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية كانت تظهر غير ذلك، فقد أبرزت جليا تصريحات صناع القرار الجدد في تركيا تصوراتهم حيث صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك عبد الله غول في 18 نوفمبر 2002 و 14

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص5

مارس 2003 في مقابلة صحفية مع جريدة ديلي نيوز (Daily news) التركية قائلا : " إن هدفنا هو أن نظهر للعالم أن بلدنا لديه شعب مسلم يمكن أن يكون ديمقراطيا وشفافا وحديثا أيضا ،ويتعاون مع العالم"<sup>1</sup>.

وهذا ما تم دراسته في الفصل الاول حول التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية التركية في حل المشاكل مع الدول الجوار وتصغير المشكلات، وعليه فإن سعي التركي في اقامة علاقات شراكة مع الدول الجوار خصوصا في ظل النمو الاقتصادي التركي والذي يكون محاولة لكسب أسواق جديدة مع دول الجوار، وهذا ما فعلته من خلال تجاوز الخلافات السياسية المطردة مع دول الجوار.

ومن خلال نهج تصفير المشكلات نم الاعلان المشترك لتعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد deepening of frand ship and moltitimensanel lovtne ship حيث صرح في هذا الإطار الرئيس الروس بوتين قائلا: "نحن مصممون على ترقية العلاقات إلى المستوى الأعلى"<sup>2</sup>، وكان من بين البنود الموقعة بين الطرفين:

1-الاعلان المشترك لتطوير الصداقة والتعاون المتعدد المستويات.

2-الحماية المتبادلة للمعلومات السرية والمواد ضمن إطار التعاون التقني العسكري.

3-الحماية المتبادلة للحقوق والملكية الفكرية ضمن إطار التعاون التقني العسكري.

4-منع وقوع الحوادث البحرية خارج المياه الإقليمية.

<sup>1</sup> النعمان، لقمان احمد، تركيا وروسيا الاحادية، مرجع سبق ذكره، ص6

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص7



5- اتفاقية تعاون بين شركة فبش إكونوم بنك (vanesheconom bank) وشركة روز كسيم بانك (rose ksim bank) الروسييتين، وشركة إكسيم بنك (eksim bank) التركية.

6- مذكرة تفاهم حول تطوير علاقات التعاون في مجال الغاز شركة كازبروم (gaz prom) الروسية وشركة بوتاش التركية (botos).

7- مذكرة تفاهم حول التعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية ووزارة الخارجية الروسية ومركز البحوث الاستراتيجية في وزارة الخارجية التركية.

والملاحظ على هذه البنود التي جاءت في الاتفاقية أنها ركزت على جوانب مشتركة يعيشها المحيط الدولي ككل وهي جوانب محاربة الإرهاب وكذا مجالات التعاون الاقتصادي.

إن عامل المصلحة حكم العلاقة بين البلدين في الفترة التي تولي فيها حزب العدالة والتنمية وهذا ما أكدته الزيارة المباشرة التي قام بها رجب طيب أردوغان ردا على زيارة بوتين في 2004 حيث في 17 و18 جويلية 2005 التقى الرئيس الروسي بوتين بموسكو رئيس وزراء التركي رجب طيب أردوغان حيث سمحت هذه الزيارة بإعلان الرئيس الروسي عن دعم خطة الأمين العام كوفي عنان للسلام في قبرص وتحسين علاقات بلاده الاقتصادية مع القبارصة الأتراك.

### ثالثا: روسيا وتركيا في ظل الأزمة الجورجية

إن هذا التفاهم بين البلدين في ظل المتغيرات الدولية لم يخلو من بعض التنافر والنزاع بين البلدين لان العلاقات الدولية ذات طابع ديناميكي يخضع للمتغيرات الداخلية والخارجية، وعليه فإننا نجد العلاقات التركية الروسية سادها نوع من التوتر عقب الأزمة الجورجية.

### الأزمة الجورجية:

في أوت 2008 سمحت تركيا لسفن حربية تابعة لحلف الناتو أن تدخل البحر الأسود وهو ما فسره الروس على أنه رسائل دعم وتدخل من قبل الناتو إلى جانب جورجيا ضد روسيا، وأن تركيا بموافقتها على دخول السفن الحربية إلى البحر الأسود تكون قد خالفت اتفاقية مونترو سنة 1936 الخاصة بمضايق البحر الأسود نفسه<sup>1</sup> حيث صرح في أعقاب هذه الأزمة رئيس هيئة أركان الروسية الجنرال أناتوكي يوغو فيتش قائلا: " إذا لم تخرج سفن الناتو من البحر الأسود في الوقت المحدد فإن تركيا ستكون أول المسؤولين عن ذلك."<sup>2</sup>

ونستشف من هذا التصريح أن روسيا شددت لهجتها اتجاه تركيا في ظل وجود تهديد لمصالحها باعتبارها وريثا للاتحاد السوفيتي بشأن الجمهوريات المنفصلة كما أن تركيا ومن خلال هذا الفعل أعطت دعمها لحليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة بواسطة حلف الناتو ولكن في ظل المقاربات الخارجية التركية الجديدة فإنها لم تعد تركيا من هذا النهج حيث صرح أردوغان قائلا: " الولايات المتحدة حليفنا، وروسيا الاتحادية جار لنا وهي شريكنا التجاري الأول ومنها نحصل على ثلثي حاجتنا من الطاقة نتصرف بما تمليه عليه علينا مصالحنا الوطنية ولا نستطيع إهمال روسيا<sup>3</sup>. نجد خلال هذا التصريح النهج الجديد في السياسة الخارجية التركية من المثالية الى الواقعية التي تسعى للحفاظ على المصالح الوطنية بالتوفيق بين الحليف الاستراتيجي والشريك التجاري.

وعلى هذا الأساس قامت تركيا بإذابة الجليد بين البلدين من خلال معاودة الزيارات بين البلدين وتأتي في مقدمتها زيارة الرئيس عبد الله غول إلى موسكو في 13 فيفري 2009 حيث صرح في أعقاب هذه

<sup>1</sup> اتفاقية مونترو كانت بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا وتركيا واليونان وبلغاريا تنص على حرية سير السفن

<sup>2</sup> عقيل، سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، مرجع سبق ذكره، ص291

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص292

الزيارة الرئيس الروسي ديمتري أن العلاقات بين البلدين دخلت مرحلة جديدة، ونرى من خلال الوفد الموافق لزيارة غول لموسكو كل من وزير التجارة التركي كورشاد قوزمان ووزير الطاقة حلمي غولر وعدد كبير من رجال الأعمال الأتراك، بما يدل على سعي صناع القرار التركي على الحفاظ على الجانب التجاري بين البلدين خصوصا وأن تركيا تعتمد في الغاز روسيا. ضف إلى ذلك أن الزيارة جاءت في وقت توترت فيه العلاقات الإسرائيلية التركية عقب أزمة غزة في أواخر 2008<sup>1</sup>.

#### رابعا: نتائج تجاذب السياسات الخارجية التركية والروسية

يمكن القول أن التوجهات التقليدية التي كانت من قبل والتي تحكم سياسة الخارجية التركية كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في وجه مد المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا. قد تبدلت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وانتهاج سياسة تصفير المشاكل والحوار وكذا الرغبة الروسية في تطوير هاته العلاقات كما رأيناه سابقا نستشف منها عدة نقاط:

- انعكس التطور العلاقات السياسة بين البلدين على تعميق الحوار السياسي وتوسيع اتفاق التعاون بينهما في مجالات مختلفة وكذا مناطق عدة ابتداء من منطقة البحر الأسود والقوقاز، والبلقان وآسيا الوسطى وتقديم الدعم لبعضهما في العديد من المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مثل منظمة المؤتمر الإسلامي (OTC) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) ومنظمة البحر الأسود للتعاون الاقتصادي (BSEC).

- إن الزيارات وتطور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين على مستوى عالي يدل على اتفاق روسي تركي حول تأسيس ثابت في العلاقات بينهما بضرورة التعاون وتأسيس تفاهم بين الطرفين يكون ذا أبعاد استراتيجية

<sup>1</sup> النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية، مرجع سبق ذكره، ص 11

وهذا ما دله وثيقة التعاون بين البلدين الممثل في اتفاق الإعلان المشترك الذي أشرنا إليه سابقا خصوصا وأن القضايا الإقليمية مشتركة بين البلدين ابتداء من المضائق والممرات البحرية التركية<sup>1</sup>.

- في ظل فراغ القوة الموجودة بعد الحرب الباردة والأزمة المالية العالمية التي أثرت على الولايات المتحدة التي كانت تحقق مصالحها الاستراتيجية من خلال الملفات الإقليمية كالقوقاز وآسيا الوسطى والملف النووي الإيراني جاء التجاوب التركي الروسي لحل هاته الملفات في ظل أنهما لاعبان إقليميان مؤثران في هاته المناطق المذكورة.

- إن التوجه السياسة الخارجية التركية الجديد في ظل هذه المتغيرات الدولية وفي ظل الصعود الاقتصادي التركي المذهل أدى اشتعال المنافسة على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى والقوقاز ونرى ذلك جليا في اتفاق البلدين في 2007 حول مشروع السيل الأزرق (BLLE STREAM) والذي يقضي ببناء خط أنابيب غاز تحت البحر الأسود يبلغ طوله 1213 كيلومتر من مدينة توفر سيك الروسية إلى مدينة سامسون التركية الواقعة على البحر الأسود حيث أن 373 كيلومتر تكون في الأراضي الروسية و309 تحت البحر الأسود و509 كيلومتر في الأراضي التركية<sup>2</sup> وبموجبه أصبحت تركيا المستوردة الثاني الأكبر للغاز الروسي بعد ألمانيا مما يعطي أن السياسة التركية رهنت مستقبلها الطاقوي بروسيا.

- كما يمكن القول أن البيئة الدولية المتغيرة أثرت في السياسة الداخلية والخارجية للبلدين، مما يجعل الطرفين ينظران إلى علاقاتهما على أساس ما تقتضيه المصلحة الوطنية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص13

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص16

ويمكن القول كذلك أن السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية أدخل معطيات اقتصادية مهمة في علاقاته مع روسيا بعد أن كانت تركيا العلاقات كانت تحكمها اعتبارات تاريخية سيكولوجية وأمنية.

### المطلب الثالث: تركيا آسيا الوسطى والقوقاز

ان تغيير بنية النظام الدولي والذي أصبح أحادي القطبية عجل بتغيير في الخارطة السياسية لمنطقة آسيا الوسطى والقوقاز بوجود دول جديدة ذات أهمية كبيرة من الناحية الجيوستراتيجية والاقتصادية بالنسبة للدول العظمى خصوصا روسيا والتي أصبحت وريث سياسي للاتحاد السوفيتي لهاته الجمهوريات.

وعليه فإن انتهاء الحرب الباردة وضع تركيا في عزلة استراتيجية من حيث الدور الذي كانت تقوم به بعد تراجع أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للقوة الاحادية، مما دفع بها إلى تبني استراتيجية إقليمية نحو دول آسيا الوسطى والقوقاز وهذا ما يتقاطع مع الطرح الأمريكي نحو زيادة الأهمية الاستراتيجية لتركيا عقب الحرب الباردة وبالتالي إقامة حلف استراتيجي مع تركيا<sup>1</sup>.

إن ترشيح تركيا للقيام بالدور الكبير في هذه المنطقة مرده إلى عوامل إيديولوجية وقومية من حيث امتداد العرق التركي في هذه الجمهوريات كما ان غالبيتهم يتكلمون التركية إضافة إلى الديانة الإسلامية حيث سارع الرئيس الأسبق طورغت أوزال إلى إبلاغ مواطنيه قائلا: " القرن الحادي والعشرين مرشح لأن يكون القرن التركي"<sup>2</sup> وبالفعل توجه الرئيس التركي إلى عقد أول مؤتمر للدول الناطقة بالتركية في اسطنبول

<sup>1</sup> محزم، عبد المالك، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 2009، ص109

<sup>2</sup> كرامر، هايننس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، الرياض، مكتبة العبيكان، 2001، ص173

1992<sup>1</sup> ومنذ ذلك الوقت أصبح صناع القرار التركي يعتبرون أنفسهم مسؤولون عن المنطقة حيث صرح الرئيس سليمان ديميريل أن تركيا ستترجم عالما تركيا جديدا من البحر الأدرياتيكي إلى جدار الصين العظيم<sup>2</sup>.

إن التنافس الدولي والإقليمي على هذه الجمهوريات سببه غناها بالموارد الطبيعية وبثرواتها المختلفة فأذربيجان تملك 4.5 مليارات طن من احتياطي النفط فيما يبلغ احتياطي كازاخستان وتركمانستان من النفط 5.9 مليار طن، كما أن احتياطي الغاز يبلغ 20 تريليون متر مكعب، وتكتسب أوزبكستان ريادة في الثروات معدنية وإنتاج القطن إضافة إلى السلاح النووي الذي تمتلكه كازاخستان<sup>3</sup>.

ومن هذا المنظور نرى أبعاد هذه الثروات بالنسبة لصناع القرار التركي وعليه بادرت الحكومة التركية في اتخاذ الإجراءات لكسب ثقة الجمهوريات الجديدة فأستأمن أمانة عامة داخل وزارة الخارجية التركية خاصة بالعالم التركي، وانطلق أيضا مشروع العشرة آلاف طالب والذي لا يزال يعمل به حتى الآن دعما للتعليم في تلك الدول، كما سعت إلى إدماجهم اقتصاديا من خلال منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) الذي أسس في 28 ماي 1985 والذي يضم كل من تركيا وإيران وباكستان ثم انضم إليها في 1992 كل من أذربيجان وتركمانستان وأوزبكستان وطاجكستان وقرغيزستان ومنحت لـ : كازاخستان صفة مراقب وأنشأت مؤسسة تيكا (TIKA) في جانفي 1992، وفي جويلية أنشأت مؤسسة تورك صوي (TURK SOY) ووضع حجر الأساس لمؤسسة الاتحاد الاقتصادي للبحر الأسود<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد المنعم، ممدوح، تركيا والبحث عن الذات، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012-10-21

<sup>2</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 185

<sup>3</sup> نورالدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، مرجع سبق ذكره، ص 209

<sup>4</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج مرجع سبق ذكره، ص 194

أولاً: تطور تعامل القيادة التركية مع آسيا الوسطى والقوقاز بعد 1990

ويبدو ان تفكك الاتحاد السوفياتي الذي نتج عنه ظهور العالم التركي وضع تركيا في تحدي

جيوبوليتيكي كبير لذا فتعامل القيادات التركية مع هذا الوضع كان على مرحلتين:

### 01-المرحلة من 1991 إلى 1993:

1- فتح تركيا مجالاً جديداً لعلاقاتها مع الدول الجديدة.

2- استعادة تركيا أهميتها الجيوسياسية والاستراتيجية وكسر حاجز العزلة.

3- فتح الطريق أمام الرأي العام التركي لتطورات انفعالية ودراماتيكية.

رغم هذه الرؤية التركية حول الجمهوريات الجديدة إلا ان ما قامت به السياسة الخارجية التركية من

مبادرات في هاته الفترة لم يتحقق لأسباب أهمها:

1- كانت تركيا تفتقر إلى الثقل الاقتصادي والبنية الاساسية التي تمكنها من لعب دور في تنمية

الجمهوريات الجديدة وتمويلها لان معظمها كانت ضعيفة اقتصادياً.

2- التصرف التركي الذي كان بشيء من التعالي على الجمهوريات حيث اعتبرتها الأخ الأكبر مع

اعتبار أن بعض الجمهوريات كانت أكثر تطوراً منها في بعض الجوانب.

3- شعور هذه الجمهوريات بالاضطهاد لأنها كانت تحت لواء الاتحاد السوفيتي<sup>1</sup>.

### 02-المرحلة من 1993 إلى 1995:

حيث تميزت هذه المرحلة بخيبة أمل بعض الجمهوريات من تركيا لعدم وفاءها بوعودها لأن

الجمهوريات كانت أكبر من طموح التركي، زيادة على ذلك عدم وقوف تركيا مع الجانب الأذربيجاني الأكثر

<sup>1</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص185

قربا من تركيا من حادثة ناغورنو كارباخ<sup>1</sup> كما أن تعامل تركيا مع الجمهوريات على أساس طوراني قومي أرجع روسيا إلى لعب دور في المنطقة وبالتالي فترة تنافس وصراع جديدة مع محدودية القوة الاقليمية التركية.

### 03-المرحلة الثالثة

مرحلة اللعبة الكبرى بين روسيا والولايات المتحدة للسيطرة على منطقة كبيرة من حيث الطاقة العالمية فبعد اكتشاف الطاقة الموجودة في بحر قزوين بدأ الصراع حول الطاقة في 1994، هذا العامل الحيوي اهل المنطقة لتكون منطقة تنافس لكن أقل درجة من الشرق الأوسط من ناحية كمية النفط ولكنها تتمتع بأكثر استقرار وعليه وفي خضم هذا الصراع عرضت تركيا نفسها لتكون ممر آمن لمرور الطاقة وتأمينها خاصة بالنسبة للدول الأوروبية التي تعتمد على الطاقة ومع إدراك أهمية بحر قزوين الطاقوية حيث يعتقد أن مخزونه من البترول ما بين 17 و44 مليار برميل أما الغاز الطبيعي فيعتقد أنه يبلغ 232 تريليون متر مكعب<sup>2</sup>.

ومنه أصبحت منطقة بحر قزوين تملك 4% من المخزون العالمي من البترول و5% من الغاز الطبيعي مما أعطى المنطقة أهمية بالغة في سوق الطاقة العالمي وفي الوضع الجيوسياسي الدولي وعليه بدأت الترتيبات السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة وهذا باستغلال موقعها الجيوستراتيجي، وذلك باستغلال القرب الجغرافي واتخاذ اراضيها كجسر عبور طاقوي فأنشأت في هذا الإطار خط أنابيب باكو - مقليس - جيهان (BTC) وسمي مشروع القرن حيث يتم نقل بترول أذربيجان وكذلك بترول آسيا الوسطى وبشكل خاص كازاخستان عبر جورجيا إلى ميناء جيهان التركي وتم بناءه 1998 وهذا بدعم حليفها

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج مرجع سبق ذكره، ص195

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص197



الاستراتيجي الولايات المتحدة، وعليه فإن هذه المرحلة أصبحت تركيا فيها الدولة الجسر ودخلت في تنافس مع روسيا وفي ظل هذه المعطيات كيف تعاملت السياسة الخارجية التركية بعد صعود حزب العدالة والتنمية مع هذا الوضع.

### ثانيا: تداعيات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بعد 2002

إن السياسة الخارجية التركية أصبحت لها مبادئ وأسس ومرتكزات كما ذكرناها سابقا تعتمد عليها منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة فللهولة الاولى بدأت تصريحات النخبة الجديدة حول المنطقة، فهذا الرئيس عبد الله غول صرح قائلا " إن تركيا لا يمكن أن تبقى محصورة داخل الأناضول ففي ظل التحولات الإقليمية والدولية الخطيرة يصبح من الخطأ أن تبقى أنقرة متفرجة على ما يجري حولها وهي جزء يتأثر بما يجري في محيطها وتؤثر به" ومما يؤكد توجه تركيا في سياستها الخارجية نحو المبادرة في المعالجة، ويؤكد توجهاتها الجديدة ما صرح به كذلك رئيس الحكومة التركي رجب طيب أردوغان قائلا "إن تركيا لا يمكن أن تجلس في المدرجات وتتفرج على اللعبة بل يجب أن تكون لاعبا على الملعب<sup>1</sup>.

وعليه في ظل المقاربات الجديدة للسياسة الخارجية التركية والتي سعت من خلالها إلى حل مشاكلها مع جيرانها، لتحقيق الأمن وتصدير الاستقرار إلى محيطها، فالمبدأ الذي أصبح يحرك تركيا في سياستها الخارجية هو استخدام القوة الناعمة المتمثلة في الديمقراطية والدبلوماسية عوض استخدام القوة الصلبة المتمثلة في القوة العسكرية<sup>2</sup> وهدف تركيا من خلال سعيها الحثيث في حل مشاكل المنطقة هو سد احتياجاتها الطاقوية وكذا رغبتها في فتح أسواق لمنتجاتها في ظل الصعود والقوة الاقتصادية التي حققتها في العشر سنوات الأخيرة.

<sup>1</sup> يونس العبيدي، محمد عبد الرحمن، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2002-2010، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2010، ص.5

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص.200

من خلال هذا المنطلق بدأت تركيا في إعادة رسم علاقاتها مع المنطقة بدءاً:

أولاً: إعادة ربط علاقاتها مع روسيا باعتبار بعض الجمهوريات باقية تحت وصايتها من خلال ربط علاقات تجارية بين البلدين كما رأيناها سابقاً وتوطيد العلاقات الدبلوماسية والتي كثرت بين البلدين مقارنة بالمراحل السابقة، وعليه فإن الأثر الإيجابي الذي عاد على تركيا في تحسين علاقاتها مع روسيا هو ربط علاقات مع دول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وهذا من خلال إتباع دبلوماسية ناعمة والابتعاد عن أجواء التنافس والصراع مع روسيا<sup>1</sup>.

ثانياً: تطبيع العلاقات مع أرمينيا، إن المقاربات السياسة الجديدة المنتهجة من طرف الأتراك أدت الى تطبيع العلاقات مع أرمينيا وهذا للأسباب التالية:

1 - تطبيع العلاقات مع أرمينيا يعزز الوضع الجيوسياسي لتركيا في منطقة القوقاز.

2 - تدعيم الموقف التركي في سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

3 - تطبيع العلاقات بين البلدين ينهي أسباب التوتر بين البلدين كما يقربها من حليفها الاستراتيجي واشنطن من خلال الاعتراف بالإبادة ودرع الصدع.

4 - فتح العلاقات الدبلوماسية مع البلدين يعطي لتركيا صفة الزعامة الإقليمية في المنطقة.

ومع بداية المخرجات السياسية الجديدة بدأت التحركات الدبلوماسية بين الطرفين إلا انه سادها الفتور بادئ الامر بسبب قصة الإبادة الجماعية، وكثفت التحركات في 2006 بين دبلوماسي البلدين من أجل دفع العلاقات إلى أن تطورت العلاقات بينهم بدعوة الرئيس الأرميني يسرج سبركسيان الرئيس التركي

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص202

عبد الله غول في 25 جوان 2008 لحضور مباراة كرة قدم، وسميت في هذا الإطار بدبلوماسية كرة القدم<sup>1</sup>، وبالفعل لبي الرئيس التركي الدعوة وحضر المباراة في 6 سبتمبر 2008 وصرح غول قائلاً "أمل أن تزيل إقامة المباراة بين فريقى البلدين العقبات التي تحول دون التواصل الشعبين وتوثيق الروابط بينهما فضلاً عن تعزيز أواصر الصداقة والسلام بين البلدين"<sup>2</sup>.

ويذهب كثير من المحللين أن الحرب الروسية -الجورجية كانت سبباً في تطبيع أواصر العلاقات بين البلدين حيث دعا رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لإنشاء منطقة "منتدى التعاون والاستقرار في القوقاز والتي انطلق البلدين فيها لتطبيع علاقاتهما، والهدف من المنتدى الذي أنشأته تركيا هو في المقام الأول صياغة آلية لتركيز الأمن الإقليمي في المنطقة أي إدارة الأزمات"<sup>3</sup>.

ويجمع المحللون على ان الفترة بين سبتمبر 2008 وفيفري 2009 شهدت العلاقات تطورات سريعة بدعم من الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من أجل تقليص النفوذ الروسي هذا الدعم توج باتفاق تاريخي بين البلدين في جامعة زيورخ السويسرية في 10 أكتوبر 2009 وقد وقع وزير خارجية تركيا أوغلو والأرمني ادوارد نالبيزيان على بروتوكول لتسوية الخلافات التاريخية بين البلدين حيث نصت الاتفاقية على تبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وفتح الحدود خلال شهرين من مصادقة برلماني البلدين وتشكيل لجان من أجل دراسة القضايا المشتركة الاقتصادية والسياسية وبالفعل تم تشكيل لجنة مشتركة من مؤرخين أرمن وأتراك وسويسريين البلد الوسيط في الاتفاقية لدراسة الأحداث التاريخية لعام 1915 إلا أن الضغط الداخلي

---

<sup>1</sup> العلاقات التركية البلقانية، موقع وزارة الخارجية التركية، على الرابط: <http://www.mfa.gov.tr>

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص9

<sup>3</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص203

وكذا الأذربيجاني الذي كانت له خلافات مع أرمينيا أدى إلى عدم توقيع الاتفاق وربط كل من الطرفين التوقيع بشروط مما أدى إلى عدم سريانه.

**ثالثا: الحرب الروسية - الجورجية،** لقد ألفت هاته الحرب بضلالتها على سياسة تركيا الخارجية تجاه المنطقة فبعد اقتحام جورجيا لإقليم أوسيتا في أوت 2008 سارعت روسيا إلى التدخل وردت القوات الجورجية، ومن هنا أعلن إقليم أوسيتا الجنوبية انفصاله عن جورجيا في 26 أوت 2008 حيث اعترفت روسيا مباشرة به ودعمته<sup>1</sup>.

لقد وضع الصراع في منطقة القوقاز السياسة الخارجية التركية على المحك، او بالأحرى خير القيادة التركية بين أمرين: الأول يتمثل في غلاقتها مع روسيا والتي تزود تركيا بما يقارب من 70% من احتياجاتها من الغاز الطبيعي والشريك التجاري الأكبر لتركيا، والثاني جورجيا والتي تعد ممر للطاقة إلى تركيا.

ومن هذا المحك بدا السعي التركي لحل المشكلة تجسدت بزيارة أردوغان إلى روسيا مبديا تفهم الموقف الروسي من الأزمة ومعيبا عليها بعض المواقف ثم قام بزيارة إلى جورجيا أفضت إلى اقتراح إنشاء منطقة إقليمية في القوقاز يمثلها منتدى الاستقرار والتعاون في القوقاز الذي ذكرناه سابقا وعليه فمنذ هذا الخلاف أصبح التفكير في ايجاد خط آخر لنقل الطاقة غير جورجيا وهنا سعت تركيا إلى تطبيع العلاقات مع أرمينيا.

**رابعا :** قضية ناغورنو كاراباخ ، ويعني جبال الحديقة السوداء وهو إقليم يقع في الجنوب الشرقي من سلسلة جبال القوقاز وتبلغ مساحته 4400 م<sup>2</sup>، وعدد سكانه 180000 يتشكل من الأرمن 80% والأذربيجان 20%، حيث أن هذا الإقليم متنازع عليه منذ 1828 عندما ضمت روسيا القيصريّة جزء من

<sup>1</sup> النوري النعمي، احمد، العلاقات الروسية التركية، دراسة في التعاون والصراع، دار زهران للنشر، الاردن، 2012 ص. 115...

أراضي أذربيجان وعند تفكك الاتحاد السوفيتي أعلن إقليم كارباخ استقلاله عن أذربيجان لكنه لم يلق الدعم الدولي وفي 20 ماي 1992 قامت قوات كارباخ الأرمينية بالهجوم على أذربيجان واحتلال قسم منها مما جعل رد فعل من القوات الأذربيجانية واسترجاع الأراضي في 1994 ونتيجة لهذا التدخل وقعت اتفاقية اضنة أدت إلى تهدأت النزاع.

حيث أن السلطات التركية ربطت مسألة توقيع الاتفاقيات مع أرمينيا بشرط انسحابها من الأراضي الأذرية، وهذا لاستئناف العلاقات بين البلدين حيث أكد رئيس الوزراء التركي أردوغان موقفه في زيارة إلى أذربيجان في 2009 عن دعمه للشعب الأذري حتى استرجاع أراضيه قائلا في خطابه أمام البرلمان الأذري في ماي 2009 " ينبغي أن نسير عملية تطبيع العلاقات بين تركيا وأرمينيا بالتوازي مع إيجاد حلول عادلة لقضية كارباخ يجب ألا نسمح لهذا النزاع لتعقيد حل المشاكل بين أنقرة وبريشان"<sup>1</sup>.

وبمقارنة السياسة الخارجية التركية قبل 2001 وبعدها نجد ان توجهاتها مختلفة فتغيرت في المنطقة من دولة جسر إلى دولة لها دورها تسعى إلى احتلال مكانتها في المنطقة بواقعية سياسية من خلال سعيها لحل مشاكل المنطقة دون تحييد الطرف الروسي.

### ثالثا: العلاقات الاقتصادية

ان سعي تركيا لحل مشاكل المنطقة مرتبط بمصالح اقتصادية بين الأطراف ويتقدم هذه المصالح الجانب الطاقوي ممثلا في النفط والغاز حيث بلغت قيمة الصادرات التركية إلى الجمهوريات التركية 1409 مليون دولار لعام 2005 لترتفع القيمة إلى 3922 مليون دولار في عام 2010 وبلغت الواردات التركية من

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص20

تلك الجمهوريات 1267<sup>1</sup> مليون دولار في عام 2005 وارتفعت لتبلغ قيمتها 4615 مليون دولار في 2010 كما هو مبين في الجدول أدناه.

**الجدول رقم 19 صادرات وواردات تركيا مع اسيا الوسطي وجنوب القوقاز<sup>2</sup>**

منظمة البحر الاسود		منظمة التعاون الاقتصادي		رابطة الدول المستقلة		الجمهوريات التركية		
الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	
20480	8620	5108	2670	17253	5057	1267	1409	2005
27021	11548	8102	3341	23363	6993	1967	1982	2006
34809	16784	9972	4700	31263	10088	2669	3874	2007
45632	20867	13221	6248	42614	13938	4279	3749	2008
28567	12315	6742	59457	26045	8742	2605	3397	2009
33589	14463	13297	7618	30599	10295	4615	3922	2010

وعليه فإن مقابلة الصادرات والواردات يسجل عجزا لصالح الجمهوريات وهذا يعود إلى عاملي النفط والغاز الذي تملكه هذه الأخيرة كما بلغت صادرات تركيا إلى رابطة الدول المستقلة 5057 مليون دولار في عام 2005 وتضاعفت القيمة سنة 2010 لتصبح 10295 مليون دولار فيما بلغت الواردات التركية من تلك الدول 17253 دولار في 2005 لتصبح في 2010 إلى 30599 مليون دولار<sup>3</sup> بسبب عجز تجاري أكبر من الجمهوريات التركية وعليه فبالرغم من تسجيل العجز التجاري لصالح الجمهوريات فإن عزم تركيا على تحقيق مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية كانت السمة الغالبة نظرا للنمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده تركيا.

<sup>1</sup> نور الدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، مرجع سبق ذكره، ص271

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص272

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص273

## الفصل الثاني \_\_\_\_\_ سياسة تركيا الخارجية تجاه القوي الدولية

ان المستخلص من تداعيات العلاقات التركية مع القوي الدولية بينت ان البعد العلماني يبرز بقوة في توجيه صناع القرار، ولعل هذه البرغماتية في التعامل نابع من تأثير البيئة الداخلية على صناع القرار التركي، ولعل الحذر من ضغط النخبة العلمانية سبب هذا السلوك السياسي، كما ان استعمال الوجه العلماني اكسب ثقة القوي الدولية من جهة وسبب ضغطا لهاته القوي الدولية خاصة في مسالة انضمام تركيا للاتحاد الاوربي، لان الهوية الاسلامية التركية سبب التماطل الأوربي.

الى جانب ذلك فان قيادات حزب العدالة والتنمية استعملت الورقة الدولية لدحض النخبة العلمانية المتصلبة والممثلة بالقيادات العسكرية، من خلال رفع شعار الديمقراطية وحماية الحريات وحقوق الانسان، كما ان تركيا طرحت نفسها للقوي العظمي كنموذج التحول الديمقراطي، والإسلام السياسي المعتدل على المستوى الاقليمي ليسهل لها التحرك السلس على المستوى الاقليمي فكيف كان التوجه نحو الاقليمية؟

### الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية والإقليمية

سنحاول في هذا الفصل التركيز على العلاقات الإقليمية التركية وخاصة دول الجوار الإقليمي العربي كالعراق وسوريا لما لها من تفاعلات راهنة على الساحة الدولية، حيث نجد أن السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية نشطت العلاقات العربية التركية لماراه صناع القرار الجدد من تقارب حضاري وبعد ديني جامع، فأصبحت بموجب هذا التقارب عضوا مراقبا في جامعة الدول العربية، كما انتخب لأول مرة أكاديمي تركي كأمين عام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وأقيمت عدة مؤتمرات دولية عربية في اسطنبول<sup>1</sup>، تم تشكيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بين تركيا والعراق وبين تركيا وسوريا إضافة إلى إلغاء التأشيرة مع بعض الدول العربية<sup>2</sup>.

أما اقتصاديا فقد تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة بين تركيا ومصر وسوريا والأردن وكذا اتفاق لمنع الازدواج الضريبي مع عدد كبير من الدول العربية منها الجزائر وسوريا واتفاقية تشجيع الاستثمارات المتبادلة هذه الاتفاقيات زادت من حجم التبادل التجاري بين تركيا والبلاد العربية بشكل كبير فمن أصل 300 مليار دولار حجم التجارة الخارجية في 2008، فإن حصة الدول العربية قاربت 17 مليار دولار وقد نمت الصادرات التركية إلى البلدان العربية بين 2000 و 2007 بمتوسط معدل سنوي مقداره 29 %.

ومنه أصبحت الصادرات التركية إلى الدول العربية تتركز بنسبة 70 % في خمس دول عربية أساسية هي الإمارات العربية، السعودية، مصر، الجزائر والعراق حيث أشارت التقارير أن حصة التجارة

<sup>1</sup> ندوة الحوار العربي التركي إسطنبول، 21 و22 نوفمبر 2004

<sup>2</sup> سعدي، السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها علي العلاقات العربية التركية، مجلة المفكر، العدد العاشر،

2010، ص10.



الخارجية التركية ازدادت في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن وصلت في 2010 إلى 623.6 مليار دولار.

إن التعاملات التجارية نابعة من الميولات الجديدة للسياسة الخارجية التركية التي اتجهت نحو لعب الدور الإقليمي المنوط بها في الشرق الأوسط دون المساس بالتوجهات نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كما أن المحددات الجغرافية والدينية والمكانية لعبت دورا في التقارب العربي التركي، فكيف ساهمت هذه المحددات في التقارب بين الطرف التركي والدول العربية؟

أولا المحدد الديني: رغم سياسات التغريب التي انتهجها الرعيل الاول في تركيا إلا أنه بقيت فجوة بين هرم السلطة والقاعدة المجتمعية التي ناضلت للمحافظة على هويتها الإسلامية والفضل في ذلك يعود للطرق الصوفية، كما ان العوامل الخارجية الحديثة ساهمت في نمو وصعود التيار الإسلامي من بينها: الثورة الإسلامية الإيرانية، حرب الخليج الثانية والتي فسرت من قبل الأتراك على أنها مؤامرة ضد المسلمين. ثانيا المحدد الجغرافي: تتطابق هذا المحدد مع التوجه الجديد للسياسة التركية التي اعتمدت على العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد من خلال الرؤية التركية القائمة على ان تركيا دولة مركزية وليس دولة طرف<sup>1</sup> وعليه فإن العامل الجغرافي أعطى شبكة من العلاقات الحتمية بين تركيا والعرب سواء كانت علاقات أمنية، اقتصادية وسياسة وهذا ما فرضه قيام الدولة القومية في حد ذاتها التي أعطت شبكة من العلاقات بين وحدات النظام الدولي وعليه فإن الجوار الجيوبوليتيكي رسم الحدود بين دول الجوار الجغرافي خاصة بين تركيا والعرب، نتج عنه قضايا تعاونية وخلافية في نفس الوقت\*.

<sup>1</sup> احمد سليمان الحجاجبة، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات التركية العربية في فترة 2002-2010، مصدر سبق ذكره ص60.

\* الخلاف التركي السوري العراقي خول كل من لواء الإسكندرونة والموصل على التوالي.

ورغم هذا التقارب التركي العربي إلا ان القضايا الخلافية مع بعض الدول العربية طفت على السطح كخلافها مع سوريا والعراق والتي فرضها المحدد الجغرافي<sup>1</sup> والاتفاقيات الدولية التي رُسمت في عدة قضايا:

(1) - مشكلة المياه: يرى بعض المحللين الاستراتيجيين أن المياه ستكون أساس الصراع مستقبلاً، وعليه فإن الإثارة والتوتر يميز العلاقات التركية والسورية على حد سواء بسبب عدم وجود قواعد قانونية ملزمة للأطراف رغم وجود أربعة اتفاقيات لتقسيم مياه النهرين:

الأولى: المعاهدة الفرنسية البريطانية في 13 فيفري 1920 حول استخدام مياه الدجلة والفرات.

الثانية: معاهدة لوزان في 24 جويلية 1932 والتي تنص في المادة التاسعة منها على وجوب إخطار سوريا والعراق في حالة أعمال استثنائية على النهرين إذا رغبت تركيا.

الثالثة: معاهدة حلب في الثالث من شهر ماي سنة ألف وتسعمائة وثلاثون (1930/05/03) بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ونصت أن مياه دجلة مشتركة بين سوريا وتركيا.

الرابعة: معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في (1946/03/09) تنص على التعاون المشترك في المياه الدولية<sup>2</sup>.

فرغم هاته الاتفاقيات والبروتوكولات إلا أن التحديات الأمنية بين الأطراف لعبت دورا في حدوث صراعات بينهم ومما زاد القضية تعقدا إقدام تركيا على القيام بمشاريع على ضفتي النهرين حيث نجد:

<sup>1</sup> دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص38

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص39

مشروع غاب (GAP): وهو اختصار لتسمية المشروع جنوب شرق الأناضول حيث تبلغ مساحة المشروع 73.863 كلم<sup>2</sup> أي عشر مساحة تركيا، ويتكون المشروع من ثلاثة عشر مشروعاً رئيسياً ستة على نهر دجلة وسبعة على نهر الفرات.

أ - مشروع الفرات ينقسم إلى مشاريع أخرى من بينها:

1-سد كيبان: أنجز عام 1974 سعة تخزينه 30.7 مليار متر مكعب، ويشغل محطة طاقة بمعدل للإنتاج سنوي يقدر بـ 5870 مليون كيلوواط.

2-سد قره قابه: أنجز عام 1987 سعة تخزينه 9.54 مليار متر مكعب، ويشغل محطة طاقة بمعدل للإنتاج سنوي يقدر بـ 7500 مليون كيلوواط.

3-سد أتاتورك: أنجز عام 1990 ويعد أكبر سد في العالم والأول في تركيا، سعة تخزينه 48 مليار متر مكعب، وبه محطة كهرومائية ضخمة سعته 2520 ميغاواط وتنتج طاقة 8900 مليون كيلوواط / الساعة.

4-نفق أروقه: أنجزت المرحلة الأولى منه 1994 وهو عبارة عن نفق أوروبي.

5-سد بيرجيك: منفذ من عام 2000 به محطة كهرومائية تنتج 3168 كيلو واط في ساعة من الطاقة.

6-سد قرقابيش: أنجز في 1999 محطته الكهرومائية تنتج 652 كيلوواط في ساعة من الطاقة الكهرومائية<sup>1</sup>.

ب-المشاريع على نهر دجلة: وتضم هذه المشاريع ما يلي: مشروع دجلة الكبرى، مشروع باطمان، مشروع بلقان، مشروع كوزان، مشروع أيسزو، مشروع جزرة.

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص282.

وعليه فإن الاستهلاك لهذا المشروع زاد بقوة، فطبقاً لإحصاء البنك الدولي لعام 1465 كانت تركيا تروي 153 ألف هكتار، وتقدر حاجتها المائية 105 مليار متر مكعب، أما مع قيام المشروع حسب نفس الإحصاء فإن المساحات المرورية بلغت 1088003 هكتار وحاجتها المائية بحدود 1.80 مليار متر مكعب بزيادة أضعاف هذا في نهر فرات وحده<sup>1</sup>.

ان هدف المشروع الاولي كان الري والطاقة ومع ظهور الجمهوريات الجديدة، وكذا ضعف الإنتاج الزراعي والحيواني في اغلب الدول العربية المجاورة سعت تركيا لان تكون الممولة بالسلع لهاته الدولة المجاورة.

ورغم وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إلا أنها لازالت ماضية في مشروعها، فقامت بإنجاز مشاريع جوارية متواضعة كمشروع سد الصداقة السوري التركي الذي وضع له حجر الأساس في 2011/02/01 وهو يقع على الحدود السورية التركية بطاقة تصل إلى 115 مليون متر مكعب وهدفه زيادة المشاريع السياحية والزراعية، واقترحت تركيا كذلك مشروع أنابيب المياه الذي يربطها بدول الشرق الأوسط، إلا أن الدول العربية رفضت المشروع لارتباطه بإسرائيل ومخافة أن يكون أمنهم المائي بيد تركيا زيادة إلى تكاليف المشاريع الكبيرة.

إضافة إلى مشكل المياه الذي له دور كبير في نشوء توترات عربية تركية، نجد قضايا حدودية أفرزتها الاتفاقيات التاريخية لتقسيم الحدود ونذكر من بينها:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص385

قضية لواء الأسكندرونة: وهو مشكلة بين تركيا وسوريا بدايته كانت عندما أقرت فرنسا في اتفاقيات أنقرة يوم 20 أكتوبر 1921 بإقامة نظام إداري خاص بالمنطقة<sup>1</sup> وضمه إلى تركيا بعدة إجراءات كإقرار اللغة التركية لغة رسمية للواء وتضخيم عدد سكان الأتراك.

قضية الموصل: بينها وبين العراق الذي تعتبره تركيا أنه جزء من ترابها رغم توقيعها على اتفاقية بشأن تبعية الموصل إلى العراق.

### المبحث الأول: تركيا والجوار الاسلامي والعربي

سنتطرق في هذا المبحث إلى علاقة تركيا بالدول العربية والإسلامية، من خلال دراسة هذا الجانب في ثلاث مطالب، ففي المطلب الأول تحدثنا عن علاقة تركيا بإيران، انتقل بعدها في المطلب الثاني للحديث عن العلاقات العراقية والتركية ومميزات البارزة في هذه العلاقات، لنصل في الأخير لتطرق إلى العلاقة الجوارية السورية التركية في مطلب ثالث، وفيما يلي تحليل كل مطلب على حد:

### المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية.

يمكن القول إن العلاقات التركية الإيرانية اتسمت بنوع من التنافس دون عداة والسبب يعود إلى سياسة البلدين المنتهجة والحساسية المكتسبة من المورث التاريخي، فالعلاقات بين البلدين تنطلق من النظرة المتبادلة بين الطرفين ممثلاً في الصراع العثماني بزعماء تركيا والصفوي بزعماء إيران، إضافة إلى تحديات معاصرة بانتهاج تركيا لمبدأ العلمانية واعتبار إيران خطراً راديكالياً<sup>2</sup> على تركيا، منذ أن قامت الثورة الإيرانية إضافة إلى التنافس بين الطرفين في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وكذا القضايا الأمنية المشتركة.

<sup>1</sup> دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص43

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 49

ويرى علمانيو تركيا ان إيران تقوم بتصدير الثورة الاسلامية مما اعتبروه سبب في صعود الاسلاميين وفي المقابل ترى إيران ان تركيا تقوم بمحاربة الاسلام باسم حماية المبادئ العلمانية للجمهورية اضافة الى قربها من الولايات الامريكية المتحدة والتعاون الاستراتيجي بينها وبين اسرائيل.

أما فيما يخص المسائل الامنية فهي هموم مشتركة بين البلدين رغم اتهام كل طرف للآخر، رغم الاتفاق بين الطرفين في سبتمبر 1992 إلا ان الثقة بين البلدين غير مكتملة في ظل اتهام إيران لتركيا بمساعدة مجاهدي خلق بالمقابل اتهام تركيا لإيران بدعم حزب العمال الكردستاني اما من الناحية الاقتصادية فبرز بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه وظهور الجمهوريات الاسلامية في آسيا الوسطى حيث طغي عنصر المنافسة بين البلدين من خلال ربط هذه الجمهوريات بمشاريع استراتيجية خاصة في مجال النفط والغاز.

#### أولاً: أسس ومرتكزات العلاقات بين تركيا وإيران

من خلال ما سبق يمكن القول ان العلاقات بين البلدين تركز علي:

1- الموروث التاريخي: حيث بعد التبادل الثقافي بين الاتراك والفرس أقدم التبادلات الثقافية باعتبار ان إيران كانت على مدى أكثر من ألف عام المنافس الجيوسياسي لأي جمهورية حكمت الأناضول<sup>1</sup> الى جانب الزعامة الإمبراطورية بين الدولة العثمانية الدولة الصفوية منذ بداية القرن السادس عشر.

2- الصراع الإيديولوجي والذي بدا مع اعتناق إيران المذهب الشيعي للدولة منذ عام 1500 انتهاج الدولة العثمانية المذهب السني.

3- القضايا المعاصرة فمن المورثين السابقين تحددت علاقات جديدة بين الدولتين تلخص في العوامل التالية:

<sup>1</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009، ص 149

1- القضية الكردية التي أثرت بين العلاقات الثلاثية العربية والایرانية والتركية.

2- التوترات الايديولوجية الجديدة حول دور الدين في الدولة ووجهة نظر كل طرف حول هذه القضية فنجد حكومة ايرانية دينية وتركيها العلمانية.

3- التنافس الجيوسياسي على النفوذ في العراق بعد سورية والخليج والقوقاز وآسيا الصغرى.

4- السعي الايراني لامتلاك السلاح النووي.

5- الانزعاج التركي من الأهداف المتطرفة للسياسة الخارجية الإيرانية.

6 - الانزعاج الايراني من الذرائع التركية القومية اتجاه الجمهوريات الإسلامية.

7- القلق التركي من امكانية حدوث تجزئة لإيران في ظل الصراع مع الدول العظمى خصوصا منذ

سعي إيران لامتلاك السلاح النووي<sup>1</sup>.

من خلال هذه النقاط نري التباين والاختلاف والتنافس في العلاقات التركية الايرانية فما هي

المستجدات مع صعود حزب العدالة والتنمية للحكم؟

ثانيا: مسار العلاقات التركية الايرانية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة

ان مسار العلاقات التركية الايرانية مر بنوع من التوافق في بعض النقاط لاشتراك الطرفين في

عدة عوامل من بينها :

### 01-العامل الديني:

حاولت ايران في بداية الامر مع قيام الجمهورية التركية الاتجاه نحو العلمنة القومية بقيادة رضا

بهلوي مستندا الى نجاح اتاتورك في تركيا، إلا ان الامور اختلفت مع قوة الثورة الإيرانية في 1979، غير

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص150

ان بروز حزب العدالة والتنمية بقوة في انتخابات 3 نوفمبر 2002 وتشكيله للحكومة منفردا، رأت فيه ايران تطورا ايجابيا ودعما لتوجهها الايديولوجي، دليل ذلك نجده في الفرع الايراني بفوز الحزب وامتد الفرع الى الداخل والقيام بتظاهرات احتفالية بفوز الاسلاميين على العلمانية<sup>1</sup> إلا ان اعضاء الحكومة التركية لم يبالغوا في الاحتفال إدراكا منهم بالتوازنات الداخلية وكذا الوضع التركي الحساس الذي قد يثير حفيظة منتقديه خصوصا بين فئة الجيش وكذا اعتبار الحكومة بالدرس التاريخي مما حدث في قضية مروة قواقجي.

ومع مضي الوقت ثارت مزاعم في الاعلام التركي تقول ان النسيج الاجتماعي التركي مهدد من إيران من خلال تصدير التشيع<sup>2</sup> غير ان الخصوصية الثقافية التركية جعل التأثير الايراني غير قوي ولا يمس سوى قسما ضعيفا من التشدد الاسلامي في البلاد.

ويمكن القول ان فترة حزب العدالة والتنمية تميزت بنوع من التقارب الكبير في بعض المواقف الدولية التي اتخذتها حكومة أنقرة الجديدة فمن الناحية الامنية نجد توافق وترحيب ايراني كبير حين رفض البرلمان التركي مرور الوحدات العسكرية الامريكية من تركيا كما قوبل الرد التركي الغاضب ضد اسرائيل على اثر اغتيالها الشيخ احمد ياسين زعيم حركة حماس بالارتياح الكبير من الجانب الايراني وازداد الرد الفعلي الرسمي والاعلامي الايراني ارتياحا وإعجابا من خلال موقف تركيا من الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ووقوف الحكومة التركية وراء وقف عملية اطلاق النار عام 2006 زيادة على الموقف الذي اتخذته رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان مع رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيراز في حادثة دافوس عام 2009 حتى انه أقترح تسمية شارع في ايران باسم أردوغان<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص229

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص230

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص231



## 02-العامل الأمني:

ان التوافق الايراني التركي لوحظ حتي في المسائل الامنية خاصة على الحدود، ففي قضايا الارهاب نجد النزعة الإيديولوجية القومية لحزب العمال الكردستاني أصبح يهدد الطرفين، مما جعل ايران تتسق مع تركيا بين عامي 2005 و 2007 للقيام بعمليات عسكرية ضد القومية الكردية داخل كل من تركيا وإيران<sup>1</sup>. ومن خلال هذا الهم المشترك في مسألة الارهاب الذي يهدد الطرفين بدت ملامح التنسيق منذ 2002، تجسدت بعقد اتفاقيات امنية في نفس العام، فوقع اتفاقا يقضي باعتراف البلديين بوصف تنظيمي حزب العمال الكردستاني ومنظمو مجاهدي خلق المعارضة لتنظيمات إرهابية<sup>2</sup>، كما ان المتغير الدولي الذي طرأ على الساحة الدولية والمتمثل في احتلال العراق سنة 2003 اعطى الشعور الجدي للجانبين بالقلق من احتمالية تفكك الدولة العراقية وظهور دولة كردية في شمال العراق، و بالتالي هو تهديد لحدود البلديين من جراء هذا التفكك وهذا بمطالبة الاقليات الأخرى في البلدين بالانفصال، مما دعم العلاقات بين الطرفين تجسدت بزيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان الى ايران في 09 جوان 2004 نتج عنها توقيع مذكرة تفاهم بشأن التعاون الامني وقد تضمنت المذكرة العديد من النقاط نذكر من بينها .

1- قيام البلديين بمحاربة الاكراد معا.

2- تعهد إيران بوضع حزب العمال الكردستاني على قائمة المنظمات الإرهابية.

3- تعهد تركيا بوضع منظمة مجاهدي خلق على قائمة الارهاب

4- اشتراك قوات البلديين بعمليات عسكرية بهدف القضاء على التنظيمات الإرهابية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص156

<sup>2</sup> محمود، محمد صلاح، الاتفاقيات المعقودة بين تركيا وإيران (دراسة في الأسباب والنتائج)، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004، ص9.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص10

ان هذه البنود الامنية تشير الى حالة التوتر التي يشعر بها البلدين مما حفزهما لتغليب الجانب المصلحي كدولتين جارتين على الصراع الايديولوجي الثقافي كما ان الاتفاق جُسد على ارض الواقع حيث قامت كل من القوات الايرانية بشن هجوما على حزب العمال الكردستاني التركي داخل منطقة كردستان عند الحدود الايرانية التركية وأدت الى مقتل جنود من الطرفين.

ومما يؤكد جدية الاتفاق هو انتهاج إيران سياسة أكثر توافقية اتجاه تركيا شجعت على زيادة وتيرة التعاون الامني لمواجهة التهديدات الامنية لكلا الطرفين وهذا ما اكده الاعلان الصادر عن وزارة الخارجية الايرانية في 28/05/2005 والمتضمن { ان ايران تتعاون مع الجارة تركيا ضد الارهاب وان هذا التعاون سيستمر في المستقبل}<sup>1</sup>.

ان هذا البيان من وزارة الخارجية الايرانية وطدته زيارة وزير الخارجية الايراني منوشهر الى تركيا في 2005 نتج عنها توقيع مذكرة تفاهم جديدة في 30 اوت 2006 تتعهد بموجبه الدولتان على مواصلة التعاون الامني وفي هذا الصدد صرح وكيل وزير الداخلية الايراني قائلاً { أستطيع ان أصرح أننا في اتفاق تام على التعاون المطلق ضد ارهاب حزب العمال الكردستاني وسنحارب معا ضد اي نشاط للحزب في المنطقة}{.

ومن هذا التصريح نرى عزم الطرفين على القضاء على الارهاب المشترك، جسده قيام قوات المرجعية الايرانية في نهاية 2006 بعمليات قصف لمواقع حزب الحياة الكردستاني\* بمحافظة عمران التابعة لمحافظة أربيل وكررت الامر نفسه في 16 أوت 2007 حيث قصفت مناطق وقرى جبال قنديل.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 11

\* تنظيم تابع لحزب العمال الكردستاني يوجد في إيران.

وفي هذا الاطار صرح وزير الخارجية التركي في مؤتمر صحفي قائلاً { ان من حق البلدين التحالف والعمل العسكري ضد من وصفهم بالمعارضة الكردية قائلاً انهم يشكلون خطراً على تركيا وكذلك وغيرها من الجيران ولذلك فلكل بلد الحق في الدفاع عن حدوده واتخاذ كل التدابير المشروعة<sup>1</sup>.

ان زيادة الضربات التي قامت بها القوات الايرانية على حزب العمال الكردستاني أدى الى تصاعد عمليات هذا الاخير في الحدود الإيرانية وهذا ما اكدته الاتفاقية الامنية الجديدة بين تركيا وإيران حيث لم يذكر فيها مجاهدي خلق في البنود مما يدل على زيادة العمل التصعيدي لحزب العمال الكردستاني في البلدين وعليه جاءت مذكرة أبريل 2008 لتحرص على تطوير التعاون الامني والاستخباراتي ضد التمرد الكردي، ونتيجة لهذه المذكرة صرح حزب العمال الكردستاني وحزب الحياة الكردستاني على تصعيد العمل في إيران انطلاقاً من إقليم كردستان، وعليه قامت الطائرات التركية في شهر ماي 2008 بقصف قواعد حزب العمال الكردستاني في منطقة قنديل حيث أعلن عن مقتل 150 من أعضاء الحزب.

وإجمالاً يمكن القول أن إقليم كردستان بالنسبة للبلدين يهدد أمنهما القومي وعليه فالضربات الموجهة اعطت رسالة لإقليم الأكراد بعدم التفكير في انشاء دولة على حدودهما، كما إن هذا الشأن الامني وافق مصلحة البلدين، غير انه لم يخفي الجانب التنافسي بين البلدين في مناطق اخرى كمنطقة القوقاز.

### ثالثاً: التنافس الإيراني التركي في منطقة القوقاز

ازدادت الاهمية الاستراتيجية للمنطقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والذي ادى الى تشكل نوع من

القطبيين اقليميين المتنافسين وهما:

1- التقارب أو التشارك الروسي الايراني.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص12

2- التقارب أو التشارك الأمريكي التركي<sup>1</sup>.

ولقد ارتبط هذا التنافس المحلي في المنطقة بعدة عوامل من بينها:

1\* المعطيات المشتركة بين البلدين في المنطقة سواء من الناحية الجغرافية أو الامتداد الحضاري العريق،

الدين الإسلامي، التواصل العرقي، وانتشار كل من اللغتين التركية والفارسية في المنطقة.

2\* الخصوصية السياسية والاقتصادية والثقافية للبلدين بإبراز كل بلد نموذجة فتركية كدولة علمانية وديمقراطية

وإيران ديمقراطية إسلامية معتدلة.

3\* اشتراك البلدين في طموحاتهما حول جمهورية أذربيجان<sup>2</sup>.

من خلال هذه النقاط برز التنافس بين البلدين دون تعطيل لعلاقتهم الامنية مع إشراك كل طرف

لحليفه كما أشرنا إليه سابقا خاصة في مجال الطاقة حيث سعت تركيا على استبعاد ايران من مشروعات

الطاقة في المنطقة وحوض بحر قزوين، وسعت إيران الى إنشاء خط أنابيب نقل الطاقة كذلك، نظرا للموقع

الاستراتيجي الإيراني حيث تسعى إلى ربط خط أنابيب الطاقة أو السعي إلى نظام مبادلة النفط من دول

آسيا الوسطى في الشمال، وتسلم كميات مماثلة عبر موانئ التصدير على الخليج<sup>3</sup> لكن المشروع وجد

معارضة شديدة من الولايات المتحدة التي تفضل خط ميناء جيهان بتركيا، وعلى العموم فإن التنافس بين

البلدين هو سعي كل واحد بأن يكون مصدر لعبور الطاقة، وقناة ربط بين آسيا وأوروبا، غير أن هذا التنافس

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

2012، ص285

<sup>2</sup> جفال، عمار، التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، ابوظبي، ط1، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث

الاستراتيجية، 2005، ص14

<sup>3</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مرجع سبق ذكره، ص284

لم يمنع من وجود تبادلات تجارية بين البلدين في ظل حاجة لآخر على اعتبار الجوار الجغرافي بين البلدين.

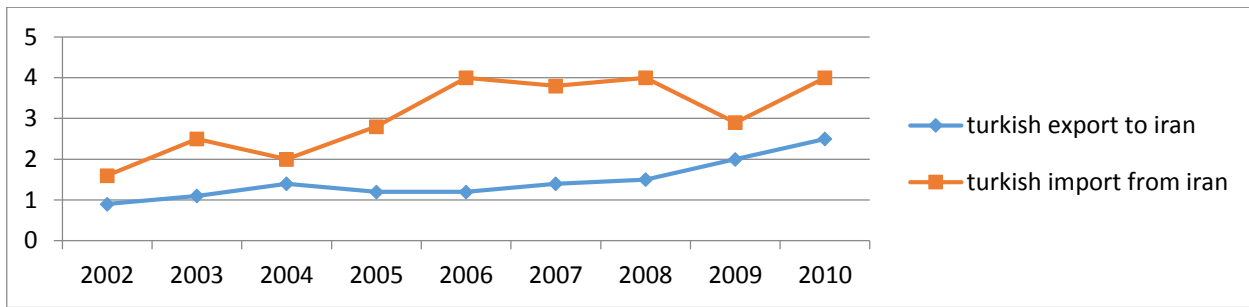
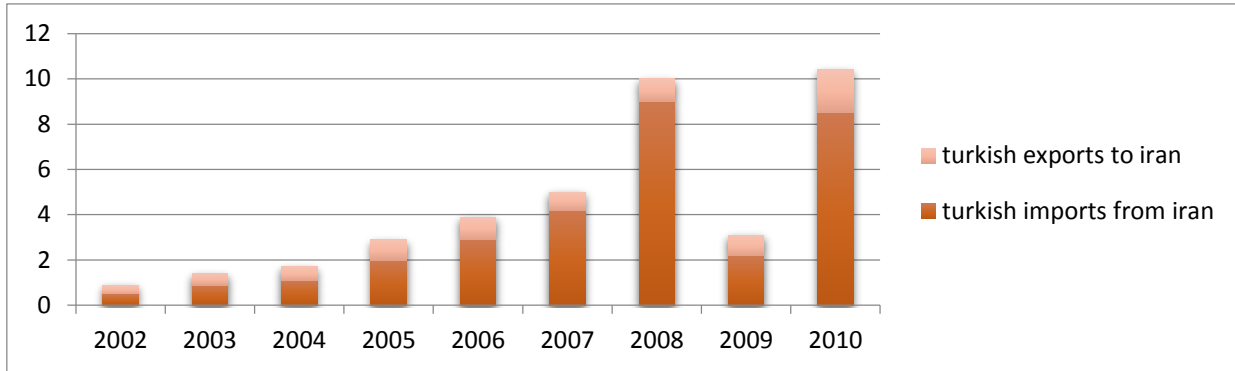
#### رابعاً: العلاقات الاقتصادية

يصل حجم التبادلات التجارية بين تركيا وإيران إلى عشرة مليارات من الدولار، على اعتبار أن إيران واحدة من أهم مصادر الطاقة التي تنزود منها تركيا، والميزة الأخرى الجوار الجغرافي البري الوحيد لتركيا نحو دول القوقاز ووسط آسيا ومع نمو وتزايد الاقتصاد التركي عبرت الشركات التركية إلى إيران بحصولها على مناقصات كبيرة داخل إيران، وتجسد هذا التقارب التجاري بين البلدين في الاتفاق الذي حصل بينهما في عهد الرئيس حمدي نجاد بحصول الشركات التركية على صفقات التنقيب على البترول بدون مناقصات من خليج البصرة وحقول جنوب إيران<sup>1</sup>.

وقد اعتبر الرئيس التركي عبد الله غول قرار إلغاء الرسوم الجمركية حتى عام 2015 بين الدول الأعضاء في قمة إيكو "ECO" والمنعقدة في طهران من مارس 2009 مهمة للغاية، وعليه فإن هذا الاتفاق سيعود بالفائدة التجارية على تركيا وهذا بزيادة صادراتها نحو إيران، غير أن ميزان الصادرات الخارجية بين الدولتين هو في صالح إيران نظراً لكميات الطاقة التي تستوردها تركيا من إيران فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الدولتين 2.7 مليار دولار عام 2004، أي ما يعادل 3.3 % من إجمالي التبادل التجاري الثنائي، وارتفعت سنة 2006 لتصبح 6.2 مليارات دولار<sup>2</sup> إلا أنه يبقى ضئيلاً مقارنة بالتبادلات التجارية بين إيران وروسيا و أوكرانيا .

<sup>1</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص234  
<sup>2</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص157

الشكل رقم: 06 الصادرات والواردات الإيرانية-التركية.



البيانات من وكيل رئيس وزارة التجارة الخارجية التركية، وجدت في [www.dtm.gov.tr](http://www.dtm.gov.tr)

وعليه فإن الازدهار الاقتصادي السريع في تركيا أسس لسياسة خارجية مع إيران تحركها التجارة وهذا بزيادة الصادرات من السلع المصنعة والخدمات المتخصصة، في المقابل بقيت إمدادات الطاقة الإيرانية لتركيا هي العامل التجاري الأكبر مع زيادة في الطاقة بازدياد وتيرة الاقتصاد التركي.

وعليه فالرسم البياني رقم: 06<sup>1</sup> يوضح القفز النوعية في التعاملات التجارية التركية الإيرانية والتي تضاعفت من 6000 مليون دولار في 1998 إلى 3 مليار دولار في 2004 وتجاوزت في 2008 ما قيمته 10 مليارات دولار. كما أن الواردات من إيران شهدت زيادة سريعة حيث ارتفعت من 0.14% إلى 4.06% في عام 2008، ولكنه انخفض إلى 2.42% عام 2009، والجدير بالذكر من الرسم البياني

<sup>1</sup> Elliot، Hentov، Turkey and Iran، P30، [www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/.../iran.pdf](http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/.../iran.pdf)، SUR SITE

أن الزيادة بدأت منذ وصول حزب العدالة والتنمية أي منذ 2002 وهي في تصاعد إلى أن انخفضت قليلا في 2009 بسبب الخلافات والعقوبات المفروضة على إيران من قبل الإدارة الأمريكية .

ان هذه العقوبات المسلطة على إيران خفضت من صادرات تركيا إلى إيران بنسبة 62.1% بين عامي 2012 و 2013 لتصل إلى 3.4 مليار دولار مقارنة بالأعوام الماضية كما تأثرت صادرات الطاقة من إيران إلى تركيا حيث انخفضت إلى 3% بين عامي 2011 و 2012 لتصل إلى 10.7% مليار دولار<sup>1</sup>.

كما شهدت السياحة انخفاضا بسبب هذه العقوبات حيث انخفض السياح الايرانيين في 2011 من مليون و 879 ألف سائح إلى مليون و 166 ألف سنة 2012 أي بنسبة انخفاض 2.17% إلا أن التخفيف من العقوبات الدولية سيحقق ارتفاع محسوس في هذا المجال حيث صرح منصف قار أستاذ الاقتصاد في المعهد التركي للتفكير الاستراتيجي قائلا : " ان تخفيف سيؤدي إلى عودة المعاملات التجارية ."

يمكن القول أن تركيا بصناع القرار الجدد منذ 2002 رسموا سياسة خارجية جديدة تعتمد على القوة الناعمة (الدبلوماسية) بدليل أن احتياجاتها من الطاقة تأتي من روسيا ثم إيران رغم أن حليفها الاستراتيجي هو الولايات المتحدة، وعليه فإن العلاقات الاقتصادية أضفت شيء من السلمية على علاقاتها مع إيران<sup>2</sup>.

كما أن النظرة التركية في علاقاتها الاقتصادية مع إيران تتبع من الضرورة، باعتبار أن الطاقة من إيران هي أقل تكلفة بحكم الجوار الجغرافي، كما أن صناع القرار في إيران يرون التقارب الاقتصادي بين البلدين بمثابة دعم لقضيتهم مع الدول الغربية فيما يخص ملفها النووي خصوصا وان تركيا حليف استراتيجي للولايات المتحدة فكيف كان التعامل بين الباديين في هذا الملف؟

<sup>1</sup> تجد علي الموقع [www.alquds.go.uk](http://www.alquds.go.uk)

<sup>2</sup> شريف شعبان مبروك العلاقات التركية الإيرانية: من المنافسة إلى التقارب، مجلة مختارات إيرانية، 2009، ص04.

### خامسا: تركيا والملف النووي الإيراني

تتعامل تركيا مع الملف النووي الإيراني بشيء من الازدواجية في الموقف بين أن يقفوا محايدين ام معارضين في الأزمة بين إيران والغرب فهي تتنافس وتعارض إيران في بعض السياسات من جهة وفي الوقت نفسه ترفض أساليب التدخل العسكري لحل الإشكالية، ويمكن القول أن هناك عدة عوامل تجعل من تركيا تنتهج هذه السياسة:

أولا: ثمة توازن عسكري إقليمي بين الدولتين تحاول تركيا أن تبقى ولا تسمح باختلاله من خلال أن امتلاك إيران العتبة النووية سيدعم تركيا لامتلاك تكنولوجيا نووية سلمية في البداية، وهذا بمساعدة حلفائها<sup>1</sup>.  
ثانيا: ليس لتركيا مصلحة في امتلاك إيران قدرات نووية وهذا من خلال إخلاء المنطقة من الأسلحة وهذا حتى لا تقوى قوة على أخرى بترسانتها النووية.

ثالثا: ثمة مسائل تجعل من تركيا لا تحبذ امتلاك إيران قدرات نووية فمثلا قضية العراق ومحاولة الإيرانيين التغلغل بتثبيت ساسة تابعيين لإيران مع العلم أن تركيا ترى في الجانب العراقي عامل توازن بينهما وبين إيران.

ان هذا التوسط في الموقف نابع من السياسة الخارجية الجديدة المتبعة من طرف حكومة حزب العدالة والتنمية، ولعل تصريحات قياداته تصب في هذا الطرح الوسطي فقد صرح أردوغان في كلمة ألقاها بالولايات المتحدة الأمريكية موجه كلامه للدول الغربية قائلا: " إنه ليس من العدل أن تمتلكوا أنتم مئات الأسلحة النووية بينما تقولون لإيران لا تفعل ذلك."<sup>2</sup>، ولعل هذا التصريح يدل كذلك على أن تركيا تطرح نفسها كوسيط حوار بين إيران والغرب في المستقبل.

<sup>1</sup> عبد القادر، محمد، موقف تركيا من الازمة النووية الايرانية: مراهنه على عدم التصعيد، مجلة مختارات إيرانية، العدد71، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، 2008، ص126

<sup>2</sup> عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص233



وبالفعل ففي 17 ماي 2010 تمكنت تركيا والبرازيل من تحقيق تقدم نسبي لاحتواء الأزمة النووية

الإيرانية بإعلان مشترك في طهران حيث اتفق الموقعون على الإعلان التالي:

1- احترام معاهدة حظر عدم انتشار الأسلحة النووية مع التذكير بحق جميع الأطراف والدول امتلاك الوقود

النووي بما في ذلك أنشطة التخصيب من أجل تطوير البحوث لأغراض سلمية بما فيها حق جمهورية إيران

في هذا النشاط السلمي.

2- إقناع القوى المتفاوضة بضرورة خلق مناخ إيجابي وغير تصادمي يؤدي إلى التفاعل والتعاون.

3- تبادل الوقود النووي هو أساس التعاون الإيراني بين الأطراف من أجل بناء محطات الطاقة النووية وبناء

مفاعلات الأبحاث.

4- إن عملية التبادل النووي بين إيران والغرب هو من أجل أن تكفل حق إيران في استعمال الأنشطة النووية

السلمية الذي هو حق كفلته معاهدة انتشار الأسلحة النووية وكذلك من أجل تجنب المواجهة بين الأطراف.

5- تم التعاون الأول بإرسال إيران 1200 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 3.5% إلى تركيا لتستبدل

بـ 120 كيلوغرام من اليورانيوم المخصب بنسبة 20%.

6- تخطر إيران الوكالة الدولية خطبا، وأعلنت إيران استعدادها لإبداع اليورانيوم خلال شهر واحد على أن

تلتزم مجموعة فيينا (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وفرنسا والوكالة) تسليم اليورانيوم إلى مفاعل طهران

في موعد لا يتجاوز سنة.

7- في حالة عدم احترام هذا الإعلان ستسلم تركيا اليورانيوم إلى إيران دون شرط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Text of the Iran-Brazil-Turkey deal, <http://www.cfr.org/brazil/joint-declaration-iran-turkey-brazil-nuclear-fuel-may-2010/p22140>

إن هذا الاتفاق يعبر عن خطوة جيدة لصورة تركيا والبرازيل وخصوصا تركيا في السياسة الإقليمية والدولية إلا أن الأمر قوبل باعتراض من الدول الغربية وروسيا والصين لأنهم لم يكونوا مرتاحين لتدخل تركيا والبرازيل ولعل حساسية الموضوع باعتبار الملفات النووية من اختصاص الدول الكبرى حيث اعتبر أوباما تدخل تركيا في الوساطة أمر مؤسف<sup>1</sup> ، وجرى الأمر كما أرادت الدول الكبرى وذلك بإصدار مجلس الأمن عقوبات جديدة على إيران تتمثل في قرار 1929 بتاريخ: 2010/06/09 والذي عارضته تركيا والبرازيل كعضوين دائمين في مجلس الأمن.

ومن خلال هذه المعارضة نجد أن تركيا أوصلت رسالتها إلى الغرب أنها لن تكون الورقة الراحبة التي سيعتمد عليها الغرب في تنفيذ أي مغامرة عسكرية ضد إيران، كما أن الموقف التركي استعمل فيه قاعدة الأيديولوجية الناعمة على اعتبار أن تركيا ليست راغبة في وجود إيران قوية، فحققت من خلال هذه الخطوة مصلحة مادية ومعنوية مع إيران، كما ان وجود إيران نووية يخلق توازن بينها وبين إسرائيل حتى لا يكون هذه الأخيرة القوة النووية الوحيدة، ولقد توافقت هذه النظرة مع رؤية المجتمع التركي حسب استطلاعات الرأي العام التركي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،

2012، ص322.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص223

الشكل رقم: 7 استطلاع رأي المجتمع التركي حول البرنامج النووي الإيراني



1- هل تدعم البرنامج النووي الإيراني للطاقة السلمية 2- هل تؤيد البرنامج الإيراني لتطوير سلاح نووي؟

**ما نستخلصه:** ان هناك جدلية تنافس وتعاون في علاقة تركيا بإيران، ففرضية التعاون كانت حتمية لعدة نقاط هامة بدءا بالقرب الجغرافي كما رأينا حيث بدأت منذ معاهدة قصر شيرين سنة 1639 وهي اقدم معاهدة حدود ثابتة، هذا القرب الجغرافي جعل كل بلد مفتاح للأخر فتركيا بوابة ايران الى الغرب وإيران بوابة تركيا لآسيا، زيادة الى المصالح الاقتصادية المتبادلة وإدراك كل طرف ان الصدام المباشر بينهما في ظل توازن الرعب هو تدمير لهما، كل هذه العوامل فرضت حتمية التعاون<sup>1</sup>، اما جدلية التنافس فتتصدر في الاختلاف المذهبي ونرى ذلك جليا في تصريح داوود اوغلو حين قال: "ان الوقت قد حان لتنظيم الخلاف بين البلوك السني والدرع الشيعي<sup>2</sup>، اضافة الى الارث الدموي العثماني الصفوي، الي جانب الاختلاف التوجهات في السياسة الخارجية وكذا طبيعة النظام.

<sup>1</sup> محمد، نور الدين، تركيا وإيران: جدلية التعاون والتنافس، على الرابط: <http://www.if-cl.org/>

<sup>2</sup> ابراهيم، البدر، إيران وتركيا في الربيع العربي، على الرابط <http://www.aljazeera.net/>

## المطلب الثاني: العلاقات التركية العراقية

لعب المحدد الجغرافي دورا بارزا في تحديد وتوجيه طبيعة العلاقة بين البلدين خاصة بعد احتلال العراق في مارس 2003، حيث كانت علاقات البلدين قبل هذا التاريخ جيدة، فمنذ الثورة العراقية سنة 1958 وعلاقات البلدين مستقرة نسبيا الى غاية احتلال العراق الذي كان منعطفًا في تحول وتوتر العلاقات بين البلدين.

### أولاً: تطورات العلاقات التركية العراقية

لقد مرت العلاقات بين البلدين بعدة محطات كان لها أثر على سياسة البلدين.

قضية الموصل التي ذكرناها سابقاً.

الحرب الإيرانية العراقية 1986-1988: على غرار معظم الدول التي تؤيد العراق على حساب إيران بسبب ثورتها التزمت تركيا الحياد حيث أثمر هذا الموقف بالإيجاب ارتفاع صادرات التركية من 220 مليون دولار 1981 إلى ملياري دولار عام 1985 وحصلت تركيا على 250 مليون دولار على شكل رسوم عبور خطوط أنابيب النفط من العراق لكن في المقابل هناك سلبيات جنتها تركيا من هذه الحرب وهي إقامة حزب العمال الكردستاني قواعد في شمال العراق<sup>1</sup>.

حرب الخليج الأولى: لقد عادت حرب الخليج بالسلبيات على تركيا من خلال:

- 1- فقد السيطرة على الأكراد خصوصا العراق.
- 2- هروب جزء كبير من الأكراد للحدود التركية مما شكل مجموعة كبيرة من اللاجئين.
- 3- أزمة اللاجئين الأكراد أصبحت دولية وهذا ما لا ترغبه تركيا.

<sup>1</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص138

4- الاستياء التركي من الحماية الأمريكية التي وفروها للأكراد

5- الخسائر الاقتصادية بين تركيا والعراق حيث كلفت فترة الحظر تركيا 8 مليارات دولار وفي الحرب

تكدت 5 مليار دولار سنويا<sup>1</sup>

ويمكن القول ان الفائدة الوحيد التي جنتها تركيا من هذه الحرب هي محافظتها على حليفها الاستراتيجي والممثل في الولايات المتحدة الأمريكية حيث رسخت صورتها كحليف موثوق رغم أن تأييد أوزال للسياسة الأمريكية كانت له تداعياته الداخلية بظهور انقسامات داخلية كان أثرها جليا في حرب الخليج الثانية.

**حرب الخليج الثانية 2003:** إن هذه الحرب أفرزت توترا كبيرا في العلاقات التركية الأمريكية بدأت برفض المجلس الوطني التركي دخول القوات الأمريكية إلى أراضيها في 1 مارس 2003 للقيام بعمليات شمال العراق لان احتلال العراق كان له تداعياته على المسائل الجوارية بين البلدين خاصة المسائل الأمنية كالمسألة الكردية وكركوك ومسألة حزب العمال الكردستاني هذه النتائج التي أفرزتها تفكك العراق أعطى مسائل خلافية بينها وبين حليفها الاستراتيجي حول كيفية التعامل معها حيث أصبح يطلق على التحالف الأمريكي التركي بالتحالف المضطرب<sup>2</sup> كنتيجة التحديات الإقليمية الجديدة.

من هذا المنطلق جاءت نظرة حزب العدالة والتنمية في قضية رفض استعمال أراضيها لاحتلال العراق نابعة من التجارب السابقة، حيث أدرك صناع القرار في تركيا حاجة أمريكا لهذه الاخيرة لاعتبارات منها:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص141

<sup>2</sup> النعمي، لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الأمريكية 2006-2003، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2006، ص2

1- تأزم وضع القوات الأمريكية في العراق.

2- مقاومة الإرهاب من دون تركيا غير ممكن.

3- المصالح الاستراتيجية البعيدة المدى لأمريكا وهذا ما صرح به وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول

" أن نجاح أمريكا في العراق هو بالتأكيد في مصلحة تركيا وعكس ذلك يعني الفوضى لذلك يجب

أن تقوم بالتعاون مع الولايات المتحدة في العراق والمشاركة في ترسيم الاستقرار هو فرصة لتركيا<sup>1</sup>.

رغم إن هذا التصريح يعكس خيبة الأمل التركية التي لحقت بها جراء هذا الاحتلال إلا انه يؤكد

ويعكس نظرة صانعو القرار في تركيا حول مشهد اقليمي جوارى لم تكن سببا فيه من أجل تجنب ضربة

عسكرية للعراق إدراكا من النخبة الحاكمة تبعات المخاطر التي ستحدث وكذا الخسائر الاقتصادية والتبعات

الأمنية، فكثفوا اللقاءات التشاورية حيث قام عبد الله غول بزيارة العواصم العربية والتي أقر فيها أن تركيا

ترفض الضربة، ففي جانفي 2003 صرح " نحن نرفض أي مساهمة أو مشاركة تركية في العمل العسكري

الأمريكي ضد بغداد وقلنا للأمريكيين هذا الموقف تكرر وهو ليس للمناورة لأن مثل هذا العمل سيخلق

مشاكل خطيرة لتركيا وجميع دول المنطقة ولن يخدم سوى مصالح إسرائيل<sup>2</sup>.

إلا أن هذا السعي التركي قوبل بضغط أمريكي وخيبة أمل تركية من المواقف العربية فنحنت إلى

الضغط الأمريكي باستصدار مذكرة تفاهم<sup>3</sup> أبرمت بين حكومة العدالة والتنمية والجانب الامريكي على ان

ترسل الى البرلمان التركي للموافقة إلا انه قوبل بالرفض من هذا الاخير.

إن المواقف الدولية والإقليمية حتمت على تركيا التفكير في مصالحها، فمع انتهاء الحرب وإقامة

مجلس الحكم العراقي سعت تركيا لتجديد علاقاتها مع العراق خصوصا وان القرب الجغرافي اهل تركيا للعب

<sup>1</sup> التصريح موجود على الرابط: [www.azzaman.com](http://www.azzaman.com)

<sup>2</sup> رضوان، وليد، العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006، ص388، 387

<sup>3</sup> نص المذكرة ينص على السماح بمرور 56 ألف جندي امريكي على الاراضي التركية تفاصيل موجودة في نفس المرجع، ص389

دور في إعادة إعمار العراق وذلك بمساهمة الشركات التركية في إعادة بناء البنية التحتية غير أن الطرف التركي خرج من المعادلة العراقية بتحديات أمنية وخسائر استراتيجية واضحة تمثلت في:

1- تمركز حزب العمال الكردستاني في شمال العراق دون القدرة على مهاجمته عسكرياً.

2- إقرار صيغة النظام الفيدرالي في مطلع عام 2008 مع اكتمال الأطر الدستورية والعملية للفيدرالية

عجل بتراجع موقع للتركمان وتغيير البنية السكانية لكركوك.

3- الإطاحة بالنظام السني مع تزايد النفوذ الإيراني في العراق<sup>(1)</sup>.

ومن خلال هذه الخسائر الاستراتيجية لتركيا في العراق جاء التنافس التركي في لعب دور منافس لإعادة الأمور الى مجاريها حيث صرح في هذا الخضم داود أوغلو قائلاً: "النظامان السياسي والديمقراطي في العراق معقدان جدا هناك السنة والعرب في وسط البلاد، السنة والأكراد في الشمال، والعرب والشيعة في الجنوب فعنصر التوازن في العراق هم العرب السنة، بما أنهم سنة لديهم قاسم مشترك مع الأكراد، وبما أنهم عرب لهم قاسم مشترك مع الشيعة العرب، كما نجد أنه هناك نظام سياسي في العراق مبني على السنة العرب لضمان الأمن وضمان نظام سياسي مستمر في هذه البلاد"<sup>2</sup>.

يبين هذا التصريح مصلحة تركيا في قيام عراق موحد على أساس سني لإبعاد إيران ولخلق التوازن وكذا رفض تقسيم العراق على أساس قومي حتى لا يقوم كيان كردي في شمال العراق.

تؤكد تركيا من خلال هذا الطرح على محورية دورها في العملية العراقية وعليه ساهمت في دعم العملية السياسية في العراق وتحقيق المصالحة السياسية فيه من خلال إشراك جميع الانتماءات الطائفية والاثنية، من تركمان سنة وشيعة وأكراد ولقد ظهرت هذه الجهود على أرض الواقع من خلال اجتماع

<sup>1</sup> نور الدين، محمد، الدور التركي في الشرق الاوسط: الهواجس والضوابط، مجلة شؤون عربية، العدد 129، 2007، ص.20.

<sup>2</sup> رضوان وليد العلاقات العربية التركية، مصدر سبق ذكره، ص387

إسطنبول في ديسمبر 2005 بين طارق الهاشمي والسفير الأمريكي بالعراق والذي اعطى ضمانات امريكية للسنة العراقيين في حالة مشاركتهم في الانتخابات<sup>1</sup>.

كما عملت على تفعيل دبلوماسية دول جوار العراق الذي بدأتها سنة 2003 ووسعته، حتى أصبح يشمل الأعضاء الخمسة في مجلس الأمن مجموعة الدول الثمانية الصناعية، الأمم المتحدة منظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، والمفوضة الأوروبية.

حيث ساهمت تركيا في تفعيل ومتابعة القرارات التي تتبثق عن لجان هذه المؤتمرات، وتطور الامر الى إمكانية تحويل آلية اجتماعات دول جوار العراق إلى منظومة إقليمية تكون مسؤولة عن الأمن والاستقرار في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، وهذا ما صرح به أردوغان أثناء زيارته للعراق في 2008 من شهر جويلية.

#### ثانيا: المشكلة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية

تعاني تركيا منذ 1984 حركة تمرد في مناطقها الجنوبية الشرقية ذات الأثرية الكردية حيث انتقل هذا الصراع إلى قلب العاصمة التركية وإلى إسطنبول، وتشير الإحصائيات الى سقوط حوالي 20 ألف قتيل حتى عام 1996، مما انجر عنه خسارة في الميزانية التركية قدرت بحوالي 10 مليار دولار سنويا<sup>2</sup>.

دلت هذه الاحصائيات على اختيار الحكومات التركية المتعاقبة الحسم الأمني والعسكري في حل المشكلة الكردية منذ بروزها.

<sup>1</sup> جلال معوض، علي، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية (2010،2002)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2011، علي الرابط: <http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationsList.aspx?TypeID>

<sup>2</sup> معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،



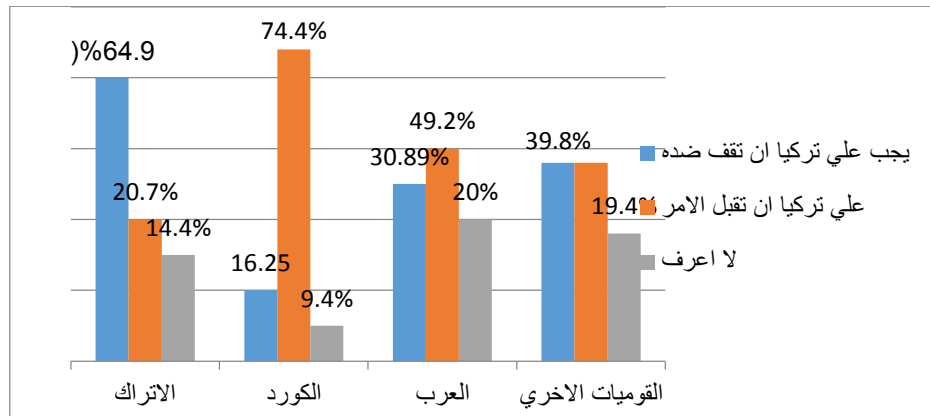
إن سعي الأكراد لإنشاء دولة بمفهومها الحديث وفق حدود جغرافية معينة فرق الأكراد بين دول ثلاث هي إيران، العراق وتركيا لذا شهد القرن العشرين تجاذب بين الأكراد والدول الثلاث فعملت كل دولة على دمج وصهر الأكراد في مجتمعاتهم المستحدثة.

انطلاقاً من هذا الطرح يرى أحد الأكاديميين التركيين " أنه لا يوجد في العقيدة الأمنية التركية أي فصل حقيقي بين شمال العراق وجنوب شرق تركيا لأن كل واحد من هاتين المنطقتين تشكل الامتداد الجغرافي والثقافي والاثني للمنطقة الأخرى"<sup>1</sup>، ويؤكد هذه الرؤية وزير الخارجية الأسبق عبد الله غول قائلاً: " بالنسبة لتركيا ليس وضع العراق أو المهمات التي تتولى القيام بها هناك مجرد أحد بنود الأجندة الدولية ، فالعراق جارنا القريب ومستقبله مرتبط باستقرار المنطقة ككل " وهنا يؤكد غول على خطر تداعيات تقسيم العراق إلى أقاليم على تركيا في ظل نسبة وجود كردي كبير في تركيا مما يعزز ويقوي الانفصال، هذه المخاوف من صناع القرار دلت عليها استطلاع للرأي العام التركي أجرى حول قضية استقلال أكراد العراق نرى فيها التباين في آراء الشعب التركي وأكدت النزعة الانفصالية للأقلية التركية حيث أن نسبة 64.9 % من الأتراك و16.2 من الكورد، و30.8 % من العرب و39.8 % من القوميات الأخرى كانت إجابتهم أن تقف تركيا ضد هذا الاستقلال، أما نسبة 20.7 % من الأتراك و74.7 من الكورد و49.2 % من العرب و40.8 % من القوميات الأخرى جاء ردهم بأن تقبل تركيا بهذا الاستقلال وباقي النسب جاءت لا تعرف الجواب ومن هذا الاستطلاع بينت تجذر النزعة القومية الكردية لدى الأكراد التركيين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بارك، بيل، سياسة تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والافاق المستقبلية، ط1، دبي، الامارات العربية المتحدة مركز الخليج للأبحاث، ماي 2005، ص12.

<sup>2</sup> كمال، عثمان، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، ط1، اربيل، مطبعة منارة، 2013، ص342

الشكل 08: إذا أعلن كورد العراق الاستقلال ماذا سيكون رد فعل تركيا.



إن هذه المعطيات اكدت مخاوف صناع القرار التركي فبعد الحرب على العراق وإسقاط نظام صدام حسين وإقرار الدستور العراقي المؤقت، برزت خيبة أمل في السياسة الخارجية التركية التي كانت تسعى نحو المحافظة على وحدة العراق حيث أعطى الدستور المؤقت الحق للأكراد بتسيير شؤونهم المدنية مؤقتاً إلى حين إقرار الدستور العراقي في سنة 2005، فجاء الرفض الرسمي للحكومة التركية حول الحكم الذاتي الكردي في عراق فيدرالي، وزادت المخاوف التركية بقيام القوات الأمريكية بتدريب قوات البشمركة الكردية والتعاون معها أمنياً.

غير ان هذا الواقع الذي افرزته التغييرات الاقليمية، أملت على الحكومة التركية بضرورة التنسيق مع الدولة العراقية كجهاز معترف به دولياً وإقليمياً، حيث عبر أردوغان عن ذلك في خطابه أمام البرلمان التركي في 2007 عن عمق العلاقات الاستراتيجية التركية من المنظور السياسي والاقتصادي والأمني، وضرورة أن يكون لتركيا دور فاعل في ترسيخ قواعد الدولة العراقية الحديثة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> احمد سليمان الحجاجبة، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات التركية العربية في فترة 2002-2010، مصدر

وفي هذا الإطار لجأت تركيا إلى عدة وسائل من أجل الحفاظ على علاقاتها مع الدولة العراقية في هذه القضية من بينها:

\* الحوار مع أكراد العراق بتوطيد العلاقات مع إقليم كردستان العراق وهذا بتقديم المساعدات وتبادل الزيارات تجسدت بدعوة جلال طالباني لزيارة تركيا في 2008 ولقاء داوود أوغلو مع رئيس وزراء إقليم كردستان.

\* تهديد الأكراد العراقيين باستعمال القوة إذا حاولوا الانفصال أو الاستقلال على مدينة كركوك، حيث قامت بضرب قواعد حزب العمال الكردستاني عدة مرات في 2008، أوت 2011، وسبتمبر 2011 وقصفته في شمال العراق<sup>1</sup>.

\* الاحتفاظ بقواعد عسكرية في شمال العراق وفرض عقوبات اقتصادية على إقليم كردستان باعتباره يعتمد اقتصاديا على تركيا، مع تكثيف دبلوماسيتها للوقوف ضد أي انفصال كردي، من خلال إبرام اتفاقيات مع دول الجوار، بدءا بتوقيع سوريا وتركيا على اتفاقية أمنية للتعاون في مجال مكافحة الجريمة ثم اتفاقية أخرى بين العراق وتركيا، كما سعت هاته الأخيرة الى توطيد علاقاتها مع العراق في مجال الطاقة من خلال:

- السماح للشركات التركية بالتنقيب على النفط في الأراضي العراقية.

- زيادة سعت خط الأنابيب القادم بين كركوك وجيهان طبقا لاتفاقها مع الحكومة العراقية برفع الحصاة من 800 ألف برميل يوميا إلى حوالي مليون برميل.

- دعم إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق إلى الأسواق العالمية والأوروبية.

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوض، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص320.

### ثالثاً: العلاقات الاقتصادية التركية العراقية

يبدو للوهلة الأولى أنها تركز على القضايا الأمنية والسياسية التي تشكل تحدياً بالنسبة للبلدين ولكن هناك مجالات تبادل وتعاون اقتصادي بين البلدين حيث نجد أن التبادل التجاري بين العراق وتركيا في عام 2004 كان يقدر بـ 4.35 مليون دولار ليرتفع في 2010 إلى 1354.6 مليون دولار، أما الواردات فارتفعت من 1996.8 إلى 6041.9 مليون دولار من نفس السنة وسنشهد حجم الارتفاع في الصادرات والواردات بين البلدين<sup>1</sup>.

فتركيا بفضل شركاتها الخاصة تستثمر في العراق إلى جانب السلع والخدمات والمواد الغذائية حيث ساهمت هذه الشركات في خلق فرص عمل كبيرة وهذا ما يفسر تجاوز حجم التبادلات التجارية الذي ذكرناها سابقاً إلى أكثر من 6 مليار دولار في 2010.

وعليه أصبحت تركيا تحتل المرتبة الثانية كشريك إيجابي في العراق بعد الصين، حيث زادت عدد الشركات العاملة في العراق إلى حوالي 117 شركة لها طابع صناعي، إضافة إلى ازدهار البناء والمقاولات حيث بلغت سوق العمل في هذا المجال 10 مليون دولار<sup>2</sup> ولقد زاد هذا النشاط التجاري بين البلدين ليصل إلى 12 مليار دولار في 2013 وهذا ما صرح به السفير التركي بالعراق فاروق فيماغجي عند زيارته للموصل في محافظة نينوى<sup>3</sup>.

والواقع أن حجم هذه التجارة له علاقة بالطاقة العراقية، حيث أن حجم العلاقات التجارية التركية كبير في إقليم كردستان العراق فنجد 70% من مجمل التجارة الخارجية بين البلدين هي مع إقليم كردستان العراق كما أن حجم هذه التجارة يزيد حتى على حجم التجارة بين سوريا والأردن ولبنان معاً.

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص310

<sup>2</sup> TURNUC,HASANE–TYRKY AND IRAQE,SUR SUITE, <http://www.lse.ac.uk/IDEAS/publications/reports/P02>

<sup>3</sup> WWW.DMANDAPAPER.COM.

ان فتح مجال الاستثمارات الأجنبية وتسهيلها حفز الشركات التركية على الظفر باستثمارات كبيرة في الإقليم وتبنت الحكومة خيارا استراتيجيا مع الإقليم وهذا من خلال الموافقة على انشاء خط أنابيب غاز ثنائي بين تركيا وإقليم كردستان، حيث اتفق رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان بارازاني في 25 مارس 2013 على إنشاء هذه الخطوط وتقاسم الإيرادات واستيراد كميات كبيرة من النفط من حكومة إقليم كردستان، وتم تجسيد الاتفاق حيث بدأ ضخ النفط الخام من الإقليم في 2013/12/14 بصورة تجريبية ومن المتوقع تصدير الغاز عبر تركيا في عام 2016<sup>1</sup>.

وبذلك فإن تصدير الغاز الكردستاني إلى أوروبا عبر تركيا سيجعل من أوروبا تستغني عن الغاز الإيراني، وسيعود بالفائدة على الإقليم الكردستاني، إضافة إلى التعريف الجمركية التي ستحصل عليها تركيا من جراء هذا الاتفاق لأن طريق النفط إلى أوروبا هو تركيا، ولعل هذا الواقع الاقتصادي لهذه البنى التحتية الجديدة بوجود حوالي 300 شركة تركية عاملة بالإقليم، ستساعد في التخفيف من التوترات السياسية بين تركيا وكردستان العراق.

ما نستخلصه: ان صانعو القرار الخارجي في تركيا في عهد حزب العدالة والتنمية حاولوا تجنب تركيا الدخول في تصادمات اقليمية جواريه مع العراق، بإتباع مقاربة تصفير المشكلات بتغليب الجانب المصلحي الاقتصادي والحفاظ على تماسك التراب التركي، ويبدو هذا أقرب الى المقاربة الواقعية بالتعامل مع القضايا الاقليمية بما يخدم المصالح التركية وفقا لما هو متوفر من وسائل دبلوماسية واقتصادية وعسكرية.

<sup>1</sup> جوزل، عبد الحكيم خسروا، قضايا الطاقة والسياسة على محور اربيل-انقرة-بغداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص9

## المطلب الثالث: العلاقات التركية السورية

### أولاً: المسار التاريخي للعلاقات بين البلدين

كانت سوريا واقعة تحت لواء الدولة العثمانية، وشهدت سوريا في عهد جمال باشا لما عُين سلطاناً عليها سلسلة من الاعدامات والبطش في فترة سلطته مما سبب نوع من العداء والتوتر السوري اتجاه الأتراك، ومع تأسيس الجمهورية التركية الحديثة على يد أتاتورك زاد العداء بين الطرفين خاصة بعد سلخ لواء الإسكندرونه عام 1939 من سوريا والذي يبقى السبب الرئيسي في توتر العلاقات بين البلدين.

ولقد زادت حدت التوترات في الثمانينات حينما بدأت تركيا في بعث مشروع شرق الأناضول والمسمى بـ الكاب (GAP) والذي كان تأثيره على تدفق مياه نهري الدجلة في العراق والفرات في سوريا نتيجة للسدود الضخمة التي أقيمت على ضفتي النهرين، ثم جاءت بعد ذلك مشكلة حزب العمال الكردستاني داخل تركيا منذ عام 1984 حيث اتهمت تركيا سوريا باستعمال الحزب للحدود السورية كقواعد لضرب الأراضي التركية<sup>1</sup>.

وعرفت علاقات البلدين في التسعينات توتراً آخر خصوصاً بعد التقارب الإسرائيلي التركي حيث تم التوقيع على تحالف أمني مع البلدين عام 1994، تبعه التحالف العسكري الاستراتيجي في عام 1995 وتلتها التوقيع على الاتفاقيات الأمنية وصولاً إلى المناورات البحرية والجوية المشتركة، إلا أن العلاقات بين البلدين شهدت نوع من الانفراج عقب وفاة رئيس سوريا حافظ الأسد في جوان 2000، حيث كانت زيارة الرئيس التركي أحمد نجت لسوريا لحضور مراسم الجنازة، بمثابة خطوة لفك الارتباط في علاقاتها مع إسرائيل وكذا سوريا وهذا بإقناع الأطراف بضرورة الفصل بين كل علاقة، ومن هنا أصبحت تركيا كمدخل وحيد مقبول من قبل سوريا من أجل إي مفاوضات مع إسرائيل، وقد ظهر جلياً هذا في مفاوضات السلام

<sup>1</sup> محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر

التي دارت بين إسرائيل والعرب حيث صرح في هذا الاطار الرئيس بشار الأسد قائلا: "نحن نتمسك بالدور التركي في هذه الوساطة"<sup>1</sup>.

وإجمالاً فإن البعد التاريخي في تشكيل الدولة القومية سواء التركية أو السورية مرورا إلى نهاية الحرب الباردة إلى غاية تولي حزب العدالة والتنمية رسمت معالم العلاقة بين البلدين تمثلت في القضايا التالية:

- 1- قضية الإسكندرونه والعلاقات الحدودية.
- 2- مشكلة المياه التي بدأت مع بداية مشروع الكاب.
- 3- العلاقات التركية الإسرائيلية وخلفه الاعتراف التركي بها.
- 4- المشكلة الكردية.

#### ثانيا: التجاذبات التركية السورية بعد 2002

إن مسار العلاقات بين البلدين عقب انتهاء الصراع الأيديولوجي بين المعسكرين على اعتبار أن كل بلد سار مع معسكر اثناء الحرب الباردة، انتهى إلى توطيد العلاقات منذ معاهدة أضنة في أكتوبر 1990 لكنه توطيد حذر لأن التجديد في العلاقات كان يشوبه الحذر، كما ان توقيع معاهدة أضنة كان له اثر في تلبين العلاقات خصوصا وأنها تضمنت اعتراف سوري بان حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية. ومما زاد في توطيد العلاقات بين البلدين خاصة بعد الأحداث الدولية التي طرأت، بداية من أحداث 11 سبتمبر 2011، وغزو العراق في 2003، وتداعيات هذه الأحداث على منطقة الشرق الأوسط ككل

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مصدر سبق ذكره، ص312

وعلى البلدين بصفة خاصة، مما أعطى تقارب في وجهات النظر بين البلدين على مستوى الشعبي والسلطة بأن هناك محاولة لتقريب العالم الإسلامي والعربي لخدمة إسرائيل.

كما ان وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم أعطى دفعا جديدا للعلاقات التركية السورية نظرا للمقاربات الجديدة التي رسمها صناع قرار السياسة الخارجية التركية اتجاه جوارها الجغرافي وهذا بإنزال المشكلات بين الجوار إلى درجة الصفر.

اضافة الى التوجه التركي نحو العالم الإسلامي والعربي لوجود حزب العدالة والتنمية ذا التوجه الإسلامي له اعتبارات توازنية لدى صناع القرار التركي وليس انغماس كليا في العالم العربي والإسلامي بل اختيار توازن دقيق بين المصالح والاتجاهات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، ولهذا فإن إقامة علاقات جيدة مع الجيران يتيح لهذه السياسة الخارجية البروز.

### ثالثا: تأثير غزو العراق على العلاقات التركية السورية (قضايا التقارب)

إن غزو العراق كانت له تداعياته على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة وعلى العلاقات التركية السورية بصفة خاصة فقد أفرز الغزو جملة من التحديات قربت وجهات النظر بين الطرفين ومحاولة تجاوز الخلافات نذكر من بينها:

1- أفرز الغزو الأمريكي على العراق ترسيخ الانقسام العرقي وهذا بإقامة فدرالية كردية مما كان له أثر في التقريب بين تركيا وسوريا.

2- التدخل الإسرائيلي في شمال العراق وتدريب الأكراد وفقا للوثائق الغربية، هذا جعل من إسرائيل خطرا مشتركا بين البلدين<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نورالدين محمد، تركيا الصيغة والدور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، رياض اليس للكتب والنشر، 2008، ص296



3- الإحساس باستهداف كل الدول الإسلامية بما فيها تركيا.

وبدا جليا هذا التقارب حيث قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى تركيا لتحسين العلاقات وكان ذلك في 06 جانفي 2004 حيث صرح آنذاك الرئيس التركي أحمد نجديت بقوله: "إن زيارتك هذه لها صبغة تاريخية ومغزى خاص كونها أول زيارة رسمية لبلادنا لرئيس الجمهورية العربية السورية".<sup>1</sup>

وعملت السياسة الخارجية التركية على الحفاظ على التقارب بينها وبين سوريا وظهر ذلك جليا من خلال حادثة اغتيال الوزير اللبناني الأسبق رفيق الحريري في 14 فيفري 2005، حيث أتهمت سوريا بالضلوع في اغتياله من قبل العواصم العالمية إلا أن أنقرة واصلت في التعامل العادي مع دمشق بل أن حكومة أردوغان بذلت جهود للحفاظ على سياسة الالتزام تجاه سوريا، بل ساهمت في اقناع سوريا بإخراج جيشها من لبنان.

كما ساهم التقارب السوري التركي بقيام هاته الاخيرة للقيام بوساطة بين سوريا وإسرائيل عام 2008 في قضية الجولان ولقد تمت ضمن جولات أربع بين شهري ماي وأوت 2008، إلا أنها لم تسفر عن توقيع اتفاقيات نتيجة التطورات الدولية، حيث قامت القوات الإسرائيلية باعتداءات على غزة.<sup>2</sup>

ان المتغيرات الإقليمية بعد احداث الاعتداء الاسرائيلي على غزة، مرحلة بداية لتجديد وتوطيد العلاقات بين البلدين حيث عبر كل من الرئيس التركي والسوري في زيارة هذا الأخير في 16 سبتمبر 2009 عن تعميق التفاعل بين البلدين على المستوى الشخصي والرسمي والأهلي وهذا باتساع التفاعلات أفقيا وعموديا ولقد اتضحت هذه الرؤية في الكلمة التي ألقاها بشار الأسد على هامش هذا اللقاء قائلا: "إذا كانت السياسة عنوانا لتضامننا فإنها لن تكون مجرد تنسيق للجهود وإنما هي لقاء في الرؤية والمواقف

<sup>1</sup> محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، مرجع سبق ذكره، ص110  
<sup>2</sup> عاطف الغندور، محمد عبير، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد الثالث، العدد السادس، 2011، ص14.

والثقافة، كذلك لن تكون مجرد لقاء مثقفين فحسب بل نسيج جامع يضم أبناء شعبينا في بوتقة واحدة، أما الاقتصاد فهو ليس مجرد مشروعات نقوم بها وإنما هو اتجاه لازدهارنا المشترك، هكذا فقط نؤسس لمستقبل مشترك قواعده واسعة وهكذا فقط سيذكرنا الأجيال القادمة بكل تقدير وعرقان كأباء وأجداد عرفوا كيف يستثمرون الماضي المشترك بنجاحاته وعثراته من أجل حاضر أبنائهم ومستقبل أحفادهم<sup>1</sup>.

ومن جهته عبر رئيس الحكومة التركي عن الموقف المماثل قائلاً: "إن سوريا اعتبرت قضايا تركيا قضاياها وكذلك الأمر بالنسبة لتركيا، وبهذا الشكل تمكنا من مساعدة بعضنا بعضا في حل مشاكلنا والعلاقات السورية التركية قطعت شوطا كبيرا في السنوات السبع الماضية ولم يتم هذا الأمر على المستوى السياسي فقط بل على مستوى الشعبين"<sup>2</sup>.

إن هذه التصريحات في رأي بعض الدارسين السياسيين جاءت كحتمية لتراجع العلاقات بين تركيا وإسرائيل، لذا جاء هذا التوافق على السياسة الإقليمية وتوسيع علاقاتهما بدأت بتأسيس مجلس للتعاون الاستراتيجي، والذي عقد اجتماعه الوزاري الأول بحلب (سوريا) وغازي عينات (تركيا) في 10 أكتوبر 2009 وتضمن هذا الاجتماع الاتفاق على إلغاء تأشيرات الدخول لمواطنيهما، كما وقعا 30 اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجالات الدفاع والأمن والزراعة والري والاقتصاد والتجارة والتعليم والخارجية والنفط والثروة المعدنية والنقل والإسكان والكهرباء والصحة والداخلية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عقيل، محفوظ، العلاقات التركية السورية التحولات والرهانات، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جانفي 2011، على الرابط: [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص31

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص27

وزاد تقارب العلاقات بين البلدين عقب الاعتداء على سفينة الحرية حيث صرح في هذا الإطار الرئيس السوري قائلاً: "إننا مستعدون من دون أي تردد لأي إجراءات تقررها تركيا حكومة وشعباً رداً على هذا الاعتداء ومنعاً للعريضة الإسرائيلية"<sup>1</sup>.

وزادت التحركات الدبلوماسية بين البلدين حيث انعقد مجلس وزاري ثاني للتعاون الاستراتيجي في دورة ثانية في مدينة اللاذقية السورية في 03 أكتوبر 2010، ثم أعقبها زيارة رجب طيب أردوغان لدمشق في 11 أكتوبر 2010 لاستكمال المناقشات حول استصدار عفو عن نحو 2000 من مقاتلي حزب العمال الكردستاني من أصل سوري كجزء من استراتيجية تركية مفترضة لتسوية الصراع مع الحزب ويرى المحللون الغربيون ان الدفء في العلاقات التركية السورية منذ 2009 كان نتيجة فتور العلاقات السورية الإيرانية حيث يقول أحد المسؤولين الأمريكيين معلقاً: "أن هناك دلائل على أن العلاقات السورية الإيرانية قد اهتزت بعض الشيء ، ونتيجة لذلك فإن العلاقات توسعت مع تركيا دليل على أن سوريا تضغط على إيران بالرجوع إلى تركيا"<sup>2</sup>.

#### رابعاً: القضايا الخلافية

إن المحدد الجغرافي لعب دوره في نشوب قضايا خلافية بين البلدين بعد أن رأينا القضايا السياسية التي قربت بين البلدين ومن بين النقاط الخلافية:

#### 01-قضايا المياه:

مكمن المشكلة هو في نهر الفرات الذي منبعه في تركيا ثم يجري إلى سوريا ثم إلى العراق حيث يلتقي مع نهر دجلة حيث أن قيام تركيا على إنشاء مشروع القاب الذي ذكرناه سابقاً أدى إلى انخفاض في

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص28

<sup>2</sup> تقرير الشرق الاوسط، رقم91، استراتيجية سوريا قيد التطور، 14ديسمبر2009، ص06

مستوى المياه القادمة إلى سوريا من تركيا، حيث أثر هذا المشروع على سوريا من خلال المشاريع طاقة التي أقامتها وعلى الزراعة والري وكذا توفير مياه الشرب.

## 02- قضايا حدودية:

حول أحقية لواء الإسكندرونة لسوريا والتي تعتبره تركيا ضمن أراضيها السيادية غير أن زيارة أردوغان إلى دمشق في ديسمبر 2004 أقر الجانبين علانية أنه لم تعد بينهما أية قضايا حدودية.

## خامسا: العلاقات الاقتصادية

إن وصول حزب العدالة والتنمية كمتغير في صناعة القرار التركي أدى إلى تغيير بين البلدين نحو الإيجابية ذلك أن العلاقات الدبلوماسية المكثفة بين البلدين أدت إلى نوع من التقارب في العلاقات الاقتصادية والمدنية فقد بلغ إجمالي التبادل التجاري بين البلدين سنة 2004 إلى 751 مليون دولار<sup>1</sup>، أي ما يعادل 1 % من إجمالي التبادلات التجارية بين البلدين، وتم الاتفاق بين البلدين في سنة 2005 على إقامة منطقة تجارة حرة، حيث تم تشجيع الشركات التركية على الاستثمار في عاصمة دمشق بدأت هذه الاستثمارات بالتقريب على النفط وبناء شبكات من الكهرباء المشتركة على المناطق الحدودية.

كما زاد عدد السياح الأتراك في سورية حيث بلغت أضعافا بين سنوات 2000 و 2005 كما أن اتفاقية التجارة الحرة الموقعة في 2007 زادت الصادرات التركية لسوريا بنسبة 37 % وجعل من تركيا أكبر مستثمر أجنبي في سوريا حيث بلغ إجمالي حجم الاستثمار التركي في سوريا حوالي 400 مليون دولار.

كما سهلت الاتفاقية لصناع القرار في البلدين لإلغاء التأشيرة في صيف 2009 مما عزز على إنشاء خط سكة حديدية يربط بين الدولتين عبر مدينة حلب السورية فكثف من حركة السياح، وأعتبر خطوة انفتاح بين دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط، وتوسعت الاقتراحات التركية بإنشاء منطقة تجارة حرة

<sup>1</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 135

مشتركة تضم سوريا والأردن ولبنان مفتوح لانضمام دول اخري كما تم في عام 2009 إنشاء مجلس تعاون استراتيجي، وهو عبارة عن مجلس يرأسه رئيس حكومة البلد المنعقدة فيه الاجتماع ويضم 16 وزيرا من البلدين ويعقد جلسيتين سنويا، تم من خلاله التوقيع على 56 اتفاقية خاصة بالنواحي الاقتصادية، الاستثمار، المياه والبنوك<sup>1</sup>، كما اشتركا مع الأردن ومصر في مشروع للطاقة كلفته 384 مليون دولار بتمويل من صندوق التنمية العربي<sup>2</sup>.

لقد تنوعت المشاريع التركية المقامة في سورية نتيجة تسهيل الاستثمار حيث كانت نوعية النشاط لغاية 2003 أقل تنوعا ومركزه على الخيوط والأنسجة بصفة عامة وشركات استثمار فردية الى ان تطورت إلى الشركات ذات الرأسمال الضخم<sup>3</sup> ولعل اتفاقية التجارة الحرة الموقعة في ديسمبر 2004 كانت السبب في زيادة حجم التدفقات لليونة بنودها حيث تنص على:

1-إلغاء الرسوم الجمركية المطبقة على الحاويات التركية من المنتجات المنشأة في سوريا.

2-إلغاء الرسوم البالغة: 1% و 1.5% و 1.7% و 3.5% بداية من توقيع الاتفاقية.

3-إلغاء كل الرسوم المفروضة على تجارة تقنية المعلومات<sup>4</sup>.

ان هذه البنود ساعدت على اقرار الحكومة السورية ما يزيد عن 30 مشروع استثماري تركي في سوريا عامي 2005 و 2007 بقيمة 10 مليون دولار وكذلك تأسيس شركة التنقيب عن النفط في 2006.

<sup>1</sup> احمد سليمان، الحجاجه، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات التركية العربية، ص116  
<sup>2</sup> مقداد السرحان، صايل فلاح، أثر المحددات الجيوسياسية في العلاقات العربية التركية 2002/2011، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، الاردن،

2013، ص 231

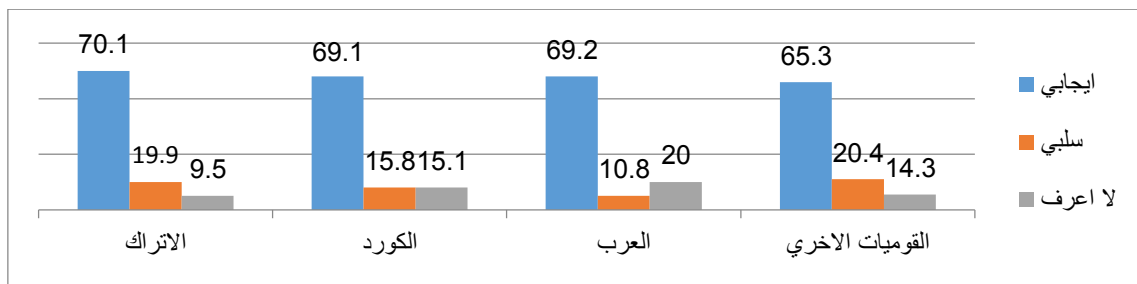
<sup>3</sup> غزالة، عهد، تطور العلاقات الاقتصادية بين سوريا ودول الجوار، جمعية العلوم الاقتصادية السورية دمشق، 2005، ص17

<sup>4</sup> تقرير الشرق الاوسط، رقم91، استراتيجية سوريا قيد التطور، مرجع سبق ذكره، ص8

ومع دخول اتفاق التجارة الحرة حيز التنفيذ، الذي احدث طفرة نوعية في المبادلات التجارية بين البلدين حيث بلغت في 2006 ما يقارب 796 مليون دولار ليصل سنة 2010 الى 35 مليون دولار وقد بلغ حجم الواردات التركية من سوريا 663 مليون دولار عام 2010 أما الصادرات التركية الى سوريا فقد بلغت حجمها 185 مليون دولار عام 2010 اما الاستثمارات التركية في سوريا فقد بلغت 260 مليون دولار اذ تحتل الشركات المركز الاول على مستوى الاستثمارات الاجنبية في سوريا وهناك توقعات في حالة السلم ان تصل المبادلات التجارية الى 5 مليون دولار .

ويبدو ان البيئة الدولية التي ميزت فترة 2007 و 2009 ساعدت على الثقة بالخيار الاقتصادي خصوصا وانه تزامن مع تطور الاقتصاد التركي وتسكين الامور السياسية والخلافية كما ان التوتر الاسرائيلي التركي قرب الرأي العام الشعبي السوري ففي استطلاع للرأي العام حول الغاء التأشيرة بين تركيا وسوريا والاردن جاءت العينات ايجابية<sup>1</sup>.

الشكل رقم 09: الغاء تأشيرة الدخول بين تركيا وسوريا والأردن



هذه العينات من صبر الآراء بينت مدى التطابق الشعبي بين الدول حول مسألة حركية التجارة والتبادلات.

<sup>1</sup> كمال، عثمان، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مرجع سبق ذكره، ص 335

أما من الناحية العسكرية والامنية فرغم التوتر بين البلدين 1998 عندما حشدت تركيا قواتها على الحدود السورية للاجتياح وتم احتواءها بمعاهدة اضمنة في 30 اكتوبر 1998 بدأت العلاقات العسكرية بين البلدين تدخل في مرحلة تفاعلات بينية وتعاونية ففي 19 جوان 2002 زار رئيس الاركان السوري آنذاك العماد حسن توركماني تركيا ووقع اتفاقا للتعاون الامني كان مضمونه ضد حزب العمال الكردستاني، من خلال تبادل المعلومات والتكنولوجيا والتدريب ومكان اجراءات مناورات عسكرية مشتركة، هذا الاتفاق جاء ليوافق المصلحة الاساسية المشتركة بين البلدين في عدم تأسيس الاكراد لكيان مستقل، وتطابق وجهات النظر في قضية مكافحة الارهاب وتهريب المخدرات وتسليم المجرمين وقد تجسد هذا التعاون بين الجانبين حول قضية تسليم 22 مشتبه في تفجيرات اسطنبول.

ما نستخلصه: ان العلاقات بين تركيا وسوريا، وصفت لمدة نصف قرن من حالة أزمة مستمرة، الى ان شهدت مرحلة من الانسجام السياسي والتعاون الأمني والاقتصادي بين عامي 2000 و 2011. حيث ألغيت تأشيرات الدخول بين البلدين وحجم التبادل التجاري الذي كان 729 دولار عام 2000 ارتفع الى 844 مليون في نهاية عام 2011<sup>1</sup>، وكان من المتوقع التوجه نحو نوع من التكامل الإقليمي بين الطرفين الا ان احداث البيئة الدولية المتغيرة بينت غير ذلك كما سنراه في المبحث الاخير.

---

<sup>1</sup> Uğur KAYA , Dilek YANKAYA, Les relations de la Turquie avec la Syrie, INSTITUT FRANÇAIS D'ÉTUDES ANATOLIENNES , Istanbul, 2013,P61

### المبحث الثاني: تركيا والدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية.

يرى دارسو السياسة الخارجية ان الاستقرار الداخلي وتحقيق قدر من التطور الاقتصادي يؤدي الي البحث عن مصادر خارج الحدود لتسويق الفائض الاقتصادي، كما ان بعض الانظمة السياسية تلجا للبيئة الخارجية لتثبيت النظام القائم وزيادة دعمه، كما ان العلاقات الدولية الراهنة تستند في غالبيتها على المصالح مما يجعلها السبب الكامن وراء تقلبات السياسة الخارجية للدول.

كما إن تحقيق الاستقرار والسلام داخليا وخارجيا -دون أدنى شك- يُعد مسألة ملحة وضرورية لأي دولة تطمح بأن تكون فعالة وذات تأثير في الساحة الدولية والاقليمية، ومن هنا بدأت تركيا التفكير في لعب دور رئيس في الشرق الاوسط وهذا بطرح البعد الحضاري الاسلامي المشترك بينها وبين مختلف الدول الشرق الاوسطية، والسبب يعود الى كسب القبول الشعبي والرسمي على حد سواء، والترويج لفكرة النموذج التركي.

إن تركيا من خلال حكومة حزب العدالة والتنمية أدركت إمكانياتها وقابليتها المتنامية، والمسؤوليات التي ألقتها تلك الإمكانيات على عاتقها، ما جعلها تضع مفاهيم لسياساتها الخارجية، تتسم بالابتعاد عن ردود الأفعال وأحادية البعد واتخاذ المواقف وفقا للتطورات السياسية الآنية، والاستناد إلى آليات محددة لاتخاذ القرار، مرتبطة ببرامج محددة مسبقا، ومفاهيم متعددة الأبعاد، واستلام زمام المبادرة لبلوغ الهدف، فضلا عن المبدئية والواقعية والتسلسلية والرؤى السياسية البعيدة<sup>1</sup>.

من خلال هذا الطرح سنري كيف تعامل صناع القرار الخارجي التركي مع المقاربات التي طرحوها على الساحة السياسية الدولية، والدائرة الشرق اوسطية بالتحديد من خلال تحليل المبحث في ثلاث مطالب.

---

<sup>1</sup> أمر الله، إيشلر، السياسة الخارجية التركية في عهد العدالة والتنمية، علي الرابط: [www.akhbarelyoum.dz](http://www.akhbarelyoum.dz)



## المطلب الأول: العلاقات الخليجية التركية

### أولاً: العلاقات التاريخية التركية الخليجية.

لم تكن تركيا بإرثها الحضاري وخاصة الاسلامي منه بمنأى عن الخليج العربي فلقد ضمت الدولة العثمانية لهذه المنطقة منذ النصف الاول من القرن السادس عشر ولعل التوجه نحو المنطقة في تلك الفترة كان سببه الغزو البرتغالي للخليج العربي وكذا ظهور الدولة الصفوية (الشيعة).

وبعد تكون الجمهورية التركية الحديثة سادت علاقات فتور بينها وبين دول المنطقة ومع أول تكوين مملكة بنجد والحجاز وملحقاتها وأعلن الملك عبد العزيز آل سعود ملكا لها كانت تركيا اول من اعترف بها، وتم التمثيل الدبلوماسي بين البلدين ووقعت اتفاقية صداقة في أوت 1929، نظمت العلاقة بين البلدين ولقد ساد نوع من التوافق في الرأي على الساحة الدولية بين البلدين خاصة مع اجتياح العراق للكويت وقيام حرب الخليج الأولى والتي دعمت تركيا قوات التحالف في عهد أوزال والذي باركته دول الخليج حيث حققت تركيا في ظل هذه الأزمة مكاسب مالية من الدول الخليجية بلغت أكثر من ملياري دولار.

إلا ان الارتباط الخليجي التركي بدأ على وجه التحديد مع أزمة النفط في التسعينات والتي كانت فيها دول الخليج لاعب إقليمي مؤثر في الساحة الدولية، حيث ان رفض السوق الأوروبية المشتركة دعم التنمية في تركيا دفع بهذه الأخيرة الى الانضمام الى منظمة المؤتمر الإسلامي كضرورة للبحث عن مصادر تمويل جديدة نتيجة الازمة التي كانت تتخبط فيها تركيا.

ان المتغيرات الدولية ساهمت في التقارب التركي الخليجي خصوصا بعد احتلال العراق وأحداث 11 سبتمبر 2001 حيث ساهمت هاته المتغيرات في اقامة العلاقات تركية خليجية باعتبار تركيا حليف

استراتيجي للولايات المتحدة وفي ظل ارتفاع أسعار النفط وما جنته دول الخليج من فوائض مالية دفع لإقامة فرص استثمار ما بين الجانبين<sup>1</sup>.

### ثانيا: اسباب تقارب العلاقات التركية الخليجية بعد 2002

ان الانفتاح الاقتصادي والسياسي على دول الشرق الاوسط وآسيا الذي انتهجته الحكومة التركية أدى الى زيادة العلاقات بين البلدين ويمكن القول ان الاسباب التي ادت الى التقارب الخليجي التركي يكمن في:

1-النمو الاقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي التركي أدى الى زيادة الانتاج مما حقق فوائض انتاجية من السلع عجزت الاسواق التركية عن استيعابها فلجأت الحكومة التركية للبحث عن اسواق جديدة في ظل الشروط التعجيزية للدول الاوربية المفروضة على السلع التركية فلجأت الى الاسواق العربية والخليجية.

2-الازمات السياسية والاقتصادية التي عصفت بمنطقة الشرق الاوسط وحالة عدم الاستقرار أدى بالدول الخليجية الي تنويع ارتباطاتها بقوي صناعية اقليمية كتركيا مما يؤدي الي تنويع مصادر الدخل.

3-تعاظم الدور الإيراني في المنطقة عزز التقارب بينهما، حيث يحاول النظام الإيراني بسط سيطرته على المنطقة بتنفيذ أجنده السياسية والمتمثلة في خلق الطائفية وزيادتها في المنطقة وهذا بتشجيع شعوب المنطقة، مما أدى بدول الخليج إلى تحقيق توازن لمواجهة المشروع الإيراني، وهذا بالاقتراب من الجانب التركي لأنها إسلامية سنية ولقدرتها السياسية الاقتصادية والعسكرية القادر على مواجهة النفوذ الإقليمي المتنامي لإيران.

4-الصدقة الشخصية التي تربط الرئيس غول الذي كما ذكرنا سابقا كان رئيس البنك في الخليج حيث عاش لمدة ثمانية سنوات في الخليج.

<sup>1</sup> سعد حقي، توفيق، السياسة الإقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2008/2200، مجلة العلوم السياسية، ع38، بغداد، 2008، ص08

ومع هذا التقارب بدأت الزيارات الدبلوماسية بين الأطراف حيث قام الملك عبد الله بن عبد العزيز بزيارة إلى أنقرة في أوت 2006 قال بشأنها المحللين السياسيين أنها من أجل احياء التعاون وكذا موازنة النفوذ الإيراني المتمدد في المنطقة غير أن الأوساط السياسية التركية اشترطت لأي تعاون أن يكون بهدف المصلحة المشتركة سياسيا وليس بسبب المذهبية أو خدمة مشاريع دينية ورفضت الدخول في متاهات التوازنات الشعبية السنوية في المنطقة وكانت المحادثات تركز على استقرار العراق سياسيا وحل مشكلة الملف النووي الإيراني<sup>1</sup> هذا مؤشر على أن التوازنات التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية تشمل المستوى الداخلي والخارجي وهذا لتجنب ضغوط العلمانيين داخليا وكذا الحفاظ على صفر مشاكل مع الحوار الجغرافي.

إن لجوء الدول الخليجية إلى تركيا خصوصا مع تنامي الدور الإقليمي الإيراني واستمرارها في برنامجها النووي وإصرارها على احتلال الجزر الثلاث الإماراتية ورفض إيران كل المبادرات السلمية التي طرحتها القوى الإقليمية والدولية خاصة روسيا.

وقد سعت الدول الخليجية لتحديد القوة الإيرانية في المنطقة وذلك بتقريب تركيا من القضايا العربية وتبلور هذا التطور في تطوير العلاقات بين الأطراف، بدأت بالزيارات الرسمية كزيارة العاهل السعودي مرتين إلى تركيا خلال خمسة عشرة شهرا بين 2007 و2008 وقد حرصت على حضور تركيا القمم العربية ولزيادة الروابط وُقعت مذكرة تفاهم بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي في الثالث من سبتمبر من سنة ألفين وثمانية، والغالب أن هذه الاتفاقية جاءت نتيجة المناوشات الإيرانية الخليجية وإصرار ايران على الجزر الإماراتية الثلاث(طنب الصغرى والكبرى وأبو موسى) كما ذكرناه سابقًا.

<sup>1</sup> نياز سبيتان، سمير، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، الجندرية للنشر والتوزيع، 2012، ص143

### ثالثا: نتائج التقارب التركي الخليجي

مما ذكرناه سابقا فإن التعاون التركي الخليجي جاء ليحقق مكاسب لدول الخليج وتركيا تمثلت في:

#### 01-المكاسب السياسية:

فموقع تركيا وحجمها وعدد سكانها وقوتها العسكرية تجابه إيران وبالتالي تحقيق توازن جيواستراتيجي، كما اصبحت تركيا لاعبا إقليميا مقبول لأنها تقوم بدور الوسيط في القضايا الخلافية الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. كما تعتبر كل من الدول الخليجية وتركيا حليف قوي للولايات المتحدة وبسبب ارتباط هذه الاخيرة بأمريكا عسكريا.

#### 02-المكاسب الاقتصادي في العلاقات الخليجية التركية

ترغب دول الخليج وتركيا معا في تعزيز المصالح الاقتصادية إن لم نقل أنه المحدد الأول في علاقاتهما فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الجانبين عام 2011 حوالي 20 مليار دولار وبميل الميزان التجاري للجانب التركي حيث بلغ حجم صادراتها لدول المجلس التعاون الخليجي نحو 15 مليار دولار مقابل واردات منه تصل إلى خمسة مليارات دولار.

وتشير التقارير الاقتصادية الى نمو العلاقات الاقتصادية نحو عشرة أضعاف من 1.5 مليار دولار في عام 1999 إلى 16.1 مليار دولار سنة 2008 ثم تناقصت هذه القيمة في 2009 إلى 7.8 مليار دولار لكنها ارتفعت إلى 10 مليارات دولار في 2010 وقد بلغت القيمة الاجمالية للاستثمارات الخليجية المباشرة في تركيا إلى 6.5 مليار دولار خلال السنوات السبع الأخيرة، بينما بلغت القيمة الإجمالية للاستثمارات المباشرة من تركيا إلى دول الخليج 305 مليون دولار فقط<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> حاتم عز الدين، التعاون الاستراتيجي بين دول الخليج وتركيا، علي الرابط: <http://www.al-madina.com>

ولعل النقصان والزيادة في حجم التبادلات التجارية يدل على تأثر علاقاتهما بالمتغيرات التي تطرأ على المنطقة والقرارات الصادرة من صناع القرار في دول الخليج وتركيا، وتكثرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين بالتوقيع على اتفاقيات اقتصادية أهمها كانت الاتفاقية الاطارية للتعاون الاقتصادي الموقعة في البحرين في 30 ماي 2005 ومن أبرز ملامح هذه الاتفاقية ما يلي:

- 1- تشجيع التعاون الاقتصادي في مجالات مختلفة بين الطرفين.
  - 2- تبادل المعرفة والخبرات الفنية اللازمة لتلك المجالات.
  - 3- تشجيع تبادلات الزيارات للممثلين والوفود والبعثات الاقتصادية والتجارية والفنية بين الطرفين.
  - 4- إقامة المعارض وتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بينهما.
- ومع توقيع هذه الاتفاقيات اتجهت تركيا نحو الخليج وكان النمو الاقتصادي يدفعها إلى ذلك، حيث نجد أن السعودية هي أكبر شريك تجاري لتركيا حيث وصل حجم التبادل التجاري بينهما إلى 129 مليون دولار عام 2002 وعدد المشاريع المشتركة بينهما 36 مشروعاً وفق مؤشرات العام نفسه ليصل في عام 2010 إلى 4656 مليون دولار.

وإزداد حجم التبادل التجاري بين الامارات وتركيا بنسبة 54 % سنة 2002 و 2003 ليصل إلى 23 مليار دولار في عام 2003، وفي سنة 2010 إلى 2956 مليون دولار وما بين 2337.7 مليون دولار من صادرات تركية و6984 واردة لتركيا.

كما بلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين البحرين في عام 2003 حوالي 25 مليون دولار لتصل في 2010 إلى 247.7 مليون دولار.

الجدول رقم: 20 يبين التبادل التجاري بين الدول العربية وتركيا بملايين الدولارات<sup>1</sup>.

	الامارات		البحرين		السعودية		قطر		الكويت		اليمن	
	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص	و	ص
1999	300.4	52.2	11.9	.11	213.1	526.5	11.6	13.9	120.3	76.3	/	44.1
2002	/	91.6	18.6	17.3	392.4	721.6	24.9	5.6	152.9	24.1	0.1	64.1
2004	789.9	165.5	59.9	16.5	599.1	1310.3	32.2	6.7	292.4	23.4	0.1	143.5
2006	1489.9	320.3	38.8	40.7	1081.6	2047.4	331.4	32.6	240.9	50.9	0.4	131.7
2007	1450.7	427.1	84.3	108.3	1634.1	2218.1	494.8	26.9	243.3	83.3	0.3	145.7
2008	8772.9	624.4	339.5	86.8	2423.1	3020.3	1181.4	144	542.3	73.3	0.6	189

وحسب هذا المنحى التصاعدي المبين في الجدول فان تركيا من بين الأوائل المساهمين بالمنتجات الصناعية الموجهة الى الخليج خاصة مواد البناء بمختلف أنواعها في ظل القفزة العمرانية التي شهدتها دول الخليج حيث تعتبر تركيا ثاني أكبر منتج للصفائح الزجاجية في العالم وسادس أكبر منتج للإسمنت<sup>2</sup>.

كما شهدت سنة 2001 قفزة في العلاقات الاقتصادية نتيجة التوقيع على مذكرة التفاهم وتم توقيع في نفس المذكرة على عدة اتفاقيات تجارية حيث تم التوقيع على اتفاقيات زراعية والبنية التحتية التركية بين ثلاث مؤسسات خليجية مالية وهي : بنك الاستثمار بي إس إس، وصندوق أبو ظبي للاستثمار وصندوق التمويل الخليجي، كما تم في أكتوبر من نفس سنة عقد جولتي مفاوضات في إطار اتفاقية التعاون الاقتصادي بين الطرفين في ماي 2008 من أجل إقامة منطقة التجارة الحرة ولعل هذا الاتفاق عجل في ارتفاع نسب

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص309

<sup>2</sup> سعد حقي، توفيق، السياسة الاقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2002/2008، مرجع سبق ذكره، ص18

التبادل التجاري بين الطرفين، حيث نجد الصادرات إلى الكويت ارتفعت بنسبة 177 % وقطر بنسبة 203 % والإمارات بنسبة 210%<sup>1</sup>.

إن دول الخليج تحرص على الظفر بتركيا بوصفها دولة تستثمر فيها الأموال بسبب إمكانياتها الصناعية والزراعية، كما مثل سوقا كبيرا لاستثمارات الخليجيين بإقامة مشاريع استثمارية داخل تركيا، وكذلك موقعها الجغرافي ابان عن فرص الربح التجاري، لذا ضُخَّ المال الخليجي في تركيا فنجد السعوديين والكويتيين قاموا بشراء عقارات في تركيا مما نشط قطاع المال في تركيا خصوصا سنة 2004 في المقابل نشطت الشركات التركية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، فزاد نشاط الشركات التركية في المنتجات والإنشاءات الخدمات المستقلة خصوصا الخدمات، الاطعام، كما نشطت الشركات الانشائية في منطقة الخليج، مما زاد عدد العمال مثلا نجد 100 ألف عامل تركي بالسعودية، كما ينشط القطاع المالي التركي في دول الخليج خاصة المصرفي حيث نجد بنك ماي كريدي فتح له فرعا في البحرين<sup>2</sup>.

إن هذا التبادل الاقتصادي بين تركيا ودول الخليج أنتج حركة سلعية وكذا بشرية وهذا بزيادة عدد السياح من الجانبين مما عزز الفكرة لدى الطرفين في ظل التطورات السياسة والاقتصادية بإنشاء مشروع شبكة حديدية يربط تركيا بدول الخليج العربي والفكرة تعود إلى مشروع خط الحجاز الذي طرح في القرن الماضي والذي طرح سنة 1955 والذي يجمع بين السعودية وسوريا والأردن غير أن هذا المشروع طور فكرته ليصل إلى تركيا ومن بين المحللين من يعتبره نمط من أنماط التكامل الاقتصادي والتفاعل الحضاري على جميع المستويات بين العرب و تركيا أي مشروع استراتيجي تبدأ فكرته بالموصلات بين هذه الدول.

والخطة المقترحة لهذا الخط تمر عبر مرحلتين:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص18

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص19

الأولى: عبر عمان، الامارات، البحرين، قطر، السعودية، الكويت، العراق وصولاً إلى تركيا.

الثانية: عبر عمان، الامارات، البحرين، قطر، السعودية، الأردن، سوريا وصولاً إلى تركيا.

ويكتسي هذا المشروع بالنسبة لتركيا عمقا استراتيجيا كما يوطد العلاقات الاقتصادية فيما بينهما وبين دول العربية في المنطقة، كما تسعى تركيا لتوطيد العلاقات الاقتصادية من خلال مشروع أنابيب السلام الذي يمتد إلى دول الخليج نظرا لافتقار هذه الدول للأنهار واعتمادها على تحلية المياه ويشمل هذا المشروع مسارين هما:

1- خط غربي يمتد عبر سوريا والأردن ليصل إلى السواحل الغربية للسعودية.

2- خط شرقي الذي يقطع سوريا وينقل المياه إلى السعودية والعراق والكويت والبحرين وقطر والإمارات.

ولعل هذا المشروع يعطي لتركيا عدة مزايا نذكر منها:

1- مزايا مادية إذ تبيع تركيا 2 مليار دولار سنويا من بيع المياه.

2- مزايا جيوتكتيكية لتركيا بالسيطرة على شريان الحياة في الشرق الوسط<sup>1</sup> ، ولعل هذا الأخير هو

سبب عدم إتمام هذا المشروع وكذا النفقات الباهظة لهذا المشروع.

### 03-تداعيات مذكرة التفاهم 12 أبريل 2008

إن لهذه المذكرة تداعياتها على الطرف الخليجي والتركي على حد سواء فبالإضافة إلى زيادة حجم

التبادلات التجارية من صادرات وواردات بين الطرفين إلا أن لها تداعيات تمثلت فيما يلي:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص16



أولاً: نقلة نوعية في العلاقات بين الطرفين تؤسس لجوار منتظم بين الجانبين وهذا ما أكده وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن قاسم على هامش التوقيع قائلاً: " بموجب آلية الحوار الاستراتيجي بين دول المنطقة وتركيا فإننا نرتئي أن يتم عقد اجتماع وزراء الخارجية مرة واحدة في السنة وتكون دورية"<sup>1</sup>.

ثانياً: انخفاض القلق الخليجي ولو بقليل خصوصاً من البرنامج النووي الإيراني، وعليه فتعاظم الدور الإقليمي التركي بانتهاج سياسة خارجية تعتمد على صغر المشاكل جعلها مركز تتلاقى فيه قضايا المنطقة ابتداء من الوساطة بين سوريا وإسرائيل، زيارة نجاد في 2008 إلى تركيا.

#### رابعاً: تركيا وأمن الخليج العربي

بدأت المحاولات لتعزيز التعاون الخليجي التركي بعد حرب الخليج الثانية حيث حصلت تركيا على مكاسب استراتيجية من هذه الحرب يتمثل في التدفق المالي الكبير لدول الخليج العربي في صندوق الصناعات العسكرية التركية الذي يبلغ رأسماله حوالي 3.5 مليار دولار<sup>2</sup>، إضافة إلى ذلك فقد تم في سبتمبر التوقيع على مذكرة التفاهم التي ذكرناها سابقاً، التي تنص علي التعاون العسكري والدفاعي بين الجانبين معززة هذه المذكرة دخول دول مجلس التعاون الخليجي في مبادرة إسطنبول في جويلية 2004 حيث تمكنت من خلالها دول الخليج من التصنيع العسكري بإنتاج مشترك لطائرات التدريب العسكرية وكذلك الصواريخ المتوسطة المدى خصوصاً وأن لتركيا خبرة متباينة في هذا المجال بصفتها عضو بارز في حلف الاطلسي، هذا بالنسبة للتعاون العسكري أما الرؤية التركية لجانب أمن الخليج فتراه تركيا من عدة نقاط هي:

1- أمن الخليج هو شأن دولها وحدها وهي الوحيدة التي ترى كيف نحافظ على الاستقرار والأمن في

المنطقة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص9

<sup>2</sup> العلاقات الخليجية التركية بين دواعي الوثيق ومعوقات التفعيل، على الرابط [www.yofanews.net/arabic](http://www.yofanews.net/arabic)

2- إذا لزمَت ترتيبات دفاعية فيجب أن تكون كتابية بين دول الخليج وغيرها من الدول.

3- إن مدخل الاقتصاد بتشجيع الاستثمارات والتبادلات التجارية يرفع القيود التجارية ويسهل الحركة

تتقل الافراد مما ويعزز من الأمن في المنطقة<sup>1</sup> وعليه فإن اثرء التعاون بين الجانبين هو زيادة

العمل من أجل التنسيق الاقتصادي ليصل إلى الثقافي والاجتماعي ثم السياسي.

ما نستخلصه: ان العلاقات التركية الخليجية تحسنت كثيرًا منذ بداية الألفية وتعمق التعاون بين الجانبين

في مجالات مختلفة وساعد النمو الاقتصادي المتسارع في تركيا والخليج على أن يكون البعد الاقتصادي

هو الأكثر بروزًا في هذا التعاون، مما سهل لبدء حوار استراتيجي بين الجانبين منذ عام 2008، كما ان

السياسة الخارجية التركية النشطة المستهدفة صفر مشاكل، وعودة هذه السياسة للاهتمام بالشرق، ساعد

على تقارب خليجي تركي لوقف المد الإيراني في العراق بعد غزوها، وما يعنيه هذا من تهديد مباشر للأمن

الخليجي وعليه فان المخاوف الخليجية من المد الايراني ساعد علي التقارب الخليجي التركي وطغيان البعد

الاقتصادي في علاقاتهما.

### المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية التركية

بدأت العلاقات الإسرائيلية التركية منذ البدايات وبالضبط في 15 ماي 1948 حيث أعلن اليهود

تأسيس دولتهم على ارض فلسطين وبعد أقل من سنة اي 28 ماي 1949 اعترفت تركيا بالكيان اليهودي<sup>2</sup>

كأول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل هذا من الناحية الرسمية، اما من ناحية الوجود اليهودي في تركيا فهو

قديم يعود إلى أيام الدولة السلجوقية، وهم من كرسوا فكرة الطورانية التركية ايام الامبراطورية العثمانية وعملوا

على تشجيعها لذا قاموا بتأسيس جمعية الاتحاد والترقي التي عملت على سقوط الدولة العثمانية وإنشاء

<sup>1</sup> سعد حفي، توفيق، السياسة الاقليمية التركية اتجاه الخليج العربي 2008/2002، مرجع سبق ذكره، ص11

<sup>2</sup> نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والساسة والسياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص193

الجمهورية التركية<sup>1</sup> وعليه فإن اعتراف تركيا بإسرائيل شكل مرحلة العلاقات بين الجمهورية التركية والكيان الصهيوني، لذا مر مسار العلاقات بين الطرفين في القرن العشرين بأربع مراحل:

### أولا من الاعتراف إلى حرب 1967:

حيث شهدت هذه المرحلة توترا خفيفا بين الطرفين تمثل في تخفيض درجة التمثيل الدبلوماسي إلى درجة قائم بالأعمال بعد العدوان الثلاثي على مصر سنة 1956، اما غالبية المواقف اثناء هذه المرحلة فهي مواقف مؤيدة لإسرائيل، مناهضة للمصالح العربية، كانضمامها لحلف بغداد والتصويت ضد استقلال الجزائر، ولعل سبب الانجراف وراء هذه المواقف المنحازة لإسرائيل، هو عضوية الطرفين في الحلف الأطلسي في مواجهة المعسكر الشرقي بزعمارة الاتحاد السوفيتي، لذا تعتبر هذه المرحلة حالة اسرائيلية في السياسة الخارجية لتركيا<sup>2</sup>.

### ثانيا من حرب 1967 إلى مؤتمر مدريد للتسوية (نوفمبر 1991):

امتازت هذه المرحلة بشيء من التوتر والفتور في العلاقات بين الطرفين، على عكس علاقات تركيا مع الجانب العربي حيث امتازت بنوع من الإيجابية من خلال تصويت تركيا مع القرار الشهير للأمم المتحدة 232 بتاريخ 22 نوفمبر 1967 الذي يدعو لانسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة ورفضها الانضمام الى حلف يظم ايران باكستان والسعودية في ديسمبر 1967.

ولعل سبب هذا التقارب العربي والبعد الاسرائيلي هو الأزمة النفطية في السبعينات، حتى لا تنعكس عليها اقتصاديا كما اعترفت تركيا في هذه الفترة بالدولة الفلسطينية المستقلة في الجزائر في 14 نوفمبر

<sup>1</sup> حمدان، محمد عبد الله، الجماعات اليهودية في تركيا، ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في تركيا، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011، ص166

<sup>2</sup> نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والساسة والسياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص198

1988 إلا أن دخول العرب في مؤتمر مدريد للتسوية مع إسرائيل واعتراف كل من مصر ومنظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل رفع عن تركيا الحرج لإقامتها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل.

### ثالثاً من مؤتمر مدريد إلى الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل:

ان عملية التسوية الإسرائيلية العربية حول فلسطين واعتراف بعض الدول العربية بإسرائيل ادى إلى تعميق العلاقات بين تركيا وإسرائيل، حيث شهدت الفترة بين 1991 و 1995 حركة نشطة اقتصاديا وأمنيا وعسكريا وتبادل للزيارات الرسمية.

والشيء المهم كان على المستوى الأمني بتوقيع اتفاق سري في مارس 1994 في عهد حكومة طاتسو تشيلير، واتفاق آخر في نوفمبر 1994 أثناء زيارة طاتسو نفسها إلى إسرائيل حيث شمل الاتفاقين مجال التعاون وتبادل المعلومات حول مكافحة الإرهاب<sup>1</sup> ومن بين البنود:

- تبادل الخبرات مع وسائل مكافحة الجريمة وتشكيل لجنة تركية اسرائيلية تضم خبراء لتنفيذ بنود الاتفاق وتبادل المعلومات اتجاه التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية.

ضف إلى ذلك ضم الاتفاق بنود اقتصادية اخرى تشمل:

- إقامة تعاون مشترك لتطوير تكنولوجيا الآليات البصرية نظام المعاملات في الشرق الأوسط.
- التعاون المشترك بين ميناء إسرائيل وميناء في مولسين والاسكندرون التركيين.
- تأسيس شركة دولية لنقل المواد الغذائية.
- تطوير مشروع مشترك حول الطاقة الهيدروكهربائية.
- تشكيل كونسورتيوم متعدد الجنسية للاستثمار في غزة والضفة الغربية.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 205

هذا الفترة قبل صعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فيا تري كيف كانت العلاقات بعد وصوله؟

#### رابعاً: العلاقات التركية الإسرائيلية قبيل فترة حزب العدالة والتنمية

تعتبر المصالح العليا بين الدول من أهم المداخل لفهم طبيعة العلاقات بين الدول سواء من حيث اقترابها أو توترها أو تباعدها وهذا حسب متغيرات النظام الدولي، وعليه فإن كل من تركيا واسرائيل لها منظور أو محدد تستند اليه في علاقة كل طرف بالأخر، فما هي محددات كل طرف؟.

#### 01-المحددات التركية:

1-مع تفكك الاتحاد السوفيتي تفاقمت الفوضى الدولية ببروز النزاعات القومية في القوقاز وعودة الخلافات الارمينية من جديد، وقيام كيان كردي في شمال العراق الذي يمتد خطره لأكراد تركيا وكذا الخلافات اليونانية القبرصية لجأ صانعو القرار التركي لإقامة علاقات استراتيجية عسكرية لمواجهة خصومها وإبقاء قوة الردع بين البلدين في المنطقة.

2-الرغبة التركية في تكوين قوة اقليمية حتم عليها الاستعانة بالخبرات العسكرية الإسرائيلية.

3-إقامة علاقات مع اسرائيل معناه تقوية علاقتها مع حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة وبالتالي هو تعزيز قوة الجيش على الأحزاب الإسلامية وتأكيد الطابع العلماني للدولة.

4-المشكلات المتعلقة بالعنف الأصولي داخل تركيا ممثلا في الحركة الإسلامية والحركة الثورية وحزب العمال الكردي والعنف اليساري ممثلا في 22 منظمة يسارية كمنظمة اليسار الثوري<sup>1</sup> (DEV-SOL) جعل تركيا تستقوي بالخارج عن طريق اقامة علاقات عسكرية استخباراتية مع إسرائيل.

<sup>1</sup> عبد الرؤوف يوسف الغول، يسرى، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي علي العلاقات التركية الإسرائيلية جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2011، ص53

5- الاستفادة من المعلومات الاستخباراتية الإسرائيلية حيث كانت سببا في القبض على رئيس حزب العمل الكردستاني عبد الله اوجلان عام 1999.

6- العامل الآخر الذي كان سببا في تحالف تركي اسرائيلي هو اسرائيل نفسها لتوخي الحيطة والحذر منها من خلال سياسة اسرائيل القائمة على استراتيجية <شد الأطراف> اي دعم كل اقلية تطالب بالاستقلال خاصة داخل الدول العربية.

7- العلاقات مع اسرائيل كان لها بعد اقتصادي خصوصا في ظل الأزمات التي كانت تعيشها تركيا التي ادت الي تضخم كبير وارتفاع الأسعار وعليه كسب ود الغرب بهذه العلاقة من أجل كسب القروض المالية.

## 02- المحددات الداخلية الإسرائيلية

إن الدافع الإسرائيلي وراء اقامة علاقات استراتيجية مع تركيا له مبرراته:

1- كسر الحصار المفروض عليها خاصة من الطوق وهذا ما صرح به وزير خارجية اسرائيل عام 1958 قائلا «إن قيام علاقات اسرائيلية تركية متينة تمنح لإسرائيل هدية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل<sup>1</sup>.

2- موقع تركيا الجيواستراتيجي يعد بمثابة مركز متكامل من الناحية العسكرية والاستخباراتية نتيجة دخولها في تحالفات دولية هامة كالحلف الأطلسي -حلف البلقان -معاهدة الدفاع التركية العراقية.

3- تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين من خلال تبادل الاستيراد والتصدير.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص56

4-تشكيل قوة ردع إقليمية وهذا ما صرح به وزير الدفاع الإسرائيلي قائلا «ان الاتفاقية يمكن أن تكون قوة ردع في مواجهة اي هجوم قد تفكر فيه الدول مثل ايران أو العراق أو سوريا كما أن هدف اسرائيل ليس استخدام القوة بل ايجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استعمال القوة<sup>1</sup> .

5-محاولة ايجاد تحالف مائي مع تركيا في ظل ما يهدد المنطقة من عدم استقرار وصراع في مجال هذا العنصر الحيوي خصوصا وان تركيا تملك مشاريع استراتيجية وحيوية في هذا المجال كمشروع الغاب (GAP) وأنابيب الأناضول.

وعليه فإن حاجة كل طرف إلى الآخر أملتتها ضروريات إقليمية ومتغيرات دولية وكذا الظروف الداخلية لكلتا الطرفين وعلى هذا الأساس كيف كانت العلاقات في ضوء المتغير الداخلي الجديد والمتمثل في صعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الإسلامية والمرتبط كما أسلفت الذكر بالإرث التاريخي باتفاقيات ورهانات عسكرية بين الطرفين.

#### خامسا: العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية في فترة حزب العدالة والتنمية

لقد اثار المنحنى الداخلي في تركيا حفيظة لدى الجانب الإسرائيلي وكذا المؤسسة العسكرية التركية وفي هذا الصدد صرح السفير الإسرائيلي في تركيا الأسبق قائلا «لست متشائما بل على العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين اسرائيل وتركيا ستستمر- وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاثان يصبان في المصلحة التركية فان الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع اسرائيل»<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص59

<sup>2</sup> مطلق، راند أبو محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2011، ص30

ونستشف من هذا التصريح ان الجانب الإسرائيلي بيّن أبرز أوراق الضغط القوية للحيلولة دون فك الارتباط والتعاون الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل في ظل ارتباط تركيا وتمسكها بالانضمام الى الاتحاد الأوروبي وتحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة إلا أن هاته الأوراق الإسرائيلية عززتها بالمبادرات الدبلوماسية حيث قام الرئيس الإسرائيلي بتعزية سنة 2003 في حادثة تحطم طائرة تركية في ديار بكر التركية<sup>1</sup>.

لكن الأحداث الدولية والسمة المتذبذبة في العلاقات بين الطرفين أشر على وجود خلافات وتوترات فحادثة تصويت تركيا في الجمعية العامة في 12 أوت 2003 على مشروع قرار يدين إسرائيل لبنائها الجدار الفاصل وكذا تقارير الاستخبارات التركية أشارت إلى وجود ضباط إسرائيليون يديرون القوات الكردية مما أدى إلى نشوب توترات جديدة بين الطرفين دون المساس بالجانب الدبلوماسي.

كما أن حادثة التفجيرات التي طالت المعابد اليهودية والقنصلية البريطانية في اواخر 2003 مهدت إلى زيارات دبلوماسية بين الطرفين حيث زار سيلفان شالوم وزير خارجية إسرائيل تركيا وتلاه من الجانب التركي زيارة أردوغان في أول ديسمبر 2003 للهاخام الاكبر لليهود في تركيا، غير انها كانت زيارات ترميمية للعلاقات المتوترة عقب الأحداث التي ذكرناها، ودليل ذلك ان فترة حكومة حزب العدالة والتنمية تزامنت بزيادة في حدة التوترات بين الجانبين خاصة بعد اغتيال زعيم حركة حماس الشيخ ياسين الذي اعتبره رئيس وزراء رجب أردوغان عملا إرهابيا وكان ذلك في 24 مارس 2004<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص31

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص32



ولعل أهم محطة زادت في هذه التوتر هي حادثة اجتياح إسرائيل لمدينة رفح بقطاع غزة والتي سميت بعملية قوس قزح العسكرية نتج عنها الغاء زيارة كانت مقررة لأردوغان ووزير خارجيته غول واستدعاء كل من السفير التركي والقنصل العام في القدس إلى أنقرة للتشاور.

وعليه فان المتغير الداخلي التركي أعطى سمة أن العلاقات بين الجانبين متجهة نحو التوتر ثم الصدام في ظل الحساسية الإسرائيلية من وصول حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية للحكم، غير ان هذه التوقعات اصطدمت بمحادثات التشاور التي جرت في 25 نوفمبر 2004 بين مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية والجانب التركي كللت بزيارة رئيس الوزراء التركي أردوغان في ماي 2005 إلى إسرائيل التي دعا فيها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون لزيارة تركيا وكذا امكانية دخول تركيا كوسيط للسلام بين الطرف الإسرائيلي الفلسطيني والإسرائيلي السوري.

إلا أن بعض التقارير كشفت أن ترميم العلاقات بين الجانبين في المجال التجاري العسكري كان من بين أسباب الزيارة ودليل على ترميم الصدد بين الطرفين هو عدم استقبال خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس عقب فوز حماس في 2005 بالانتخابات بشكل رسمي كما كان مقررا واستقبل على مستوى حزبي حيث ابلغ غول رسالة إلى مشعل مفادها ان على حماس ان تعترف بإسرائيل ونبذ العنف قبل التفاوض لأن هذا ينسجم مع توأبت السياسة الخارجية التركية<sup>1</sup>.

إلا ان التطورات والمتغيرات الدولية خاصة على الساحة اللبنانية شكلت مشهدا اخر من التوتر فالحرب الإسرائيلية على لبنان في جوان 2006 استهجنتها الحكومة التركية حيث صرح أردوغان قائلا « هل

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص33

نقابل خطف جنديين اسرائيليين بإسقاط كل هذا العدد من المدنيين إن هذا السلوك غير مقبول على الإطلاق"<sup>1</sup>.

وعلى إثرها صوت البرلمان التركي بقرار مشاركة تركيا في قوات الأمم المتحدة اليونيفيل المرسلة الى لبنان في 2004/06/5، ويبدو ان هذا القرار بالمشاركة في القوات كان بمثابة ورقة ضغط تركية هدفه كسب الدعم للانضمام للاتحاد الأوربي وعض النظر عن القضية القبرصية ومحاولة كسب الدعم اليهودي من جديد حيث في فبراير 2007 قام رئيس الوزراء الإسرائيلي يهود أولمرت بزيارة تركيا هدفها خفض وإزالة التوترات وكيفية ايجاد سبل تعزيز التعاون بين الجانبين.

من هنا لعبت تركيا دور الوسيط الاقليمي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل عبر الاجتماع الذي جرى بين محمود عباس والرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز بدعوة من الرئيس التركي غول حيث تحدث الطرفين في البرلمان التركي.

وفي الجانب السوري كانت تركيا راعية لعملية مفاوضات السلام بين تركيا وإسرائيل حيث توسطت تركيا في خمس جولات من المفاوضات بين سوريا وإسرائيل خلال عام 2008 كان الهدف منه اظهار القوة الناعمة التركية في الشرق الأوسط<sup>2</sup> وفي هذا الإطار قام رئيس الوزراء الإسرائيلي ووزير خارجيته بزيارة إلى تركيا لدعم المفاوضات مع سوريا مع إعطاء ضمانات بعدم التعدي على غزة.

#### سادسا: واقع العلاقات التركية الإسرائيلية بعد العدوان على غزة

لقد واكب العدوان الإسرائيلي على غزة نهاية عام 2008 استعداد تركيا لإعادة بعث مفاوضات جديدة بين سوريا وإسرائيل وعليه فإن هذا الاعتداء أعطى عدة مؤشرات من بينها:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص34

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص708

-نهاية مائدة المفاوضات بين اسرائيل وسوريا.

-نهاية المرجعية الإقليمية لتركيا التي كانت تطمح لان تكون رائدة فيه باعتبارها الطرف المقبول عربيا وإسرائيليا.

كما أن الخيبة التركية من التصرفات الإسرائيلية قبلت بردت فعل قوي من خلال حادثة دافوس 2009 حيث بين أردوغان عن معارضته الشديدة للاعتداءات الإسرائيلية على الشرعية الدولية.

إن الوضع الدولي الذي وقع فيه الاعتداء ميزه تراجع القوة الأمريكية في الشرق الأوسط وضعف قدرة الدول العربية المعتدلة على القيام بدورها وكذا تنامي الدور الإقليمي الإيراني وتشكيلها لما سمي محور الممانعة مع حركات المقاومة في المنطقة، وعليه رست السياسة الخارجية التركية على تكييفها مع الظروف الدولية باتباع خط الدول العربية المعتدلة نظرا لارتباطاتها الغربية.

وعليه ففي ظل هاته التوترات الدولية والسياسية الجديدة، عملت تركيا على تكييف قاعدة صفر مشاكل فبدأت بتغيير استراتيجيتها اتجاه اسرائيل من خلال تمتين العلاقات مع دول المحيط الإقليمي خاصة القوي الصاعدة، تجسدت بزيارة أردوغان في 2004 لإيران<sup>1</sup> رفعت من درجت العلاقات بين البلدين بشكل غير مسبوق تجاريا وسياسيا.

وعليه عملت القيادة السياسة الخارجية التركية على تحسين البيئة الاستراتيجية المحيطة بتركيا وتحسين العلاقة الجوارية ونفلها من بيئة غير مستقرة مع الجوار الى شريك تجاري مميز مما ضاعف من عائدات التجارة التركية فتضاعف سبع مرات خاصة مع محيط دول الشرق اوسطية وشمال افريقيا بين 2002 و2009.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص710

هذا التقارب العربي التركي قابله توتر اسرائيلي تركي، وعليه فتزايد الدور الاقليمي لتركيا لم يهضمه صناع القرار الاسرائيلي نتج عنه تعامل غير لائق للكيان الاسرائيلي مع السفير التركي مما طلبت تركيا اعتذار رسمي على سوء المعاملة وتحقق لها ذلك، ورغم هذا الاعتذار إلا ان الرئيس التركي ورئيس حكومته رجب طيب اردوغان رفضا استقبال ايهود اولمرت في زيارة رسمية سنة 2010<sup>1</sup>.

ان هذه الحادثة زادت من التوتر السياسي بين الجانبين حني اعتبر وزير السياحة الاسرائيلي في سنة 2008 ان اردوغان عدو للدولة العبرية، وان الحكومة الحالية التي يمثلها حزب العدالة والتنمية وقياداته الذي يتحرك وفق النزوات الفطرية ومتجه نحو التطرف والتأسلم ومعاداة السامية، وأضاف قائلاً ان هذه الحكومة تشبه الانظمة الراديكالية الموجودة في المنطقة كنظامي سوريا وإيران<sup>2</sup>، في ظل هذا التوتر هل يمكن القول ان الطرفين مستغنيان على بعضهما ام كل طرف بحاجة للأخر؟

فيما يخص حاجة كل طرف للأخر يمكن القول انهما يتشابهان في بعض النقاط نذكر من بينها:

1. الروابط العسكرية والاستراتيجية مع امريكا وحليف اساسي لكل منهما.

2. الاقتصاد المتطور لكل منهما مقارنة بالدول الموجودة في الرقعة الجغرافية الشرق أوسطية.

3. كلاهما حقق التناوب الديمقراطي في سلطتهما.

اما فيما يخص حاجة اسرائيل الى تركيا نجد ان تركيا تتفوق على اسرائيل في جوانب استراتيجية:

1. من الناحية الجغرافية والحجم الجغرافي وكذا الممرات البحرية، اي الاهمية الجيوسياسية تهم إسرائيل.

2. الروابط الجغرافية والثقافة التي تربط تركيا بجوارها الاقليمي اقل عداءً من إسرائيل.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص711

<sup>2</sup> بشير، عبد الفتاح، التحالفات البديلة والعلاقات الإسرائيلية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 318، القاهرة، 2011، ص142

3. التقارب الايراني التركي بحاجة اليه اسرائيل في ظل التباعد الايراني الإسرائيلي.

اما حاجة تركيا لإسرائيل فنجدها من خلال:

1. التقارب الاوربي الاسرائيلي، في ظل سعي تركيا للانضمام للاتحاد الأوربي.

2. اللوبي الاسرائيلي البالغ النفوذ في الكونغرس الأمريكي.

3. والجماعات اليهودية الناشطة في تركيا والتي كانت سببا في الاطاحة بالخلافة العثمانية ومحو

الاسلام كجمعية "ترك اوجاني"، "جمعية ترك درنكي"، "ترك بلكيشي"، "ترك كوجي" \* والمفكرين

الاتراك<sup>1</sup>.

من هنا يمكن القول أن المنافسة الاقليمية هي الغالبة في هذه المرحلة، كما يمكن وصف العلاقات

في هذه المرحلة انها متذبذبة، دون المساس بالشراكة الاستراتيجية.

#### سابعا: طبيعة العلاقات في ظل ازمة اسطول الحرية

ان التوغل التركي في المنطقة الشرق اوسطية، وأخذها دور الوسيط الاقليمي في ظل فراغ القوة في

المنطقة، جر تركيا لتصادمات مع الكيان الاسرائيلي، ولعل حادثة اسطول الحرية كان لها الاثر في مسار

العلاقات بين البلدين حيث بلغت التجاذبات بين الجانبين ذروتها.

حيث أن الأزمة مثلت نقطة تحول مفصلية في تاريخ الجانبين، فبدأ الجانب التركي بإدارة الأزمة

وظموحه تحقيق شيء من الانتصار المعنوي والربح الاستراتيجي بما أن ارسال السفينة ووصولها إلى غزة

كان سيمثل انتصار معنوي وعدم وصولها سيخلق أزمة لإسرائيل وتزداد عليها الضغوط، وإدراك إسرائيل

لخسارتها في كلتا الموقفين اختارت توقيف السفينة كخيار متعودة في استعماله وعليه فإن اقتحام السفينة

\* جمعيات عملت على تنريك تركيا ونشطت في مركز اسطنبول والاناضول والقري المجاورة له ووصلت حني الي القوقاز وتركستان

<sup>1</sup> حمدان، محمد عبد الله، الجماعات اليهودية في تركيا، ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص208

في 10 ماي 2010 وقتل بعض الناشطين الأتراك أعطى لصناع القرار من نخبة الحزب العدالة والتنمية عدة مزايا ربحية من الناحية السياسية والدبلوماسية وهذا داخليا وخارجيا :

#### 01-داخليا:

- رص الصفوف الداخلية على مختلف أطرافها الإيديولوجية بما أن أغلب الوفيات أتراك.
- نزع صفة الحزب الداعم لمنظمة ارهابية أي الحزب العدالة والتنمية وحماس، وكانت الدعاية الصهيونية تروج لهذه الفكرة من داخل تركيا، لذا شدد أردوغان في خطابه قائلا: «اليهود الأتراك جزء من شعبنا يرفضون ما تعرض له إخوانه عل يد القرصنة الإسرائيلية»<sup>1</sup> و فرق أردوغان بين الشعب اليهودي الذي طالبه بالانتفاضة على حكومته وبين حكومة نتتياهو كمحاولة لكسب الراي العام الداخلي.
- الابتعاد التركي عن اسرائيل يلبي المصالح العليا للدولة التركية وليس حزب العدالة والتنمية ذا التوجه

الاسلامي

#### 02-خارجيا:

- نجاح الأتراك في ضم السفينة لناشطين من مختلف البلدان ومختلف الإيديولوجيات حيث نجد التركي والأوروبي والعربي المسلم والمسيحي.
- كسب الراي العام الدولي وتأييد واشنطن وبالتالي نزع اوراق القوة التقليدية من إسرائيل.
- تثبيت الحضور الإقليمي لدى أوسع الشرائح والقطاعات العربية.
- رفع الحصار على غزة كخيار استراتيجي من خلال حشد الراي العام الدولي من اجل رفع الحصار.

<sup>1</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص716

ويمكن القول أن ما جرى من خلافات بين الجانبين نابع من تسوية حول القضايا الخلافية في السياسة الإقليمية وميزان القوى وترتيب المكانة<sup>1</sup> لان العلاقات لم تقطع وتواصل التعاون بين الطرفين في الجانب الاستخباراتي والتقني والعسكري.

وعليه فإن أزمة أسطول الحرية كان عبارة عن تصادم موضوعي للمصالح التركية الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط خصوصا وأن هذا الصراع داخل في القانون الديالكتيكي الشهير الخاص بالوحدة والصراع اي ان اتفاق المصالح في نقاط واختلافها في نقاط لا ينفي الصراع مثلما لا يلغي الاتفاق<sup>2</sup>.

دليل ذلك ان تركيا لم تشارك في اسطول الحرية الثاني والذي لاق ترحابا إسرائيليا وأمريكيا، كما ان تقرير الاستخبارات التركي ذكر ان اسرائيل أفضل من يقوم بالتعاون مع تركيا في مجال مكافحة الإرهاب<sup>3</sup> مستندا الى اسر تركيا لرئيس حزب العمل الكردستاني كما ذكرناه سابقا وعليه فالعلاقات الامنية والعسكرية لها مكانة خاصة لدي الطرفين.

#### ثامنا: العلاقات الامنية والعسكرية منذ صعود حزب العدالة والتنمية

للوهلة الاولى وفي محاولة من صناع القرار بزعامة حزب العدالة والتنمية وسعي منهم لتخفيف حدة الخوف الغربي من صعوده للحكم لمرجعياته الاسلامية دأبو على تخفيف الوطأة بالتعاون الامني والعسكري مع اسرائيل حيث تم التوقيع بين الجانبين على بعض الاتفاقيات العسكرية نذكر من بينها:

1- توقيع صفقة بقيمة 668 مليون دولار في مارس 2002 لتحسين الدبابات التابعة للجيش التركي.

2- زيارة رئيس اركان الجيش التركي الجنرال حلمي ازكوك في جويلية 2002 لإسرائيل والتقي برئيس اركان الجيش الاسرائيلي موشين يعلون حيث صرح الجانب الاسرائيلي على لسان غاموس جلعاد ان النشاط بين

<sup>1</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مصدر سبق ذكره، ص330

<sup>2</sup> مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص717

<sup>3</sup> عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، مصدر سبق ذكره، ص335

الجيشين زاد بنسبة 40%، ثم تلتها زيارة اخري في نوفمبر 2003 تم التوقيع على صفقة لتحسين طائرات F4 بتكلفة قدرها 900 مليون دولار وتحديث 170 دبابة تركية من طراز M60<sup>1</sup> وأوصلت هذه الاتفاقيات الى حد اشراك تركيا في عملية الدرع الصاروخية الامريكية على مراحل، الي جانب بيع انظمة ارو2 المضادة للصواريخ البالستية لتركيا<sup>2</sup>.

3- كما ابرمت في افريل 2005 صفقة شراء تركية لثلاث طائرات إسرائيلية بتكلفة قدرت بـ: 183 مليون دولار، كما تم الاتفاق بين رئيس اركان الجيش لكل من تركيا وإسرائيل على التدريبات العسكرية المسماة "دورية البحر الممكنة اضافة الى صفقة مارس 2006 الخاصة ببرامج الاستطلاع الاستراتيجية ونظام التشويش على الرادارات<sup>3</sup>.

وبالمقارنة على ما طرحناه سابقا فان العلاقات السياسية لا تعكس العلاقات العسكرية والامنية فهو تحالف استراتيجي قابله قطيعة دبلوماسية كما لعبت المياه مقابل السلاح دورها في تحديد الصفقات، الى جانب تغليب المصالح الاقتصادية التي تحكم علاقات البلدين.

#### تاسعا: العلاقات الاقتصادية

لعبت التبادلات والصفقات العسكرية بين الطرفين دورها في زيادة الصادرات والواردات وقد اخذت منحى تصاعدي تزامن مع القفزة الاقتصادية التركية خاصة في المجال الصناعي، حيث نجد ان حجم التجارة ارتفع من 45 مليون دولار عام 1987 ليصل سنة 2000 الى 1.1 بليون دولار<sup>4</sup>، ورات اسرائيل

<sup>1</sup> درويش، فوزي، البعد العسكري في العلاقات التركية الاسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، القاهرة، 1999، ص276

<sup>2</sup> مطلق، راند أبو محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص51.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص52

<sup>4</sup> عوني عبد الرحمن، السبعوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية، على الرابط: <http://www.reefnet.gov.sy>



في هذا التبادل المتزايد غزو غير مباشر للأسواق العربية، الى جانب حاجة الإسرائيليين للمياه جعلهم يوقعون على عقد مدته 10 سنوات لشراء 50 مليون متر مكعب من المياه كل سنة.

ان وصول حزب العدالة والتنمية للحكم زاد من معدلات التبادل التجاري بين الجانبين على عكس المتوقع، حيث ارتفع سنة 2002 الى 1.2 مليار دولار اي بزيادة قدرت ب:19.5%، اما حجم الصادرات الإسرائيلية فقدر ب:378 مليون دولار، كما بلغت قيمة الواردات الإسرائيلية مع تركيا عام 2003 حوالي 297 مليون دولار، وعززت اسرائيل مبادلاتها التجارية مع تركيا بالتوقيع على اتفاقية مياه نهر مانوغات في 4 مارس 2004<sup>1</sup>، الى جانب هذا تم التوقيع بين الجانبين على صفقة لبناء ثلاث محطات لنقل الغاز الطبيعي بلغت قيمتها حوالي 600 مليون دولار وكان ذلك في يوم 24 ماي 2004 واعتبرت هذه الصفقة بمثابة تهديئة للجانب التركي عقب الاحداث العنيفة التي مارستها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية، بل اصبحت تركيا سنة 2005 الشريك التجاري الاكبر لإسرائيل في الشرق الاوسط حيث بلغت قيمة الواردات التركية من اسرائيل 900 مليون دولار، وارتفعت سنة 2008 لتصل الى 3.38 مليار دولار ومع التوتر الذي حصل بين 2008 و2009 خفض من قيمة التبادلات الا انه لم ينقطع وهذا مؤشر على ان التوتر لا يقطع العلاقات ما بين البلدين كما رأينا سابقا.

ما نستخلصه: انه وسط الأجواء المشحونة بالتوتر، أفسحت البراغماتية التي تتمتع بها كل من أنقرة وتل أبيب اضافة الى ارتباط كل طرف بالمقاصد الاستراتيجية المدعومة أمريكياً<sup>2</sup>، ساعد على التفاهم والتوطئة لتجاوز تلك الموجه العاتية من التوتر، وهنا نجد ان العلاقات بين الطرفين مرتبطة بثلاث سيناريوهات بين قطع للعلاقات او رجوعها لعهدا الاول او استمرار الشحناء وهذا الاحتمال الاخير هو المتوقع ولو على

<sup>1</sup> مطلق، راند أبو محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، ص58

<sup>2</sup> صداح أحمد، الحباشنة، العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2010 – 2002م)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 3، الاردن، 2011، ص793

المستوي الراهن بسبب سيطرة حزب العدالة والتنمية من جهة تركيا وحكومة نتتياهو المتطرفة من جانب إسرائيل.

### المطلب الثالث: الدور التركي في القضية الفلسطينية

ان جذور القضية الفلسطينية تمتد منذ الإمبراطورية العثمانية، لان فلسطين كانت جزءا منها وكان السلطان حامي الأماكن المقدسة، وموقفه التاريخي بعدم تسليم القدس لليهود يشهد لذلك، حتى جاء وعد بلفور بتسليم فلسطين إلى اليهود.

#### أولاً: المواقف التركية من القضية الفلسطينية قبل 2002

يمكن القول أن العلاقات التركية اتجاه القضية الفلسطينية قبل وصول حزب العدالة والتنمية للحكم مرت بثلاث فترات:

#### 01-المرحلة الأولى من النكبة سنة 1948 إلى 1967:

حيث اتسمت هذه المرحلة بشيء من التحفظ اتجاه القضية نظرا لطبيعة النظام السياسي التركي القائم على البعد عن العالم الإسلامي العربي إلا أن هناك مواقف تحسب لصالح للقضية الفلسطينية، حيث عارضت تركيا قرار التقسيم 181\* الذي عرض على الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1977 منطلقة في تأييدها على حق الشعوب في تقرير مصيرها.

كما ايدت حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين رقم (3-104) الصادر في 11 جانفي 1948، وتقدمت تركيا بمشروع قرار رقم (5-302) من أجل تأسيس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين

---

\* قرار 181 من الامم المتحدة يتضمن تقسيم فلسطين الي ثلاث مناطق دولة عربية، دولة يهودية، القدس والاماكن المقدسة تحت الوصاية الدولية

الفلسطينيين وحمائهم (UNRWA) الأنروا، وكانت أحد أعضاء اللجنة العشرة الذين تألفت منهم الوكالة في 08 فبراير 1949<sup>1</sup>.

وفي نفس التاريخ أي 1949 وفي شهر مارس بالتحديد اعترفت تركيا بإسرائيل وتم تبادل السفراء بين البلدين في 1952 والسبب في اتخاذ تركيا لهذا الموقف هو:

\*حاجة تركيا إلى الغرب (الولايات المتحدة)، في ظل العداء الأيديولوجي بين العرب والرأسمالية الغربية.

\*تنامي المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي وحاجة الغرب لموقع تركيا الجيوستراتيجي ، خصوصا وأن ستالين ألغى معاهدة الصداقة التركية السوفيتية لعام 1921 والخاصة بتسوية الحدود بين البلدين<sup>2</sup>.

ومن هذه المتغيرات الدولية بدأ التعاون الأمني مع إسرائيل خصوصا وأنها المفتاح نحو الغرب والولايات المتحدة وهذا ما صرح به عدنان مندريس في أوت 1954 أثناء زيارته لواشنطن قائلا: " إن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل بالحياة"<sup>3</sup>، إلا أنه في أعقاب العدوان الثلاثي على مصر اتخذت السياسة الخارجية التركية موقف في القضية الفلسطينية حيث أصدرت الخارجية بيان قالت فيه: "إن الحكومة تدعم حل المسألة الفلسطينية على أساس قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم استدعاء سفيرنا في تل أبيب، وعدم اعادته إلى مقر عمله إلى أن تحل المسألة الفلسطينية بصورة عادلة"<sup>4</sup>، إلا أن علاقات الصداقة استمرت مع إسرائيل مما اعتبر الموقف غير واضح وجلي.

<sup>1</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012، ص17 و18.

<sup>2</sup> جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص53

<sup>3</sup> فيليب، روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، مرجع سبق ذكره، ص95

<sup>4</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره،

والواقع أن في هذه الفترة كانت جوانب تعاون عسكرية قوية بين إسرائيل وتركيا، وهو ما اعتبر تحالف سري كشفت عنه مجلة أكسبون التركية حيث قالت الكاتبة اليهودية أفرا بتجو في كتابها التحالف السري : "رغبة تركيا في الاستفادة من الخبرة العسكرية الإسرائيلية المتطورة، أما إسرائيل فكانت تكسر عزلتها الإقليمية"<sup>1</sup>.

ويمكن القول أن السياسة الخارجية التركية في هذه الفترة تبدو منسجمة نوعا ما مع قراراتها نظرا لأن:

\*السعي الحثيث وراء الغرب ووقوفها مع الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

\*طبيعة النظام العلماني والغرب مما جعلها تبتعد عن العالم الإسلامي والاقتراب من الغرب.

\*الحفاظ على أمنها القومي من خلال المحافظة على الدولة القومية التركية التي كانت وراء ترسيخ مبادئ الأتاتورية القائمة على العلمانية.

\*أولويات السياسة الخارجية في هذه الفترة هو صد الخطر السوفيتي والانغماس في الحلف الأطلسي.

## 02-المرحلة الثانية: من سنة 1967 إلى غاية 1993

إن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية ثم قطاع غزة كان نوع من الانفتاح التركي حول قضايا الشرق الأوسط، بل تجاوزت السياسة الخارجية، المبادئ التقليدية القائمة على الانعزالية، لذا اتجهت مواقفها نحو الوضوح الحذر والمحدود كجزء من سياستها المتبعة نحو محيطها الإقليمي، فجاء موقف تركيا بخفض

<sup>1</sup> نورالدين محمد، تركيا الصيغة والدور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، رياض اليس للكتب والنشر، 2008، ص308

التمثيل الدبلوماسي عام 1980 نتيجة ضم القدس الشرقية إلى القدس الغربية، حيث خرجت مظاهرات شعبية تطالب بقطع العلاقات مع إسرائيل، وأغلقت القنصلية الإسرائيلية بتركيا<sup>1</sup>.

ولعل أبرز المواقف التي اتخذتها تركيا في أعقاب حرب 1967 والتي تمخض عنها احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة) إضافة إلى هضبة الجولان السورية وشبه جزيرة سيناء المصرية قيام وزير الخارجية التركي احسان صبري بإلقاء خطاب في الهيئة العامة للأمم المتحدة قال فيه: "إن الحكومة التركية لا يمكنها قبول اغتصاب الأراضي عن طريق القوة، ومن الضروري أن تصر الأمم المتحدة على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها"<sup>2</sup>.

كما أيدت تركيا قرار الأمم المتحدة رقم 242 الصادر بتاريخ 22 نوفمبر 1967 الذي نص على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها<sup>3</sup> كما نددت تركيا بحرق المسجد الأقصى المبارك في 21 أوت 1969 من طرف إسرائيل وشاركت مع قمة الدول الإسلامية ولكنها عارضت قرار المؤتمر بقطع العلاقات مع إسرائيل في 25 سبتمبر 1969 وأيدت مع الدول العربية قرار الأمم المتحدة رقم 3379 والذي اعتبر الصهيونية شكلا من أشكال العنصرية.

كما قامت في جانفي 1975 بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للفلسطينيين ومما زاد الأهمية والمكانة الدينية والتاريخية لمدينة القدس لدى الأتراك هو قيامهم بتعليق قنصليتهم في القدس في 28 أوت 1980 عقب إقدام إسرائيل على جعل القدس عاصمة لها هذا على المستوى الرسمي

<sup>1</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، مرجع سبق ذكره، ص26

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص27

<sup>3</sup> نص القرار موجود علي الموقع: [www.eljazera.net](http://www.eljazera.net)

أما على المستوى الشعبي فقد قامت مظاهرات ضخمة تزعمها أريكان حينذاك وقدم مشروع قطع العلاقات مع إسرائيل في البرلمان التركي كما ساندت تركيا الانتفاضة الفلسطينية التي اندلعت في 9 ديسمبر 1987. إلا أن التغييرات التي طرأت على المستوى الرسمي الفلسطيني، بقبولهم قرار مجلس الأمن الدولي رقم 241 الصادر في نوفمبر 1988، القائم على مبدأ الأرض مقابل السلام، والاعتراف بإسرائيل رحبت تركيا بالمواقف الإسرائيلية واعترفت بالدولة الفلسطينية المعلنة بالجزائر في نوفمبر 1988. ويمكن القول أن الفترة بين 1990 و1993 كانت فترة تأييد التركي الكامل لإسرائيل بسبب الانقلابات التي حصلت في تركيا وكذا اعتراف منظمة التحرير بإسرائيل وبدء مفاوضات السلام بمديرد.

### 03-المرحلة الثالثة: تبدأ من 1993 إلى 2002

اي بدءا من عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية، حيث ان التوقيع على اتفاقية أوسلو بين الجانبين الاسرائيلي والتركي كان بمثابة خروج السياسة الخارجية التركية من دائرة الحذر والحرص التي كانت تنتهجها من قبل، ومنه فإن مشروع التسوية السلمية أنهى مبدأ التوازن في السياسة الخارجية التركية<sup>1</sup> وأراح صناع القرار التركي من معاناة الحذر والحسابات السياسية في اتخاذ القرارات اللازمة في منطقة الشرق الأوسط، ورفعوا الحرج عليهم ابتداء من هذا التوقيع بكون تركيا الدولة المسلمة الوحيدة المقيمة لعلاقات مع إسرائيل. وعليه شدد رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات أن زيارة الرئيس ديميريل إلى غزة في جويلية 1999 على أهمية الدور التركي في عملية السلام وما يقوم به الرئيس ديميريل شخصيا بدور فعال للحفاظ على المسيرة السلمية<sup>2</sup>، والملاحظ ان عملية التسوية السلمية سهل لتركيا التوقيع على اتفاقية أمنية مع إسرائيل وزيارات دبلوماسية وعسكرية من الجانبين.

<sup>1</sup> الضميري، عماد، تركيا والشرق الاوسط، مركز القدس للدراسات السياسية، www.alqudscenter.org، ص104

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص105

إلا أن اندلاع انتفاضة الأقصى الثانية في 28 سبتمبر 2000 بسبب اقتحام الرئيس اليهودي السابق شارون الحرم القدسي، وقعت على إثرها مواجهات بين المصلين الفلسطينيين وقوات الشرطة الإسرائيلية تعبير عن رفضهم واستنكارهم لهذه الخطوة الإسرائيلية، حيث وصف الرئيس التركي أحمد نجات سيزار الأعمال الإسرائيلية بأنها عنف واستفزاز<sup>1</sup> بل اعتبرت العملية التي قامت بها إسرائيل في مدينة جنين بإبادة جماعية مما أغضب إسرائيل والولايات المتحدة.

ويبدو ان سياسة تركيا الخارجية في هذه الفترة كانت تحكمها عدة عقبات تجاه القضية الفلسطينية جراء سعيها للانضمام للاتحاد الأوربي والصراع الداخلي القائم بين العلمانيين والإسلاميين على رأس العلمانيين المؤسسة العسكرية ضف الى ذلك الأزمة الاقتصادية والفساد المالي الذي أشرنا له في الفصل الأول ما بين 1999 و 2001 وعدم الاستقرار السياسي لكثرة الحكومات المتعاقبة\* في هذه الفترة بين 1993 و 2000.

وعليه فإن الاضطرابات والانقسامات في الشارع التركي أدى إلى اضطرابات في سياسة تركيا اتجاه محيطها الإقليمي والدولي وعجزها عن تحقيق الديمومة والعمل والتخطيط استراتيجي<sup>2</sup>.

### ثانيا: القضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية

قبل أن نبدأ في تحليل أحداث القضية الفلسطينية ومواقف السياسة الخارجية التركية تجاهها منذ صعود حزب العدالة والتنمية يمكن أن نعرض بعض المنطلقات التي جاءت من خلالها الأدوار التي لعبها الحزب اتجاه هذه القضية وذلك من خلال النقاط التالية:

<sup>1</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص35  
\* حكومة تاتسو (1993-1996) - حكومة مسعود يلماظ (1996) - اربكان (1996-1997) - يلماظ (1997-1999) - أجاويد (1999-2000).

<sup>2</sup> اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص69

-شخصية أعضاء حزب العدالة والتنمية الذين تربوا على يد أريكان والذي كان يقول أن فلسطين ليست للفلسطينيين وحدهم ولا للعرب وحدهم، وإنما للمسلمين جميعاً<sup>1</sup>، وهذا ما صرح به وزير خارجية تركيا الأسبق علي بابا جان قائلاً: " نحن لدينا شعور بمسؤولية تاريخية إزاء فلسطين والقضية الفلسطينية.

-انطلاقاً من أن تركيا أصبحت دولة ديمقراطية تؤمن بحقوق الانسان والحريات العامة وتدافع عنها.

-انطلاقاً من أن تركيا عضوا في الأمم المتحدة وتدعو لضرورة تنفيذ قراراتها الدولية.

-التمازج التاريخي بين تركيا وفلسطين من الناحية الشعبية ولهذا قال الرئيس رجب طيب أردوغان: " عندما اتخذ قرار في السياسة الخارجية فإني أصغي كلية للشعب" هذا ما جاء به استطلاع للرأي العام التركي حول موضوع فيما إذا كان من المفترض أن تكون تركيا طرفاً في قضية فلسطين أما لا، كانت الإجابات كالتالي: 71.7 % من الأتراك و74.4% من الكورد و72.3 % من العرب و69.9 % من الشعوب الأخرى كانت نعم<sup>2</sup> وعليه فإن مجمل الشعب التركي بهوياته المختلفة مع القضية الفلسطينية.

-السعي التركي أن تكون دولة إقليمية لها نفوذ في المنطقة الموجودة فيها إقليمياً من خلال السياسة الخارجية الجديدة التي تعتمد على الدبلوماسية الاستباقية في حل مشاكل كل إقليم الشرق الأوسط وهذا ما أكده داود أوغلو في لقاء مع الكاتب محمد نور الدين قائلاً: " إن تركيا ستكون موجودة في لب التطورات في الشرق الأوسط بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية ونظامية"<sup>3</sup>.

وعليه ومن هذه المنطلقات التي تعتمد على الدخول إلى الشرق الأوسط بالقوة الناعمة ولعب دور

إقليمي بدأت حكومة حزب العدالة والتنمية في النشاط والحضور مع القضية الفلسطينية.

<sup>1</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص37

<sup>2</sup> كمال، عثمان، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، مرجع سبق ذكره، ص341

<sup>3</sup> نور الدين محمد، تركيا الصيغة والدور، مرجع سبق ذكره، ص220



## 01-مواقف حزب العدالة والتنمية من مستجدات القضية الفلسطينية:

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم طرأت مستجدات سياسية على القضية الفلسطينية بدأت:

قضية اجتياح مدينة رفح حيث أن قوات الاحتلال الإسرائيلي قامت باجتياح مدينة رفح في 14 ماي 2004 وعزلتها عن باقي قطاع غزة في عملية أطلق عليها اسم قوس قزح أدت إلى وقوع ضحايا وتشريد للفلسطينيين حيث توالى ردود الفعل الدولية والتركية منها خاصة، حيث وصفها رجب طيب أردوغان ولأول مرة بأنها إرهاب قاتل: "إن سياسات إسرائيل إرهاب دولة".<sup>1</sup> وأكمل بقوله "أن إسرائيل دفنت العروض التركية للوساطة بين الفلسطينيين وإسرائيل، كما قام وزير الخارجية آنذاك عبد الله غول بزيارة إلى الفلسطينيين في 4 جانفي 2005 حيث صرح قائلا: "إن سياسة إسرائيل القاسية ضد الفلسطينيين ستضر بعلاقتها مع تركيا الحليف الرئيس لها في الشرق الأوسط منذ سنوات<sup>2</sup>، ولم تكن الأقوال والتصاريح الصحفية هي الوحيدة، بل تعدت إلى رفض أردوغان لزيارة شارون إلى أنقرة، كما رفض زيارة إسرائيل بناء على دعوة موجهة له كما رفعت التمثيل الدبلوماسي لدى السلطة الفلسطينية لتعيين سفير بدلا من قنصل، والشيء الملاحظ أن الموقف التركي كان شديد اللهجة رغم الاتفاق الاستراتيجي بينها وبين إسرائيل.

## 02-الموقف التركي من حركة حماس:

يبرز الموقف التركي من حركة حماس من خلال الانتخابات الفلسطينية التي جرت في 25 جانفي 2006 والتي بينت عن فوز هذه الأخيرة، فكان الموقف التركي معاكس للقوى الدولية والإقليمية كالولايات المتحدة وإسرائيل حيث نادى تركيا بضرورة احترام قرار الشعب والقبول بحركة حماس لتشكيل الحكومة، وفي اليوم الثاني من اعلان الفوز أي في يوم 27 جانفي 2006 أعلن رئيس الوزراء التركي رجب طيب

<sup>1</sup> جريدة الشرق الأوسط، 2004/5/21، على الرابط <http://www.aawsat.com>

<sup>2</sup> التصريح موجود على موقع الجزيرة 20 /05/2009، على الرابط: <http://www.aljazeera.net>

أردوغان في لقاءه مع الرئيس الباكستاني عن تقديم مبادرة مشتركة من أجل التوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين وهذا بمشاركة منظمة المؤتمر الإسلامي، منتقدا في نفس الوقت سياسة التجويع التي قامت بها إسرائيل من خلال اعلان الحصار الاقتصادي وفرض العقوبات وصرح قائلاً: "إن هذا سيخلق ديمقراطية مقيدة ويعكس عدم احترام الشعب الفلسطيني".<sup>1</sup>

مقارنة بين التصريحات والممارسات على ارض الواقع نجد نوع من التضارب، فنجد مثلاً أن زيارة خالد مشعل إلى أنقرة في 16 فيفري 2006 لم تكن في المستوى المطلوب والمتساوي مع التصريحات التركية حيث أنه استقبل من طرف وزير الخارجية غول في مقر الحزب، ولم يحضر رئيس الوزراء ولا وزير خارجيته، وهذا مؤشر علي ان مواقفها تعرضت لضغوط القوي الدولية الي جانب الضغوط الداخلية ممثلة في المعارضة التركية بقيادة الحزب الجمهوري، والإعلام المعارض مما حتم علي القيادة التركية التصريح علي لسان اردوغان قائلاً "على حماس ان تعترف بإسرائيل و قيامنا بأي دور يقوم على هذا الأساس".<sup>2</sup>

### 03-الدور التركي في قضية الجندي المختطف من قبل حماس:

ونظرا لاكتساب تركيا عامل الوسيط بين الطرفين قامت بعدة تحركات دبلوماسية، وقبول هذا التحرك بالترحاب من الجانبين، احد قيادي حماس المشير المصري قائلاً "ان هذا الاهتمام من القيادة التركية تجاه القضية الفلسطينية يعطي تفاؤلاً بالخير"<sup>3</sup> وجاء هذا التصريح لتقنين الموقف المصري الذي نفي وساطة تركيا في القضية، وما يؤكد وساطة تركيا في القضية هو استعداد تركيا لقبول الاسرى الفلسطينيين للإقامة على

<sup>1</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص37

<sup>2</sup> نور الدين محمد، تركيا الصيغة والدور، مرجع سبق ذكره، ص310

<sup>3</sup> جريدة القدس، 2009/2/12، على الرابط/ <http://www.alquds.co.uk>

أراضيها في صفقة مبادلة الجندي بالأسرى، وبالفعل تم ذلك حيث استقبلت إحدى عشرة أسيرة فلسطينية وكان ذلك في 18 أكتوبر من عام 2011<sup>1</sup>.

#### 04- الدور التركي في المصالحة الفلسطينية:

بعد الانقلاب على حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية، قامت هذه الأخيرة بالسيطرة على قطاع غزة في جوان 2007 وبدا الصراع الداخلي بين فتح وحماس، هنا بدأت الآلة الدبلوماسية التركية للتحرك وأعرب اردوغان عن استعداد بلاده للتوسط والمصالحة مصرحا "نحن في تركيا مستعدون للتحرك من أجل راب الصدع وإعادة الوحدة الى صفوفكم"<sup>2</sup>، وصرح على جانب زيارته لسوريا في ندوة صحفية مع الرئيس السوري قائلاً "ان اصلاح الخلاف بين حماس وفتح امر واجب"<sup>3</sup>، غير ان هذا الدور اصطدم بالدور المركزي لمصر، وتعتبر هذه المساعي والتحركات الدبلوماسية التركية عن درجة الانغماس الاقليمي للسياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط.

#### 5- تركيا والعدوان على غزة:

لعبت تركيا دورا بارزا في العدوان الاسرائيلي على غزة بين فترة 2008 /12/27 و 2009/01/18 بحكم المكانة الاقليمية التي وطقتها تركيا في المنطقة، حيث كانت حلقة وصل بين اطراف النزاع بين حماس واسرائيل والغرب ودول الممانعة العربية، كما لعبت دور موصل للانشغالات الفلسطينية في مجلس الامن بحكم عضويتها في مجلس الامن.

غير ان التوسط في الطرح كان السمة الغالبة على الموقف التركي فمن جهة تحمل اسرائيل مسؤولية الاعتداء، وتلوم على حماس إطلاق الصواريخ، دليل على نظرة صناعات القرار الخارجي للمعطيات الداخلية

<sup>1</sup> وكالة معا الاخبارية، على الرابط: <http://www.maannews.net>

<sup>2</sup> محسن، صالح، تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات، 2011، ص42

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص.43

والخارجية لاستخراج القرار، وهذا ما نلتمسه كذلك من خلال اعلان موقفها بشأن عملية السلام وذلك بإيقاف المحادثات السورية الإسرائيلية وصرح اردوغان من دمشق في 2008/2/30 قائلا "ان العدوان الاسرائيلي على غزة NSF كل الجهود المبذولة من اجل تحقيق السلام في المنطقة"<sup>1</sup>.

ومما زاد من صدي وشعبية رئيس الوزراء التركي عند الرأي العام العربي والأوساط الشعبية التركية ما وقع فيما يسمي بحادثة منتدى دافوس economic forum from davos world في يوم 2009/01/29 حيث احتج على الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريز بقوله "انا اشعر بالذنب عندما يقتل الاطفال ورئيس وزراءكم يشعر بالرضا عندما تقتل الدبابات الاطفال. اشعر بالذنب عندما يصفق الناس لما تقوله لان عددا كثيرا من الناس قُتلوا.."<sup>2</sup>.

كما زاد التأييد الشعبي في حادثة اسطول الحرية او السفينة مرمرة كما رأينا سابقا حيث شددت تركيا لهجة تصريحاتها على لسان رئيس وزراءها اردوغان قائلا "مللنا كذبكم وأنصحكم ان لا تختبروا صبر تركيا فكما ان صداقتنا قوية، فان عداوتنا قوية"<sup>3</sup>، اما في وسط الرأي العام الشعبي وفي استطلاع للرأي العام اجراه معهد merropall بأنقرة حول كفاية الرد الرسمي على التطاول الإسرائيلي ام لا، وجدوا ان 35.2% من المشاركين قالوا كان كافيا، و60.5% قالوا لم يكن كافيا، و6% لم يردوا، مما دل على ان الشعب التركي كان يريد رد اعتبار اكبر منهم من اقتراح الاعتداء بالمثل<sup>4</sup>، ومن خلال هذا الضغط الشعبي قامت محكمة اسطنبول في 2011/11/16 بمحاكمة جنرالات اسرائيل غيابيا<sup>5</sup>، الى جانب هذا تركيا قيادة وشعبا على تقديم المساعدات لفلسطين.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص45

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص47

<sup>3</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص73

<sup>4</sup> مجلة المجتمع، عدد906، تاريخ 2010/06/12

<sup>5</sup> محمد، نور الدين، تركيا والقضية الفلسطينية، على الرابط: <http://www.alzaytouna.net>، ص3

06-المساعدات المادية والمالية التركية للقضية الفلسطينية:

في الحقيقة ان المساعدات الرسمية بدأت منذ 2 ماي 2005 عندما وظف مكتب وكالة التنمية والتعاون التركي (tika) أحد موظفيه في فلسطين ونلاحظ من الجدول حجم المساعدات المقدمة.

جدول رقم: 21 حجم المساعدات التي صرفت والتزمت بها تركيا في الفترة مابين 2008-2010<sup>1</sup>.

السنوات	2008	2009	2010	المجموع الكلي \$
حجم الصرف الفعلي للمؤسسات الحكومية	20,159,609	60,742,701	4,223,235	85,125,545.00
حجم الصرف الفعلي للمؤسسات غير الحكومية	3,308,057	16,486,851	971,463	20,766,371.00
مجموع الصرف الفعلي الكلي	23,467,666	77,229,552	5,194,698	105,891,916.00
حجم الالتزام			17,107,917	17,107,917
				المجموع الكلي 122,999,833.00

المساعدات التنموية، المصدر: بيانات وكالة TIKa الرسمية التي قدمت لفلسطين.

<sup>1</sup> سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مرجع سبق ذكره، ص90

من الملاحظ ان حجم المساعدات زاد مع زيادة الحصار والاعتداء على غزة، وتبين مدى التزام

تركيا مع دورها السياسي وكانت ترسل المساعدات عن طريق:

\*الوكالة التركية للتعاون والتنمية الدولية تابعة لوزارة الخارجية

\*افتتاح مكتب تجاري تركي في رام الله

\*افتتاح فروع جمعيات انسانية اهلية تركية في فلسطين مثل المؤسسة التركية للمساعدات الانسانية(IHH)

\*افتتاح فرح لجمعية يد المساعدة التركية ياردم (YARDHMELE) متواجدة في قطاع غزة

من الملاحظ ان هناك شعور رسمي وشعبي بالمسؤولية الدولية اتجاه القضية.

**المبحث الثالث: تحديات السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الدولية الراهنة**

**المطلب الأول: تركيا والثورات العربية**

ان ما حملته مداخل سنة 2011 من متغيرات وأحداث دولية خاصة على المستوى العربي وما ترتب

عليها من اثار على المستوي الداخلي والإقليمي والدولي، لذا فمختلف الفواعل على الساحة الدولية تأثروا

بهذه التحولات، خاصة الدول فكان للمشاركة السياسية لتركيا كأحد هاته الدول دور في ضوء هذه التقلبات

الحاصلة في المنطقة العربية، خاصة لما رأيناه من توجهات جديدة لصناع قرار السياسة الخارجية التركية.

لقد خلفت هذه الثورات العديد من التحديات الأمنية لتركيا شبيهة بالاضطرابات الامنية التي شهدتها

المنطقة اثناء حرب الخليج كما رأيناه سابقا، غير ان المستجد في هذه الاضطرابات هو التحرك التركي في

زمن الثورات الذي اثار العديد من التساؤلات حول عودة العثمانية الجديدة إلى المنطقة.

والترويج للنموذج التركي، ونستشف هذا في تصريحات القيادات التركية بأن "سياسة تصفير المشاكل تبقى متناغمة مع الربيع العربي لأنها ستشارك المحتجين قيمهم وأمانهم"<sup>1</sup>. ولعل هذا التحرك التركي جاء نتيجة حالة النزاع في المنطقة العربية بعد انهيار النظام الإقليمي العربي والتفكك الفردي الذي اعتري الوضع العربي.

وأبرز سمات المواقف التركية من الربيع العربي نلخصها في النقاط التالية:

1- التمركز وذلك في التواجد في قلب الأحداث والتفاعل مع تطوراتها بغية تعظيم الحضور في المنطقة العربية من خلال انموذجها في التحول الديمقراطي.

2- الاعتدال واطهار تركيا كقوة اقليمية معتدلة وذلك لنيل القبول مع جميع القوى الإقليمية.

3- المبادرة ومن خلال التوظيف السياسي للثورات العربية.

4- التمدد ومن خلال الترويج للنموذج التركي عن طريق دعم وتوثيق العلاقات مع القوى الصاعدة في الثورات<sup>2</sup>.

إن هذه السمات في المواقف التركية جاءت لتحقيق أهداف من بينها:

\* خدمة المصالح التركية من خلال الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي أوجدتها في الدول العربية.

\* تعزيز المصالح الأمنية لتركيا من خلال بناء تحالفات استراتيجية جديدة مع الأنظمة الجديدة التي ستظهر في المنطقة العربية.

<sup>1</sup> التميمي، خالد سعيد، التحرك التركي في زمن "الربيع العربي": الدوافع والدلالات، على الرابط: [www.shebacss.com](http://www.shebacss.com)

<sup>2</sup> احمد سليم، حسين زعرب، التغييرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها علي توازن القوى في لشرق الاوسط(2012/2003)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2013، ص120

\*السعي لخلق بديل اقليمي جديد يعوضها عن سياسة الانضمام الى الاتحاد الاوربي.

أولاً: تطورات المواقف التركية من الثورات العربية:

إلا أن بعض المحللين الأتراك رؤوا أن المواقف التركية مرت على أربع مراحل مختلفة وفق ما يلي:

**01-مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب:**

وكان الموقف التركي يركز على:

-الترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي

-التريث والحذر في اعطاء موقف سياسي صريح لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة في المنطقة كانت معرضة للخطر.

-التردد في قبول الضغوط الدولية على تغيير النظام.

**02-مرحلة المشاركة المترددة:**

-المشاركة المترددة في التدخل الدولي خاصة في ليبيا وسط خوف من خسارة دول الربيع العربي.

-اتباع سياسة استباقية في بعض دول الربيع العربي مثل سوريا.

-موازنة وانتباه تركي بين الربيع العربي والشأن الداخلي حيث الانتخابات التشريعية التركية 2014

**03-السياسة الاستباقية الأحادية:**

-زاد نشاط حزب العدالة والتنمية بإظهار الثقة والنشاط الكثيف بعد الانتخابات.

-حاولت تركيا كسب الصدارة في الربيع العربي بتوجيه الانتقاد لإسرائيل لاسيما خاصة وان تقرير الأمم

المتحدة حول أزمة القافلة التركية جاء في صالح إسرائيل مما افاض حفيظة تركيا حول المنشور.

-مواصلة مناصرة القضية الفلسطينية للحفاظ على التأييد الشعبي العربي



#### 04-مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر:

-التعامل الحذر في بعض من دول الربيع العربي كسوريا لعدم وضوح الرؤية.

-توافق التحرك التركي مع ما اتخذته الاتحاد الأوربي من عقوبات على النظام السوري وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران<sup>1</sup>.

يظهر من هاته المواقف للسياسة الخارجية التركية انها لم تكن حاسمة في بدايتها، بل نابعة من المحافظة على المصالح التركية في المنطقة، خاصة التحديات الامنية التي ستشهدها تركيا في حالة نشوب فوضي في الجوار الجغرافي (سوريا)، وهذا في ظل تجربة العراق وما أفرزته من حالة عدم الاستقرار إلى حد الآن وعليه فإن المقاربة الأمنية كان لها حيز في اتخاذ المواقف التركية.

#### ثانيا-تأثير الثورات العربية على تركيا:

يمكن القول ان موقف تركيا من هذه الثورات كانت وراءه ابعاد يبني عليها صانع القرار السياسة الخارجية التركية موافقه، ويمكن ان نبرز بعدين كانا يتحكمان في موقف تركيا من هذه الثورات، ألا وهما البعد الامني باعتبار ان الثورات كانت جواريه (سوريا)، وبعد اقتصادي لشبكة التبادلات التجارية التي رسمتها القيادات التركية.

#### 01-الابعاد الأمنية:

تتعلق المواقف التركية في هذا الجانب من قناعة مفادها أن استمرار حالة الاحتجاجات ستؤثر على الاستثمارات السياسية والاقتصادية لتركيا في المنطقة العربية كما أنه سيزيد من النفوذ الإيراني خصوصا في ظل تنامي المد الشيعي في هذه الثورات خاصة اليمن والبحرين' كما أن استمرار التوترات سيؤجج ويزيد من الدور الكردي ويفتح جهات جديدة على الحدود التركية السورية التي تمتد إلى 877 كم<sup>2</sup> وخصوصا أن

<sup>1</sup> أبوريد، هاجر، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، على الرابط: <http://www.baghdadcenter.net/details>

<sup>2</sup> عبد الفادر خليل، محمد، التداعيات الامنية للثورات العربية على تركيا، على الرابط: <http://www.ahram.org.eg>

كردستان العراق مازالت تلقى بظلالها على المنطقة، ضف إلى ذلك زيادة عدد اللاجئين إلى الحدود التركية مما يشكل عبئا اقتصاديا وكذا أمنيا للحدود التركية.

## 02-الابعاد الاقتصادية:

إن المواقف والتحركات التركية في المنطقة العربية لها دلالات اقتصادية باعتبار أن الاستثمار التركي في المنطقة العربية زاد الى حد كبير بوصول القيادة التركية الجديدة كما رأيناه سابقا، وعليه فأى اضطراب وتوتر في علاقاتها مع الدول العربية سيضر بالمصالح الاقتصادية لتركيا، حيث نجد أن اتفاقيات التجارة الحرة التي ابرمتها مع عديد من الدول العربية التي ذكرناها في بداية الفصل خاصة مصر وليبيا وكذلك إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا هاته الاتفاقيات علقّت بسبب المواقف التركية من الثورة السورية وبما أن العلاقة التجارية بين تركيا والدول العربية هي علاقة متعدية، فالخوف التركي من التوترات الداخلية العربية نابع من ارتفاع اسعار النفط الذي اثر على معدلات الميزان التجاري مما سبب العجز باعتبار أن 90% من حاجيات تركيا من النفط هي من الخارج، وهذا ما اكدته الاحصائيات، وكشفت المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية، عن تضاعف حجم العجز في ميزان التجارة الخارجية من 5.5 مليارا دولار في أفريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في 2012<sup>1</sup>.

كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول الربيع العربي في تراجع صادرات تركيا اليها بنسبة 13% ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 6.48% من اجمالي صادرات الخارجية التركية في 2010 تراجعت هذه النسبة إلى 4.74% نتيجة تداعيات الربيع العربي حيث كانت صادرات تركيا خلال 2011 إلى هذه الدول الخمس 7 مليارات و 272.5 مليون ليصبح الى 6 مليارات و 323 مليون دولار خلال بدايات التوترات الداخلية.

<sup>1</sup> عبد الفادر خليل، محمد، الابعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه الثورات العربية، علي الرابط: <http://www.rcssmideast.org>

وعلى ضوء هذه التراجع جاءت التحركات التركية حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارات رسمية إلى دول الربيع العربي في سبتمبر 2011 ومعه وفود وزارية وبرفقة 280 من رجال الأعمال لتؤكد هذه الزيارات الأهمية الاقتصادية لهاته الدول، فالشركات التركية الموجودة في الدول العربية جاءت لتعزز مكانتها من خلال المشاركة في قطاع التشييد والبناء لهذه الدول، وهذا ما خلق عمالة كبيرة في هذه الدول، فنجد مصر مثلاً قرابة 50 ألف مصري يعملون لدى الشركات التركية في مصر<sup>1</sup>.

وعلى هامش هذه الزيارات أبرم رجال الأعمال الأتراك برفقة رئيس الوزراء التركي عدة اتفاقيات تجارية مع مصر قدرت بـ: 850 مليون دولار وازداد اقبال رجال الأعمال الأتراك مع بدايات سقوط الأنظمة خصوصاً مصر وتونس باعتبارهما شهدوا استقرار نسبي، حيث نجد ان نسبة الصادرات في مصر سنة 2011 ارتفعت بنسبة 23% وفي تونس بنسبة 12.3% مقارنة سنة 2010.

بينما تراجع الصادرات التركية الى ليبيا بنسبة 63% ، والى اليمن بنسبة 15% والى سوريا بنسبة 14% مقارنة بسنة 2010، ومما يدل على أن الحكومة التركية سعت إلى توطيد علاقاتها مع الأنظمة العربية الجديدة سنة 2012 من خلال مسانقتها الصريحة للثورات العربية، والدليل هو زيادة الصادرات في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012، فأشارت الاحصائيات ان الصادرات التركية لهذه الدول بلغت نسبة 84% لترتفع من 899 مليون دولار الى 1.6 مليار دولار مقارنة بالربيعين الأوليين من عام 2011 و2012 فنجد ان قيمة الصادرات التركية ارتفعت الى ليبيا من 264 إلى 526 مليون دولار، وتونس من 139 إلى 208 مليون دولار، وفي مصر من 496 الى 917 مليون دولار<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع 10.

<sup>2</sup> نفس المرجع 13.

من خلال هذه الأرقام الاقتصادية نجد أن التباين في الموقف التركي الذي ذكرناه سابقا له ما يبرره من الحذر في البداية إلى المساندة المطلقة في التغيير مع اختلاف المواقف من دولة إلى أخرى فكيف كانت هذه الآراء في كل دولة من دول الربيع العربي؟.

ثالثا- طبيعة الموقف التركي اتجاه الثورة التونسية، المصرية، والليبية واليمنية:

#### 01- الموقف التركي اتجاه الثورة التونسية:

علينا القول أن الموقف التركي من الثورة التونسية متباينا، فنجد الرئيس الوزراء التركي معجب بها، ففي حوار لصحيفة الشرق التونسية نُشر في 8 ماي 2011 قائلا "لا شك أن الاحداث التي شهدتها تونس قد مثلت مصدر الهام للحركات الشعبية الأخرى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لقد فتح الشعب التونسي أبواب التغيير والتحول في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتقديرنا للتونسيين عميق ونحاول أن نقدم دعما لتونس ومساندتها لها في مجالات عدة لاسيما التشريع والتطبيق وذلك عبر الاتصالات بين البرلمانيين ومن ناحية أخرى نولي أهمية كبيرة لتطوير علاقتنا الاقتصادية مع تونس خصوصا لرفع مستوى التعاون في مجال السياحة"<sup>1</sup>.

هذا التصريح يؤكد على أن تركيا تبرز نموذجها الديمقراطي من خلال تصديره بالدعم في مجال التشريع والتطبيق وكذا آلية رفع الخبرة البرلمانية لتونس بواسطة الاتصالات البرلمانية كما ذكر أردوغان، كما يحرص هذا الأخير على المصالح الاقتصادية التركية بزيادة ورفع الخبرات السياحية بين البلدين، كما أكد أردوغان في تصريحاته على ضرورة نجاح الفترة الانتقالية لأهميتها في عملية التحول الديمقراطي حيث صرح "أعتقد أن نجاح الفترة الانتقالية في تونس سيمثل مؤشرا مهما لتحقيق الديمقراطية التعددية، و تركيا جاهزة لتقديم مسانبتها لتونس حتى تنهي فترة الانتقال الديمقراطي بسرعة وذلك في اطار الاحترام والنظام"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> السرجاني، راغب، قصة اردوغان، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، أفلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2010، ص153

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص154

## 02-الموقف التركي من الثورة المصرية:

شهد العلاقات المصرية التركية منذ قيام القومية التركية تقلبات عدة خاصة بوجود مؤثرات اقليمية ودولية اثرت في علاقاتهما، فالمؤثرات الاقليمية تمثلت في (اسرائيل)، وفيما يتعلق بالمؤثرات الدولية فان الولايات المتحدة الامريكية اتخذت تركيا حليفا وهيأت لها الفرصة للانضمام الى عدد من الاحلاف والمنظمات، تلك الاحلاف التي لاقت رفضاً شديداً من قبل مصر<sup>1</sup>.

لقد راهنت تركيا موقفها مباشرة مع قيام الثورة وذلك بالانصياح وراء مطالب القوي السياسية المصرية الثائرة في 25 جانفي ومطالبة الرئيس مبارك بالتحني عن السلطة، فأيدت حكومة العدالة والتنمية القوي المناصرة للتحوّل الديمقراطي، وطالب رجب طيب اردوغان بصراحة الرئيس مبارك بأن يرحل عن السلطة تلبيةً للمطالب الشعبية، وخلال زيارة اردوغان للقاهرة بعد الثورة عبّر عن دعمه لعملية التحوّل الديمقراطي والإصلاح السياسي مشيراً إلى أهمية التجربة التركية في قيام نظام سياسي علماني<sup>2</sup>.

وعلى هذا الأساس كانت مصر محطة رئيسية لزيارات المسؤولين الاتراك، حرصت تركيا من خلال هذه الزيارات على تأكيد الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر، وأعلن وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو في مقابلة مع صحيفة نيويورك تايمز أبريل 2011 ان بلاده ستتحالف مع " مصر الجديدة " لتأسيس محور ديمقراطي جديد في الشرق الاوسط بين الدولتين الاكبر في المنطقة<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خليل ابراهيم، نبراس، سياسة تركيا الخارجية اتجاه مصر 1960/1971، مجلة كلية الآداب، على الرابط: <http://www.iasj.net/>

<sup>2</sup> ضياء أونيس، ترجمة: هاجر أبوزيد، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، على الرابط:

<http://www.baghdadcenter.net>

<sup>3</sup> محمود اميت، نظير، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مرجع سبق ذكره.ص.20.

### 03- الثورة الليبية:

إن بدايات التفكير التركي في ليبيا كان من مدخل المياه عندما فكرت في بيع المياه إلى تركيا من خلال مشروع سد منافعات\* وبني السد في 15 أوت 1987<sup>1</sup> كمحاولة لربط ليبيا بتركيا عن طريق المياه. والجدير بالذكر أن الموقف التركي في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية لم يصدر أي موقف رسمي يحدد خياراتها اتجاه طرف ضد آخر، ولقد انتهجت في هذا الصدد مبدأ «عدم انتاج ردة فعل»<sup>2</sup>. إلا أن المفارقة في الثورة الليبية بالنسبة للموقف التركي هو خروجها عن دائرة حلف الناتو منذ احتلال العراق في 2003 حيث وقفت تركيا ضد التوجه الغربي لتوجيه ضربة عسكرية ضد قوات القذافي، ولعل هذا نابع من موقف معمر القذافي مع تركيا في تدخل هذه الأخيرة عسكريا في قبرص عام 1974 هذا من جانب، ومن جانب آخر رأت تركيا أن التدخل في ليبيا هو استعادة فرنسا نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة لذا جاء السعي الحثيث من بداية الأزمة الليبية لحل المشكلة حيث صرح في هذا الإطار أردوغان قائلا «حاولنا مع القذافي البحث عن مخرج للأزمة لكنه تجاهل مطالبنا<sup>3</sup> ويبرر هذا التصريح الفشل التركي في مبادرته لإقناع القذافي بالتحي.

إن الاختلاف في الموقف بين الطرف الغربي الأوربي بزعامة فرنسا وبريطانيا ضد تركيا في رفض هذه الأخيرة السياسة الغربية بفرض منطقة حصر جوي على ليبيا عائد كما سبقنا للتوجه التركي نحو ليبيا على المستوى العلاقات الاقتصادية، لما وصل اليه مستوى التبادل ففي 2010 بلغ 9.8 مليار دولار.

أما على مستوى السياسي فقد قامت حكومة حزب العدالة والتنمية على تحسين وتوطيد علاقاتها مع دول شمال إفريقيا في تنافسها مع دول غربية ولعل هذا ما استقيناه من تصريح داوود اوغلو عندما

\* تقع منافعات في مدينة انطاليا فيه نهر منافعات الذي يقع غرب المنحدرات التركية لجبال طوروس وتجري مياهه لمسافة تصل الي 90 كلم

<sup>1</sup> دنون العباسي، ريان، المقترح التركي لتزويد ليبيا بمياه منافعات، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004، ص7

<sup>2</sup> المركز العربي للسياسات ودراسة الابحاث، موقف تركيا من الثورة الليبية، الدوحة، 2011، على الرابط: <http://www.dohainstitute.org/>

<sup>3</sup> السرجاني، راغب، قصة اردوغان، مرجع سبق ذكره، ص159

قال « نحن العثمانيون الجدد » في إشارة إلى عودة تركيا إلى لعب دور فعال في شمال إفريقيا ضد الوصاية الفرنسية وتابع قائلا « لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأنه كلما رفع ساركوزي رأسه في شمال إفريقيا وجد سفارة تركيا عليها العلم التركي»<sup>1</sup>.

مع مرور الوقت بدأت السياسة الخارجية التركية ترسي موقفها مع اختيارات الشعب الليبي وتنسيق الجهود الدولية مع المجتمع الدولي بداية بمحاصرة نظام القذافي وإضعافه حيث قام الرئيس التركي عبد الله غول في أوائل جويلية 2011 التوقيع على قرار يقضي بتجميد كافة أرصدة القذافي وعائلته في البنوك التركية.

يمكن القول ان الواقعية البراغماتية للسياسة الخارجية التركية القائمة على مبدأ الموازنة بين حسابات الربح والخسارة كان له أثره في موقف أنقرة من الثورة الليبية<sup>2</sup>.

#### 04- الثورة اليمنية:

كان الموقف التركي من جميع الثورات مؤيدا لتطلعات الشعب والرضوخ لمطالبه، حيث بدأت القيادة التركية في ابداء موقفها من الثورة اليمنية على لسان قيادتها، فطلب أردوغان من علي عبد الله صالح التنحي على الحكم فورا كما طالبه بالرضوخ والتوقيع على المبادرة الخليجية المقترحة حيث نجد هنا الموقف في بيان وزارة الخارجية التركية الذي جاء فيه « إن الأزمة السياسية التي تواجهها اليمن تؤثر على جميع الأوضاع اليمنية، خاصة الأوضاع الاقتصادية التي تعتبر في الوقت الحالي غير قادرة على تسديد حاجيات الشعب اليمني، كما تؤثر على الأوضاع المعيشية والأمنية للشعب اليمني بشكل كبير ولقد شعرنا بالأسى الشديد حين علمنا أن مبادرة التعاون الخليجي والتي تفهمت خطر هذه الأزمة على اليمن ودول الجوار

<sup>1</sup> موقف تركيا من الثورة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص4

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص5

قوبلت بالرفض من قبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح برفضه التوقيع على المبادرة وفي حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن في اليمن دون الوصول إلى حل مريح فإن الأمر سيزداد سوءاً<sup>1</sup>.

ونرى في هذا التصريح تركيز تركيا على الجانب الأمني الذي سيحقق الاستقرار الاقتصادي، وكذا مساندة لدول الخليج في مبادراتها للمصالح الموجودة بينها وبين دول الخليج ومع مرور الوقت طورت تركيا موقفها وهذا بتتحية واستقالة الرئيس اليمني عن الحكم.

ومجمل الموقف ان القيادات والنخب التركية، لم يكن لها النشاط السياسي في الثورة اليمنية مقارنة بالثورات الأخرى، وهذا لقلّة المصالح التركية في اليمن، ولعلّ تصريح وزير الخارجية التركية نري فيه قلة الحماسية حيث قال "ان الهدف الرئيسي هو الحفاظ على وحدة اليمن وتجنب نشوء حرب طائفية"<sup>2</sup>، كما ان الموقف فيه تجنب للتصادم مع دول الخليج والنفوذ الإيراني في اليمن.

### المطلب الثاني: تركيا والأزمة السورية

لقد رأينا سابقا كيف أن تركيا بوصول حزب العدالة والتنمية عملت في إطار سياستها الخارجية على تحيين مشاكلها الجوارية من خلال سياسة صفر مشاكل لذا أقامت حكومة حزب العدالة والتنمية على توطيد علاقاتها مع النظام السوري وبشار الأسد، كما أسلفنا الذكر وصلت حتى الزيارات الشخصية في إطار سياسة الحفاظ على المصالح الاقتصادية وزيادتها.

لكن مع المتغيرات التي طرأت في الساحة العربية من خلال الثورات التي رأيناها سابقا في ليبيا ومصر واليمن وتونس انتقلت إلى منطقة الشام والشرق الأوسط هي سوريا مما عجل ببدء صفحة جديدة في

<sup>1</sup> البيان موجود على الرابط: <http://www.trt.net.tr>

<sup>2</sup> محمود اميت، نظير، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية، 2011، على الرابط:

<http://www.lawjur.uodiyala.edu>



المواقف التركية اتجاه النظام السوري، فعملت على موازنة موقفها مع رصيدها السابق مع الرئيس بشار الأسد.

فالوهلة الأولى من الاحتجاجات الشعبية داخل سوريا عملت القيادات التركية على إقناعه بالاستجابة لمطالب شعبه المشروعة، وكان الموقف يسير ببطء ثم تحول إلى شكل تصاعدي بالضغط على الأسد حيث في تصريح أولي لأردوغان بين شكل التعامل الأولي لتركيا في القضية السورية قائلاً « تركيا مهتمة بما يحصل في سوريا ولا يمكننا أن نبقي صامتين حيال ما يجري نحن نشاطر حدود بطول 100 كم مع تلك البلاد ولدينا علاقة قرابة مع السوريين»<sup>1</sup>.

ولعل هذا التعامل الأولي لتركيا في القضية السورية جعل من البعض يعتقد أنها تتعامل بازدواجية في المواقف ذلك أنها مع اختيارات الشعب الديمقراطية في الثورات الأولى، أما مع سوريا فهناك تراث لأنها كانت تعتقد أنها ستقنع الرئيس الأسد بخياراتها السياسية حتى تتجنب المنطقة الفوضى ولا تكون هناك خسائر كبيرة وفقاً لهذا الإطار بدأت الأزمة السورية تطفئ بظلالها على تركيا.

### أولاً: مراحل تعامل تركيا مع الأزمة السورية

يمكن تقسيم الوقف التركي من الأزمة السورية إلى ثلاثة مراحل<sup>2</sup>:

#### 01-مرحلة النصح والرشاد:

يمكن القول أن هذه المرحلة تبدأ من تاريخ بداية الاحتجاجات الشعبية في سوريا في منتصف مارس 2001 وحتى منتصف أبريل حاولت تركيا في هذه المرحلة دفع النظام السوري وقياداته إلى الانفتاح وإجراء

<sup>1</sup> السرجاني، راغب، قصة اردوغان، مرجع سبق ذكره، ص161

<sup>2</sup> باكير، علي حسين، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، جوان2011، ص07، على الرابط: www.dohainstitute.org

إصلاحات اللازمة لتجاوز المحنة الداخلية حيث أبدت الحكومة التركية عن استعدادها لتوفير كل الالتزامات والسبل اللازمة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة.

إن الامتداد الجيوسياسي بين سوريا وتركيا جعل هذه الأخيرة أول المبادرين بإرسال وزير الخارجية التركي أحمد داوود أعلو إلى زيارة سوريا معرباً عن استعداد بلاده للمساعدة في عملية الإصلاح في سوريا<sup>1</sup> وقدمت بياناً في هذه المرحلة من وزارة الخارجية والذي صدر في 25/03/2011 حيث شدد هذا البيان على العلاقات الراسخة التي ترتبط بين تركيا وسوريا الأمر الذي دفع بأنقرة إلى أن تولي أهمية قصوى لاستقرار سوريا الشقيقة والصديقة واستعادة الأمن والاستقرار السوري<sup>2</sup> وأبرز ما جاء في هذا التعليق يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

-تتبع تركيا للأحداث بكل أهمية وعن كثب.

-اعراب الحكومة التركية عن أسفها لوقوع ضحايا وتعزي أهاليهم وتتمنى الشفاء للجرحى.

-تؤيد قرار بشار الأسد محاسبة الفاعلين والوصول إليهم وتقديمهم إلى العدالة.

-تتمنى تركيا من السلطات السورية تطبيق الإصلاحات والاستجابة للمطالب المشروعة من الشعب السوري.

-تأييد الإصلاحات المعلن عنها وتقديم المساعدات في أي أمر إن طلب منها ذلك.

إن هذه النقاط كانت تعبر عن النصائح التركية لسوريا وهذا ما أعلن عنه في الخطابات واللقاءات

الرسمية وفي اتصال هاتفي بين أردوغان وبشار الأسد في بداية الأزمة يومي 25 و 27 مارس عبر فيه

<sup>1</sup> واكيم، جمال، صراع القوي الكبرى على سوريا الابعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012، ص206

<sup>2</sup> باكير، علي حسين، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الأتية والانعكاسات المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص8

أردوغان عن دعم بلاده لعملية الإصلاحات المعلن عنها والإسراع في تطبيقها على أرض الواقع بمخاطبة شعبه مباشرة، وفي هذا نصائح الحكومة التركية للسلطة السورية بأنها:

(1) قدرة على الخروج من الأزمة من خلال إصلاحات حقيقه على أرض الواقع.

(2) تقادي السيناريو الليبي الذي تدخل فيه المجتمع الدولي وحسم فيه الخيار بالتدخل في ليبيا.

رغم هذا النشاط التركي المباشر مع السلطات السورية إلا أن القلق التركي مازال قائماً جراء تخوفها

من بشار الأسد من عدم الاتجاه قدماً نحو هذه الإصلاحات فأرسلت وزير خارجيتها ثانياً في 2011/04/6

حمل منها رسالة إلى الأسد تتضمن أربع نصائح:

-عدم التأخير في الإصلاحات والانفتاح عن المعارضة مما يؤمن الاستقرار السياسي في سورية.

-ضرورة الانفتاح على العامة وشرح البعد الإيجابي للعلاقة مع السنة.

-تأكيد استعداد تركيا لتأمين الدعم اللازم لكل ما تطلبه العملية الإصلاحية.

-النظر إلى ما يجري من دول في المنطقة إشارة إلى سيناريو الليبي<sup>1</sup>.

وبالنظر لهذه الرسالة نجد تخوف تركي من اخذ الاحتجاجات شكل الصراع الطائفي، نري ذلك جلياً

من خلال نصح بشار الأسد من عدم الحقد على السنة باعتبار زوجته سنية وعدم الانصياع وراء الدعم

الإيراني.

## 02-مرحلة إعادة تقييم الوضع:

تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت المرحلة الأولى اي من منتصف أبريل حتى آخره حيث شهدت

عدة محطات تزامنت مع رفع الرئيس السوري حالة الطوارئ واتساع رقعة الاحتجاجات وارتفاع عدد القتلى

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص9

المتظاهرين المدنيين وتمت إدانة النظام السوري في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وكان الموقف التركي يتأرجح بين الشروط الأولى والتصعيد في لهجة الخطاب حيث أصدرت الوزارة الخارجية بيان آخر في 2011/04/24 عقب أحداث الجمعة 2011/04/22 والتي سقط فيها العديد من الضحايا جاء في هذا البيان عدة نقاط من بينها :

-القلق التركي من الأحداث التي جرت في عدد من المدن السورية

-الحرص التركي على ازدهار الشعب السوري

-الترحيب بتصريحات الرئيس السوري حول الاستجابة لمطالب الشعب والعديد من الإصلاحات

-ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم الاستخدام المفرط للقوة.

-استعادة السلام الاجتماعي وتجنب الممارسات التي يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوتر<sup>1</sup>.

نستشف من هذا البيان ان القيادة التركية ماتزال تعبر عن قلقها، مع تشبث بالعلاقات مع النظام السوري خوفا من وقوع ما لا يحمد عقباه مما يصل شظاياها إلى تركيا ولعل تصريح أردوغان فيه الجمع بين رغبة الشعب السوري والحفاظ على النظام في هذه المرحلة قائلا «أردنا من المسؤولين السوريين أن يقدموا مشروعا يتمكنون من خلاله كسب ثقة الشعب بل أرسلنا لهم اقتراحات مبنية على دراسات جادة لكن من الخطأ أن يقوم نظام ما بإطلاق رصاص على شعبه اذا لا توجد مجموعات مسلحة في مواجهته ولو كان الأمر كذلك لكان من حق قوي الأمن أن تدافع عن نفسها لكن الذي يواجهها هو شعب غير مسلح»<sup>2</sup>.

ويبدو أن القلق التركي بدا واضحا في المسألة السورية حيث بدأت السلطات التركية بتقييم الوضع نظرا لخطورته وقامت باجتماع لمجلس الأمن القومي التركي باستدعاء السفير التركي بسوريا وخلصت

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص12

<sup>2</sup> السرجاني، راغب، قصة اردوغان، مرجع سبق ذكره، ص161

الجلسة التي عقدها بتاريخ : 2011/04/28 برئاسة غول وبمشاركة أردوغان واغلو ورئيس هيئة الأركان ورئيس وكالة الاستخبارات حيث قاموا في هذه الجلسة بالتعليق عن الأحداث الجارية في سوريا وعبروا عن أسفهم لارتفاع عدد القتلى وطالبو السلطات السورية الإسراع في الإصلاحات والوفاء بالوعود تلبية لمطالب الشعب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما طالبو بإنهاء العنف وتحقيق السلم الاجتماعي كما أوصت الجلسة إلى إرسال وفد تركي إلى سوريا برئاسة رئيس وكالة الاستخبارات التركية (mit) من أجل نقل الرسالة إلى السلطات السورية وخاصة لبشار الأسد للاستماع إلى آخر المستجدات وتقييم موقفه من الاضطرابات، كما أوصى الاجتماع بإرسال وفد من هيئة التخطيط القومي وعدد من الخبراء من أجل شرح الخبرة التركية في مجال الإصلاحات الاقتصادية وإعداد خارطة التغيرات الديمقراطية بما تتماشى مع متطلبات الشعب السوري<sup>1</sup>.

إن هذه الخطوة المنبثقة عن الاجتماع نابعة من التخوف التركي من نشوء الفوضى في المنطقة، وحرصها على عدم تكرار التجربة العراقية وذلك باستعراض نموذجها في كل مرة كما أعطى قناعة لدى السلطات التركية على عدم نية التغيير بالنسبة للجانب السوري وعدم أخذه بالمقاربة التركية التي تركز على جانب الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي.

### 03-مرحلة التحول والضغط:

هذه المرحلة هي عبارة عن تحول تركي في الموقف بانتهاج أسلوب الضغط كما ازدادت الضغوط الإقليمية والدولية والداخلية والخارجية وفرض المزيد من العقوبات الأمريكية الأوروبية على سوريا حيث ظهر الانتقاد العلني للمجازر المرتكبة حيث صرح أردوغان قائلاً « ما يرتكب في سوريا شكل فظائع لا يمكن

<sup>1</sup> باكير، علي حسين، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الأتنية والانعكاسات المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص13

السكوت عنها، داعيا الأسد التخلي عن شقيقه ماهر بعد ما عده مسؤولاً عن قمع المظاهرات<sup>1</sup>، كما شدد أردوغان أنه اذا استمرت هذه الفظائع لن تدافع تركيا عن سوريا في المحافل الدولية.

وتشير هذه التصريحات أن هناك مؤشر على تخلي تركيا على سوريا خصوصا في حالة اتخاذ قرار دولي حتى تبتعد تركيا عن المواقف الدولية كما ظهر الانحياز التركي للشعب ضد النظام الأسد من خلال مطالبته بالتنحي.

### ثانيا: عوامل تغيير الموقف التركي من الثورة السورية

ويمكن القول أن تغيير الموقف التركي له اسبابه من بينها:

أولا: عدم تجاوب الرئيس السوري مع المقترحات والنصائح التركية مما جعل صناع القرار في تركيا يقيمون موقف الأسد على أنه لن يستجيب إلى نصائحهم نظرا لضغوط أطراف أخرى داخل النظام السوري التي لم تسمح له بالاهتمام بالرأي التركي وكذلك اختيار النظام السوري للاتجاه الإيراني القاضي بالتعامل مع الاحتجاجات أمنيا وعسكريا حتى النهاية.

ظهر جليا في تصريحات المسؤولين المقربين من الرئيس السوري حيث ذكرت مستشارة الرئيس السوري بثينة شعبان في صحيفة نيويورك تايمز قائلة « إن اليد الطويلة أصبحت الآن في مواجهة المحتجين، الخطر اصبح وراءنا ونعيش المرحلة النهائية لهذه القضية لذا لا يمكن أن نتسامح مع أناس يقومون بتمرد مسلح»<sup>2</sup>، إلى جانب هذا التصريح هناك تصريح رامي معلوف ابن عم الرئيس ورجل الأعمال السوري والذي قال « ان استقرار سوريا من استقرار اسرائيل<sup>3</sup> » إلى جانب تصريحات الأسد وعليه فإن النظام اتجه إلى المقاربة السورية القائمة على الحل الأمني.

<sup>1</sup> واكيم، جمال، صراع القوى الكبرى على سوريا الابعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011، مرجع سبق ذكره، ص207

<sup>2</sup> باكير، علي حسين، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الأنية والانعكاسات المستقبلية، مرجع سبق ذكره، ص17

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص18

**ثانيا:** مخاوف متعلقة بانهيار النظام بحيث ان المخاوف التركية تندرج في انتقال هذه الفوضى إلى المنطقة كلها مما يجعل بخسارة تركيا على أكثر من صعيد، فعلى الصعيد الخارجي سياسة صفر مشاكل تنتقل إلى موطن نزاعات وخلافات داخل الشرق الأوسط. أما على الصعيد الاقتصادي فكما تطرقا سلفا فإن حجم المبادلات التجارية بين دول الشرق الأوسط وتركيا كبيرة مما يعني ان الفوضى تؤدي إلى تقلص حجم المبادلات ويعطل نموها الاقتصادي في ظل تزايد سعر النفط مما ينعكس على وضعها الداخلي فيؤثر في نفوذ حزب العدالة حزب التنمية داخليا ويعزز نفوذ خصومه السياسيين.

**ثالثا:** المخاوف من ازدياد عدد القتلى والتدخل الدولي مما يزيد الضغط على تركيا في حالة اتخاذ قرارات تصدر عن مؤسسات المجتمع الدولي لأنها لا تستطيع أن تقف في مواجهة الإرادة الدولية.

**رابعا:** الملف الكردي فسيناريو الفوضى يعود بالسلب على الملف الكردي لأن أي تقسيم سوريا سيؤدي بالضرورة إلى مطالبة الأكراد بالانفصال، زيادة على ذلك فإن الفوضى وتقسيم سوريا سيؤدي إلى زيادة هجمات حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من الأراضي السورية قاعدة ينطلق منها خصوصا وأن الاشتباكات زادت بين القوات التركية ومقاتلي الحزب والتي اسفرت عن قتل سبعة أفراد من الحزب تسللوا إلى تركيا<sup>1</sup>.

**خامسا:** تزايد الضغط الشعبي التركي من عامة الشعب وتحت مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام نظرا ازدياد عدد قتلى المتظاهرين مما اثار حفيظة الراي العام التركي الذي شهد تدمره من نظام الأسد حيث أظهر استطلاع للرأي العام التركي أجره مركز بتروبول للأبحاث الاستراتيجية والاجتماعية أن: أكثر من 45% قالو أن تركيا يجب أن تقدم المساعدات للمتظاهرين في سوريا بدلا من نظام الأسد، وقال 41.3% انهم يوافقون على سياسة الحكومة ضد نظام حكم الأسد، مقابل 35.8% قالوا العكس،

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص22

ونحو 65% قالوا إن التظاهرات السورية ستعكس تداعياتها على الداخل التركي، مقابل 30% لا يتوقعون ذلك، وقال نحو 60% أن على تركيا أن تساعد الحركات المدنية في الدول العربية.

وعليه فإن هذه الاستطلاعات أعطت مؤشرا لصناع القرار في حكومة حزب العدالة للوقوف ضد نظام بشار الأسد.

وخلاصة القول ان الجدل الذي دار في اروقة صناع القرار التركي حول المسألة السورية بدعم الاصلاح الداخلي بالضغط على النخب الحاكمة او دعم حركات المعارضة السياسية المتصاعدة المتحدية للنظم القائمة حسم لصالح الاخير، رغم خسارتها في الوقت الراهن لمصالحها الاقتصادية.

### المطلب الثالث: تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية الراهنة

إن تطورات البيئة الإقليمية اثرت على سياسة تركيا الخارجية والداخلية، مما أفرز لها تحديات جديدة حول مفاهيم سياسة الخارجية من خلال تحويل سياسة صفر مشاكل مع الدول المجاورة إلى انغماس في المشاكل فرضتها البيئة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط، هذا في إطار علاقة التأثير والتأثر بين البيئة الداخلية والخارجية، وعليه فانعكاس القرار الخارجي كان له أثره على المستويين الداخلي والخارجي.

#### أولاً: التحديات الداخلية:

إن القرارات المتخذة من طرف نخبة حزب العدالة والتنمية في سياستها الخارجية كان لها صداها الداخلي فبرزت على السطح جدالات واضطرابات سياسية تتعلق بالحريات المدنية واستغلال القضاء وفضائح الفساد حيث نجد:



### 01-احتجاجات منتزه صبري:

ان تصدي القوات التركية للاحتجاجات الخاصة بمنتزه صبري في جوان 2013 أثر في العلاقات التقارب بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان والرئيس الأمريكي أوباما<sup>1</sup> حيث أن هذه الاحتجاجات لم تستطيع القوى المعارضة لحزب العدالة والتنمية أن تحولها إلى احتجاجات تطيح بالحزب كما سبق في الاحتجاجات التي ذكرناها سابقا خصوصا في حكومة الرفاه والتي عجلت بالانقلاب العسكري وتأتي خلفية هذه الاحتجاجات من خلال القرار الحكومي بتحويل مساحة تقسيم إلى مساحة خدمية أو منتجع سياحي وقد مرت هذه الاحتجاجات بثلاث مراحل:

#### أ-مرحلة البداية:

بادر مجموعة نشطاء بالاحتجاج ضد مشروع الحكومة في الساحة.

#### ب-مرحلة التسييس:

والتي امتدت من 1 إلى 15 جوان 2013 وخلال هذه الفترة بلغت الاحتجاجات أوجها نتيجة تدخل قوات الشرطة واستعمالهم العنف ضد المتظاهرين مما أعطى الانطباع بأنها محاولة للإطاحة بالحكومة على غرار ما يجري في دول الربيع العربي.

#### ج-مرحلة الانحصار:

وتأتي عقب محاصرة الاحتجاجات باقتحام قوات الأمن للساحة في 15 جوان 2013<sup>2</sup>، وعلى خلفية تصرف الحكومة التركية مع هذا الاحتجاج تحول الانقسام في الرأي حول مؤيد لهذه الأحداث والذي يرى في المظاهرات عملية ديمقراطية وسلمية ومدنية، ومعارض يرى فيها عداء للديمقراطية ومحاولة الانقلاب

<sup>1</sup> للمزيد من المعلومات على الرابط: <http://www.washingtoninstitute.org/ar>

<sup>2</sup> الانتخابات المحلية التركية لعام 2014، مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التركي على الرابط: [www.dampress.net](http://www.dampress.net)

على الحكومة المنتخبة، وفي مقدمة المعارضين ظهر حزب الشعب الجمهوري حيث أيد الاحتجاجات وأيده كل من حزب السلام والديمقراطية.

## 02- قضايا الفساد والرشوة:

حيث برزت هذه القضايا ابتداء من جانفي 2013 وكان الأمر يتعلق بشبكة منظمة، تتكون من مدعين عاميين وضباط شرطة وقضاة مرتبطون بحركة كولن ويعود الصراع السياسي بين حركة كولن وحزب العدالة والتنمية إلى مطلع 2012 عندما حاول أحد المدعين العاميين استجواب هاكان فيدان مدير الاستخبارات الوطنية على خلفية انخراطه في مفاوضات سرية نيابة على الحكومة مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان زيادة إلى فشل محاولات حركة غولن لصد قرار الحكومة في إغلاق المدارس الخاصة في نوفمبر 2013<sup>1</sup>.

من هنا بدأ الصراع بين الحركة والحزب، حيث رأت حركة كولن قرار غلق المدارس الخاصة تهديد لبنيتها التنظيمية واستقطاب الأعضاء بدرجة كبيرة، وكذا غلق مصدر تمويل كبير للحركة باعتبارها انها تمتلك نصف المدارس الخاصة الموجودة في تركيا، فقامت بشن حملة إعلامية، فبدأت تسرب وثائق سرية أبرزها اجتماع مجلس القومي التركي الذي عقد في 2004 والذي تزعم الحركة فيه أن الحكومة لجأت للضغط العسكري للقضاء على حركة كولن، غير أن هذا الادعاء كان يتناقض مع الواقع في ظل ازدهار الحركة منذ عام 2004.

ثم لجأت إلى تسريب المكالمات الهاتفية ومقاطع الصور الفاضحة لشخصيات حكومية عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولجأت الحركة لهذا الاسلوب قبيل الانتخابات وهذا لإلحاق الضرر بالحزب الحاكم كما

<sup>1</sup> نفس المرجع

فعلت ذلك مع رئيس حزب الشعب الجمهوري السابق دينزياكال في عام 2010 عندما نشر له فيديو فاضح وتسربت مكالمات لشخصيات حزب الحركة القومية مما دفع بعضهم للاستقالة<sup>1</sup>.

إلا أن تعامل الحكومة التركية بقيادة أردوغان كان بنوع من التكتيك السياسي، بأخذ هذه القضايا على خلفية المؤامرة فبدأت بإدارة القضية من أجل اخذ القرار السياسي، وامتصاص الصدمة من خلال استراتيجية يمكن تلخيصها فيما يلي:

**أولاً:** رغم اعتراف الحكومة ضمناً باحتمال صحة الاتهامات بحق أي شخص من المتهمين إلا أنها رفضت التراجع أو الضعف فلم تقم في البداية بإقالة أي وزير في الأيام الأولى.

**ثانياً:** عملت الحكومة على اخذ بنظرية المؤامرة من خلال التركيز على الأخطاء التي وقعت فيها الحملة المضادة للحكومة من خلال جمع ثلاث قضايا منفصلة متباعدة زمنياً حزمة واحدة بغية أحداث ضجة إعلامية والسكوت على هذه القضايا شهراً وإخراجها وقت الانتخابات.

**ثالثاً:** بدأت الحكومة في حملة تغييرات وإقالات واسعة في صفوف أجهزة الأمن والشرطة الذين خططوا ونفذوا حتى المهملين لمسؤولياتهم اقبلوا كذلك.

**رابعاً:** بعد هدوء العاصفة استقال الوزراء الأربعة من الحكومة فأعلن التغيير الوزاري للتخفيف الضغط على الحكومة وعليه حولت القضية من تشهير إعلامي ضد الحكومة إلى قضية جنائية ضد الوزراء.

**خامساً:** بداية الحملة المضادة من طرف الحكومة حيث بدأت الدوائر الإعلامية الموالية للحكومة بشن حملة إعلامية ضد حركة كولن توضح فيها خطط ما اصطلح عليه "الدولة المحسوبة على حركة الخدمة أو جماعة كولن"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع

<sup>2</sup> سعيد، وليد الحاج، هل خرجت تركيا من عنق الزجاج؟، على الرابط: <https://www.paldf.net>

وبهذه الخطوات استطاعت الحكومة بسياسة الخطى البطيئة المتأنية ودبلوماسية الخيوط الممدودة أن تحاصر الدول الموازية» وحجم تأثيرها وعليه بدأت حكومة العدالة والتنمية في السير نحو الانتخابات المحلية.

### 03-تداعيات الانتخابات المحلية مارس 2014:

لقد واكبت هذه الانتخابات متغيرات داخلية وخارجية ذات أهمية بالغة لتركيا نظرا للموقع الذي أصبحت تحتله داخليا علي ضوء نجاح مسيرة التحول الديمقراطي فمن المفترض أن تكون انتخابات المحلية ينصب اهتمام الناخبين فيها على شخصية المرشح وبرنامجهم وقربه من أبناء مدينته أو بلدته والنهوض على سجل انجازاته للنهوض بالمدينة ومراعاة مصالحها ونظرا للحساسيات السابقة التي ذكرناها غلب علي هذه الانتخابات الصراع القائم بين المعارضة ممثلة بجماعة فتح الله كولن والحزب الحاكم حيث حُوت الانتخابات من محلية إلى سباق يتعلق بالقضايا الكبرى لمستقبل الدولة والبلاد وعليه أعطت حكومة العدالة والتنمية أهمية بالغة لانتخابات مارس 2014 المحلية للاعتبارات التالية:

أولاً: أن هذه الانتخابات تحولت إلى نوع من الاستفتاء الشعبي لشعبية أردوغان والحزب الحاكم وقياداته في ظل التحديات السياسية والخارجية والداخلية والتي كان أبرزها أحداث تقسيم وفضيحة قضايا الفساد.

ثانياً: جاءت هذه الانتخابات قبيل انتخابات الرئاسة المقررة في أوت 2014 والتي من المحتمل أن يكون أردوغان مرشحا للرئاسة.

ثالثاً: تعتبر هذه الانتخابات في العديد من الأوساط السياسية والاقتصادية التركية نقاط مفصلية في إدارة الصراع السياسي داخل تركيا كما تمس عدة نقاط وقضايا محورية تركية مثل مستقبل أردوغان والحكومة والانتخابات الرئاسية واستقرار الاقتصاد وسياسة تركيا الإقليمية<sup>1</sup>.

#### أ- قراءة في نتائج الانتخابات المحلية:

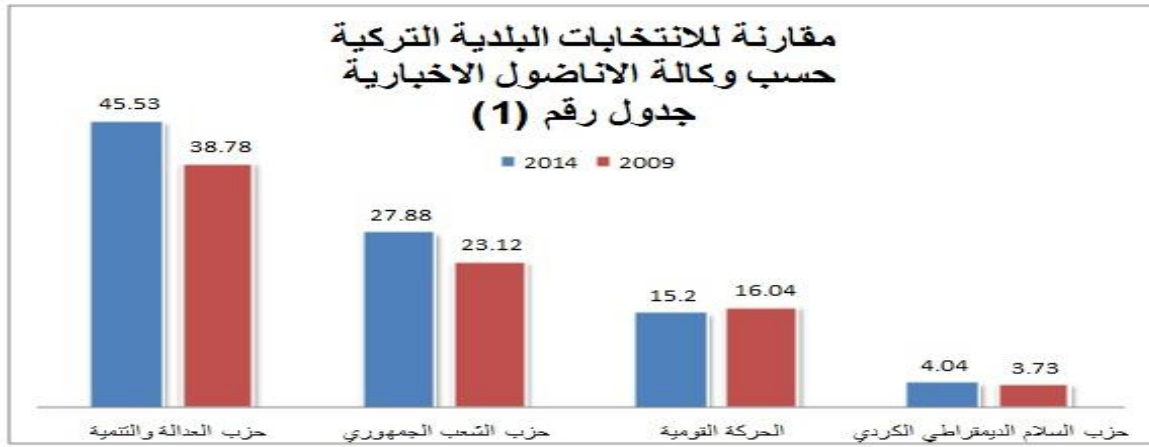
قبل الخوض في قراءة نتائج الانتخابات المحلية نجد أن استطلاعات للرأي العام التركي أجرتها مؤسسة البحوث الاجتماعية والسياسية (سونار) تشير إلى تراجع شعبية الحزب الحاكم بمتوسط حدوده بين 5 إلى 8% مع صعود أقل في شعبية الأحزاب المعارضة في حدود 3 إلى 4%.

وقد تجلت هذه التغييرات في وجود صراع بين حركة فتح كولن والحزب الحاكم، كما أشارت الاستطلاعات إلى ثبات نسبة المشاركة في الانتخابات حيث كانت النسبة 88% أي ما يعادل 46.5 مليون ناخب من بين 52.7 مليون ناخب، وجاءت نتائج فرز الانتخابات لتعطي حزب العدالة والتنمية 45.5% من الأصوات وفاز بـ 49 بلدية من إجمالي 81 ونلاحظ أن هناك زيادة ببلديتين مقارنة بانتخابات 2009 والتي فاز بها في 47 بلدية كما فاز في انتخابات مارس 2014 بنصف المدن الكبيرة (المتروبول) مواصلاً سيطرته على اسطنبول وأنقرة.

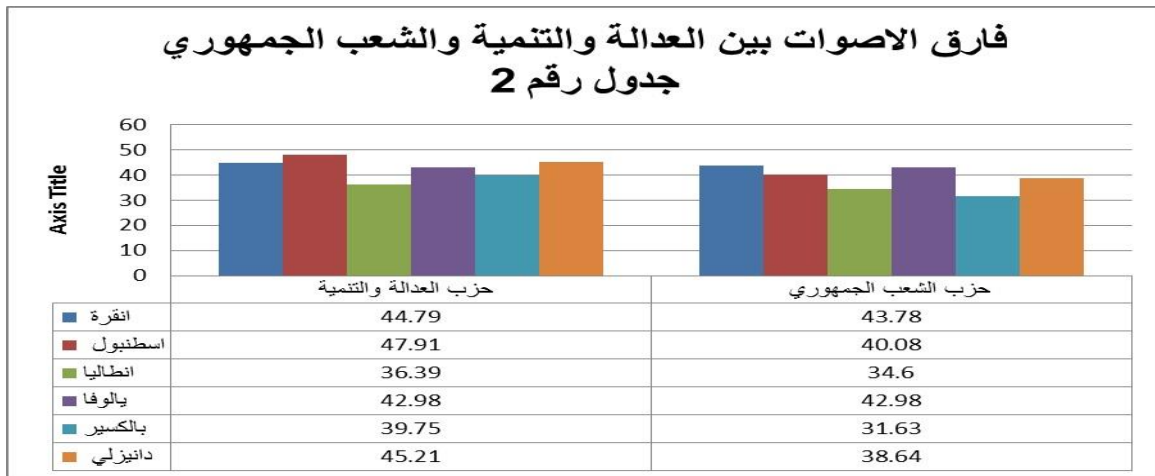
كما حصل حزب الشعب الجمهوري على 27.8% من الأصوات وهناك زيادة قدرت بـ 2% عن انتخابات 2011 وحوالي 5% عن الانتخابات المحلية لسنة 2009.

<sup>1</sup> علي، جلال معوض، نتائج الانتخابات المحلية التركية 2014. الدلالات والمستقبل، 2014، على الرابط: <http://www.rcssmideast.org>

الشكل رقم: 10 مقارنة نتائج الانتخابات التركية



الشكل رقم: 11 مقارنة بين نتائج العدالة والتنمية والحزب الشعب



من خلال الشككين 10 و 11<sup>1</sup> يمكن ارجاع فوز حزب العدالة والتنمية بالانتخابات للعوامل التالية:

**العامل الأول:** تمثل في غياب البديل الملائم ولعل استطلاعات الرأي العام التي رأيناه سابقا أعطت

أنه لا يوجد منافس قيادي أو حزب له القدرة على مجابهة نخبة حزب العدالة والتنمية، خصوصا وان ما حققه قيادات حزب العدالة والتنمية لم تحققه احزاب أخرى<sup>2</sup>.

**العامل الثاني:** إيديولوجي بسبب ارتباط مؤيدي الحزب العدالة والتنمية بأسس ايديولوجية عقيدية

وهو على الاتجاهين باعتباره حزب ديمقراطي وكذا المرجعية الإسلامية، الى جانب ضعف ومحدودية البدائل الإيديولوجية المقاربة لحزب أردوغان، كما أن فضائح الفساد الموجهة لنخبة الحزب رغم مساسها لقيمه الأخلاقية إلا أنها بُررت في إطار المؤامرة.

**العامل الثالث:** يتمثل في قائمة الناخبين باعتبارهم قد حققوا انجازات الحزب على المستوى

الاقتصادي بعباره أخرى غلب الناخبون الاترك تحسن أوضاعهم اقتصاديا على جوانب الفساد وقد تحدث حتى في الأنظمة الأكثر ديمقراطية فغلبوا جانب الاستمرار على الجانب العقابي ضد الحزب.

وتتدرج هذه الظاهرة ضمن دراسات تأثير قضايا الفساد على السلوك التصويتي للناخبين وأظهرت

الدراسات ان هذا التأثير مرتبط بنظام الحكم في الدولة ففي الدول أكثر تقدما اقتصاديا وسياسيا ورسوخا في

الديمقراطية يبدي الناخبون توجهات أعلى التصويت العقابي ضد الشخصيات والأحزاب المتهمه بقضايا

الفساد وحتى ان حققت انجازات اقتصادية وعلى العكس من ذلك يمثل العامل الإنجاز الاقتصادي العامل

أكثر أهمية في سلوك التصويت للناخبين في الدول التي اعتاد مواطنيها فساد السياسة فيها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الرسومات والجداول موجودة على الرابط: <http://www.alnahrain.iq/p>

<sup>2</sup> علي، جلال معوض، نتائج الانتخابات المحلية التركية 2014: الدلالات والمستقبل، مرجع سبق ذكره، ص10

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص12

**العامل الرابع:** تمثل في تركيز أحزاب المعارضة على تشويه الحزب الحاكم دون طرح بدائل فعلية وبرامج للتنمية بينما نجح الحزب الحاكم في ظل عدم وجود بدائل تغليب نظرية المؤامرة والتركيز على سجل الإنجازات.

**العامل الخامس:** وتتعلق بالاستراتيجيات المتبعة في الانتخابات لكل من حزب العدالة والمعارضين له حيث ارتكزت هذه الأخيرة بشكل اساسي على آليات تلاعب الحزب الحاكم والمتعلقة بتزوير الانتخابات وشراء الأصوات وغيرها من مظاهر، استخدمتها وسائل الإعلام المعارضة لكن أغلبية هذه التحليلات كانت تنفق في محدوديتها.

بينما انتهج حزب العدالة والتنمية سياسة زيادة عدد المدن الكبيرة من 16 مدينة إلى 30 مدينة وتعزيز قدرته على الدعاية الانتخابية وتقديم الوعود للمناطق المصوتة لصالح مرشحيه.

#### ب-الدلالات الخارجية لانتخابات المحلية التركية:

في إطار تأثير البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في تعاملات النظام السياسي يمكن القول أن الانتخابات التركية المحلية كانت لها دلالات خارجية في ظل إجراء هذه الانتخابات في ظل وجود أزمات داخلية وخارجية محيطة بالحكومة التركية وعليه اكتسبت هذه المناسبة اهتمام اقليمي ودولي وفي هذا الإطار نميز بين مستويين رئيسيين لتحليل هذه الدلالات.

التأثيرات المحتملة لهذه الانتخابات على السياسة الخارجية التركية اتجها نحو تقليص التأثير الإقليمي نتيجة انشغالها بالأوضاع الداخلية، لذا فإن اي سقوط لأردوغان وحزبه ستقلل من الأدوار التركية الخارجية، خصوصا وأن السياسة الخارجية التركية تأزمت إقليميا في منطقة الشرق الأوسط كما رأينا في المباحث السابقة عندما ارتبطت توجهات الأدوار التركية بالنمط القيادي الشعبوي لأردوغان ونسقه العقدي وتوجهاته



وانتماءاته الإيديولوجية التي دفعت بتركيا إلى تصعيد انخراطها بشكل صراعي واستقطابي في منطقة الشرق الأوسط خاصة في الأزمتين المصرية والسورية.

ورغم أن هذه الانتخابات حسمت لصالح الحزب الحاكم إلا أنها لم تحسم عملية الصراع السياسي في تركيا واحتمال تصاعدها مما يقلل من انخراط تركيا في الأمور الإقليمية إلا أن الحزب الحاكم في وظف التوترات الخارجية في الدعاية إلى الانتخابات وهذا ما نراه جليا في حملته الانتخابية عندما تطلع إلى أرواح شهداء مصر حيث صرح أردوغان عقب فوز حزبه إلى توجيه التحية إلى أنصار حزبه الذي الذين يتطلعون إلى فوزه في دول أخرى حيث قال « نوجه التحية إلى اخواننا في فلسطين وإخواننا في مصر ممن يناضلون من أجل الديمقراطية»<sup>1</sup> كما تذكر أردوغان اخوانه في البلقان والبوسنة ومقدونيا وكوسوفو وقدم شكره لإخواننا الذين يعانون في سوريا وهذه دلالات عل نبذ الانقلابات والتدخلات العسكرية.

أما التأثيرات الانتشارية لهذه الانتخابات المحلية في المنطقة فتمثلت في نجاح حزب العدالة والتنمية في مواجهة التفكير التأمري وتصعيد المواجهات بالقوة الناعمة مما يعطيها صفة الانموذج الإقليمي للإصلاح السياسي والاقتصادي وتأثيره في نخب وشعوب المنطقة بشكل عام<sup>2</sup>.

#### ثانيا: الرهانات الخارجية التركية في ظل الاحداث الدولية الراهنة:

في ظل عدم استقرار النظام الدولي بعد الحرب الباردة ظهرت تحديات أخرى في سياسة تركيا الخارجية وهي:

#### 01-الأزمة الأوكرانية:

حيث أظهرت الأوساط الإعلامية التركية تخوفها من انغماس صناع القرار التركي في الازمة، والتجربة السلبية للأزمة السورية ما تزال تلقي بظلالها، فنجد رئيس تحرير صحيفة "يثي الشفيق" الموالية

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص19

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص19

لحزب العدالة والتنمية ابراهيم قره يحذر غول من محاولة تكرار سيناريو اوكراني في تركيا وتحت عنوان حرب أوكرانيا حرب تركيا من خلال محاولة اسقاط رجب أردوغان التي لم ينجحوا بها في ملفات التسجيل والفساد.

وأضاف قائلاً « إن التمرد الأكراني شبيهه بأحداث ساحة فيزي في اسطنبول » ، كما حذر من مغبة الانحياز إلى أي طرف في الأزمة الأوكرانية خصوصا وأن سياسة الإنحيارات الشرق الأوسطية لم تجدي. كما يرى السياسي كوهين من صحيفة (ميليت) أن زيارة اوغلو لكيف جيدة لكن على تركيا أن تكون دقيقة وحذرة في مقاربتها للأزمة وهذا بالحفاظ على علاقاتها مع الغرب وكذا عدم افساد علاقاتها مع روسيا وفي هذا الإطار يقول داود أوغلو «أن قوة ما تنصبُ فخًا في القرم لضرب العلاقات التركية الروسية<sup>1</sup>. ان وجود أقلية تركية في القرم حتم على حكومة حزب العدالة والتنمية على حمايتهم من القوات الروسية بتحركاتها الحثيثة، في ظل تخوف هذه الأقلية من سيناريو الحرب العالمية الأولى حيث وقعت مذابح في هذه المنطقة بقيادة القوات السوفيتية.

وعليه فإن الامتحان الصعب الذي وقعت فيه تركيا أعطى الدلالة على تراجع نظرية العمق الاستراتيجي، لقلّة الخيارات الاستراتيجية لتركيا في ظل هذه الأزمة الصعبة، خاصة بوجود علاقات تجارية مع روسيا تصل إلى 40 مليار وحاجتها الماسة للطاقة الروسية هذا من جهة، ومحاولة الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة من جهة اخري، في ظل تمسك الامريكان لحماية قرار التحول السياسي الأوكراني الجديد لصالح الغرب ومطالبة الأميركيان الأتراك بالسماح لأوكرانيا لاستعمال المضايق الدولية وعليه فإن الخيار التركي بإرضاء الجميع والانفتاح على الجميع مرة واحدة وُضع سياستها الخارجية على المحك.

<sup>1</sup> محمد نور الدين، مرجع سابق.

## 02-تزايد المنظمات الارهابية:

يبدو تركيا حتى الآن مرتبكة إزاء التعامل مع التنظيمات الارهابية الإسلامية المتطرفة، التي تحاول التمدد في اتجاه المناطق الجوارية الكردية، في كل من سورية والعراق، مقترباً من الحدود التركية، وقد سماها أحمد داوود أوغلو، على أنها "منظمات راديكالية ذات بنية إرهابية".

وقد وضعت هذه المنظمات المنتمية الي الاسلام قيادات حزب العدالة والتنمية في موقف خارجي حرج، خصوصا وان قيادات حزب العدالة والتنمية محسوبة على التيار الإسلامي.

## 03-تنامي الصراع الطائفي السني الشيعي:

ففي ظل التوترات الاقليمية خاصة في منطقة الشرق الاوسط يبرز تنامي الطائفية بين الشيعة بقيادة إيران والتي غرست نفوذها في المنطقة خاصة في اليمن والبحرين، والطائفة السنية بقيادة السعودية مما خلق اضطراب لدي صناع القرار التركي المحسوبين على الطائفة السنية مما يعطي تحدي اخر للسياسة الخارجية التركية.

## ثالثا: مستقبل الدور التركي:

من خلال هذه الدراسة يمكن القول إن مستقبل الدور التركي يترجح بين ثلاث سيناريوهات مختلفة، بين تنامي لهذا الدور، وانكماش لهذا الدور، أو محدودية هذا الدور.

## 01-تنامي الدور التركي:

ففيما يخص مسار تنامي الدور التركي متوقف على تحقيق النقاط التالية:

-استمرارية التأييد الشعبي لسياسات وممارسات حزب العدالة والتنمية، وهذا ما تبين في الانتخابات المحلية لشهر مارس من سنة 2014 والذي ساعد مزيد من الدفع والتأييد السياسي علي المستوى الدولي والداخلي.

-استكمال مسار الإصلاحات والتي بدأت في الوهلة الأولى بعمليات التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إلى مسار جديد من الإصلاح الداخلي والمتمثل في محاربة شبكات الفساد المتأججة في دواليب النظام التركي.

-تحقيق الانسجام في السياسة الخارجية خاصة في الجوار الإقليمي، في ظل المستجدات على الساحة الدولية وتنامي التحالف الإيراني الروسي وما أفرزته من حالات التوتر بين روسيا وأمريكا خاصة في المسألة الأوكرانية وقضية شبه جزيرة القرم.

-كما أن الحاجة الأمريكية والأوروبية للدور التركي لموقعها الاستراتيجي، في ظل تسارع التوترات الدولية يزيد من تعاضد السياسة الخارجية التركية.

-انتشار وتعدد توجهات السياسة الخارجية التركية دون حصرها في منطقة واحدة يتيح لهذه الأخيرة فرص المناورة دوليا في شتي الدوائر الجيوسياسية.

## 02-تقلص الدور التركي:

أما فيما يخص المسار الثاني فهو تقلص الدور التركي فيتوقف على التقاط التالية:

-عدم نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية في أوت القادم قد يؤدي إلى تحديات داخلية مما يشغلها عن المجال الخارجي.

-تنامي النزعات الانفصالية وكذا الصراعات المذهبية التي تهدد عض الدول بالتقسيم خصوصا الصراع السني الشيعي، خاصة في ظل وجود طائفة علوية في تركيا.

## 03-محدودية الدور التركي:

أما المسار الثالث، المتمثل في محدودية الدور التركي فيمكن حصره في النقاط التالية:

-نجاح التحالف الروسي الإيراني في بسط نفوذه في ظل عدم تباين ملامح النظام الدولي ولقد إبان هذا التحالف عن قدراته في تسيير قضايا دولية مطروحة على الساحة كالأزمة السورية وقضية ضم جزيرة شبه القرم إلى روسيا.

-خروج تركيا من دور الوسيط في تسيير وحل النزاعات الدولية خاصة في الشرق الأوسط والصراع العربي الإسرائيلي لوجود حالة من الضبابية في ثورات الربيع العربي وعدم نجاحها في تغيير الأنظمة خاصة في سوريا ومصر.

ما يمكن استخلاصه: من الفصول التي رأيناها ان الموروث التاريخي لتركيا اكسبها نوع من البرغماتية في تحديد مواقفها الخارجية كما ان المشهد الداخلي التركي اعطي افكارا جديدة حول العلاقة بين الحداثة والإسلام، والواقعية في التعامل مع الملفات الداخلية والخارجية بالنظر للإمكانيات المحلية.

كما تظهر برغماتية السياسة الخارجية التركية في تعاملها الدولي والاقليمي من خلال لبس ثوب العلمانية في تعاملاتها الغربية ولبس ثوب الاسلام في التعاملات مع المناطق العربية والاسلامية.

لقد حولنا من خلال النظريات المختلفة شرح العلاقات السياسة الداخلية والخارجية والتفاعلات بين مختلف الجهات الفاعلة في السياسة الخارجية التركية، إلا ان الحالة الدينامية للسياسات الخارجية التركية كأحدى القوى الصاعدة صعب من فهم أعمق وشرح أفضل للسياسة الخارجية التركية.

## الخاتمة

على العموم يمكن أن نستخلص من دراستنا أن مسألة الهوية في تركيا كان لها الأثر في سلوكيات صناع القرار الخارجي وعلى النظام السياسي التركي، قد يكون نتيجة التراكمات التاريخية والحضارية باعتبار تركيا جسر بين حضارتين البيزنطية والإسلامية، هذا السلوك المزوج القى بضلاله وتأثيراته على مخرجات البيئة القرارية داخليا وخارجيا، تجلى ذلك في صراع النخب العلمانية المتصلبة والإسلامية.

فمنذ تأسيس الجمهورية التركية التي سلكت فيه مسار تغريبيا بقيادة مؤسسها كمال أتاتورك والذي رسم العلمانية كمبدأ من مبادئ الجمهورية التركية، رسخ هذا النهج لهوة بين شعب مسلم ونخبة قيادية علمانية، هذا المنحى حمل في طياته البوادر الأولى للصراع حول هوية الدولة، لأن السيطرة والقبضة الحديدية للعلمانيين توطدت بحارس وحامي وهو المؤسسة العسكرية أحكم قبضته على الشأن الداخلي وأي شعور بالخطر يتدخل الحارس لحماية مبادئ الجمهورية مما أنتج هذا الوضع، نخبة ترى في العلمانية عقيدة أكثر منها إطار مدني لتسيير شؤون الدولة.

غير أن القبضة العلمانية لم تستطع بناء الدولة القوية التي كان يتطلع إليها المجتمع التركي بل على العكس أسست الطبقة العلمانية لنظام شمولي عسكري، مما أضفى حالة من عدم الاستقرار السياسي والتخلف الاقتصادي والتردي الاجتماعي، حيث عاشت تركيا عدد من الانقلابات العسكرية والأزمات الاقتصادية آخرها كانت أزمة 2001 التي عصفت بالنخبة العلمانية بإجراء انتخابات تشريعية مسبقة عاقب بها المجتمع التركي هذه الفئة بصعود حزب إسلامي إلى الحكم.

إن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان ثمرة نضال وتجارب لقياداته السياسية مما أعطى لهم الرؤية الاستراتيجية والمنهج التكتيكي في التعامل مع الواقع داخليا وخارجيا، وبهذه الأرضية والخلفية السياسية استطاع قيادات الحزب المضي قدما نحو التغيير السياسي بإرساء الديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان دون إعطاء الجانب الإيديولوجي بعدا صراعيا، بل العكس كانت القيادات تنفي صفة الإسلامي عن

الحزب، وكانت الجهود منصبه على القضايا التي تهتم جميع فئات المجتمع، فبدأ التركيز على النهضة الاقتصادية والتحسين الاجتماعي وكافة مجالات الحياة التي تمس المجتمع التركي.

لقد أعطت التجربة التركية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية رؤى جديدة حول علاقة الدين بالدولة، وعلاقة الدين بالدنيا، وبين الديني والسياسي وجدلية الحداثة، كما أعطت هذه التجربة جوانب عملية لكيفية تسيير الأحزاب ذات الخلفية الإسلامية للحكم ومقدرتها لقيادة التحول الديمقراطي والنهوض الاقتصادي، كما أعطت التجربة صورة حول التعددية في المجتمع المسلم بثتى مجالاته السياسية والتفافية والإيديولوجية والدينية، في إطار سيادة القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان دون الخوض في الصدام العقائدي.

لقد بينت الدراسة إن التجاذبات الداخلية انعكست على الممارسات الخارجية فبمجرد وصول القيادة الجديدة لتسيير شؤون الدولة طرحت مسألة نظرة النخبة الجديدة لمسار الانضمام للاتحاد الأوروبي هل يتناقض مع توجهات الحزب ام العكس، إلى أن بينت الممارسات السياسية تحمس القادة الجدد إلى الانضمام، بدليل أن الشروط المفروضة من قبل الاتحاد الأوروبي طبقت في هذه الفترة أكثر مما طبقت في فترات سابقة، ولعل هذه النظرة من طرف قيادات حزب العدالة والتنمية لها بعد داخلي، حيث أن مكاسب الديمقراطية وعدم تدخل الجيش في الحياة السياسية، واحترام الحريات وحقوق الإنسان المشروطة من قبل الاتحاد للانضمام، هي بمثابة أوراق قوة في صالح القيادة المدنية في صراعها مع المؤسسة العسكرية، وعلية فان السلطة المدنية المنتخبة انتهجت أسلوب التغيير الناعم لكبح جماح المؤسسة العسكرية من تدخلاتها في الحياة السياسية، وعلى هذا الأساس تم الانقلاب الناعم بجملة من الإصلاحات الدستورية والسياسية.

إن مدركات القيادة السياسية بأن نجاح تقليص دور الجيش في الحياة السياسية متزامنا مع تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي سيضيفي إلى استقرار سياسي مما يعطي الدفع للانطلاق بتركيا نحو لعب دور على المستوى الدولي والإقليمي، فبدأ صناع القرار الخارجي من الحزب في طرح الأفكار والبدائل التي تنتهجها تركيا في سياستها الخارجية في ظل سياسات الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية المنتهجة من قبل

الولايات المتحدة، فبدأوا بحل المسائل الخلافية مع الجوار الجغرافي باتباع سياسة تصفير المشكلات، وانتهاج الدبلوماسية النشطة في حل النزاعات الإقليمية للوصول إلى بيئة مستقرة، وكل هذا متوفر لتركيا لما تمتلكه من مؤهلات حضارية وجيوبوليتكية واستراتيجية في إطار عمقها الاستراتيجي.

انطلاقاً من هذا يمكن استخلاص النتائج التالية من هذه الدراسة:

- ✓ إن الإسلام السياسي في تركيا مر بمراحل تطور اكسب أحزابه خبرات سياسية في تعاويه مع النخبة العلمانية المدعومة بالمؤسسة العسكرية، وعليه فإن النسق العقدي لقيادات الحركات الإسلامية كان لها أثر في إحداث التغيير على مستوى الأحزاب الإسلامية نفسها وهذا بانتهاج نهج إصلاحي يعتمد على التعامل مع الواقع دون الدخول في الصراع الإيديولوجي، باستعمال الليونة في التعامل مع القضايا الإيديولوجية، لذا نرى قيادات حزب العدالة والتنمية تنفي أنها حزب إسلامي بل هم من يدافعون عن العلمانية ويحترمونها.
- ✓ إن المتغير الداخلي والمتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم ساهم في النهوض بتركيا اقتصادياً وتحسين أوضاعها في شتى المجالات، ونبع ذلك من الإرادة السياسية لدى قيادات الحزب لتحقيق مصالح الشعب التركي وخدمة للدولة التركية للنهوض بها في تحقيق مصالحها القومية.
- ✓ إن إدراك القيادة السياسية الرشيدة لمؤهلات الدولة التركية الجيوسياسية والاستراتيجية أعطى الدعم لصناع القرار الخارجي في لعب دور على الساحة الإقليمية والدولية مما ساهم في نقل تركيا من دولة طرفية إلى دولة محورية تسعى إلى حل النزاعات الدولية وخدمة المصلحة القومية وهو ما يحفظ أمنها القومي.
- ✓ إن القيمة الجيوستراتيجية والجيوبوليتكية للدولة التركية حفظ لها مكانتها على الساحة الدولية، رغم التغيير الذي شهده حقل العلاقات الدولية في بنية النظام الدولي، من نظام ثنائي القطب إلى أحادي القطب، ففي نظام ثنائي القطبية كانت تركيا جدار الصد الأول في وجه المد الشيوعي، أما مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي وتفكك هذا الأخير إلى جمهوريات مستقلة، فإن ذلك فرض على الدولة التركية تحدياً جديداً بانكشاف العوالم التركية، في كل من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مع أن التحليل السائد في تلك الفترة هو تقلص الدور التركي في الاستراتيجية الأمريكية إلا أن أحداث 11



سبتمبر 2001، ارجعت لتركيا دورها في الأجندة الأمريكية بإعلان هذه الأخيرة حربها على الإرهاب بانتهاج فكرة الحرب الاستباقية، كما أن الحاجة الاستراتيجية لتركيا لدى صانع القرار الأمريكي ظهرت جليا من خلال نشر صواريخ الدرع البالسيتية في جنوب شرق تركيا.

✓ ان حرب الخليج الثانية والحرب على الإرهاب، ألقت بظلالها على السياسة الخارجية التركية في كيفية حماية أمنها القومي، مما اجبر صناع القرار في تركيا على إعادة هندسة سياستها الإقليمية، خاصة الجوارية، لما لها من تحديات أمنية وسياسية واقتصادية، تمثلت في المشكلة الكردية وظهور إقليم فيدرالي في شمال العراق والحرب على الإرهاب مع حزب العمال الكردستاني.

✓ إن غياب نظام عربي قوى وفعال، في ظل عجزه عن التأثير في القضايا الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وفي ظل النجاح الداخلي والخارجي لقيادات حزب العدالة والتنمية، منحهم ذلك مكانة لدى النخب في المنطقة العربية لإعجابهم بالنموذج التركي، كما أعطى لقياداته الكاريزما الإسلامية لدى فئة من الشعب العربي في ظل تعلقه بالشخصية الكارزمانية، كما ان القوى الغربية طرحته كبديل في المنطقة بإعطائه صفة الإسلام المعتدل، وتزامن ذلك مع نفور عربي خاصة الخليجي من النموذج الإيراني الناتج عن الاختلاف المذهبي.

✓ إن القراءات في توجهات السياسة الخارجية التركية التي سقناها في الدراسة، بينت أن هناك برغماتية في اتخاذ القرارات والتوجهات، ومرد ذلك يعود إلى طبيعة الصراع الداخلي فمخرجات النظام السياسي التركي في الشأن الخارجي تأخذ بالحسبان رد الفعل الداخلي، ولعل هذه الوضعية اكسبت قيادة الحزب مساحة من المناورة الخارجية، تظهر من خلال لبس القيادة التركية لثوب الدولة العلمانية التي تحترم الحريات وحقوق الإنسان وتلتزم بتطبيق الديمقراطية ولا يضر إيديولوجية الحزب إن كان إسلامي أو علماني أو اشتراكي، إن منحه الشعب الثقة، وهذا ما نجده في الدول الأوروبية حيث وجود أحزاب مسيحية واشتراكية، هذا تعامل القيادة السياسية التركية مع الغرب، أما مع الدول الإسلامية فتكمن في ظهور قيادات الحزب ذات التنشئة الإسلامية، وعليه يظهر البعد الديني الإسلامي في علاقاتها مع منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية،

ولعل المواقف المسجلة من طرف قيادات حزب العدالة والتنمية مع إسرائيل مؤشر يدل على هذا الطرح، كما اكسبها ذلك مصالح قومية خاصة من الناحية الاقتصادية والتجارية بارتفاع المعاملات التجارية بين تركيا والمنطقة العربية، ويمكن القول أن الازدواجية الإيديولوجية اكسب السياسة الخارجية التركية التحرك في دوائر جيوسياسية مختلفة.

✓ باعتبار السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية، عملت القيادة السياسية التركية على خلق بيئة داخلية مستقرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وامنيا، انعكس هذا التوجه خارجيا من خلال العمل على إيجاد بيئة إقليمية آمنة ومستقرة سياسيا مما يقوي روابط العلاقات الإقليمية والدولية وكذا يحقق المصالح القومية للدولة التركية ولعل انتهاج سياسة صفر مشاكل دليل ذلك.

✓ مؤهلات الموقع الجغرافي التركي عزز من نشاط السياسة الخارجية التركية من خلال تأهيلها لتكون معبرا برياً لإمدادات الطاقة في ظل قربها من مصادر إنتاج الطاقة العالمية، ويتم ذلك من خلال عبور أنابيب الطاقة من الشرق الأوسط وأسيا الوسطى إلى الدول الغربية، بالإضافة الى ذلك كونها تمثل معبرا بحريا لبراميل النفط لمختلف دول العالم لامتلاكها مضيقين استراتيجيين وهما البوسفور والدردينيل، كما أن امتلاك تركيا لمنابع المياه المحتمل أن تكون محل النزاعات الدولية مستقبلا خاصة في منطقة الشرق الأوسط في ظل نقص للمياه في هذه المنطقة سجل لها حضور قويا على الساحة الدولية.

✓ إن التوجهات المجتمعية المشتملة على الثقافة السياسية والنسق العقيدي الوطني ساهمت في إبراز النظرة الخارجية للنخبة الحاكمة لحزب العدالة والتنمية مما أعطى ضوابط لتوجهات هذه النخبة وهو ما رأيناه في قرارات الحكومة التركية اتجاه القضية الفلسطينية وخاصة في غزة، كما أن خطابات الحملة الانتخابية بينت هذا الضابط المجتمعي في توجهات السياسة الخارجية التركية.

لقد أجابت هذه الدراسة عن صحة الفرضيات التي سقناها، مدى فاعلية المتغير الداخلي والمتمثل في وصول حزب العدالة والتنمية للحكم وإصلاحاته السياسية والاقتصادية، فالمتغير الاقتصادي والنسق العقيدي للقيادة السياسية التركية كان لهم اثر في تحريك السياسة التركية، وكذا الموروث العلماني والمتغير

الداخلي ساهم في تنشيط دبلوماسية تركيا مع الدول الغربية، كما أن الموروث الحضاري والموقع الجيوبوليتيكي لعبا دور في تعزيز قدراتها لمواجهة مختلف تحديات سياستها الخارجية خاصة في القضايا المستجدة كاحتلال العراق والأزمة السورية والقضية الفلسطينية وهو الامر الذي ساهم في بروز تركيا على الساحة الدولية.

وعلى العموم التجربة التركية اعطت دروسا مستفادة من بينها:

- 1- تغيير الصورة والتصور للدور التركي إقليمياً وعالمياً.
- 2- شجاعة السياسة الخارجية التركية واستيعابها حتى للأطراف "المغضوب عليها دولياً والمنبوذة من قبل الغرب.
- 3- التوفيق بين التحالفات الاستراتيجية والمصالح الوطنية أو المواقف السياسية المستقلة.
- 4- الفصل/ التفرقة بين التوجهات الأيديولوجية وجوهر المصالح الوطنية.
- 5- استقلالية السياسة الخارجية.
- 6- الاستفادة من دوائر الانتماء المختلفة لتبوأ دور دولي مؤثر ومتعدد الأبعاد.
- 7- المزج بين أشكال التغيير في السياسة الخارجية مع استمرار جوهرها.

كما نجحت الارادة السياسية بالنهوض بالدولة التركية الى مصاف الدول المؤثرة في توجهات النظام الدولي، في ظل التجاذبات الفكرية والسياسية حول بروز معالم نظام دولي جديد في طور التشكيل والتي تحاول من خلاله القيادات التركية ان تكون من بين فواعله.

كما ان هذه الارادة السياسية واكبتها ادارة سياسية تمتاز بالحكمة في تسيير الشؤون الداخلية والخارجية، وهذا بالابتعاد في الوقت الراهن عن الصراعات الايديولوجية والتركيز على التنمية والقوة الاقتصادية، وهنا برزت براغماتية حزب العدالة والتنمية في قدرته على تحقيق التوازن بين الاجندات السياسية الداخلية والخارجية المعارضة لها، وهذا بإعطائه درس للأحزاب الاسلامية بالتعامل بمرونة مع المسائل الايديولوجية والثقافية، او بعبارة اخرى قيام حزب العدالة والتنمية باستجابات تكتيكية في ظل وجود المعارضة

الشديدة داخليا وخارجيا، وعليه فان البرغماتية الموجودة في السياسة الخارجية التركية هو انعكاس للصراع الداخلي بين العلماني الإسلامي.

ومن خلال معطيات هذه الدراسة حول التوجهات العامة للسياسة الخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية تطرح عدة تساؤلات حول مشروع الحزب هل هو حضاري أم مجرد تكتيكات سياسية أفرزتها ظروف البيئة الدولية؟ وهل يصلح لأن يكون نموذجا للدول العربية؟.

## الملاحق

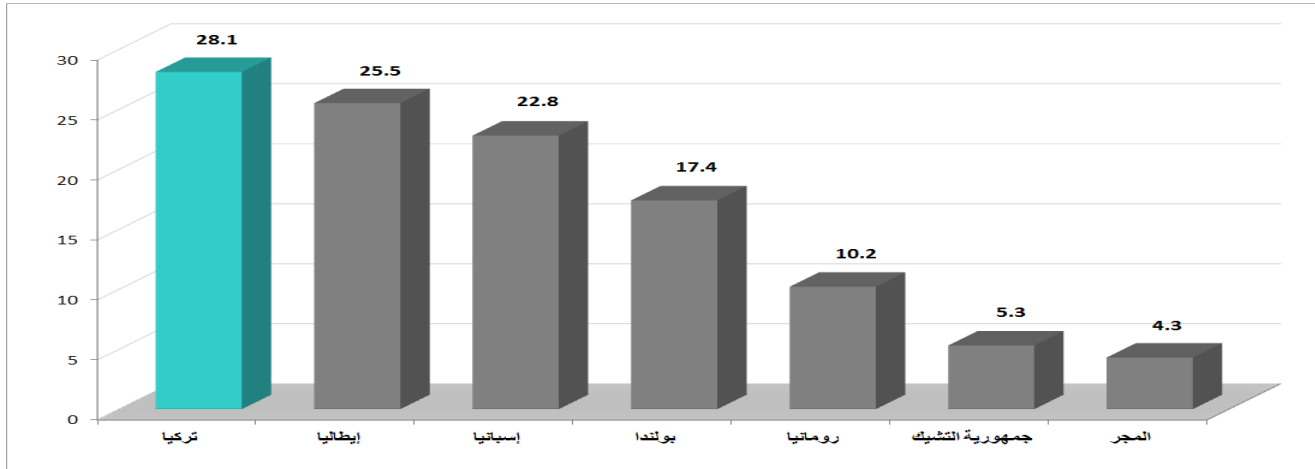
الخريطة رقم: 01 تركيا سياسيا



الخريطة رقم: 02 تركيا سكانيا واقتصاديا



الشكل البياني رقم 01: القوة العاملة



المصدر: معهد الإحصاء التركي ومعهد التنمية الإدارية (IMD)، مايو 2014

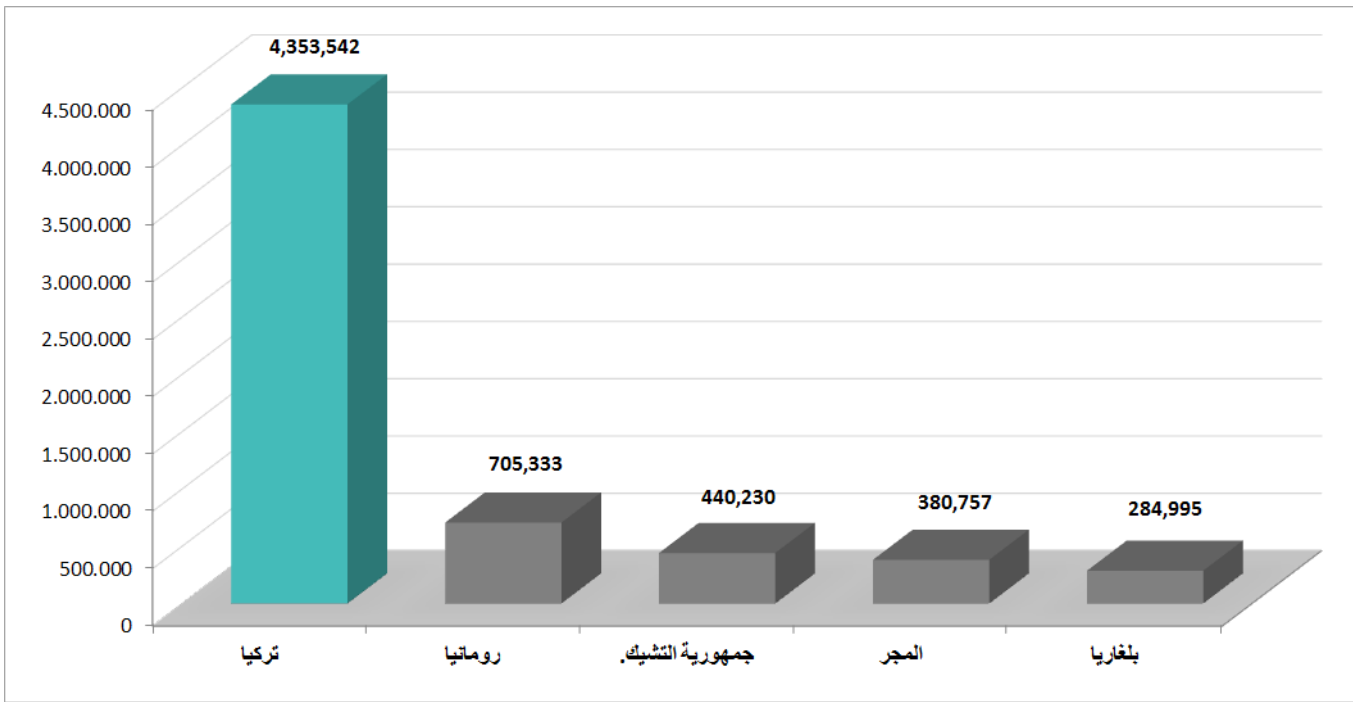
الشكل البياني رقم 02: مقارنة للقوة العاملة التركية مع الدول الأخرى

توافر نتائج القوة العاملة المؤهلة لعام 2014					
المعدل النتيجة	مهارات تكنولوجيا المعلومات (IT)	الاختصاص كبار المديرين	المهندسين المؤهلين	القوة العاملة الماهرة	
6.6	7.42	6.00	7.08	5.96	تركيا
6.2	7.60	5.20	6.22	5.78	جمهورية التشيك
6.1	6.70	5.17	6.70	5.94	رومانيا
5.9	7.54	5.15	5.58	5.42	بولندا
5.7	6.92	4.83	5.96	5.02	الصين
5.6	7.00	4.12	6.77	4.72	المجر
4.2	7.20	2.73	3.89	3.09	بلغاريا

المصدر: الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2014 لمعهد IMD

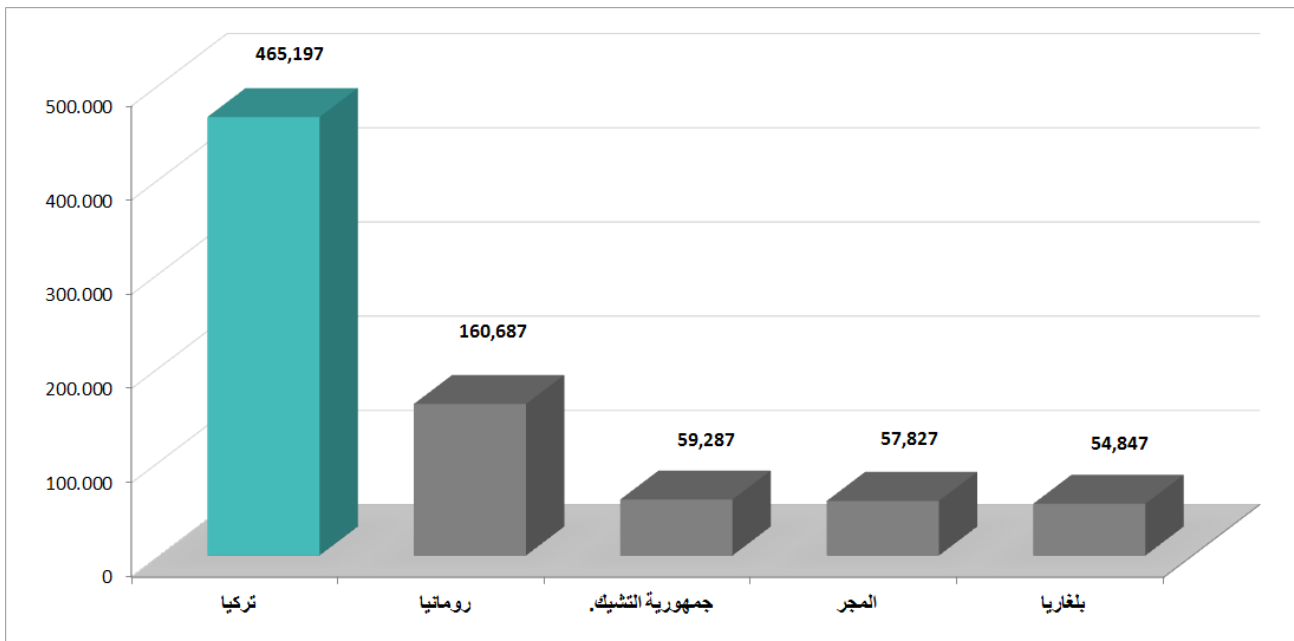
النتائج (0: غير متوفر، 10: متوفر)

الشكل البياني رقم 03: عدد الطلاب المدرجين في التعليم العالي - 2012



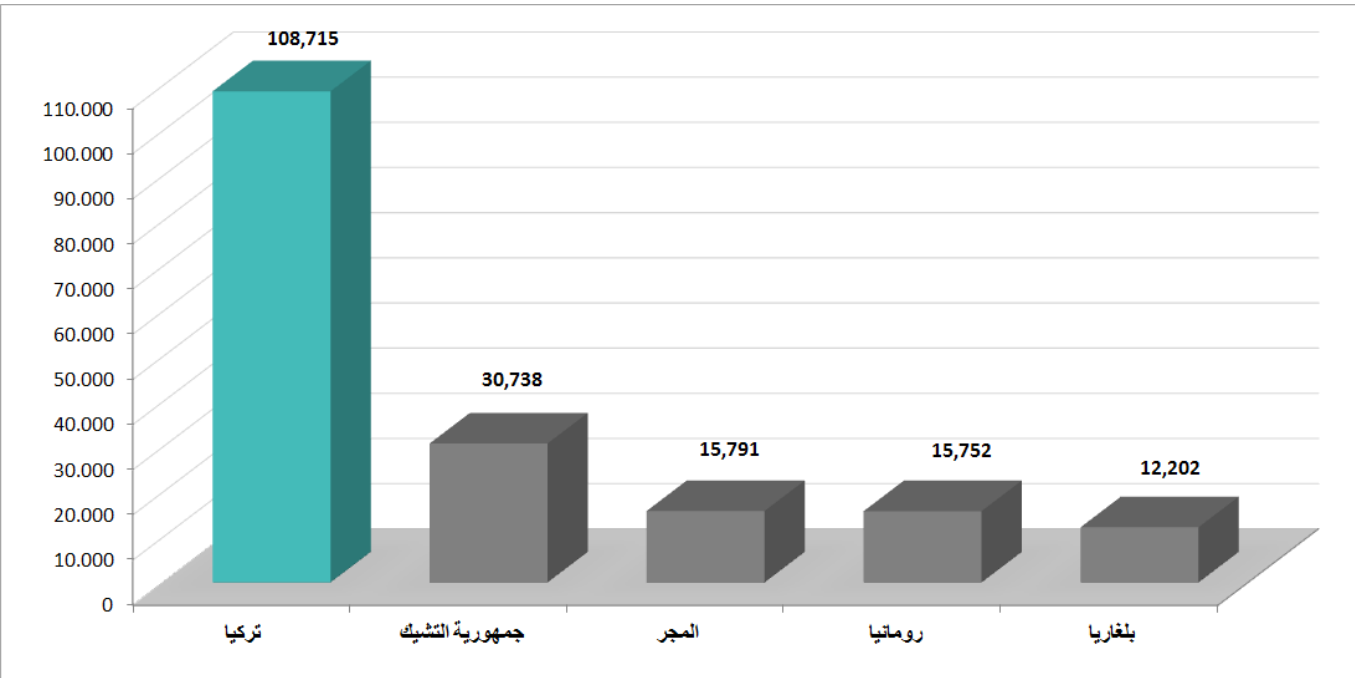
المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

الشكل البياني رقم 04: عدد الطلاب المدرجين في مجالات الهندسة والتصنيع والإنشاء (التعليم العالي) - 2012

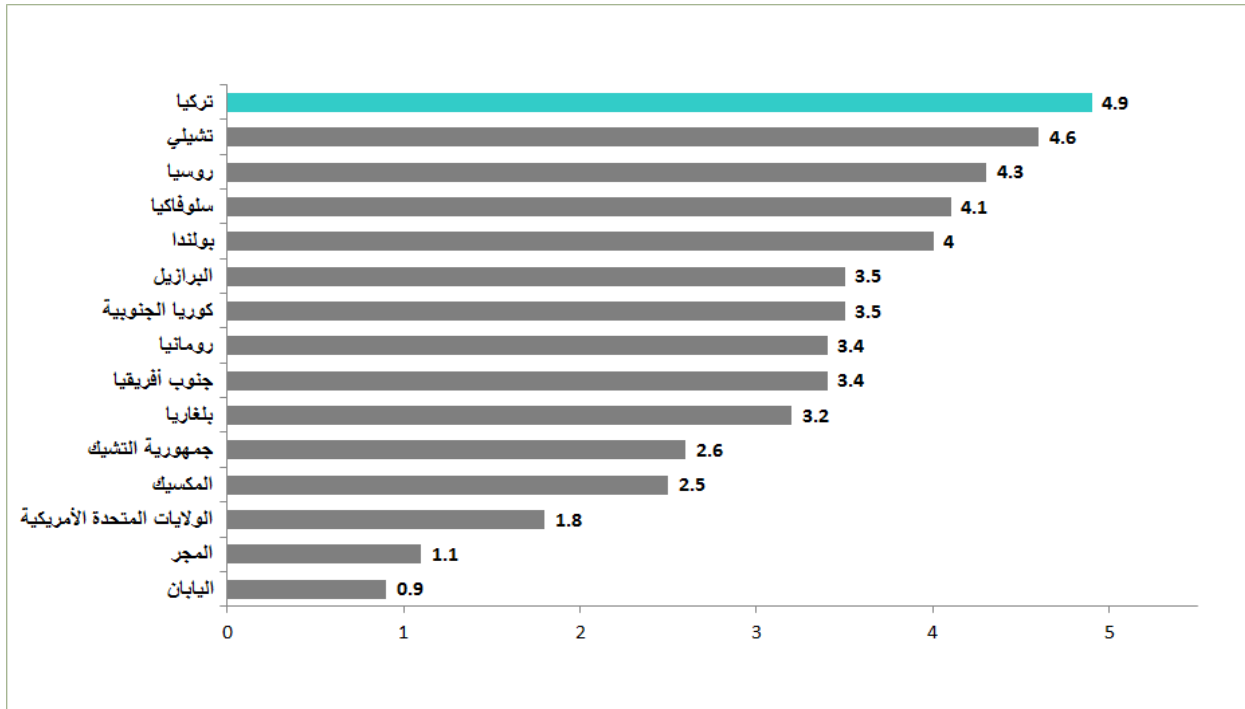


المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

الشكل البياني 05: عدد المتخرجين في مجالات الهندسة والتصنيع والإنشاء (التعليم العالي) - 2012

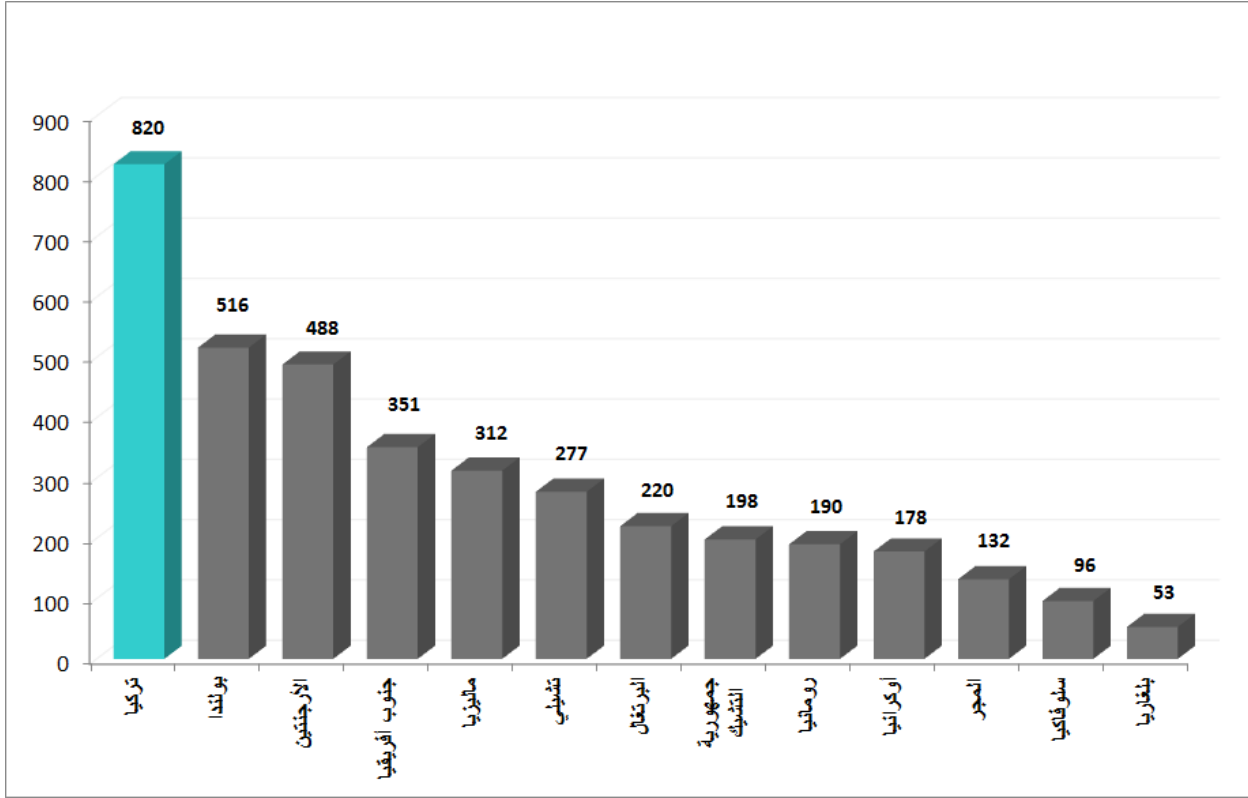


الشكل البياني 06: معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي (%) 2003-2013



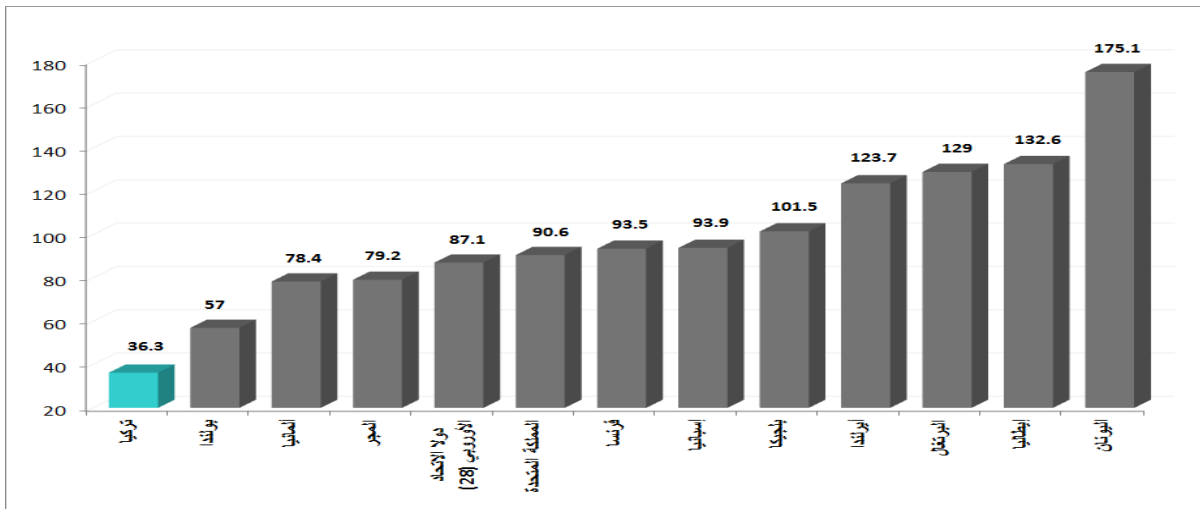


الشكل البياني 07: إجمالي الناتج المحلي - الأسعار الحالية (بالمليار دولار أمريكي)



المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2014 (TurkStat)

الشكل البياني 08: حصة الدين الحكومي العام (بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي)



المصدر: وكيل وزارة الخزانة ومؤسسة الإحصاءات الرسمية للاتحاد الأوروبي (Eurostat)

## قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

#### 1-الكتب

- 1- أبو سليمان، عبد الحميد، وآخرون، الأمة وأزمة الثقافة والتنمية، المجلد الثاني، القاهرة، مصر، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2007.
- 2- احمد حسن، ياسر، تركيا البحث عن المستقبل، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2006
- 3- الاحمري، محمد بن حامد، ملامح المستقبل، الطبعة الثالثة، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2010.
- 4- الاضور، خالد، المد الإسلامي في تركيا من اربكان إلى اردوغان، الإبعاد التداعيات المستقبل، دار الهيثم للطباعة والإعلان والنشر، 2007.
- 5- اق كوتدر، احمد واوزتوك، سعيد، الدولة العثمانية المجهولة، اسطنبول، وقف البحوث العثمانية، 2008.
- 6- اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ط2، ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت لبنان، الدار العربية لعلوم الناشر، 2011.
- 7- أوكتم، كرم، -تركيا الأمة الغاضبة، الطبعة الأولى، ترجمة مصطفى، مجدي الجمال، القاهرة، مصر، دار سطور جديدة، 2011.
- 8- اولسن، روبرت، المسألة الكردية في العلاقات التركية الإيرانية، ترجمة: محمد إحسان، رمضان، ط1، اربيل، دار نارس للطباعة والنشر، 2001.
- 9- البارازاني، أيوب، الحركة التحررية الكردية وصراع القوى الإقليمية 1958/1975، جنيف، سويسرا، دار نشر الحقائق، 2011.
- 10- باراكي، هنري، وآخرون، القضية الكردية في تركيا، ترجمة هه فال، الطبعة الأولى، اربيل، مطبعة مؤسسة نارس، 2007.

- 11- بارك، بيل، سياسات تركيا اتجاه شمال العراق المشكلات والاتفاق المستقبلية، دبي، مركز الخليج للابحاث، 2005.
- 12- باموق اورهان، اسطنبول الذكريات والمدينة، ترجمة: امانى توما، عبد المقصود عبد الكريم، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2007.
- 13- بوزرسلان، حميد، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر، الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي، 2010.
- 14- تورال، ناظم، التحول الديمقراطي في تركيا، الطبعة الأولى، ترجمة احمد عبد الله نجم، القاهرة، مركز محروسة للنشر للخدمات الصحفية والمعلومات، 2012.
- 15- جامعة الدول العربية، مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي، خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية، مصر، القاهرة، دار النيل للطباعة والنشر، 2009.
- 16- جراهام، فولر، الجمهورية التركية الجديدة، تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، الطبعة الأولى، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2009.
- 17- جعفر، مجيد، كردستان تركيا، سليمانية، ط2، مؤسسة حمدي للطباعة والنشر، 2006.
- 18- جفال، عمار، التنافس الإيراني التركي في آسيا الوسطى والقوقاز، ابوظبي، ط1، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005.
- 19- الجليلي، طلال يونس، قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا، الموصل، 2006.
- 20- جندلي، عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الطبعة الأولى، القبة، الجزائر، 2007.
- 21- الجندي، انور، يقظة الإسلام في تركيا، القاهرة، دار الانصار، 2001.
- 22- حبيب، كمال، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والعلمانية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مكتبة جزيرة الورد، 2010.
- 23- الحضرمي، عمر، العلاقات العربية التركية، تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، دار جريير للنشر والتوزيع، 2010.
- 24- حمدان، محمد عبد الله، الجماعات اليهودية في تركيا، ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في تركيا، الطبعة الأولى، سوريا، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، 2011.

- 25- الداوقوي، ابراهيم، اكراد تركيا، اربيل، ط2، دار ناراس للطباعة والنشر، 2008.
- 26- دانيولوف، فلاديمير ايفانوفيتش، الصراع السياسي في تركيا، ترجمة إبراهيم يوسف، الجهماني، سوريا، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1990.
- 27- درويش، هدى، العلاقات اليهودية التركية وأثرها على البلاد العربية، الجزء الأول والثاني، دمشق، دار القلم، 2002.
- 28- درويش، هدى، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان الحلبي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الأفاق العربية، 2001.
- 29- دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1999.
- 30- ذياب سبيتان، سمير، تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الطبعة الأولى، الأردن، عمان، الجنادرية للنشر والتوزيع، 2012.
- 31- رزفانة، إبراهيم، الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي، القسم الغير عربي تركيا، القسم الثاني، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.
- 32- رضا، رشيد، وآخرون، الدولة والخلافة في الخطاب العربي ابان الثورة الكمالية في تركيا، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، 1996.
- 33- رضوان، وليد، العلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
- 34- رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2006.
- 35- زاهد جلول، محمد، التجربة النهضوية التركية، ط1، بيروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، 2013.
- 36- الزين، مصطفى، ذئب الأناضول، الطبعة الأولى، لندن، قبرص، رياض الرئيس للكتب والنشر، 1991.
- 37- سامح البر، عزيز، الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، ترجمة محمود علي، عامر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، دارا لنهضة العربية للطباعة والنشر، 1989.

- 38- السرجاني، راغب، قصة اردوغان، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2010.
- 39- السيد سليم، محمد، تحليل السياسة الخارجية، المجلد الثالث، القاهرة، مصر، مكتبة النهضة المصرية، 2013.
- 40- شحادة، عبد العزيز المنصور، المسألة المائتية في السياسة السورية اتجاه تركيا، الطبعة الأولى لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- 41- الشراوي، باكينام، الثقافة ودراسات الشرق الأوسط، اعمال المؤتمر العربي التركي، المجلد الثاني، انقرة، كتشي اوزين، فيفري 2012.
- 42- الشطي، إسماعيل، الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مكتبة آفاق، منشورات ضفاف، دار الأمان الرباط، 2013.
- 43- شكران واحدة، الإسلام في تركيا الحديثة، بديع الزمان النورسي، ترجمت محمد فاضل، isbn 2007،
- 44- شلبي، عبد الودود، جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل السلام عقبة في طريق التقدم، مصر، دار النصر للطباعة الإسلامية، 2001.
- 45- صادق إسماعيل، محمد، التجربة التركية من اتاتورك إلى اردوغان، الطبعة الثانية، القاهرة، مصر، العربي للنشر والتوزيع، 2013.
- 46- طه الجابر، محمد، تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب، الطبعة الاولى، دمشق، سوريا، دار الفكر، 2002.
- 47- الطيار، علي عبد الرحمن، حاضر العالم الإسلامي وقضايا العصر، بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2010.
- 48- الضيقة، حسن، الدولة العثمانية الثقافة، المجتمع والسلطة، بيروت، ط1، دار المنتخب العربي للدراسات والنشر والتوزيع، 1997.
- 49- عبد العاطي، محمد، وآخرون، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الطبعة الأولى، قطر، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، 2010.
- 50- عبد العزيز محمود، احمد، تركيا في القرن العشرين، الاسكندرية، مصر، دار الكتب والوثائق القومية، 2011.

- 51- عبد المنعم، ممدوح، تركيا والبحث عن الذات، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012-10-21.
- 52- العظمة، عزيز، ايفي، فوكاس، الإسلام في أوروبا، التنوع والهوية والتأثير، الطبعة الأولى، ترجمة احمد الشيمي، القاهرة، مصر، المركز القومي للترجمة، 2011.
- 53- عقيل، سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية، الاستمرارية، التغيير، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 54- عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، عمان، الأردن، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.
- 55- عيد، عبد الرزاق وعبد الجبار، محمد، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، دار الفكر، 2000.
- 56- غزالي، عبد الحليم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، 2008.
- 57- فيليب، روبنسن، تركيا والشرق الأوسط، الطبعة الأولى، ترجمة ميخائيل، نجم خوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.
- 58- قواجي، مروة صفاء، ديمقراطية بلا حجاب، تاريخ داخل تاريخ، ترجمة مصطفى، يعقوب، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، 2006.
- 59- كرامر، هايننس، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، الرياض، مكتبة العبيكان، 2001.
- 60- كمال، عثمان، حزب العدالة والتنمية في تركيا والمسألة الكردية، ط1، اربيل، مطبعة منارة، 2013.
- 61- كورو، احمد ت، العلمانية وسياسات الدولة تجاه الدين الولايات المتحدة، فرنسا، تركيا، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، الشبكة الغربية للأبحاث والنشر، 2012.
- 62- كينزر، ستيفن، العودة الى الصفر، تركيا وإيران ومستقبل أمريكا، الطبعة الأولى، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.
- 63- لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية، الطبعة الأولى، ترجمة محمد بن احمد، المفتي محمد، السيد سليم، الرياض، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك سعود 1989.

- 64- مجموعة مؤلفين، الحوار العربي، التركي بين الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، المؤسسة العربية للديمقراطية، مركز الاتجاهات السياسية العالمية، 2010.
- 65- مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الأولى، الدوحة، قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012.
- 66- محمد الطحان، مصطفى، تركيا التي غرقت، من السلطان الى نجم الدين اربكان، الكويت، 2007.
- 67- محمد، ياس خضير الفريزي، الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010)، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت-مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 68- محمود حنفي، عبد العظيم، الشرق الأوسط، صراعات ومصالح، المتغير الأمريكي في العلاقات الإيرانية التركية، ط1، القاهرة، دار الكتب، 2011.
- 69- محمود مصطفى، نادية، باكينام، الشرقاوي، تركيا جسر بين حضارتين، مصر، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012.
- 70- محمود مصطفى، نادية، مداخل التحليل الثقافية لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية، القاهرة، أعمال سمينار قسم العلوم السياسية، 2011.
- 71- واكيم، جمال، صراع القوى الكبرى علي سوريا الابعاد الجيو-سياسية لأزمة 2011، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2012.
- 72- مصباح، عامر، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2010.
- 73- معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 74- مكي، لقاء، تركيا صراع الهوية، الجزيرة للبحوث والدراسات، الدوحة، 2006.
- 75- ملز باتريك، ماري، سلاطين بني عثمان، الطبعة الأولى، الإسكندرية، دار عزالدين للطباعة والنشر، 1986.
- 76- موريس، انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة: بوزيد صحراوي، كمال بوشرف، سعيد سبعون، حيدرة الجزائر، دار القصبية للنشر، 2004.

- 77- الموصللي، احمد، موسوعة الحركات الإسلامية، في الوطن العربي وإيران وتركيا، الطبعة الأولى، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 78- النعيمي، احمد النوري، النظام السياسي التركي، الطبعة الأولى، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
- 79- نور الدين، محمد، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والساسة والسياسة الخارجية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوليف، 1997.
- 80- نورالدين محمد، تركيا الصيغة والدور، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، رياض اليس للكتب والنشر، 2008.
- 81- نورالدين، محمد، تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت، رياض الرئيس للكتب والنشر، 1997.
- 82- نوري النعيمي، احمد، العلاقات الروسية التركية، دراسة في الصراع والتعاون، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، دار زهران للنشر والتوزيع، 2011.
- 83- نوفل، ميشال، عودة تركيا إلى الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2010.
- 84- هلال، رضا، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى اربكان الى، صراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الشروق، 1999.
- 85- هيرمان، راينر، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة علا عادل، القاهرة، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2012.
- 86- ورغي، جلال، الحركة الإسلامية التركي، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الطبعة الأولى، لبنان بيروت، مطابع الدار العربية للنشر، 2010.
- 87- ارات، يسيم، الإسلام والديمقراطية الليبرالية في تركيا النساء الإسلاميات في معتزك السياسة، ط3، لبنان، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2013.



## 2-الأطروحات:

- 1- احمد سليمان، الحجاجه، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات التركية العربية في فترة 2002-2010، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2011.
- 2- جاسم لطيف السعدي، رواء، الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2010.
- 3- خلف الله، بهاء الدين عبد ربه محمد، دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي التركي، دراسة تحليلية للفترة (2002-2007) جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.
- 4- ريز، لطيف صادق، العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية (2002-2011)، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، 2011.
- 5- سمر محمود، محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.
- 6- صيدم، فادي صبري محمود، المعارضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجاً) في فترة 1997-2007، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.
- 7- عبد الرؤوف يوسف الغول، يسرى، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011.
- 8- محزم، عبد المالك، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، رسالة ماجستير، 2009.
- 9- مطلق، رائد أبو محمود، العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية، جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة، 2011.
- 10- محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية - السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2012 / 2008.

- 11- علي جبر الدبيسي، عبد الكريم، اتجاهات الصحافة التركية إزاء العراق بعد دخول القوات الأمريكية والبريطانية دراسة تحليلية للمقالات الافتتاحية في الجرائد التركية، دكتوراه، كلية الإعلام جامعة بغداد، 2006.
- 12- التلوي، محمد عبد العاطي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، 2010/2008، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2011.
- 13- ياسر بشير، العشي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية" 2002 2013، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى، 2014.
- 14- حيدر جاسم، محمد محمود، واقع السياسة الخارجية التركية حيال الاتحاد الأوروبي ومستقبلها، جامعة الشرق الأوسط، رسالة ماجستير، 2014.
- 15- كمال، عبد الله حسن، استراتيجية تركيا في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة دكتوراه، جامعة السليمانية، 2011، ص 101.
- 16- عبد اللطيف خضر، سده، التطور الدستوري لمفاهيم الديمقراطية وعوامل حمايتها في النظام السياسي التركي 2002 / 2011، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، 2013.
- 17- شاقوري، عبد القادر، الصراع اليوناني التركي حول قبرص وبحر ايجه، جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2005

### 3-المجلات:

1. مجلة السياسة الدولية- العدد 138-143-147-148-152-153-157-158-165-167-168-170-اقليوب-مصر-مطابع الاهرام التجارية-السنة 1999 -2002-2001-2004-2006-2007.
2. مجلة مختارات ايرانية-العدد-7-9-18-37-39-41-46-50-52-53-54-55-56-57-58-59-61-62-64-65-67-71-72-75-76-77-84-86-87-88-89-97- قلوب-مصر- مطابع الأهرام التجارية السنة 2000-2001-2002-2004-2005-2006-2008

#### 4-المقالات

1. أحمد حسين، مجدي، الإسلام المعتدل يُدخل تركيا في عصر جديد، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007
2. أحمد حسين، مجدي، حول الحركة الإسلامية في تركيا، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007.
3. اديب صالح، عبد اللهبي، السبعوي، فهد عباس سليمان، التحالف التركي الإسرائيلي في تسعينات القرن العشرين وانعكاساته على الأمن الوطني السوري، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 3، 2012.
4. أراس، بولنت، تغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا وأثرها على السياسة الخارجية، مجلة شرق نامه، العدد السابع، جانفي 2011.
5. اردوغان، رجب طيب، كما وعدناكم، خطابات الموازنة، دائرة الاعلام لحزب العدالة والتنمية، 2013.
6. أعظم، شبلي، توقعات بمستقبل إيجابي للاقتصاد التركي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 04 مارس، أبريل 2010.
7. أورخان، محمد علي، ماذا يريد أردوغان وحزبه، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007.
8. اوغلو، احمد داوود، معالم السياسة الخارجية في منطقة متغيرة وفي العالم، مجلة رؤية تركية، العدد 20، جانفي 2012.
9. باكير، علي حسين، أبو عامر، عدنان، تركيا والقضية الفلسطينية في ظل تحولات الربيع العربي، مركز الجزيرة للدراسات، نوفمبر 2012.
10. باكير، علي حسين، محددات السياسة الخارجية التركية، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء، العدد 71، أوت 2010.
11. بغدادي، عبد السلام إبراهيم، البعد الأفريقي في السياسة التركية المعاصرة، دراسات دولية، العدد الخمسون.

12. بنلي ألتونيشيك، مليحة، تركيا بعيون عربية، ترجمة: اللباد، مصطفى، القاهرة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، جوان 2010.
13. بهنام، سمير حنا، اتجاهات تطور التجارة الخارجية التركية وأثرها في النمو الاقتصادي للمدة (1990-2009)، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2009.
14. تاشبينار، عمر، أثر التقاليد العلمانية على تطور النظام السياسي التركي، مجلة شرق نامه، العدد السابع، جانفي 2011.
15. تايلان، بيلجيك، خريطة طريق تركيا نحو موقع أقوى، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 09، مارس، فيفري 2011.
16. تركيا والقضية الفلسطينية، بيروت، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.
17. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2008، بيروت، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.
18. التقرير الاستراتيجي الفلسطيني 2011، بيروت، ط1، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.
19. توتونجي، عبد الإله مصطفى، الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي، رقم التقرير 56، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية، جوان 2011.
20. جاسم محمد، عبد الشجيري، موقف تركيا من قضية القدس من ضوء القرارات الدولية والمؤتمرات الإسلامية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، العدد الأول، 2011.
21. جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية دراسة، ندوة الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية، 1986.
22. جلول، محمد زاهد، انعكاسات صعود الإسلاميين في العالم العربي في السلوك التركي علي القصية الفلسطينية، بيروت، مؤتمر الإسلاميون في العالم العربي والقضية الفلسطينية، نوفمبر 2013.
23. جورج، فريدمان، المعاندة في الاستراتيجية التركية، ترجمة: سناء، عبد الله، جريدة الزمان الدولية، العدد 4184، التاريخ 2012/4/26.

24. جوزل، عبد الحكيم خسروا، قضايا الطاقة والسياسة على محور اربيل-انقرة-بغداد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
25. الحباشنة، صدام أحمد، العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (2010.2002)، دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 2011.
26. الحديثي، طه حمادي، الطائي، يونس عبد الله علي، اثر الاتفاقيات الحدود الدولية في علاقات تركيا مع الجوار، مجلة التربية والعلم، العدد 1، 2005.
27. حنا، عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية - التركية 2007 1984، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2010.
28. حنا، عزو بهنان، العلاقات التركية - السوفيتية 1925 - 1935، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
29. حنا، عزو بهنان، تركيا ولاتحاد السوفييتي 1980-1997، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
30. الدباغ، مثنى عبد الرزاق، الإصلاح والتغير في تركيا "رؤية اقتصادية، جامعة الموصل، 2009.
31. الدكتور عبد الله تركماني، جدل الإسلام والحداثة في التجربة التركية، "مركز دراسة الإسلام والديمقراطية، تونس، 15 و 16 ديسمبر 2004.
32. ذنون العباسي، ريان، المقترح التركي لتزويد ليبيا بمياه منافعات، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
33. الرضي، سلام، التآكل في العلاقات التركية-الإسرائيلية واستبعاد التغير الاستراتيجي، مجلة العربية للعلوم السياسية، 2010.
34. سرور محمد، عبد الناصر، التعاون الإسرائيلي، التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات، مجلة الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد السادس عشر، العدد الأول، جانفي 2009).
35. سعد حقي توفيق، السياسة الإقليمية التركية تجاه الخليج العربي 2002-2008، مجلة العلوم السياسية، العددان 38/2009، 39.

36. سعد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مركزا لدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2008.
37. سعدي، السعيد، سياسة تركيا الخارجية في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساتها علي العلاقات العربية التركية، مجلة المفكر، العدد العاشر، 2010
38. السكري، أحمد مجدي، أزمة العلاقات التركية - الأوروبية : بين غياب الفاعلية واعتبارات المصالح ، مجلة شؤون عربية، العدد 152، 2012
39. زانيار، باشور، العلاقات التركية الأوروبية انعكاسات على القضية الكردية علي الرابط:  
[/http://www.kcdme.com](http://www.kcdme.com)
40. سونير كاجابتي، التقارب التركي مع دول الشرق الأوسط المارقة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأذن علي الرابط: <https://www.washingtoninstitute.org>.
41. السويداني، حامد محمد طه، العلاقات التركية العراقية العمق التاريخي آليات تفعيل التواصل، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
42. شريف، عبد العزيز، تركيا وأمريكا ونظرية قلب الأرض، . [/http://islammemo.cc](http://islammemo.cc)
43. شقرة، جمال، زيارة أوباما إلى تركيا وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، 27 إبريل 2009.
44. شهاب، مجيد حميد، وآخرون، الجغرافية الانتخابية للأحزاب في تركيا، مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل، العدد 2 ، مارس 2010.
45. شيار، يوسف، حزب العدالة والتنمية وبحث تركيا عن نفوذٍ إقليميٍّ، مجلة الآداب، 2010/2012.
46. شيال، عزيز جبر، العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية العدد الأول، المجلد الخامس، جوان 2012.
47. شيحة، عماد، تركيا والشرق الأوسط دورٌ إقليميٌّ متجدد، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، قضايا استراتيجية، العدد (72) ، مارس 2010

48. صافيناز محمد أحمد، تركيا والعراق .. خطوات لإعادة بناء الثقة، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 01/11/2013.
49. صدقي، بكر، تركيا من ثورة إلى... ثورة من دولة الجيش إلى دولة الشعب، آفاق المستقبل، العدد 12 أكتوبر /نوفمبر /ديسمبر، 2011 .
50. عاطف الغندور، محمد عبير، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد الثالث، العدد السادس، 2011.
51. عبد شاطر، عبد الرحمن، سياسة تركيا البلقانية ما بعد الحرب الباردة 1991-2001، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
52. عصمت، برهان الدين عبد القادر، منظمة الخلافة في تركيا 1985/2001، مركز الدراسات الإقليمية، العدد 6، 2007.
53. العلق، عامر علي راضي، ملامح جديدة في العلاقات التركية-الروسية، دراسات دولية، العدد الأربعون مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2005.
54. علي المهداوي، المثني، واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد 38/2001، 39.
55. غريغوريادي، يونيس، الدور التركي في حلّ الأحجية النووية الإيرانية، مجلة آفاق المستقبل، العدد 07، سبتمبر /أكتوبر، 2010 .
56. الغنوشي، راشد، مغزى الانتصار الكبير لحزب "العدالة والتنمية" في تركيا، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007.
57. فريدمان، جورج، المعاندة في الاستراتيجية التركية، ترجمة، عبد الله، سناء، جريدة الزمان الدولية العدد 4184 التاريخ 2012/4/26.
58. قطب، إباد، النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سورية، دبلوم الشؤون الدولية والدبلوماسية، الأكاديمية السورية الدولية، 2009.
59. كمال حبيب، توفيق المدني، محمد العادل، تركيا تستهل عصر الجمهورية الثالثة، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007.
60. الكواز، سعد محمود، اتجاهات مكونات الصادرات والاستيراد بين تركيا والاتحاد الأوروبي وتغير توزيعها الجغرافي لمدة (1980-2004)، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.

61. كوثراني، وجية، التنظيمات العثمانية والدستور: بواكير الفكر الدستوري نصا ومفهوما وتطبيقا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة تبين، العدد 3، مارس 2013.
62. ليتيم، فتيحة، تركيا والدور الإقليمي الجديد في الشرق الأوسط، مجلة الفكر، العدد الخامس، 2010.
63. مال الله، وليد، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة، المجلة العربية للعلوم السياسية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2008.
64. مثنى عبد الرزاق الدباغ، الإصلاح والتغير في تركيا " رؤية اقتصادية، جامعة الموصل.
65. مجموعة مؤلفين، النموذج التركي والمجتمعات العربية، مجلة شرق نامة، مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية، العدد السابع، أكتوبر 2010.
66. محمد صالح ، منال، الآن ماكوفسكي و تركيا المعاصرة نجم الدين اربكان نموذجا، جامعة الموصل، 2009.
67. محمود، محمد صلاح، الاتفاقيات المعقودة بين تركيا وإيران (دراسة في الأسباب والنتائج)، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
68. مسلط، سعد عبد العزيز، الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، المجلد الثاني، العدد الرابع، 2009.
69. مصطفى جاسم، حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة من 2002 الى 2010، كلية العلوم السياسية-الجامعة المستنصرية.
70. مطر، حسام، تركيا في الشرق الاوسط الطموح والقيود، مجلة شؤون الاوسط، العدد 144، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2013.
71. المظفري، نبيل عكيد، ليبيا و تركيا دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية في تسعينيات القرن العشرين، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2010.
72. مقلد ، حسين طلال ، تركيا والاتحاد الأوروبي، بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010.



73. منال محمد صالح، نجم الدين اربكان مفكرا اقتصاديا، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 4، السنة الرابعة 2002 .
74. ميشال، نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار المفهومي لإعادة توجيه السياسة التركية، مجلة الدراسات الفلسطينية، 030، خريف 2012
75. نزار، إسماعيل عبد اللطيف، التنافس الروسي -التركي على إقليم البلقان بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم السياسية، العدد 2007، 37.
76. ناصوري، أحمد، دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 21 ، العدد الأول، 2005
77. نافع، بشير موسى، باكستان وتركيا.. الملف القديم الجديد للجيش والدولة، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007
78. النعيمي، لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الأمريكية 2003-2006 مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2006
79. النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية دراسة في علاقاتهما السياسية 2000-2009، مركزا لدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2009
80. النعيمي، لقمان عمر محمود، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية دراسة في علاقاتهما الاستراتيجية بعد الحرب الباردة 1991-2000، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004.
81. النعيمي، لقمان عمر محمود، مشكلة حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات التركية الأمريكية 2002-2010، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2010.
82. نورالدين، محمد، تركيا والقضية الفلسطينية 2012-2013، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، فيفري 2013.
83. هشام فوزي، عبد العزيز، العلاقات العسكرية الإسرائيلية التركية،
84. هويدي، فهمي، حوار عن العلمانية في تركيا، صحيفة الشرق القطرية، 11 أكتوبر 2011

85. هويدي، فهمي، إرهابات ميلاد الجمهورية التركية الثانية ، منبر الشرق، العدد 23، المركز العربي للدراسات، 2007
86. وحدة تحليل السياسات في المركز، كيف سيؤثر الخلاف بين أردوغان وغولن في المشهد السياسي التركي، 30 ديسمبر، 2013
87. وليد، محمود احمد، النزاع التركي اليوناني على بحر ايجه في ضوء القانون الدولي للبحار،
88. يونس العبيدي، محمد عبد الرحمن، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز 2002-2010، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2010
89. بلال الشوبكي، عرض لدراسة سفانتي كورنيل، بعنوان التغييرات في تركيا ما الذي يتحكم في السياسة الخارجية التركية؟ إسلام أونلاين 2/17/2012 ،
90. سونير كاجابتي، التقارب التركي مع دول الشرق الأوسط المارقة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، متابعة سياسية رقم 825، سنة 2004 .
91. خولي، معمر، الإصلاح الداخلي في تركيا، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

1. ابرهـام، أبو العباس، صعود وأقول الإسلام السياسي في تركيا، 2013 ،علي الموقع:  
[HTTP://MEYDANE.INFO/MEYDANE/INDEX.PHP/OPP/1871](http://MEYDANE.INFO/MEYDANE/INDEX.PHP/OPP/1871)
2. أبوريد، هاجر، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، علي الرابط:  
<http://www.baghdadcenter.net/details-103.html>
3. اتيلا ،صانديكلي، العلاقات المدنية و العسكرية في تركيا،علي الرابط:  
<http://www.bilgesam.org/ar/index.php>
4. أحمد جلال، محمود تركيا ومعايير قوة الدولة الإقليمية،2010/22/04 ، علي الموقع:  
<http://turkeytoday.net/node/383>
5. أندلسي، عامر سعد،دراسة: تركيا .. استكشاف المارد القادم، شبكة فلسطين للحوار،2010،علي الرابط:  
<http://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=650342>
6. أوزتورك، إبراهيم،الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى،علي الرابط:  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211682923673950.htm>vbbb  
bbbbbbv
7. باكير ،علي حسين ، القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات،علي الرابط العربية،  
<http://www.islamonline.net/ar/IOLArt...3/IOLArticle>
8. باكير، علي حسين ،القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات العربية ،علي الرابط:  
<http://www.islamonline.net/ar/IOLArt...3/IOLArticle>
9. باكير، علي حسين، القوة الناعمة التركية في ميزان التحولات العربية،علي الرابط:  
<http://www.hurras.org/vb/showthread.php?t=39461>
- 10.باكير، علي حسين، أميركا وتركيا :معادلة القوة الصاعدة والقوة المتراجعة،جوان2012،علي الرابط:  
<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/11/201211682923673950.htm>
- 11.باكير، علي حسين،محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الإبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،جوان2011 ،علي الرابط:  
[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)
- 12.بيرام بالسي، العامل الديني في سياسة رجب طيب اردوغان اتجاه سوريا منذ قيام الثورة الشعبية ضد نظام بشار الأسد، ترجمة: يونس، سارة،2012،علي الرابط:  
<http://therepublicgs.net/2012/12/29/%D8>

13. التميمي ،خالد سعيد، التحرك التركي في زمن " الربيع العربي ":الدوافع والدلالات،علي الرابط:  
[www.shebacss.com](http://www.shebacss.com)
14. جفال، عمار التتافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز،علي الرابط:  
<http://www.alriyadh.com/2005/05/19/article65561.html>
15. جلال معوض\* علي، الدور التركي في الشرق الأوسط في عهد حكومة العدالة والتنمية (2010،2002)، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار،2011،علي الرابط:  
<http://www.idsc.gov.eg/Publications/PublicationsList.aspx?TypeID>
16. خيرى،امل، حزب العدالة والتنمية التركي قراءة في تجربة إصلاحية،علي الرابط  
<http://alafnan.arabblogs.com/archive/2009/1/777050.html>
17. رفعت، سيد أحمد، صراع الدين والدولة : مقارنة بين تركيا وإيران، 21 أكتوبر , 2012،علي الموقع:  
<http://yafacenter.com/TopicDetails.aspx?TopicID=1724>
18. سيمسك، أيهان، السياسة الخارجية التركية تركيا..... من وسيط إقليمي إلى لاعب دولي، ترجمة:  
ياسر أبو معيلق،2012،علي الرابط: <http://ar.qantara.de>
19. عبد الهادي بوطالب، الولايات المتحدة تستبدل تركيا بإيران،علي الرابط:  
[www.abdelhadiboutaleb.com](http://www.abdelhadiboutaleb.com)
20. عقيل، محفوض، سورية وتركيا: "نقطة تحوّل" أم "رهان تاريخي"؟،المركز العربي للأبحاث ودراسة  
السياسات،جانفي 2012 ،علي الرابط:[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)
21. عقيل،محفوض،العلاقات التركية السورية التحولات والرهانات،الدوحة،المركز العربي للأبحاث  
ودراسة السياسات،جانفي 2011 ،علي الرابط:[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)
- 22.العلاقات الخليجية التركية.. بين دواعي التوثيق ومعوقات التفعيل علي الرابط:  
<http://www.yafanews.net/arabic/pages/printArticle.php?articleID=428>
23. علي حسين باكير، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية الأبعاد الآنية والانعكاسات  
المستقبلية،\_المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات2011/06/29 علي الموقع  
[www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=271220](http://www.alraimedia.com/Alrai/Article.aspx?id=271220)
24. عوني صالح الحمصي، العثمانيون الجدد ودورهم في الفوضى الخلاقة الأمريكية وما يسمى بالربيع  
العربي،علي الرابط:<http://thevoiceofreason.de/article>

25. غزوان، مصري، مؤشرات عن: تجربة النهضة الاقتصادية التركية، 2010، علي الموقع:  
[http://asharqalarabi.org.uk/markaz/m\\_abhath-26-12-10-1.htm](http://asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-26-12-10-1.htm)
26. قناة روسيا اليوم، الجيش ونخب التيار الاسلامي في تركيا، 12-09-05، علي الرابط:  
<http://www.airss.net/site>
27. كاتينكا، باريش هل تستطيع تركيا الجمع بين الانضمام لأوروبا والقيادة الإقليمية؟، مركز الإصلاح الأوروبي، علي الموقع:  
[http://www.arabcenter.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=121:uk-1-6&catid=54:uk-1&Itemid=84](http://www.arabcenter.org/index.php?option=com_content&view=article&id=121:uk-1-6&catid=54:uk-1&Itemid=84)
28. كايابال، فاطمة، العلاقة بين العسكري والساسة في تركيا، علي الرابط:  
<http://ar.qantara.de/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7->
29. كورو، احمد ت، سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية، 2013، علي الرابط:  
<http://www.brookings.edu/doha>
30. المجلة العربية للعلوم السياسية، تركيا في الإستراتيجية الأمريكية المعاصرة العدد 26، ربيع 2010، علي الرابط:  
<http://www.mojtamai.com/books/index.php/component/k2/item/2428>
31. مصطفى محمد الطحان حزب العدالة والتنمية في تركيا رؤية من الداخل 2003/9/22م علي الموقع:  
<http://asharqalarabi.org.uk/center/dirasat-h.htm>
32. وليد، خالد، احمد موقع تركيا الاستراتيجي ودورها في الساحة الدولية، 2002، علي الموقع  
[www.kitabate.com](http://www.kitabate.com)

01-الكتب

- 1-Guller Grahame –Future turkish –western relation: toward A stratigice plan(rand puplication 1992)
- 2-kirisci kimal (turkey foreign policy in trubulenttimes.challiot paper Instute for security studies N92(European Union) septemper 2006
- 3-George E .Gruen: Turkish Water Exports : A model For Regional Cooperation in The Development of Water Resources, in: Hillel Shuval and Hassan Dweik : Water Resources In the Middle East, Part
- 4-Halis Komili: "Turkish Foreign Policy and the West", Private View, Ankra , Winter 1997
- 5-Sgstephen J.Flanagan and Samuel J.Berannan: Turkey's Shifting Dynamics: Implications for U.S-Turkey Relations, Center for Strategic and International Studies (CSIS), June 2008.TurkStat,Turkey's Statistical Yearbook, 2007

02-المقالات

- 1 :Israel Palestinian Water Issues–from Conflict to Cooperation, Springer, Berlin Heidelberg, Berlin, 2007.
- 2-Text of the Iran-Brazil-Turkey deal‘<http://www.cfr.org/brazil/joint-declaration-iran-turkey-brazil-nuclear-fuel-may-2010/>

## فهرس الأشكال والخرائط والجداول

- الجدول رقم: 01 نتائج انتخابات 1965 ..... 41
- جدول رقم: 02 مؤشرات المعيشة بين سنة 1966 وسنة 1971 ..... 42
- الجدول رقم: 03 يبين الأحزاب المحظورة بعد إقرار التعددية في 1945 ..... 48
- الجدول رقم: 04 يبين الأحزاب المحظور بعد دستور 1980 ..... 49
- جدول رقم: 05 يبين النسب المتحصل عليها من طرف كل الأحزاب المشاركة..... 64
- الجدول رقم: 06 يبين مقارنة نسب الانتخابات البرلمانية في الفترتين 2007 و2011. .... 65
- الجدول رقم: 07 يبين الأحزاب الفائزة في انتخابات البرلمانية. 2007 ..... 65
- الجدول رقم: 08 يبين الأحزاب الفائزة في انتخابات البرلمانية 2011 وعدد الأصوات المتحصل عليها ..... 66
- الخريطة رقم: 01 تبين توزيع الجغرافي للانتخابات التي فاز بها حزب العدالة والتنمية في 2002 ..... 66
- الخريطة رقم: 02 تبين توزيع الجغرافي للانتخابات التي فاز بها حزب العدالة والتنمية في 2007 ..... 67
- الشكل رقم: 01 مقارنة معدلات النمو بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي من 2001 ..... 79
- الجدول رقم: 09 المؤشرات الاقتصادية التركية بين سنتي 1979 و2000. .... 79
- الشكل رقم: 02 مقارنة معدلات الاستثمار بين تركيا ودول الاتحاد الأوربي من 2001 ..... 81
- الجدول رقم: 10 توزيع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في تركيا حسب القطاعات ..... 83
- الجدول رقم: 11 قيمة الاسلحة الامريكية لتركيا ما بين 1985 و1990 ..... 139
- الجدول رقم: 12 المبيعات التجارية المباشرة والمبيعات العسكرية الخارجية للأسلحة الامريكية الى تركيا ..... 149
- الجدول رقم: 13 المساعدات الامنية لتركيا (بملايين الدولارات) ..... 149
- الجدول رقم: 14 برنامج التدريب والتعليم العسكري (IMET) الخاصة بتركيا ..... 150
- الجدول رقم: 15 الميزان التجاري بين تركيا وأمريكا ..... 150
- الجدول رقم: 16 صادرات تركيا ووارداتها الى الولايات المتحدة ..... 151
- الجدول رقم: 17 الموضوعات التي تمت مناقشتها بين مسؤولي الو.م.أ وتركيا في عهد أوباما ..... 152

- شكل رقم: 03 الصادرات والواردات التركية من الناتج القومي ..... 163
- الجدول رقم: 18 صادرات تركيا و وارداتها مع اوروبا للفترة 2010/2002 ..... 174
- الشكل رقم: 04 موقف الاتراك من الاتحاد الاوربي بين أبريل 2007 و 2010 ..... 176
- الشكل رقم: 05 استطلاع رأي الشعوب الأوروبية حول انضمام تركيا ..... 177
- الخارطة رقم: 03 خارطة سياسية لجزيرة قبرص ..... 189
- الجدول رقم: 19 صادرات و واردات تركيا مع اسيا الوسطي وجنوب القوقاز ..... 207
- الشكل رقم: 06 الصادرات والواردات الإيرانية-التركية ..... 223
- الشكل رقم: 07 استطلاع رأي المجتمع التركي حول البرنامج النووي الإيراني ..... 228
- الشكل رقم: 08 إذا أعلن كورد العراق الاستقلال ماذا سيكون رد فعل تركيا ..... 235
- الشكل رقم: 09 الغاء تأشيرة الدخول بين تركيا وسوريا والأردن ..... 249
- الجدول رقم: 20 يبين التبادل التجاري بين الدول العربية و تركيا بملايين الدولارات ..... 255
- جدول رقم: 21 حجم المساعدات التي صرفت و التزمت بها تركيا في الفترة ما بين 2008-2010 ..... 286
- الشكل رقم: 10 مقارنة نتائج الانتخابات التركية ..... 311
- الشكل رقم: 11 مقارنة بين نتائج العدالة والتنمية والحزب الشعب ..... 311



## فهرس المحتويات

01.....	المقدمة.....
19.....	الفصل الأول: تركيا في ظل متغيرات البيئة الداخلية والخارجية.....
21.....	المبحث الأول: <u>المسار التاريخي للجمهورية التركية</u> .....
22.....	<u>المطلب الأول: تركيا من الهوية الإسلامية إلى العلمانية الأتاتورية</u> .....
22.....	أولاً: من الإمبراطورية إلى القومية.....
24.....	ثانياً: من القومية إلى تأسيس الجمهورية:.....
28.....	ثالثاً: دور النخب في بروز القومية التركية والجمهورية:.....
33.....	<u>المطلب الثاني: المؤسسة العسكرية وحماية العلمانية</u> .....
33.....	أولاً: تطور مسار الثقافة العسكرية في الشخصية التركية:.....
35.....	ثانياً: الجيش وسياسة الانقلابات:.....
47.....	<u>المطلب الثالث: التحول الديمقراطي التركي وبرزو الاسلام السياسي</u> .....
47.....	أولاً: مخاض الديمقراطية في تركيا:.....
49.....	ثانياً: هياكل النظام السياسي التركي بعد دستور:1982.....
51.....	ثالثاً: مسار الإسلام السياسي في ظل العلمانية:.....
56.....	رابعاً: مسار الأحزاب الإسلامية في الانتخابات.....
59.....	المبحث الثاني: <u>التغيرات الداخلية التركية بعد 2002</u> .....
60.....	<u>المطلب الأول: الصعود السياسي لحزب العدالة والتنمية</u> .....
60.....	أولاً: نشأة الحزب وتكوينه:.....
62.....	ثانياً: الانشقاق الحزبي للإسلاميين:.....
64.....	ثالثاً: حزب العدالة والتنمية ومخاض الانتخابات:.....
67.....	رابعاً: تحليل النتائج الانتخابات:.....
68.....	خامساً: دلالات نجاح حزب العدالة والتنمية في الانتخابات:.....
70.....	سادساً: تأثير القيادة السياسية الجديدة في الانتخابات:.....
71.....	01-رجب طيب أردوغان:.....

- 72.....02- عبد الله غول:.....
- 75.....المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية والقوة الناعمة الاقتصادية.....
- 75.....أولاً: الاتجاه نحو القوة الاقتصادية:.....
- 78.....ثانياً: نتائج الإصلاحات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية:.....
- 85.....المطلب الثالث: التغييرات السياسية والدستورية.....
- 87.....أولاً: تحديد مهام مجلس الأمن القومي:.....
- 89.....ثانياً: نتائج التعديلات الدستورية:.....
- 94.....المبحث الثالث: عوامل وأهداف السياسة الخارجية التركية.....
- 95.....المطلب الأول: أثر متغيرات البيئة الخارجية في تحول السياسة الخارجية التركية.....
- 95.....أولاً: المرحلة العثمانية:.....
- 96.....ثانياً: مرحلة الثوابت الكمالية:.....
- 97.....ثالثاً: السياسة الخارجية التركية ومرحلة العثمانية الجديد:.....
- 99.....رابعاً: تركيا والمتغيرات الدولية:.....
- 101.....01-نظرية التحول الحضاري:.....
- 102.....02-نظرية العثمانية الجديدة:.....
- 103.....03-نظرية العمق الاستراتيجي:.....
- 103.....المطلب الثاني: العوامل والمحددات المؤثرة في السياسة الخارجية لتركيا.....
- 104.....أولاً: المقومات الجيوسياسية لتركيا:.....
- 105.....ثانياً: المقومات السكانية:.....
- 106.....ثالثاً: الموارد الطبيعية:.....
- 106.....رابعاً: الخلفية الأتاتورية في السياسة الخارجية التركية:.....
- 107.....خامساً: النظام السياسي:.....
- 108.....01-المؤسسات الدستورية:.....
- 110.....02-القوي السياسية:.....
- 111.....أ-الأحزاب السياسية:.....
- 112.....ب-جماعات المصالح:.....
- 112.....(1)- النقابات العمالية :.....

- 113..... (2) -جماعات رجال الأعمال: 113
- 113..... (3) -النقابات المهنية: 113
- 113..... (4) -المؤسسة العسكرية: 113
- 114..... 03-القدرات العسكرية التركية: 114
- 116..... 04-الرأي العام والإعلام: 116
- 117..... المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية التركية الجديدة. 117
- 118..... أولاً: مبادئ السياسة الخارجية التركية: 118
- 118..... 01-المبادئ المنهجية: 118
- 119..... 02-المبادئ العملية: 119
- 119..... أ-المبدأ الأول التوازن بين الامن والحرية: 119
- 120..... ب-المبدأ الثاني صفر مشاكل مع الجيران: 120
- 121..... ج-المبدأ الثالث تطوير العلاقات مع الدول المجاورة: 121
- 122..... د-المبدأ الرابع الدبلوماسية الاستباقية (الايقاعية) 122
- 122..... هـ-المبدأ الخامس اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد ومتعددة المسالك 122
- 123..... و-المبدأ السادس تطوير الأسلوب الدبلوماسي 123
- 123..... ثانيا: اهداف السياسة الخارجية التركية: 123
- 124..... 01-الامن القومي: 124
- 124..... 02-التكامل الداخلي: 124
- 125..... 03-المكانة الإقليمية "الدولة النموذج": 125
- 125..... 04-الاقتصاد السياسي للسياسة الخارجية: 125
- 126..... ثالثا: ادوات تنفيذ السياسة الخارجية التركية: 126
- 128..... الفصل الثاني: سياسة تركيا الخارجية تجاه القوي الدولية 128
- 130..... المبحث الأول: العلاقات التركية الأمريكية 130
- 131..... المطلب الأول: مسار العلاقات الأمريكية التركية 131
- 131..... أولاً: جذور العلاقات الأمريكية التركية 131
- 136..... ثانيا: العلاقات التركية الامريكية بين 1950 و1980 وإعلان مبدأ كارتر 136

- 137.....ثالثا: معوقات العلاقات التركية الامريكية.
- 141.....المطلب الثاني: العلاقات الامريكية التركية في ظل حكومة العدالة والتنمية:
- 141.....أولا: محددات العلاقات التركية الامريكية بعد 2002.
- 142.....01-المحدد الاستراتيجي:
- 143.....02-المحدد الكردي:
- 148.....ثانيا: العلاقات الاقتصادية والعسكرية.
- 152.....المطلب الثالث: مسار العلاقات التركية الامريكية في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة...
- 152.....أولا: اوجه الارتباط والتنافس بين امريكا وتركيا.
- 152.....01-قضايا الارتباط.
- 154.....02-قضايا المنافسة بين الدولتين.
- 155.....03-قضايا الصدام.
- 155.....أ-الملف السوري:
- 156.....ب-الملف العراقي:
- 156.....ج-الملف الإيراني:
- 156.....د-ملف عمليات السلام:
- 156.....هـ-ملف الغاز القبرصي:
- 157.....ثانيا: العلاقات بين البلدين خلال زيارة ماي 2013.
- 158.....المبحث الثاني: العلاقات التركية الاوروبية:
- 158.....المطلب الأول: مسار العلاقات التركية الاوروبية
- 159.....أولا: دوافع انضمام تركيا الي الاتحاد الأوروبي.
- 160.....01-الدوافع السياسية:
- 162.....02-الدوافع العسكرية:
- 162.....03-الدوافع الاقتصادية:
- 164.....ثانيا: المسيرة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.
- 167.....المطلب الثاني: الاتحاد الاوروبي وحزب العدالة والتنمية
- 170.....أولا: مسار الانضمام في ظل حكومة العدالة والتنمية.
- 173.....ثانيا: البعد الاقتصادي بين تركيا والاتحاد الاوربي في ظل حكومة العدالة والتنمية.

175	المطلب الثالث: تأثير البيئة الداخلية والخارجية على العلاقات التركية الاوربية.....
175	أولاً: اتجاهات الرأي العام.....
178	ثانياً: الخلافات الفرنسية التركية.....
180	ثالثاً: تقييم المفاوضات التركية الأوربية من 2002 إلى 2012.....
181	رابعاً: مستقبل العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوربي.....
182	01 - الاتجاه الأول :.....
182	02 -الاتجاه الثاني:.....
182	03 -الاتجاه الثالث:.....
183	المبحث الثالث: تفاعلات تركيا والحوار الجغرافي الأوربي.....
184	المطلب الأول: تركيا والمسألة القبرصية اليونانية.....
184	أولاً: العلاقات اليونانية التركية.....
185	ثانياً: الخلفية التاريخية للصراع على قبرص.....
188	ثالثاً: الصراع اليوناني التركي على بحر إيجه.....
190	المطلب الثاني: العلاقات الروسية التركية.....
190	أولاً: العلاقات الروسية التركية بعد الحرب الباردة.....
192	ثانياً: روسيا وحزب العدالة والتنمية.....
194	ثالثاً: روسيا وتركيا في ظل الأزمة الجورجية.....
196	رابعاً: نتائج تجاذب السياسات الخارجية التركية والروسية.....
198	المطلب الثالث: تركيا آسيا الوسطى والقوقاز.....
200	أولاً: تطور تعامل القيادة التركية مع آسيا الوسطى والقوقاز بعد 1990.....
200	01-المرحلة من 1991 إلى 1993:.....
200	02-المرحلة من 1993 إلى 1995:.....
201	03-المرحلة الثالثة.....
202	ثانياً: تداعيات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بعد 2002.....
206	ثالثاً: العلاقات الاقتصادية.....

209	الفصل الثالث: السياسة الخارجية التركية والإقليمية
214	المبحث الأول: تركيا والحوار الإسلامي والعربي
214	المطلب الأول: العلاقات التركية الإيرانية
215	أولا: أسس ومرتكزات العلاقات بين تركيا وإيران
216	ثانيا: مسار العلاقات التركية الإيرانية بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى السلطة
216	01-العامل الديني:
218	02-العامل الأمني:
220	ثالثا: التنافس الإيراني التركي في منطقة القوقاز
222	رابعا: العلاقات الاقتصادية
225	خامسا: تركيا والملف النووي الإيراني
229	المطلب الثاني: العلاقات التركية العراقية
229	أولا: تطورات العلاقات التركية العراقية
233	ثانيا: المشكلة الكردية في عهد حزب العدالة والتنمية
237	ثالثا: العلاقات الاقتصادية التركية العراقية
239	المطلب الثالث: العلاقات التركية السورية
239	أولا: المسار التاريخي للعلاقات بين البلدين
240	ثانيا: التجاذبات التركية السورية بعد 2002
241	ثالثا: تأثير غزو العراق على العلاقات التركية السورية (قضايا التقارب)
244	رابعا: القضايا الخلافية
244	01-قضايا المياه:
245	02-قضايا حدودية:
245	خامسا: العلاقات الاقتصادية
249	المبحث الثاني: تركيا والدائرة الجيوسياسية الشرق أوسطية
250	المطلب الأول: العلاقات الخليجية التركية
250	أولا: العلاقات التاريخية التركية الخليجية
251	ثانيا: اسباب تقارب العلاقات التركية الخليجية بعد 2002

253	.....	ثالثا: نتائج التقارب التركي الخليجي
253	.....	01-المكاسب السياسية:
253	.....	02-المكسب الاقتصادي في العلاقات الخليجية التركية
257	.....	03-تداعيات مذكرة التفاهم 12 أبريل 2008
258	.....	رابعا: تركيا وأمن الخليج العربي
259	.....	<u>المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية التركية</u>
260	.....	أولا من الاعتراف إلى حرب: 1967
260	.....	ثانيا من حرب 1967 إلى مؤتمر مدريد للتسوية (نوفمبر 1991):
261	.....	ثالثا من مؤتمر مدريد إلى الاتفاق العسكري بين تركيا وإسرائيل:
262	.....	رابعا: العلاقات التركية الإسرائيلية قبيل فترة حزب العدالة والتنمية
262	.....	01-المحددات التركية:
263	.....	02-المحددات الداخلية الإسرائيلية
264	.....	خامسا: العلاقات السياسية التركية الإسرائيلية في فترة حزب العدالة والتنمية
267	.....	سادسا: واقع العلاقات التركية الإسرائيلية بعد العدوان على غزة
270	.....	سابعا: طبيعة العلاقات في ظل ازمة اسطول الحرية
271	.....	01-داخليا:
271	.....	02-خارجيا:
272	.....	ثامنا: العلاقات الامنية والعسكرية منذ صعود حزب العدالة والتنمية
273	.....	تاسعا: العلاقات الاقتصادية
275	.....	<u>المطلب الثالث: الدور التركي في القضية الفلسطينية</u>
275	.....	أولا: المواقف التركية من القضية الفلسطينية قبل 2002
275	.....	01-المرحلة الأولى من النكبة سنة 1948 إلى 1967:
277	.....	02-المرحلة الثانية: من سنة 1967 إلى غاية 1993
279	.....	03-المرحلة الثالثة: تبدأ من 1993 إلى 2002
280	.....	ثانيا: القضية الفلسطينية بعد وصول حزب العدالة والتنمية
282	.....	01-مواقف حزب العدالة والتنمية من مستجدات القضية الفلسطينية:
282	.....	02-الموقف التركي من حركة حماس:
283	.....	03-الدور التركي في قضية الجندي المختطف من قبل حماس:

284	04-الدور التركي في المصالحة الفلسطينية:
284	5-تركيا والعدوان على غزة:.....:
286	06-المساعدات المادية والمالية التركية للقضية الفلسطينية:.....:
287	المبحث الثالث: <u>تحديات السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الدولية الراهنة</u>
287	<u>المطلب الأول: تركيا والثورات العربية</u> .....:
289	أولاً: تطورات المواقف التركية من الثورات العربية:.....:
289	01-مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب:.....:
289	02-مرحلة المشاركة المترددة:.....:
289	03-السياسة الاستباقية الأحادية:.....:
290	04-مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر:.....:
290	ثانياً-تأثير الثورات العربية على تركيا:.....:
290	01-الابعاد الأمنية:.....:
291	02-الابعاد الاقتصادية:.....:
293	ثالثاً-طبيعة الموقف التركي اتجاه الثورة التونسية، المصرية، والليبية واليمنية:.....:
293	01-الموقف التركي اتجاه الثورة التونسية:.....:
294	02-الموقف التركي من الثورة المصرية:.....:
295	03-الثورة الليبية:.....:
296	04-الثورة اليمنية:.....:
297	<u>المطلب الثاني: تركيا والأزمة السورية</u> .....:
298	أولاً: مراحل تعامل تركيا مع الازمة السورية.....:
298	01-مرحلة النصح والرشاد:.....:
300	02-مرحلة إعادة تقييم الوضع:.....:
302	03-مرحلة التحول والضغط:.....:
303	ثانياً: عوامل تغيير الموقف التركي من الثورة السورية.....:
305	<u>المطلب الثالث: تركيا بين التحديات الداخلية والرهانات الخارجية الراهنة</u> .....:
305	أولاً: التحديات الداخلية:.....:
306	01-احتجاجات منتزه صبري:.....:



307	02-قضايا الفساد والرشوة:
309	03-تداعيات الانتخابات المحلية مارس 2014:
310	أ-قراءة في نتائج الانتخابات المحلية:
313	ب-الدلالات الخارجية لانتخابات المحلية التركية:
314	ثانيا: الرهانات الخارجية التركية في ظل الاحداث الدولية الراهنة:
314	01-الأزمة الأوكرانية:
316	02-تزايد المنظمات الارهابية:
316	03-تنامي الصراع الطائفي السني الشيعي:
316	ثالثا: مستقبل الدور التركي:
316	01-تنامي الدور التركي:
317	02-تقلص الدور التركي:
317	03-محدودية الدور التركي:
319	الخاتمة.
326	الملاحق
331	قائمة المصادر والمراجع.
352	فهرس الأشكال، الخرائط والجداول
354	فهرس المحتويات.

Development to govern over and get Turkey out of its economic crises. From the beginning this elite took up the challenge and showed a great deal of interest in economic rise. In a short span of time, Turkey became one of the economic states. It witnessed constitutional, social and political reforms and the constitution of a silent revolution that led to a bloodless coup against the traditional bureaucracy (the army), thus replacing the military institution by the civil institution to embody democratic principles without entering into a religious secular conflict.

It seems that leaders of the party have played the foreign card in reinforcing its goals and orientations particularly to join the European Union and to commit to Copenhagen norms. In view of this internal variable we conducted our study on foreign policy and posed the following problem: **how did variables of domestic and foreign environment affect Turkey's foreign policy in view of attraction between religious and secular dimensions?**

Accordingly, we have divided the study into three chapters. In the first chapter, was addressed the historical context to build up the Turkish republic and its geopolitical and geostrategic constituents since the Atatürk until the rule of Justice and Development party. In the second chapter we addressed practical applications of Turkey's foreign policy approaches adopted by the Justice and Development elite at international level while in the third chapter we dealt with applications of foreign policy at regional European, Asian and Arabic level. And finally this study concluded with the impact of Turkish internal attractions on foreign policy.

## **Abstract:**

During a certain period of time, international relations were inconstant in that foreign policies were based on interests. It may be found that the policies of some states were uninfluential in a certain time, then became of widespread influence at international level. And this is, in fact the corollary of the cold war, during which the world order turned from bipolar (two rival powers) into unipolar led by the United States of America which readjusted its policy towards some of its cold-war ally states. Also at international arena appeared new challenges that generated new concepts at US. decision makers such as war on terrorism, anticipated war, soft power and middle power.

This US change in dealing with international issues applied to all international actors and states in particular. As an actor shifting its foreign policy towards various international actors, however, Turkey underwent domestic changes at top levels of state with the arrival of the Islamic-rooted party of Justice and Development to power.

Turkey's geo-strategic position is marked by a regional and international tense environment; it is the crossroads of sea lanes between Europe, Asia, and Africa, surrounded by neighbours of different ideologies and political objectives and regimes as well as by areas having geo-political problems such the Kurd and independent republics of ex-Soviet union. These factors made Turkey shift its foreign policy, conduct its Westernization agenda and embrace "peace inside and outside" the state. Indeed, the local and international environment marked by factors of historical transformations from World War I, Ottoman disintegration, establishment of the republic, and up till creation of the modern Turkish state contributed to the orientation of Turkey's foreign policy.

In the 1990's period which witnessed ideological liberal superiority and communist disintegration, appeared geostrategic lacuna that didn't correspond with Turkey's local capacities. The reason why we find that Turkish decision makers in that period did not cope with the changed form of world order in that there was no elite capable of getting Turkey out of its internal crises caused by a military-bureaucracy-backed secular elite.

Following the failure of traditional elites in dealing with international and local issues, a social discontent led to electing the party of Justice and